

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٧)

**محددات الطاقة الادخارية فى مصر
دراسة نظرية وتطبيقية**

يوليو ١٩٩٨

معهد التخطيط القومي

**محددات الطاقة الادخارية في مصر
دراسة نظرية وتطبيقية**

الطاقة الادخارية فى مصر

الباحثون

أ.د. ابراهيم حسن العيسوى

أ.د. أحمد حسن ابراهيم

أ.د. سهير أبو العينين

د. سلوى العنترى

المساعدون

على فتحى البجلاى

محمد حاكم جهاوى

الباحث الرئيسى ومحرر الدراسة

أ.د. ابراهيم العيسوى

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

د

مقدمة عامة

١

الباب الأول

تفسير السلوك الادخاري في مصر

دراسة قياسية للفترة ١٩٧٤-١٩٩٢

٢

تمهيد

٣

الفصل الأول: استعراض بعض الدراسات السابقة لقياس

دالة الادخار ، مع التركيز على الدول النامية ومصر.

٣

١-١- أهم الفروض النظرية المفسرة للعوامل المحددة للادخار ونتائج اختبارها في الدول النامية

١٦

١-٢- استعراض بعض الدراسات السابقة لقياس دالة الادخار في مصر

٢٤

الفصل الثاني: منهج مقترح لتفسير السلوك الادخاري

في مصر ومقتضيات استخدامه من البيانات

٢٤

١-٢- نموذج مقترح لتقدير المعدلات الكلية والقطاعية للادخار في اطار المتطابقات المحاسبية للنتائج

القومية

٣٧

٢-٢- قاعدة البيانات اللازمة: مدى توافرها واتساقها وكيفية معالجتها.

٤٧

الفصل الثالث: نتائج القياس واختبارات تحليل الأهمية النسبية

للعوامل المحددة للادخار ومدى حساسيته للصدمات الخارجية

٤٧

١-٣- تطور معدلات الادخار في الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٢.

٤٩

٢-٣- تقدير معدلات الانحدار في النموذج.

٦٠

٣-٣- اختبار جودة أداء النموذج.

٦٦

٤-٣- تحليل الأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار.

٧٣

٥-٣- تحليل حساسية الادخار للصدمات الخارجية

٧٦

الخلاصة

٨٠

هوامش ومراجع الباب الأول

٨٤

ملحق رقم (١): البيانات الأصلية

٩١

ملحق رقم (٢): تقديرات النموذج

الباب الثاني

الادخار العائلي

نتائج تحليل السلوك الادخاري لعينة صغيرة من المصريين

تمهيد

الفصل الأول: خصائص العينة

الفصل الثاني: الدخل والاتفاق والادخار

الفصل الثالث: أشكال وقنوات الادخار والمعلومات ذات الصلة بقرار الادخار

ملاحظات ختامية

ملحق (١) نتائج تحليل عينة الادخار

ملحق (٢) استمارة البحث الميداني

الباب الثالث

الادخار العام في مصر

تطوره والعوامل المؤثرة عليه

تمهيد

الفصل الأول: المفاهيم والمكونات والمحددات

١-١- مفهوم الادخار العام

١-٢- عناصر الموازنة العامة الجارية

١-٣- مكونات ادخار الموازنة

١-٤- العوامل الرئيسية المؤثرة على الادخار العام

الفصل الثاني: تطور الادخار العام في الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠

الفصل الثالث: تطور الادخار العام في الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤

٣-١- ادخار الموازنة العامة

٣-٢- الادخار العام في الموازنات الفرعية الجارية

٣-٣- ادخار شركات وهيئات القطاع العام

الخلاصة

هوامش ومراجع الباب الثالث

الباب الرابع

الاستثمار المالى كشكل من أشكال الادخار فى مصر

تمهيد

الفصل الأول: الودائع والأوعية الادخارية بالجهاز المصرفى

١-١- نمط الایداع

١-٢- عملة الایداع

١-٣- القطاعات المودعة

١-٤- الودائع المتاحة للاستثمار

الفصل الثانى: شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى كشكل من أشكال الادخار العائلى

٢-١- طبيعة الشهادات وأنواعها

٢-٢- العلاقة بين المكتسبين والبنك الأهلى المصرى

٢-٣- العلاقة بين البنك والدولة

٢-٤- سياسات تشجيع الاكتتاب فى شهادات الاستثمار

٢-٥- تطور سلوك المادخر حىال شهادات الاستثمار

الفصل الثالث: أدوات الاستثمار المالى الأخرى

٣-١- أذون وسندات الخزانة

٣-٢- سوق الأوراق المالية

٣-٣- صناديق الاستثمار

الخلاصة

هوامش ومراجع الباب الرابع

خاتمة عامة

مقدمة عامة

يؤكد الفكر الاقتصادي، كما تؤكد خبرات التنمية، سواء في الدول الصناعية المتقدمة أم في الدول الآسيوية حديثة التصنيع، أن الادخار أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وأن تحقيق معدلات مرتفعة للادخار كان أحد العوامل الرئيسية المفسرة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

ومن الملاحظ على الصعيد المصري أن معدل الادخار قد شهد تدهوراً ملحوظاً في الثمانينات وفي النصف الأول من التسعينات. ومن المرجح أن هذه الظاهرة ليست منقطعة الصلة بالتدهور الذي لحق بمعدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي في مصر، وأنها قد ضاعفت من حدة الانكماش الذي صاحب تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ أوائل التسعينات.

لقد أصبح تنشيط النمو الاقتصادي في مصر مطلباً ملحاً من عدة زوايا. أولها: احتدام مشكلة البطالة وتفاقم آثارها الاجتماعية. ولا يخفى أن العلاج الجذري لهذه المشكلة هو توسيع الطاقات الانتاجية، أى زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي. وثانيها: تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية. ومن المعروف أن أحد المقومات الرئيسية للتنمية البشرية هو النمو الاقتصادي. وثالثها: أن انعاش النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف المعلنة للمرحلة الثانية من برنامج التثبيت والتكيف الذي تطبقه الحكومة المصرية.

وبالنظر إلى الصلة القوية بين النمو الاقتصادي والادخار، فإن أحد المفاتيح المهمة لتنشيط النمو الاقتصادي في مصر هو العمل بشتى السبل على زيادة المدخرات الوطنية. ولا شك أن التوصل إلى سياسات ناجعة لزيادة المدخرات الوطنية يقتضى أول ما يقتضى الإحاطة الجيدة بمحددات الادخار، والفهم الدقيق لعملية تكوين المدخرات في القطاعين العام والخاص. وهذا هو ماسوف يسعى هذا البحث إلى تحقيقه.

وينقسم البحث إلى أربعة أبواب. الباب الأول منها يتناول تفسير السلوك الادخارى في مصر، انطلاقاً من عرض سريع للدراسات السابقة عن الادخار في الدول النامية بوجه عام وفي مصر بوجه خاص، واستناداً إلى نموذج اقتصاد قياسي لتقدير معدلات الادخار في القطاعات المختلفة (عائلى - عام - حكومى)، ولتحليل الأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار ومدى حساسيته للصدمات الخارجية. ويبحث الباب الثانى في الإذخار العائلى من خلال تحليل السلوك الادخارى لعينة صغيرة من المصريين. ويتناول الباب الثالث الادخار العام متمثلاً في الادخار الحكومى (ادخار الموازنة العامة وادخار الموازنات الفرعية) وادخار شركات وهيئات القطاع العام. أما الباب الرابع - والأخير - من البحث فهو يتعرض للاستثمار المالى (الودائع والأوعية الادخارية المصرفية - شهادات الاستثمار - أذون الخزانة - الأوراق المالية - صناديق الاستثمار) وذلك باعتباره شكلاً من أشكال الادخار في مصر. وينتهى البحث بخاتمة تلخص أهم نتائجه.

الباب الأول
تفسير السلوك الادخاري في مصر
دراسة قياسية للفترة ١٩٧٤-١٩٩٢

* أعدت هذا الباب أ.د. سهير أبو العينين ، المستشارة بمرکز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى.

تمهيد

ثمة أهمية كبيرة لدراسة الادخار في مصر، وبخاصة في الظروف الراهنة. فقد تعرض الاقتصاد المصري منذ أوائل الثمانينات لانخفاض معدلات النمو نتيجة انخفاض الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة، حيث اقترن تراجع معدلات الادخار المحلية بانخفاض تدفق المنح والقروض وبصفة خاصة من مؤسسات التمويل الدولية. والواقع أن التجارب السابقة توضح خطورة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وذلك لعدم استقرار هذه المصادر وحساسيتها لأيّة ظروف سياسية طارئة، وتبين أن أفضل بدائل التنمية هو ذلك البديل الذي تقوم فيه التنمية اعتماداً على القدرات المحلية، وذلك لما يؤدي إليه هذا المنهج من تأكيد استقلال الارادة السياسية وتمتع الشعب بأكبر قدر من ثمار التنمية.

وهكذا فإنه رغم ما يبدو حالياً من جهود مكثفة تبذلها الحكومة المصرية من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنه من الخطورة الاعتماد على انتظار تدفق هذه الأموال لتقوم بالدور الرئيسى في تمويل الاستثمارات في مصر. وإنما يجب السعى إلى تنمية المدخرات المحلية وتعبئتها من أجل الانطلاق إلى معدلات أعلى للتنمية اعتماداً على القدرات المحلية بالدرجة الأولى.

وبالرغم من أهمية الدراسات التحليلية النظرية للادخار من حيث تحليل اتجاهات تطوره ومحدداته، إلا أنها لا تكفى وحدها لتحليل السلوك الادخارى وتفهم العوامل المحددة واتجاهات تأثيرها. ومن هنا أهمية التحليل الكمي في هذا المجال، حيث يمكن تدقيق المعلومات واختبار الفروض حول أهم العوامل المحددة للادخار، وذلك تمهيداً للاسترشاد بنتائج هذه الدراسات في رسم السياسات المطلوبة.

وتحاول الدراسة المقدمة في هذا الباب أن تخطو خطوة في طريق التحليل الكمي للسلوك الادخارى في مصر. وسعياً لتحقيق هذا الهدف تستعرض الدراسة في الفصل الأول الدراسات التطبيقية السابقة في الدول النامية وفي مصر للتعرف على أهم نتائج هذه الدراسات. ثم تقدم في الفصل الثانى منهجاً مقترحاً يأخذ اتجاهها جديداً في دراسة الادخار في مصر، كما تعرض احتياجات هذا المنهج من البيانات ومدى توافرها في مصر. وتعرض في الفصل الثالث نتائج تطبيق النموذج والأهمية النسبية للعوامل المحددة للادخار في مصر ومدى حساسيته للصدمات الخارجية.

الفصل الأول

استعراض بعض الدراسات السابقة لقياس دالة الادخار

مع التركيز على الدول النامية ومصر

١-١ أهم الفروض النظرية المفسرة للعوامل المحددة للادخار ونتائج اختبارها في الدول

النامية

يعد معدل الادخار أحد مؤشرات الأداء الرئيسية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية. وقد اصطدمت دراسات تشجيع الادخار في العقود الماضية بنقص المعلومات حول طبيعة دالة الادخار في الدول النامية. وكالمعتاد فقد طور الفكر الاقتصادي في الدول الغربية الكثير من الفروض حول الادخار وتفسير السلوك الادخاري. وبطبيعة الحال فقد اشتقت هذه الفروض أساساً من الأدبيات المرتبطة باقتصاديات هذه الدول. ومن جهة أخرى أدت مشكلة عدم توافر بيانات كافية وجديرة بالثقة في الدول النامية الى صعوبات كثيرة في مجال اختبار هذه الفروض والحصول على نتائج مقبولة.

وقد ارتكزت الدراسات الخاصة بصياغة وقياس دالة الادخار على محورين أساسيين: (١) علاقة الادخار بالدخل، (٢) تحديد واختبار المتغيرات الأخرى التي تؤثر في السلوك الادخاري.

(١-١-١) الادخار والدخل:

فيما يتعلق بعلاقة الادخار بالدخل نجد أنه مع ظهور نظريات كينز أصبحت دالة الاستهلاك الكينزية هي الأساس الذي تستند إليه معظم النظريات السائدة في الفكر الاقتصادي المعاصر والخاصة بتفسير السلوك الادخاري، وان كانت قد طرأت عدة تعديلات على مفاهيم الدخل المحددة للسلوك الادخاري في نظرية كينز. وقد خضعت هذه النظريات لمحاولات اختبار مدى صحتها في الدول النامية - فضلاً عن الدول المتقدمة - باستخدام أساليب احصائية ورياضية مختلفة.

(أ) دوال الادخار الكينزية.

اعتبر كينز أن الدخل الجاري هو المحدد الأساسي للاستهلاك ومن ثم الادخار. وتعد الدالة الخطية هي أكثر الدوال شيوعاً للتعبير عن العلاقة بين الادخار المحلي الاجمالي والنتائج المحلي الاجمالي والتي تتميز بنبات الميل الحدي للادخار.

ورغم شيوع هذه الصياغة الرياضية فقد تم استخدام بدائل أخرى تتمثل في الصياغة اللوغاريتمية للمتغيرات محل البحث.

وتؤكد نتائج اختبار هذه النظرية في معظم الدراسات التطبيقية في الدول النامية العلاقة الموجبة بين الادخار والدخل الجارى، كما تظهر أيضا نتائج هذه الدراسات اتجاه نسب الادخار الى الدخل للزيادة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد وأن الميل الحدى للادخار في الدول الغنية أكبر منه في الدول الفقيرة. ومع ذلك فإن هذه الدراسات أثبتت أيضا أن مثل هذا الاتجاه لا يكفي في حد ذاته لصياغة دالة للادخار ترتبط بمتوسط دخل الفرد كمتغير وحيد يفسر السلوك الادخارى (١).

العلاقة بين مكونات الادخار القومى والدخل الجارى:

رغم محدودية البيانات ومشكلات المقارنة فيما بين الدول قامت دراسات عديدة لاختبار العلاقة بين الادخار الخاص والدخل الخاص (متضمنا دخل قطاع الاعمال الخاص)، وكذلك العلاقة بين الادخار الشخصى ومتوسط الدخل المتاح، وتظهر هذه الدراسات أن الأهمية النسبية للادخار الشخصى ضئيلة فى جملة الادخار المحلى فى الدول ذات الدخل المنخفض مقارنة بالدول الغنية. وقد تراوحت الاساليب المستخدمة فى هذه الدراسات بين تحليل مؤشرات ونسب وبين أساليب الانحدار الخطى والمربعات الصغرى باستخدام بيانات مقطعية أو سلاسل زمنية أو كلاهما. ورغم أن معظم الدراسات تؤكد العلاقة الموجبة بين الادخار الشخصى أو العائلى والدخل، فإن عدداً غير قليل من الدراسات أثبت أن هذه العلاقة غير معنوية (٢).

كما قامت دراسات أخرى بتحليل العلاقة بين الادخار والدخل من مصادر مختلفة، وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسات فى وجود فروق ملحوظة بين الادخار من الدخل الناتج عن العمل والدخل الناتج عن مصادر أخرى غير العمل، وكذلك فروق فى الميل للادخار بين الريف والحضر، حيث يزيد هذا الميل فى الحضر عنه فى الريف. وقد أدى ذلك إلى ظهور فروض تتبنى فكرة أن توزيع الدخل لصالح الأرباح (ضد الأجور) يؤدي إلى زيادة معدل الادخار.

ب) دوال الادخار غير الكينزية

رغم انتشار دوال الادخار الكينزية فقد طورت الدول الأخرى بدائل أخرى أهمها:

- ١- نظرية الدخل الدائم لفريدمان
- ٢- نظرية دورة الحياة لمود ليانى
- ٣- نظرية الدخل النسبى لدوزنبرى ونظريات المؤسسين.

وترفض هذه النظريات دالة الادخار الكينزية وتدخل فكرة الزمن ودور المؤسسات فى تحليل العلاقة بين الادخار والدخل، وذلك على النحو التالى:

١- نظرية الدخل الدائم

يلاحظ أن هناك تنوعاً في الصياغة الرياضية لدالة الادخار وفقاً لهذه النظرية. وأبسط شكل لهذه الدوال يتمثل في دالة خطية تربط الادخار الجارى بكل من الدخل الدائم والدخل المؤقت لنفس السنة.

ويتمثل الدخل الدائم في الدخل المتوقع في خلال فترة زمنية طويلة، أما الدخل المؤقت فهو الفرق بين الدخل الدائم والدخل الحالى. ومن الناحية العملية يتم التعبير عن الدخل الدائم على أساس متوسط متحرك للدخل يغطى من سنتين لأربع سنوات.

وتركز الدراسات التطبيقية على تحليل ومقارنة الميل للادخار من كل من الدخل الدائم والدخل المؤقت، حيث يفترض فريدمان أن الدخل المؤقت يخصص كله تقريباً للادخار، على اعتبار أن الفرد يفضل نمطاً مستقراً للاستهلاك عبر الزمن، أى أن السلوك السابق يحدد الانفاق الاستهلاكى الحالى (٣).

وتؤكد نسبة كبيرة من الدراسات التى أجريت على الدول النامية نظرية الدخل الدائم لفريدمان. ومع ذلك هناك دراسات أجريت على الأرجنتين والهند أظهرت أن الميل للادخار من الدخل المؤقت أقل من الميل للادخار من الدخل الدائم.

وفى دراسات أخرى لاختبار هذه النظرية تم استخدام صياغة رياضية مختلفة لدالة الادخار حيث تم ادخال متغيرات تعبر عن حيازة الأصول ومعدل نمو الدخل (٤).

العلاقة بين الادخار والأصول:

تتلخص فكرة تضمين الأصول فى دالة الادخار فى النظر للادخار على انه وسيلة لتحقيق حجم معين مرغوب فيه من الأصول على مدى فترة زمنية طويلة لتحقيق أغراض ودوافع مختلفة، وبحيث يمثل الادخار الجارى عملية تصحيح مستمرة لحجم الأصول بهدف سد الفجوة بين الحجم المرغوب فيه والحجم الحالى من الأصول.

وتعد الأصول دالة فى الدخل الدائم والدخل المؤقت الجارى باعتبارها دالة خطية فى الدخل الدائم والدخل المؤقت الجارى وحجم الأصول فى السنة السابقة، ويفترض أن تكون العلاقة عكسية بين الادخار وبين الأصول.

ونظراً لعدم توافر البيانات اللازمة لاختبار مثل هذه الدالة فى الدول النامية قامت بعض الدراسات بالبحث عن بديل للمتغير الخاص بالأصول. ففقد جرى مثلاً تقدير نصيب الفرد من الادخار العائلى كدالة فى

الادخار فى العام السابق ونصيب الفرد من الدخل المؤقت الجارى. وأظهرت هذه الدراسات التى أجريت باستخدام بيانات مقطعية عن عدد من الدول النامية أن الادخار فى هذه الدول يعتمد بدرجة كبيرة على السلوك الادخارى السابق وأنه مستقر الى حد ما خلال الزمن (٥).

العلاقة بين معدل الادخار ومعدل النمو فى الدخل

يتمثل أحد تطبيقات نظرية الدخل الدائم فى أن معدل الادخار يرتبط بمعدل نمو الدخل. وقام عدد من الدراسات باختبار هذه العلاقة بواسطة دالة تربط بين معدل الادخار وكل من معدل نمو الدخل والدخل المؤقت. وقد أظهرت هذه الدراسات أيضا أن النمو التدريجى فى مستوى الدخل الكلى أو الفردى يؤثر فى معدل الادخار تأثيراً موجبا طفيفا، ولكن الزيادة فى معدل نمو الدخل تؤدى إلى تأثير موجب ملموس فى نسب الادخار.

٣- نظرية دورة الحياة

تفترض هذه النظرية أن الفرد يحاول توزيع استهلاكه خلال حياته بشكل منتظم إلى حد ما وذلك بالقيام بعملية تراكم للمدخلات خلال سنوات عمره التى يحصل فيها على دخل للمحافظة على مستوى استهلاكه فى سنوات التقاعد، وبحيث يعمل على تعظيم المنفعة التى يحصل عليها من الاستهلاك - خلال مراحل حياته المختلفة. وفى مجال التطبيق العملى تثير هذه النظرية مسألتين:

(أ) هل يمكن ملاحظة أو اختبار دالة للسلوك الادخارى ترتبط فقط بالعمر؟

(ب) إلى أى مدى تؤثر نسبة الاعالة فى الادخار؟

ويتم اختبار هذه النظرية بتقدير دالة خطية للاستهلاك تفرق بين مراحل عمر رب العائلة، وتركز هذه الدالة على العائلة وليس على الفرد. وتتمثل أهم متغيراتها فى استهلاك العائلة، الدخل الجارى للعائلة، الدخل المؤقت للعائلة، عمر رب العائلة.

وقد أظهرت الدراسات التى تعتمد على بيانات مقطعية أن الميل للاستهلاك من الدخل المؤقت يزيد مع تقدم العمر (٦). أى أن الميل للادخار من الدخل المؤقت يقل مع زيادة عمر رب العائلة.

وفيما يتعلق بدراسة تأثير نسبة الاعالة على الادخار فإنه يتم بادخال متغير نسبة الاعالة (وتمثل نسبة عدد السكان فى فئات العمر ما قبل سن العمل وما بعد سن المعاش إلى عدد السكان فى سن العمل) فى دالة الادخار المحلى الاجمالى باستخدام دوال انحدار خطية لوغاريتمية وباستخدام بيانات مقطعية عن عدد من الدول بعضها متقدم وبعضها نام.

وقد أظهرت الدراسات معاملات سائلة لمتغيرات نسبة الادخار، وأن ارتباط الادخار بهذا المتغير أقوى بكثير في الدول النامية منه في الدول المتقدمة. ومع ذلك فقد أظهرت بعض الدراسات أيضا أن نسبة الادخار غير معنوية في دالة الادخار في بعض الدول الأكثر فقراً (٧).

وتستند النظريات السابقة للدخل الدائم ودورة الحياة على نظرية رأس المال لايفينج فيشر، والتي تعد أحد الأسس الرئيسية لمعظم الأدب الاقتصادي عن دوال الادخار بدء الحرب العالمية الثانية، حيث يؤكد فيشر الفرض القائل بأن الاستهلاك هو الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي، ويفترض أن الأفراد عندهم تيارات دخل ثابتة ومعلومة وأنهم يعيدوا تنظيم هذه التيارات الدخلية بالاقتراض والاقتراض للحصول على تيار أمثل للاستهلاك وفقاً لتفضيلاتهم. ويمثل الادخار الاجمالي الناتج المتبقى من عملية الأمثلة (٨). وتمثل الخلاصة التجريبية الأساسية لهذه النظرية في أن الدخل الجارى لا يؤثر وحده في الاستهلاك وإنما أيضا الحجم والمسار الزمني للدخل في كل السنوات. ويتمثل المظهر العام الضمني لنظرية فيشر في أنها تهمل دور المؤسسات حيث يأخذ الفرد قراراته على أساس تفضيلات ثابتة وقيود خارجية.

وقد ظهرت نظريات أخرى للادخار ترفض الفروض السابقة وتأخذ اتجاهاً مختلفاً، ومن أهم هذه النظريات نظرية الدخل النسبي لدوزنبرى، ونظريات المؤسسين، وأهمهم فيلسن وجالبريث، عن الادخار. وسوف نقدم نبذة عن كل من هذين النوعين من النظريات في القسم التالي من الدراسة.

٣- نظرية الدخل النسبي ونظريات المؤسسين من الادخار

تربط نظرية الدخل النسبي الادخار الجارى بنسبة أعلى دخل في الفترة السابقة الى الدخل الحالى. وتفترض هذه النظرية أنه يجب تحليل الاستهلاك والادخار في اطار اجتماعى لبحث مدى تأثير العادات الاستهلاكية السابقة للفرد وكذلك العادات الاستهلاكية للفئات الاجتماعية المختلفة وأثر المحاكاة، وكل هذه العوامل تؤدي الى ضالة الاستجابة للتغيرات في الدخل على المدى القصير، مما يشكل في نظر دوزنبرى نوعاً من عدم الرشادة في الاستهلاك.

وتعالج نظرية الدخل النسبي أثر المحاكاة بتضمينه في دالة المنفعة بدلاً من معالجته على أنه انتقال للدالة ذاتها. ويفترض دوزنبرى أن التفضيلات التي تعكسها دالة المنفعة تتوافق وتتقارب مع الخبرات السابقة بحيث يحدث توازن بينها في الأجل الطويل (٩).

ومع ذلك فإن نظريات الدخل النسبي من الصعب التحقق منها تطبيقياً بشكل محدد. ولذا تجاهل معظم الباحثين امكانيات توضيحها تطبيقياً. ويدين دوزنبرى بقدر كبير من أفكاره الى فيلسن، أهم مفكرى النظريات المؤسسية في الادخار التي تعبر عن نظريات غير تقليدية في الادخار وتأخذ منهجاً مختلفاً عن منهج الدراسات النيوكلاسيكية. وترفض بصفة خاصة الصيغ الحديثة لنظرية فيشر التي تتبنى فكرة الحساب

الاقتصادى الذى تقوم عليه دوال المنفعة خلال الحياة، وكذلك التفسير القائم على هذه النظرية لكيفية توزيع الأفراد لدخلهم بين الاستهلاك والادخار على أساس تفضيلات معطاه وقيود خارجية (١٠).

وتقدم هذه النظريات بدائل أخرى فيما يتعلق بتفسير الادخار، وتشترك هذه البدائل فى رفض أسلوب النظرية النيوكلاسيكية فى افتراض أن المجتمع يتكون من أفراد منعزلين. وفى هذا المجال تتفق نظرية الدخل النسبى مع منهج النظرية المؤسسية، وكذلك مع فكرة الاقتصاد السيكلوجى لجورج كاتونا. وتتفق هذه النظريات فى رفض اعتبار أن المدخر الفرد منعزلاً هو وحدة التحليل الأساسية فى نظريات الادخار وأن تفضيلاته معطاة ومحددة خارج النظرية الاقتصادية بما لا يترك مجالاً لأى مفهوم للتطبيقات أو المؤسسات فى تحديد الادخار.

ويرى فيلن أن الاستهلاك هو تعبير عن علاقات ثقافية واقتصادية وليس مجرد وسيلة للحصول على منفعة، كما أنه يعكس العلاقة التى تقول أن الهدف النهائى للتراكم هو الاستهلاك. فهو يرى أن الهدف النهائى للاستهلاك هو اظهار الثروة التى تكونت من تراكم سابق. كما يرى أن التعامل مع المؤسسات على أنها خارج نموذج التنمية يؤدى الى الفشل فى تفسير سلوك مؤسسات الأعمال الحديثة، وبدلاً من التفضيلات الخارجية التى تحرك التراكم عند فيشر يقترح فيلن أن تكون وحدة التحليل الأساسية هى علاقات الأعمال، أى الدافع للربح المالى. وتعتبر نظريات المؤسسين أن الفرد يخدم قطاع الأعمال ليس عن طريق امداده بالادخار اللازم للاستثمار وانما يخدمه أساساً باستهلاك منتجاته. تلعب الدعاية والتسويق دوراً رئيسياً فى هذا المجال. وبالتالي فإن العنصر المحرك للاقتصاد هو مؤسسات الأعمال التى تتحكم فى الميل الكلى للادخار عن طريق الدعاية والتسويق، بما يؤدى الى زيادة انفاق الافراد، ومن ثم زيادة الأرباح. وتقوم مؤسسات الأعمال بتأمين احتياجاتها من الادخار ذاتياً عن طريق الأرباح المحتجزة.

وتؤكد نظريات المؤسسين أيضاً أهمية الأشكال المؤسسية التى يأخذها الادخار والدخل، وأن الأشكال المختلفة للادخار مكاملة لبعضها البعض وليست بدائل فيما بينها.

والواقع أنه رغم أهمية الأفكار التى تطرحها هذه النظريات غير التقليدية فى الادخار فإن عدم تطور هذه الدراسات والاختبارات التطبيقية حولها انما يرجع الى سيطرة مناهج فيشر وأنصاره المحدثين على مصادر معلومات ابحاث الادخار المعاصرة. ويرى أصحاب النظريات غير التقليدية أنه رغم مئات الاختبارات التى اجريت على نظرية الدخل الدائم ودورة الحياة، فإنه لا يوجد أساس تطبيقى لتفضيل مثل هذه النظريات، وذلك لأن الأسلوب المتبع فى هذه الاختبارات تمثل فى محاولة اظهار أن السلوك الادخارى يتسق مع هذه النظريات مع اهمال أية تفسيرات بديلة إلا فى حالات نادرة (١١).

(١-١-٢) تحديد واختبار بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر في السلوك الادخاري:

أ) رأس المال الأجنبي والادخار المحلي

في مجال دراسة تأثير رأس المال الأجنبي على الادخار المحلي هناك فرضية أساسية يتم اختبارها وهي تأثير العامل النفسي، والذي بمقتضاه يؤدي تدفق رأس المال الأجنبي الى تراخي جهود الحكومة في تعبئة الادخار المحلي وبالتالي انخفاض معدل الادخار القومي.

ويتم اختبار هذه الفرضية بتقدير نسبة الادخار المحلي إلى الدخل كدالة خطية في نسبة رأس المال الأجنبي إلى الدخل. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات التي أجريت باستخدام بيانات مقطعية عن بعض الدول تأكيداً لهذه الفرضية. غير أن بعض الدراسات الأخرى أظهرت عدم معنوية معامل متغير رأس المال الأجنبي. وقامت بعض الدراسات الأخرى باختبار هذه الفرضية بتقدير أشكال أخرى من الدوال لمتغيرات الادخار الاجمالي أو نسبة الادخار للدخل وادخال متغيرات أخرى في الدالة مثل متوسط دخل الفرد والصادرات، وتؤكد نتائج تطبيق هذه الدوال في معظم الدراسات العلاقة العكسية بين الادخار المحلي ورأس المال الأجنبي حيث تعتبر هذه المتغيرات بدائل فيما بينها (١٢).

ب) التضخم والادخار

أثارت علاقة التضخم بالادخار جدلاً واسعاً في الفكر الاقتصادي نظراً لتشعب آثار التضخم على الادخار على نحو يجعل هذه العلاقة غير محددة الاتجاه. ذلك أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأصول السائلة مما يؤدي إلى التحول عنها لشراء أصول عينية أو سلع استهلاكية معمرة، مما يعنى انخفاضاً في الادخار.

ومن ناحية أخرى فإن التضخم قد يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستهلك وعدم تأكده بالنسبة للمستقبل مما يدفعه إلى الاحتجام عن الاستهلاك الحالي وزيادة الادخار. بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض القيمة الحقيقية للأصول السائلة نتيجة التضخم يؤدي إلى انخفاض ثروة الأفراد على نحو يدفعهم لزيادة الادخار للوصول بالثروة إلى مستواها السابق. ومما يمكن أن يقلل من تأثير هذا الحافز زيادة القيمة الحقيقية للأصول العينية.

كما أن التضخم قد يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع في صالح فئات الدخل العليا التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للادخار مما يسهم في رفع مستوى الميل للادخار في المجتمع ككل. وغير أن احتمال تحقق هذا الأثر في الدول النامية قد يكون ضعيفاً نظراً لارتفاع الميل للاستهلاك الترفي لدى فئات الدخل العليا في غالبية هذه الدول. ومن الملاحظ أن نتائج الدراسات التطبيقية حول أثر التضخم على الادخار قد تباينت تبايناً شديداً (١٣).

تستند الخلفية النظرية لسياسات التحرير المالي واستجابة الادخار لزيادة أسعار الفائدة إلى الدراسات التي أجراها كل من ماك كينون وشو في ١٩٧٣ والتي تدخل في إطار البحث في العلاقة بين النمو المالي والتنمية الاقتصادية (١٤). وفيما يتعلق بالآليات التي تؤدي إلى زيادة الادخار مع زيادة سعر الفائدة الحقيقي، فإنها تستند إلى افتراض أن الوحدات الاقتصادية تقوم بتمويل استثماراتها ذاتياً بالإضافة إلى افتراض ارتفاع درجة عدم قابلية الاستثمار للتجزئة. ونتيجة لذلك فإن المستثمر يجب أن يقوم بعملية تراكم للأرصدة النقدية حتى تصل إلى الحجم المطلوب للقيام بالاستثمار. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع العائد على هذه الأرصدة النقدية مما يزيد الحافز على الاستثمار وبالتالي تشجيع الادخار. أي أن الاستثمار يمثل الدافع الأساسي للادخار في هذه الحالة. ويلاحظ أن دراسات ماك كينون وشو تتفق في هذا المجال مع نظريات المؤسسين التي تؤكد على دور مؤسسات الأعمال في تمويل استثماراتها ذاتياً، وذلك بالاعتماد على الأرباح المحتجزة في تحقيق الادخار المطلوب، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة - كما ذكرنا سابقاً - إلى زيادة الحافز على إيداع هذه الأرباح في صورة أرصدة نقدية في الجهاز المصرفي والاستفادة بالعائد المرتفع عليها.

وتعني الأفكار السابقة افتراض نوع من التكامل بين الأرصدة النقدية ورأس المال العيني. وفي حالة الاعتماد على الوسطاء الماليين وليس التمويل الذاتي فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع يؤدي إلى زيادة عرض المدخرات (١٥). بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الدراسات التي تربط بين مدى تطور الأسواق المالية وقيد السيولة إذ يفترض أن انخفاض درجة تطور الأسواق المالية يؤدي إلى انخفاض قدرة الفرد على الاقتراض من أجل الاستهلاك مما يزيد من حدة قيد السيولة لدى الفرد. ويؤدي ذلك إلى نقص الاستهلاك وبالتالي زيادة الادخار، ومن جهة أخرى يفترض أن النمو المالي يخفف قيد السيولة ويزيد من امكانيات البيع بالأجل والاقتراض من أجل الاستهلاك مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك ونقص الادخار (١٦). ويعني ذلك أن هذه الدراسات تفترض وجود علاقة عكسية بين درجة نمو الأسواق المالية وبين الادخار، وأن سعر الفائدة لا يشكل المحدد الرئيسي للادخار العائلي.

وقد كانت هذه النظريات تمثل الأساس الذي قامت عليه سياسات التحرير المالي في كثير من الدول النامية وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا. ومع ذلك فإن تجارب هذه الدول لم تؤكد كلها هذه النظريات ولم تزد فيها المدخرات مع ارتفاع سعر الفائدة. وقد تم تبرير هذه النتائج بارتفاع تكلفة الاستثمار وارتفاع مستوى الأسعار بالإضافة إلى التأثير السلبي للسياسة النقدية الانكماشية على الاستثمار. وقد أظهرت نتائج تجارب هذه الدول أن التأثير الإيجابي للتحرير المالي ورفع سعر الفائدة على الادخار إنما يتوقف على توافر شروط أخرى مثل ضرورة تكامل واتساق السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية والاشراف على الأسواق المالية، والأهم من ذلك السيطرة على التضخم قبل البدء في التحرير المالي.

وقد تم اجراء العديد من الدراسات فى الدول النامية لاختبار الفرض الخاص باستجابة الادخار لسعر الفائدة. وقد أظهرت هذه الدراسات نتائج متضاربة ولم تحسم صحة أو عدم صحة هذا الفرض.

ومع ذلك فإن هناك بعض الاعتبارات التى يجب التعرض لها عند تقييم هذه الدراسات لأن لها تأثير مباشر على النتائج. فهناك أولاً مشكلة البيانات من حيث مدى توافرها وأيضاً درجة الثقة فيها. وهناك أيضاً مشكلة المفاهيم بالنسبة للمتغيرات التى يجب استخدامها فى الدالة التى تستخدم لصياغة علاقة الادخار بسعر الفائدة. ذلك أن اختبار هذه العلاقة يجب أن يرتبط بالادخار المحلى الخاص وليس الاجمالى. إلا أنه نظراً لمشكلة عدم توافر البيانات نجد أن كثيراً من الدراسات يستخدم مفهوم الادخار المحلى الاجمالى. كما أن تقدير الادخار الخاص عن طريق طرح الادخار الحكومى من الادخار المحلى الاجمالى يتعرض لكثير من أخطاء القياس ولا يعطى تقديراً دقيقاً للادخار الخاص ويلقى بشكوك حول صحة النتائج التى يتم التوصل إليها.

أيضاً بالنسبة لسعر الفائدة فإنه يجب اختيار السعر المناسب، ويعتبر البعض أنه يجب أن يكون سعر الفائدة الحقيقى على التودائع الآجلة، فى حين يرى البعض الآخر ضرورة أخذ الأسعار الحقيقية على كل الأصول المالية. وبالإضافة الى ذلك فإن استخدام سعر فائدة حقيقى يتطلب أيضاً استخدام مؤشر دقيق للتضخم المتوقع. وهو بالطبع متغير غير مشاهد، ويتم تقديره بأساليب متعددة.

كذلك فإن الأسلوب المستخدم فى التقدير يؤثر أيضاً على النتائج المستخلصة، ذلك أن استخدام علاقات فى شكل دالة للادخار فى عدة متغيرات مفسرة يتم اعتبارها متغيرات خارجية قد ينتج عنها بعض التحيز أو عدم الاتساق، لأن بعض هذه المتغيرات قد تكون داخلية من الناحية الايكونومترية مما يثير مشكلة تمييز المعادلات^(١). وبالإضافة الى ماسبق يرى البعض أن عدم دقة النتائج يمكن أن يرجع أيضاً الى أن تحليل أثر سعر الفائدة يتم اجراؤه على الادخار الكلى، فى حين أنه يجب التفرقة بين الادخار المالى والادخار العيى، حيث أن تأثير سعر الفائدة يختلف على كل منهما، ويمكن أن يعوض بعضه البعض. ولكن هنا أيضاً تحول مشكلة غياب البيانات الملائمة دون امكانية التفرقة بين هذه الأنواع من الادخار. ويحاول البعض استخدام تقريب للادخار المالى الخاص بالتغير فى اجمالى الأصول المالية المحسوبة من جانب الخصوم فى حسابات المؤسسات. وغنى عن الذكر أن مثل هذا التقريب أيضاً يتعرض لقدر غير يسير من أخطاء القياس.

ورغم هذه التحفظات يرى بعض الاقتصاديين أن التغير فى سعر الفائدة يؤدي إلى تغيير هيكل الادخار فى صالح الادخار المالى، وأن ذلك يمكن أن يزيد الأموال المتاحة للاستثمار ويسرع بالنمو الاقتصادى. (١٧) ومن الأساليب الأخرى التى اقترحت لتقدير آثار التحرير المالى على الادخار وهيكل المدخرات والتكوين الراسمالى، أن تتم صياغة نموذج معادلات آنية للتمويل والنمو، حيث يمكن بواسطة مثل هذا النموذج قياس الأثر الكلى، المباشر وغير المباشر للمتغير الخارجى بافتراض ثبات الأشياء الأخرى

(١) Identification

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. ومع ذلك هناك تحفظ أيضاً على هذا المنهج على أساس أنه في بعض الحالات لا تتحدد المدخرات الاستثمارات بشكل مشترك وفقاً لشروط سوق حرة. وقد أظهرت نتائج استخدام مثل هذا النموذج على عينة من الدول النامية في أمريكا اللاتينية أن الطلب على الأصول المالية غير مرّن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة الحقيقي (١٨).

ويذهب بعض الاقتصاديين إلى أن الحصول على نتائج أكثر دقة يتطلب استخدام سلاسل زمنية أطول وأن معامل سعر الفائدة الحقيقية في دالة الادخار يتوقف على الفترة الزمنية للعينة، وأن النماذج التي تتعرض للعلاقة بين سعر الفائدة والادخار والاستثمار يجب أن تتضمن فترات إبطاء بشكل صريح بسبب طبيعة عملية التكوين الرأسمالي من حيث امتدادها عبر عدة فترات زمنية. ويحذ البعض استخدام نماذج محاكاة تعتمد على بيانات جزئية بدلاً من الاختبارات الايكونومترية (١٩).

د) الضرائب والادخار

يعد مستوى وهيكل الضرائب من العوامل الهامة في تحديد مستوى الادخار المحلي، وفي هذا المجال يتم اختبار تأثير زيادة الضرائب على مستوى الادخار الكلي ومقارنة الميل الحدي للادخار بالنسبة لكل من الحكومة والقطاع الخاص. ويتم ذلك بادخال متغير خاص بالضرائب ونسبتها إلى الدخل في دوال الادخار والاستهلاك. وقد أظهرت دراسات اختبار هذه العلاقات في الدول النامية نتائج متضاربة. فبعضها أظهر علاقة موجبة بين نسبة الضرائب للدخل وبين مستوى الادخار الكلي أو نسبته إلى الدخل، وبعضها أثبت أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية، وذلك بالنظر إلى أن الميل للادخار في الحكومة أقل منه بالنسبة للقطاع العائلي والخاص، وأن زيادة الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار الخاص بنسبة أكبر من زيادة الادخار الحكومي، مما يؤدي بالتالي إلى نقص الادخار الكلي (٢٠).

هـ) العجز المالي الحكومي والادخار

من الناحية النظرية هناك خلاف حول تأثير العجز المالي الحكومي على الادخار الخاص. فوفقاً للنظرية الكينزية فإن تأثير هذا العجز موجب. ويرى النيوكلاسيكيون أن هذا الأثر سلبي. بينما يرى ريكاردو أن الأثر متعادل بمعنى أن العجز المالي الحكومي يعوضه تماماً زيادة مماثلة في الادخار الخاص. وتظهر الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة نتائج متضاربة، ويتعرض معظم هذه الدراسات للعجز المالي المؤقت وليس الدائم، كما أنها لم تعط اهتماماً كافياً لمعالجة التوقعات، وتماشي من عديد من المشكلات الايكونومترية بدءاً من مشكلات القياس إلى مشكلة تعريف المتغيرات الداخلية والخارجية. ولذا ظهر اتجاه إلى اختبار هذه العلاقة بنماذج أكثر تعقيداً. وبالنسبة للدول النامية فإن اختبار مثل هذه العلاقات لم يظهر إلا حديثاً، وبصفة خاصة مع ظهور أزمة التمويل الخارجي مع بداية الثمانينات وشروع كثير من الدول النامية في برامج الإصلاح لتصحيح الاختلالات القائمة. وهناك عديد من القيود والتحفظات حول الدراسات التطبيقية في الدول النامية والتي ترجع في معظمها إلى مشكلات القياس والتقدير (٢١).

وقبل أن نختم هذا الجزء تجدر ملاحظة أنه يوجد عدد وفير من الدراسات التطبيقية في الدول النامية لاختبار النظريات المختلفة التي اقترحت لتفسير السلوك الادخاري، إلا أنه يلاحظ أيضاً أن معظم الدراسات المعروضة في المراجع المنشورة المتاحة هي دراسات عن دول أمريكا اللاتينية بالدرجة الأولى ثم دول آسيا، وأن مثل هذه الدراسات قليلة للغاية في إفريقيا ودول الشرق الأوسط. وقد يرجع ذلك إلى سوء حالة البيانات في هذه الدول الأخيرة، مقارنة بالمجموعة الأولى من جهة، وإلى عدم اتاحة هذه الدراسات في مجالات النشر واسعة الانتشار، من جهة أخرى.

والواقع أننا نعني في هذا المجال الدراسات التي تستهدف أساساً تحليل الادخار، ذلك أنه توجد محاولات لنمذجة الاقتصاد الكلي في هذه الدول لأغراض وصف الأداء الاقتصادي الكلي و/أو تقييم بعض السياسات الاقتصادية. وفي هذا الإطار يتم التعرض للانفاق من جوانبه المختلفة، فيتضمن النموذج دوال لتحليل الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي. ومن هذه النماذج على سبيل المثال في إطار الدول العربية بعض النماذج القطرية في شكل نماذج قياسية أو نماذج توازن عام تستهدف دراسة تأثير متغير معين على الأداء الاقتصادي الكلي و/أو تقييم بعض السياسات الاقتصادية (٢٢)، وقد تضمنت النماذج القياسية دوال لتحليل الاستهلاك الخاص و/أو الحكومي. ولم تخرج دوال الاستهلاك في هذه النماذج عن الأشكال الشائعة التي تربط الاستهلاك بالدخل أساساً معتمدة على النظريات التي تعرضنا لها في الجزء السابق، وبصفة خاصة الدوال الكينزية ونظرية الدخل الدائم. وقد أضافت بعض النماذج متغيرات مفسرة أخرى للاستهلاك الخاص مثل الاستهلاك الحكومي المبطل، كما اقتصر البعض الآخر في تفسير الاستهلاك على متغير السكان.

وبالنسبة لمتغير الدخل فقد استخدمت إحدى الدراسات عن دولة الإمارات العربية (٢٣) المفاهيم التي قدمتها النظريات النيوكلاسيكية للدخل من حيث الدخل الدائم والدخل المؤقت، ويقوم النموذج بالتمييز بين آثار كل منهما باستخدام النموذج المستقر للسلسلة الزمنية للدخل الشخصي القابل للانفاق وباحتساب المكون المؤقت للدخل باعتباره تباين اللوغاريتم الطبيعي للدخل الشخصي القابل للانفاق عن الاتجاه الزمني الأسى.

وبالنسبة لأهم نتائج هذه الدراسات ومدى اتساقها مع النظريات المتاحة في هذا المجال نجد أنها تؤكد الفرض القائل بالتأثير الموجب المعنوي للدخل على الادخار (حيث تظهر أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد)، وبالنسبة للدراسات التي تميز بين الدخل الدائم والدخل المؤقت فقد أظهرت أن الميل الحدي للاستهلاك يتساوى تقريباً لكل منهما.

وجدير بالذكر في هذا المجال أنه قد توجد دراسات أخرى عن الدول العربية ولكنها غير متاحة بشكل كاف للتعرف على نتائجها حيث تجد طريقها للنشر في المراجع واسعة الانتشار كما هو الحال بالنسبة إلى الدراسات التي تعرضنا لها في بداية هذا الجزء من البحث.

(١-٣) المنهج المستخدمة في تحليل الإذخار ومكوناته

يلاحظ أنه حتى الآن مازال هناك جدل حول كثير من الفروض النظرية الخاصة بتفسير السلوك الإذخاري في الدول النامية، وأن حسم هذا الجدل يتطلب دراسات تطبيقية تتوقف نتائجها على ظروف كل دولة. وأن هناك كثيراً من المشكلات في هذا المجال ترتبط أساساً بكيفية صياغة دالة مناسبة للإذخار بمستوياته ومكوناته المختلفة وعلاقته بالعوامل المفسرة، وما يرتبط بذلك من مشكلات خاصة بالبيانات والمفاهيم والأساليب الرياضية والإحصائية المستخدمة. وقد رأينا أن هذه الأساليب تتدرج من معادلات انحدار خطية بسيطة في متغير واحد مع استخدام المربعات الصغرى العادية، إلى انحدار متعدد مع استخدام المربعات الصغرى المعممة والمرجحة^(١) ونماذج معادلات آنية وما إلى ذلك.

وقد استفادت بعض الدراسات التجريبية الحديثة من التطورات الأخيرة في الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية حول عدم استقرارية المتغيرات^(٢) الناشئة عن وجود جذور وحدة^(٣) والتي تؤكد على أهمية استكشاف خصائص آلية توليد البيانات بهدف تقليل احتمال اجراء أخطاء استدلال^(٤) خطيرة. ويقوم تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات بصفة خاصة باختبار مدى استقرارية هذه المتغيرات، أو بمعنى آخر ما إذا كانت السلسلة الزمنية لها وسط حسابي واحد أو مستقر، وإذا لم يكن لها وسط حسابي واحد يقال أن السلسلة متكاملة وفقاً لمستويات معينة^(٥)، وفي هذه الحالة يتطلب الأمر تعديلها بطريقة الفروق أو استخدام أسلوب القابلية المشتركة للاستقرار^(٦) لجعلها مستقرة حول وسط واحد. ويقوم هذا الأسلوب على إيجاد توليفة خطية من هذه السلاسل تكون مستقرة. ويتميز هذا الأسلوب عن طريقة الفروق في أنه يحفظ كل خصائص البيانات المرتبطة بالأجل الطويل، بالإضافة إلى ذلك فإن معالجة متغيرات السلاسل الزمنية بطريقة القابلية المشتركة للاستقرار توفر إطاراً جيداً للفرقة بين علاقات التوازن طويل الأجل والتعديل الديناميكي في اتجاهها كرد فعل للاختلالات قصيرة الأجل وذلك من خلال صياغة نموذج تصحيح خطأ التوقع^(٧) (٢٤).

(١) Generalized/ Weighted Least Squares.

(٢) Non stationarity.

(٣) Unit Root.

(٤) Inference Pitfalls.

(٥) Integrated of Order (i).

(٦) Cointegration.

(٧) Error-Correction Model.

بالإضافة الى ذلك يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة يركز على تحليل الادخار الكلى و/أو بعض مكوناته بشكل منفصل، والبعض يلجأ إلى استخدام نموذج وذلك بشكل خاص للربط بين الادخار والاستثمار، ويأخذ النموذج في هذه الحال شكل مجموعة معادلات آنية.

وقد ظهرت بعض الدراسات التي تتبع منهجاً قطاعياً في تحديد الادخار الكلى من خلال تحليل مكوناته والتفاعلات فيما بينها وبين الادخار الكلى، أو بينها وبين الاستثمار المحلى. ومن هذه المناهج منهج للتدفقات المالية يربط مصادر الأموال - وهي الادخار بمكوناته - باستخدامات الأموال - وهي الاستثمار - ، وذلك من خلال نموذج يتكون من مجموعة معادلات هيكلية لتقدير العوامل المحددة لكل من مكونات الادخار، ويتم وضع قيود على قيم المعلمات، وتنبع هذه القيود من الشرط التوازنى الخاص بتطابق الاستثمار مع مكونات الادخار، وذلك استنتاجاً من متطابقة الدخل القومى واستخداماته. ويتم دمج المعادلات في معادلة واحدة كبيرة لادخال القيد الموضوع على السلوك الادخارى. ويتم تقدير المعلمات باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة أو على مرحلتين^(١). وقد تم تطبيق هذا النموذج على نيجيريا في دراسة نشرت في عام ١٩٩٢ لتحليل العلاقة بين كل من الادخار الخاص والحكومى والأجنبى من جهة، وبين هذه المتغيرات وبين الاستثمار من جهة أخرى (٢٥). بالإضافة الى ذلك هناك منهج قطاعى آخر يركز على تحليل الادخار الكلى من خلال التفاعلات بين مكوناته، ولايتعرض لعلاقتها بالاستثمار (٢٦). وسوف نتعرض بالتفصيل لهذا المنهج فيما بعد عند محاولة تطبيقه على مصر.

والواقع أن امكانية الاستفادة من الأساليب والمناهج المختلفة المتاحة لصياغة دالة للادخار وتحليل العلاقة بين الادخار الكلى ومكوناته يتوقف بدرجة كبيرة على مدى توافر بيانات تقيس بدقة المتغيرات المشاهدة. غير أن جميع الدراسات التي تتعرض لهذا القياس فى الدول النامية مازالت حتى الآن تعاني مشكلة البيانات سواء من حيث عدم توافرها أم من حيث عدم دقتها. ذلك أن معظم بيانات الادخار التي تستخدم فى دراسات عن الادخار ليست مباشرة وانما هى بيانات مشتقة من بيانات الناتج القومى بسعر السوق. بالإضافة إلى ذلك فإنه بخلاف الادخار المحلى الاجمالى لا توجد بيانات متسقة عن مكونات الادخار الرئيسية. ذلك أن تقديرات الادخار المحلى الاجمالى يتم الحصول عليها كمتبقى بطرح عجز الحساب الجارى من جملة التكوين الراسمالى، كذلك يتم اشتقاق اجمالى الادخار الخاص بطرح الادخار الحكومى من الادخار المحلى الاجمالى. وفى معظم الدول النامية يتم اشتقاق حسابات الناتج القومى من التدفقات السالعية، ويتم حساب الاستهلاك كمتبقى، وفى غياب بيانات مباشرة عن الانفاق القومى أو الدخل فإنه لا يكون هناك سبيل لاختبار اتساق الحسابات القومية. ومن أهم مصادر التحيز فى بيانات الادخار الاختلاف فى طريقة حساب المخزون الذى يمكن أن يصل الى حوالى ٢٠٪ من جملة التكوين الراسمالى المحلى، وكذلك أيضا اعتبار الضرائب غير المباشرة على الاعمال ضمن الادخار المحلى الاجمالى، وكذلك المبالغة فى تقدير سعر الصرف.

(١) Two- Stage Least Squares.

ويتطلب التحليل المناسب للسلوك الادخارى اجراء تقديرات مباشرة للادخار الشخصى وادخار قطاع الأعمال الخاص، واجمالى الادخار الخاص، والادخار الحكومى. ذلك أن حساب تقديرات لمتغيرات الادخار ومكوناته الاجمالية والصافية من أكثر من مصدر يؤدى الى امكانية اختبار صحة هذه البيانات ومدى الاتساق فيما بينها.

٣-١: استعراض بعض الدراسات السابقة لقياس دالة الادخار فى مصر

نتعرض فيما يلى للدراسات السابقة فى مصر والخاصة بمحاولة تفسير السلوك الادخارى وصياغة وقياس دالة للادخار. ونلاحظ فى هذا المجال أن هذه المحاولات بدأت فى الستينات بدراسات متفرقة أهمها دراسات بنت هانسن ودراسة مابرو، وقد ركزت أساسا على استخدام بعض المؤشرات الاحصائية لتطور الادخار وبعض متغيرات الدخل (٢٧).

ونعرض فيما يلى نتائج بعض الدراسات التى اجريت من السبعينات حتى الآن والتى تتعرض لصياغة دالة ادخار للاقتصاد المصرى وذلك بهدف استكشاف أهم العوامل التى ركزت عليها هذه الدراسات وكذلك أساليب التقدير التى استخدمتها وبحيث يمكن مقارنة نتائج هذه الدراسات مع تلك التى اجريت على الدول النامية الأخرى والتى عرضناها فى الجزء السابق، وكذلك التعرف على أهم الجوانب التى لم تتناولها والتى يمكن أن تشكل مجالات لدراسات لاحقة.

وقد فضلنا عرض نتائج هذه الدراسات فى شكل جدول لتسهيل عملية العرض والمقارنة، وهى تتضمن عدة بنود تشتمل: كاتب الدراسة وتاريخ النشر، العينة والفترة الزمنية التى تغطيتها، المفاهيم المستخدمة للادخار والعوامل المفسرة، والأسلوب المستخدم فى التقدير وأهم النتائج وذلك وفقا لعدة فروض ترتبط بأهم العوامل التى تم دراستها كمتغيرات محددة للسلوك الادخارى فى مصر.

وفى هذا الجدول نستخدم الاختصارات التالية:

- م م : معنوى موجب، م س: معنوى سالب،
 غ م م : غير معنوى موجب، غ م س: غير معنوى سالب،
 م ح : الميل الحدى للادخار من الدخل،
 م ح د د : الميل الحدى من الدخل الدائم، م ح د م: الميل الحدى من الدخل المؤقت،
 م ح ص : الميل الحدى للادخار من الدخل فى حالة وجود متغير صورى،
 م ر : المرونة الداخلية،
 ت : معامل التحديد.
 ت ص : معامل التحديد فى حالة استخدام متغير صورى.

ملخص نتائج أعم الدراسات الخاصة بقياس دالة الاختار في مصر

أهم النتائج				أسلوب التقدير	مفهوم الاختار	المراجعة
متغيرات أخرى	المتغير	سعر الفترة	أثر الدخل			
المعوقات والقروض الأجنبية: اصنف إلى الدالة المتضمنة الدخل			$\mu = 0.81$ $\mu = 0.146$ $\mu = 1.179$	الاختار خطى ولو غار يعمى يعتمد على العلاقة الكثرية مع استخدام متغير صوري ليعبر عن حرب ١٩٦٧ بالنسبة لتأثير الدخل	الاختار المعطى الإجمالي	(١) صقر أحمد صقر (٢٨) (١٩٧٧-٥٦-١٩٧٤)
معامل المتغير μ س ت = ٠.٩٠٦			$\mu = 0.348$ $\mu = 0.97$ $\mu = 0.15$ $\mu = 0.52$ $\mu = 0.107$	الاختار خطى بسيط يعتمد على العلاقة الكثرية، ودالة خاصة بنفس الشكل للفترة من (٦٧-١٩٧٥) لتعكس آثار حرب ١٩٦٧.	الاختار المعطى الإجمالي	(٢) عالى الهدي (٢٩)
تحويلات المهور بين العاملين في الخارج: اضيف إلى الدالة اللوغاريتمية المتضمنة الدخل للعبير عن أثر المحاكة. معامل المتغير μ م ت = ٠.٩٤	μ س	μ م	$\mu = 0.93$ إلى 0.60 $\mu = 0.386$ إلى 0.137 $\mu = 0.25$ في حالة اضافة سعر الفائدة	٧ دول خطية ولو غار يعمى. الدخل متغير نفس في كل الدول إما متورداً أو مع أحد المتغيرات: مستوى الأسعار، سعر الفائدة، تحويلات العاملين بالخارج.	الاختار المعطى الإجمالي	(٣) أحمد عبد الرحيم (٣٠) (١٩٩٩-٧٤-١٩٨٩)

أنهم المنتج				أسلوب التقدير	مفهوم الفرد من الادخار	الدراسة
متغيرات أخرى	المتخصص	سعر الفائدة	آخر الدخل			
معدل البطالة: المعامل م س	م م للتوقع المتوقع		م م ت = ٠,٨١ م ح دد = ٠,٣٣ م ح د م = ٠,٩٣	احتمار متعدد خطي، المتغيرات المفسرة: الدخل الدايم، الدخل الموقت، معدل التضخم المتوقع، معدل البطالة تقدير معدل التضخم المتوقع عن طريق معادلة احتمار على الزمن	نصيب الفرد من الادخار المحلي الإجمالي الحقيقي	(٤) هدى السيد (٣١) ١٩٩٣-١٩٩٠-١٩٩١
معدل البطالة: م س معدل التبادل الدولي: م م المتغير الضوري: م س نصيب الفرد من الأرصدة النقدية: م س المتغير الضوري: م س	م م للتخصص م م للتوقع م س للتخصص الفعلي	م س	م م ت = ٠,٩٧ م ر = ١,٩٥ م م ت = ٠,٧٤ م ر = ٢,٥٧	احتمار متعدد لو غاريتمي، المتغيرات المفسرة: الدخل المتاح، التضخم الفعلي، التضخم المتوقع، سعر الفائدة، معدل البطالة، معدل التبادل الدولي، متغير ضوري يعبر عن فترة الانتاج (٧٥-١٩٨٥) احتمار متعدد لو غاريتمي، المتغيرات المفسرة: الدخل المتاح الحقيقي، متغير ضوري نصيب الفرد من الأرصدة النقدية	نصيب الفرد من الادخار الخاص الحقيقي	

أهم النتائج					المدرسة	
متغيرات أخرى	التصحيح	سعر الفائدة	أثر المدخل	اسلوب التقدير	مفهوم الادخار	
الادخار الحكومي: م م خ م الاتفاق الحكومي على الصحة والتعليم: تأثيره على الاستهلاك موجب وغير معنوي، ولا يمكن تحديد تأثيره على الادخار من نفس الدالة. سعر الصرف: م م خ م العمالة الحكومية: م م كل السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات غير مستقرة ومكافئة من الدرجة الأولى، وكلها تدخل في علاقة التوازن طويل الأجل.	في الأجل الطويل م م السلسلة الزمنية مستقرة في الأجل القصير م م فترة التصحيح سنة	في الأجل الطويل م م سلسلة الزمنية مستقرة	في الأجل الطويل : م م م = ١ مما يؤكد نظرية دورة الحياة والدخل الدائم ٠.٩٨ = ت السلسلة الزمنية غير مستقرة ومكافئة من الدرجة الأولى، في الأجل القصير: م م ت = ٠.٩٤، الي ٠.٩٨ حساسية عالية بمسايل على وجود قيد السيولة. فترة التصحيح سنة واحدة	التأثير المشترك للاستقرار لتقدير الاستهلاك الفردى الحقيقي كدالة في: متوسط دخل الفرد المستحق الحقيقي، نصيب الفرد من الادخار الحكومي، نصيب الفرد من الاتفاق الحكومي على الصحة والتعليم، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم، العمالة الحكومية. يستخدم نتائج دالة الاستهلاك في تحليل الادخار العائلي. يقدر علاقة الاستهلاك (الادخار) بالعوامل المفسرة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير والفترة الزمنية اللازمة للتصحيح في اتجاه التوازن طويل الأجل.	نصيب الفرد من الادخار العائلي الحقيقي	(٥) عبد الحميد نور (٣٧) (١٩٩٥) - (١٩٩١ - ٧٤) (١٩٩١)

نسبة الإعمال : م س البطالة: م س النسب غير المتباشرة: خ م س معدى انتشار وحالات الجهاز المنصوفي: م م الأدخار العتالي: م م الأرباح الموزعة: م س اتجاه الدورة الاقتصادية: م م السعر النسبي لرأس التمال: خ م س متوسط أجر العامل في القطاع الخاص: م س ت: ٧٦,٠ الرقم القياسي لاسعار منتجات القطاع العام: م م السعر النسبي لرأس التمال: م س	التملي: م م المتوق: م س	خ م م	م م ت = ٩٥,٠ ر = ٨٦,٠ م م	نموذج آني يتكون من ستة معادلات هيكلية تفسير سلوك كل من الادخار بمكوناته القطاعية والاستثمار العام والخاص. ويستخدم المبرعات الصغرى العادية وعلى مرحلتين دالة في: المدخل المتاح، سعر الفائدة، التضخم التعملي، التضخم المتوق، نسبة الإعمال، البطالة، التراسب غير المتباشرة، معدى انتشار وحالات الجهاز المنصوفي دالة في: الادخار العتالي، الأرباح الموزعة، اتجاه الدورة الاقتصادية، السعر النسبي لرأس التمال متوسط أجر العامل في القطاع الخاص	الادخار العتالي الحقيقي ادخار قطاع الأعمال الخاص	(١) منسـال محمد ميرلي (٣٣) ١٩٩٥-٧٤-١٩٩٠)
	م س		النتيج القومي الحقيقي:	دالة لوزارتية في: الرقم القياسي لاسعار منتجات القطاع العام، السعر النسبي لرأس التمال، متوسط أجر العامل في القطاع العام. دالة لوزارتية في: الانفاق الحكومي، الادخار	ادخار قطاع الأعمال العام الادخار الحكومي	

متوسط أجر العامل في القطاع العام: م س ت = ٠,٧١ الاتفاق الحكومي: م س الادخار الأجنبي: غ م س أرباح قطاع الأعمال العام: م م				م م م ر = ٠,٠٥ ت = ٠,٦٧	الأجنبي، أرباح قطاع الأعمال العام، المنتج القومي الحقيقي، معدل التضخم		مطل محمد متولي
--	--	--	--	-------------------------------	--	--	----------------

نلاحظ من العرض السابق قلة الدراسات المتعلقة بصياغة وقياس دالة للادخار في مصر، مقارنة بالدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا - كما ذكرنا من قبل - وقد تمثل مشكلة البيانات أهم العوائق في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم شيوع استخدام الأساليب الكمية بصفة عامة في الدراسات الاقتصادية في مصر. كما نلاحظ أيضاً أن الدراسات المعروضة ركز معظمها على متغيرات الدخل، وخاصة الدراسات المبكرة زمنياً، إلا أنه مع تقدم الزمن ازدادت أهمية بحث تأثير المتغيرات الأخرى.

ويلاحظ في هذا المجال أن نتائج كل الدراسات المعروضة تظهر أن أثر الدخل معنوي وموجب أياً كانت مفاهيم الدخل والادخار المستخدمة. وقد ارتكزت الدراسات المبكرة بصفة أساسية على دوال الادخار الكينزية، في حين اعتمدت الدراسات الحديثة على فروض نظريات الدخل الدائم ودورة الحياة في صياغة دالة الادخار. وتظهر إحدى الدراسات، التي تميز صراحة بين مفاهيم الدخل الدائم والمؤقت، أن الميل الحدي للادخار من الدخل المؤقت أكبر من الميل الحدي للادخار من الدخل الدائم، وهي نتيجة تتسق مع الفروض النظرية.

يلاحظ أيضاً من الجدول أن كلا من سعر الفائدة ومعدل التضخم يعتبران من أكثر المتغيرات بعد الدخل التي تستخدم في تفسير الادخار في الدراسات المعروضة. وفي هذا المجال فإن أثر سعر الفائدة معنوي وموجب في دراستين من أربعة، وموجب ولكنه غير معنوي في الدراسة الثالثة ومعنوي سالب في الدراسة الرابعة. وبالنسبة للتضخم نلاحظ أن أثر التضخم الفعلي معنوي سالب في ثلاث دراسات من أربعة، ومعنوي موجب في دراسة واحدة، واختلفت الدراستان اللتان تميزان بين التضخم المتوقع والفعلي في اتجاه تأثير التضخم المتوقع، فهو معنوي في الحالتين ولكنه موجب في أحدها وسالب في الأخرى.

ويلى المتغيرات السابقة في درجة الاهتمام بتضمينها كعوامل محددة للادخار متغيرات سوق العمل متمثلة أساساً في معدل البطالة وبلده في الاهتمام العمالة الحكومية. وأثر معدل البطالة معنوي سالب في الدراستين اللتين عالجتاه، أما العمالة الحكومية فأثرها سالب وإن كان غير معنوي في الدراسة الوحيدة التي تناولته.

وبالنسبة للادخار الأجنبي فقد تناولته دراستان من الدراسات الستة المعروضة، وتظهر النتائج أنه معنوي سالب في أحدها وسالب ولكن غير معنوي في الأخرى.

وتنوعت المتغيرات الأخرى التي ظهرت في بعض الدراسات المعروضة كعوامل محددة للادخار فيما بين الأرصدة النقدية، معدل التبادل الدولي، تحويلات المصريين العاملين بالخارج، متوسط الأجر، الانفاق الحكومي، سعر الصرف ومدى انتشار وحدات الجهاز المصرفي.

يلاحظ أيضا أن معظم الدراسات يركز على الادخار المحلي الاجمالي، وأن دراسة واحدة تركز فقط على الادخار العائلي، ودراسة واحدة تناولت بالتفصيل كل المكونات القطاعية للادخار الكلي.

ويمكن القول أنه بصفة عامة تتفق نتائج الدراسات الخاصة بمصر مع نتائج الدراسات السابقة عرضها بالنسبة للدول النامية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمنهج هذه الدراسات والمتمثل في اختبار فروض النظريات النيوكلاسيكية الشائعة في مجال تحليل الاستهلاك والادخار، ولم تحاول أى منها اختبار بدائل أخرى من النوع الذى تعرضه نظريات المؤسسين، والتي عرضنا لها في الجزء الأول من هذا القسم. ولاعجب في ذلك لأنه كما ذكرنا أن هناك صعوبة في التحقق من هذه النظريات تطبيقيا بشكل محدد، لدرجة أنه لا توجد تجارب لتطبيقها في الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بأساليب التقدير والقياس يلاحظ ان معظم الدراسات، لجأ الى استخدام نماذج الانحدار الخطى البسيط والمتعدد والصيغ اللوغاريتمية والتقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية، إلا أن الدراستين الأكثر حداثة حاولتا تطوير أساليب التقدير، فاحدها استفادت واستخدمت الأسلوب الأكثر تطورا في الاقتصاد القياسى وتحليل السلاسل الزمنية وهو أسلوب القابلية المشتركة للاستقرار، والأخرى حاولت استخدام نموذج أكثر تعقيدا يقوم على مجموعة من المعادلات الهيكلية والمتطابقات وتحليل العلاقات بين الادخار والاستثمار، كما استخدمت في التقدير والقياس أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين.

الفصل الثاني

منهج مقترح لتفسير السلوك الادخاري في مصر

ومقتضيات استخدامه من البيانات

يلاحظ من الاستعراض السابق للدراسات القياسية السابقة في مصر أن معظم هذه الدراسات قد تعرض بالتحليل للادخار المحلي الاجمالي أو الادخار العائلي، وبعضها تعرض لأكثر من مكون من مكونات الادخار ولكن أيا منها لم يهتم بدراسة العلاقات التفاعلية فيما بين مكونات الادخار القطاعية. وهكذا نجد أن معظم هذه الدراسات لجأ إلى استخدام معادلات انحدار منفردة ولم يتم استخدام نموذج متكامل إلا في دراسة واحدة استخدمت نموذج معادلات آنية لتحليل العلاقات التبادلية بين الادخار والاستثمار.

وتحاول الدراسة الحالية اتباع أسلوب مختلف يأخذ في الاعتبار علاقات التفاعل والتشابك بين مكونات الادخار.

٢-١: نموذج لتقدير المعدلات الكلية والقطاعية للادخار في اطار المتطلبات المناسبة للنتائج القومية

نعرض فيما يلي نموذجاً تم تطبيقه في دراسة عن الادخار في كوريا نشرت في عام ١٩٨٨ (٣٤). ويعتمد هذا النموذج على استخدام منهج المحاسبة القطاعية وصولاً إلى تحديد نسبة الادخار القومي الاجمالي. ويتعرض النموذج للتفاعلات، فيما بين ادخار القطاعات التنظيمية المكونة للاقتصاد القومي، وهي القطاع العائلي (ويشمل المشروعات غير المنظمة)، قطاع الأعمال (الخاص والعام) والقطاع الحكومي. ومن خلال هذه التفاعلات يوفر اطاراً لدراسة الادخار الكلي. ويقوم النموذج على مجموعة من المتطلبات المحاسبية التي تربط بين مكونات دخل وادخار القطاعات وبينها وبين الادخار القومي والنتائج القومية. وتشكل هذه المتطلبات اطار الكلي للنموذج.

وتعرف أول متطابقة نسبة الادخار القومي الاجمالي الى الناتج القومي الاجمالي (S) على أنها مجموع نسب كل من ادخار القطاع العائلي (SH) وادخار قطاع الأعمال (SC) وادخار القطاع الحكومي (SG) إلى الناتج القومي الاجمالي:

$$S = SH + SC + SG \quad (١)$$

ثم يعرف النموذج في ثلاث متطابقات ادخار كل قطاع من القطاعات، مع ملاحظة أن النموذج يتعامل مع كل المتغيرات في شكل نسب إلى الناتج القومي الاجمالي.

ويحدد النموذج ادخار القطاع العائلي على أنه يساوى الدخل العائلي المتاح للاتفاق (YHD) بعد خصم الاستهلاك النهائي ويضيف إليه مخصصات الاهلاك (DH) وي طرح منه صافي التحويلات الجارية للقطاع العائلي مع العالم الخارجى (TRFH). ويعبر عن الجزء من الدخل العائلي المتاح الموجه للادخار باستخدام نسبة الادخار إلى الدخل العائلي المتاح (SHH). كما يلاحظ أنه وفقا للمفاهيم المحاسبية الكورية فإنه يطرح التحويلات الخارجية من الادخار القومى حيث تعتبر هذه التحويلات جزءاً من الادخار الأجنبى، ولذا يطرحها من متغيرات الادخار لأنها متضمنة فى متغيرات الدخل المتاح.

كما يعرف الدخل العائلي (YHD) وفقاً للمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها على أنه يساوى الدخل العائلي الكلى (YH) مطروحا منه الضرائب المباشرة على الدخل العائلي (TH) ومضافا إليه صافي التحويلات الجارية الكلية للقطاع العائلي (TRH).

$$SH = YHD * SHH - TRFH + DH \quad (٢)$$

$$YHD = YH (1-TH) + TRH \quad (٣)$$

حيث:

SH = معدل الادخار العائلي نسبة الى الناتج القومى الاجمالى،

YHD = الدخل العائلي المتاح منسوباً إلى الناتج القومى الاجمالى،

SHH = نسبة الادخار إلى الدخل العائلي المتاح،

TRFH = صافى التحويلات الجارية للقطاع العائلي مع العالم الخارجى منسوبة إلى الناتج القومى الاجمالى،

DH = مخصصات الاهلاك فى القطاع العائلي منسوبة إلى الناتج القومى الاجمالى،

YH = الدخل العائلي الكلى منسوباً إلى الناتج القومى الاجمالى،

TH = معدل الضرائب المباشرة على دخل القطاع العائلي،

TRH = صافى التحويلات الجارية الكلية للقطاع العائلي منسوبة إلى الناتج القومى الاجمالى.

ويعرف النموذج ادخار قطاع الأعمال على أنه يساوى الدخل الكلى للقطاع (YC) مخصوماً منه مدفوعات التحويلات الجارية فى القطاع (TRPC) والضرائب المباشرة (TC) والأرباح الموزعة (DIV) ومضافاً إليه مخصصات الاهلاك فى القطاع (DC).

$$SC = (YC - TRPC) (1-TC) (1-DIV) + DC \quad (٤)$$

حيث:

SC = معدل ادخار قطاع الأعمال نسبة إلى الناتج القومى الاجمالى،

YC = نسبة الدخل الكلى لقطاع الأعمال الى الناتج القومى الاجمالى،

TRPC = نسبة مدفوعات التحويلات الجارية فى قطاع الأعمال إلى الناتج القومى الاجمالى،

TC = معدل الضرائب المباشرة على دخل قطاع الاعمال مخصوماً منه مدفوعات التحويلات الجارية،

DIV = نسبة الأرباح الموزعة إلى الدخل المصافي لقطاع الأعمال (أى بعد خصم الضرائب المباشرة ومدفوعات التحويلات الجارية)،

DC = مخصصات الاهلاك فى قطاع الأعمال منسوبة إلى الناتج القومى الاجمالى.

ويعرف النموذج الادخار الحكومى (SG) على أنه يساوى الايرادات الحكومية الجارية (RG) مخصصا منها الاستهلاك الحكومى (CG) وصافى التحويلات الجارية للحكومة من الخارج (TRFG). وذلك كما ذكرنا اتساقا مع المفاهيم المحاسبية الكورية - ومضافا اليه مخصصات الاهلاك فى الحكومة (DG).

كما يعرف الايرادات الحكومية الجارية (RG) على أنها تساوى حصيلة الضرائب المباشرة من دخل القطاع العائلى (TH*YH) ومن دخل قطاع الأعمال ((TC (YC-TRPC)، وحصيلة الضرائب غير المباشرة (TI)، وكذلك دخل الحكومة من الملكية (YG) وصافى التحويلات الجارية الكلية للحكومة (TRG).

$$SG = RG (1 - CG) - TRFG + DG \quad (5)$$

$$RG = TH * YH + TC (YC - TRPC) + TI + YG + TRG \quad (6)$$

حيث:

SG = معدل الادخار الحكومى نسبة الى الناتج القومى الاجمالى،

RG = الايرادات الحكومية الجارية منسوبة إلى الناتج القومى الاجمالى،

CG = الاستهلاك الحكومى منسوبا الى الايرادات الحكومية الجارية،

TRFG = صافى التحويلات الجارية للحكومة مع العالم الخارجى منسوبة الى الناتج القومى الاجمالى،

DG = مخصصات الاهلاك فى الحكومة منسوبة الى الناتج القومى الاجمالى،

TI = حصيلة الضرائب غير المباشرة منسوبة الى الناتج القومى الاجمالى،

YG = دخل الحكومة من الملكية منسوبا الى الناتج القومى الاجمالى،

TRG = صافى التحويلات الجارية الكلية للحكومة منسوبا الى الناتج القومى الاجمالى.

ويستكمل النموذج الاطار المحاسبى بمتطابقة تربط بين دخول القطاعات الثلاثة، فى شكلها النسبى، وبين الناتج القومى الاجمالى.

وتأخذ هذه المتطابقة الشكل التالى:

$$YH = 1 - (YC - (YC - TRPC) (1 - TC) DIV + YG + TI + DH + DC + DG) \quad (7)$$

وتعبر عن الدخل الكلى للقطاع العائلى (YH) على أنه يساوى الناتج القومى الاجمالى - يأخذ القيمة

(1) لأنه يتعامل مع نسب إلى الناتج القومى الاجمالى - مطروحا منه دخل قطاع الأعمال (YC)، لكنه يخصم من دخل قطاع الاعمال الأرباح الموزعة، كما يطرح أيضا من الناتج القومى الاجمالى كلا من دخل الملكية

للحكومة (YG)، الضرائب غير المباشرة (TI)، ومخصصات اهلاك القطاعات الثلاثة (DG, DC, DH)، لأنه كما هو معلوم أن متغيرات الدخل تقابل مفهوم الناتج الصافي.

وتعد هذه المتطابقة معادلة محورية في النموذج حيث تعبر عن العلاقة بين دخول القطاعات الثلاثة وبينها وبين الناتج القومي الاجمالي.

وبالنسبة للمتغيرات المختلفة التي تتضمنها المتطابقات السابقة، يعتبر النموذج كلاً من التحويلات الجارية فيما بين القطاعات والضرائب غير المباشرة ودخل الحكومة من الملكية متغيرات خارجية، ويتعين على النموذج تقدير المتغيرات الأخرى وهي: نسبة الادخار العائلي الى الدخل العائلي المتاح (SHH)، ونسبة دخل قطاع الأعمال الى الناتج القومي الاجمالي (YC)، ونسبة الأرباح الموزعة (DV) الى الدخل الصافي لقطاع الأعمال (E) لسنة سابقة أي (DV/E-1)، ونسبة الاستهلاك الحكومي الى الإيرادات الحكومية الجارية (CG)، ونسبة الضرائب المباشرة على الدخل بالنسبة لكل من القطاع العائلي (TH) وقطاع الأعمال (TC)، ونسب مخصصات اهلاك كل من القطاعات الثلاثة الى الناتج القومي الاجمالي (DG,DC,DH). ويقوم النموذج أيضا بتقدير متغيرين آخرين هما سعر الفائدة السائد في السوق (RU) ونسبة الأصول المالية الى دخل القطاع العائلي (FIN)، ويدخل هذان المتغيران ضمن المتغيرات المفسرة لمعدل ادخار القطاع العائلي. كما يضيف النموذج ثلاث متطابقات، اثنان منها تحددان متوسط دخل الفرد العائلي المتاح (Y) ومعدل تغيره (YM).

$$Y = (YHD * GNP) / POP \quad (٨)$$

$$YM = (Y - Y_{-1}) / Y_{-1} \quad (٩)$$

حيث:

Y = متوسط دخل الفرد العائلي المتاح،

GNP = الناتج القومي الاجمالي،

POP = عدد السكان،

YM = معدل تغير متوسط دخل الفرد العائلي المتاح.

أما المتطابقة الثالثة الاضافية والأخيرة فتعرف دخل قطاع الأعمال مخصوماً منه الضرائب المباشرة ومدفوعات التحويلات (E)، ومنها يعرف نسبة الأرباح الموزعة الى الدخل الصافي لقطاع الأعمال (DIV)، وذلك على النحو التالي:

$$E = (YC - TRPC) (1-TC) * GNP \quad (١٠ أ)$$

$$DIV = (E - Y_{-1} / E) * (DV / E - Y_{-1}) \quad (١٠ ب)$$

حيث:

$E =$ الدخل الصافي لقطاع الأعمال،

$DV =$ الأرباح الموزعة الكلية.

وهكذا يتكون النموذج من واحد وعشرين متغيراً داخلياً ويقوم بتقدير أحد عشر متغيراً منها باستخدام طرق التقدير الاحصائي، وبالتحديد تحليل الانحدار بواسطة المربعات الصغرى العادية. أما المتغيرات العشرة الباقية فيحصل عليها باستخدام المتطابقات العشرة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التي يتم تقديرها باستخدام معادلات الانحدار فإن النموذج يلجأ إلى النظريات المعروفة في هذا المجال في تحديد المتغيرات المفسرة ودون التقييد بنظرية واحدة على وجه الخصوص.

نسبة الادخار الى الدخل العائلي المتنام (SHH):

بالنسبة لمعدل ادخار القطاع العائلي يستند النموذج الى نظريات الدخل الدائم ودورة الحياة واشتقاقاً من نموذج لتصحيح خطأ التوقع اقترح دافيد سون وآخرون في ١٩٨٧، حيث يتحدد نمو الاستهلاك العائلي بمعدل نمو الدخل المتاح مع التصحيح وفقاً للاختلاف بين المستوى المطلوب لنسبة الاستهلاك للدخل وبين المستوى الفعلي في السنة السابقة (٣٥).

وكما زادت سرعة معدل نمو الدخل كلما زاد ذلك الجزء من الدخل الذي يعتبر دخلاً مؤقتاً، مما يدفع العائلات - وفقاً لنظرية الدخل الدائم - إلى تخفيض نسبة الاستهلاك من هذه الزيادة في الدخل.

وتأخذ معادلة نمو الاستهلاك الشكل التالي:

$$\Delta \ln C = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta \ln y + \alpha_2 \Delta \ln y + \alpha_3 [\ln(C/Y)^* - \ln(C/Y)_{-1}] \quad (١١-أ)$$

حيث:

C = متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي،

Y = متوسط نصيب الفرد من الدخل العائلي المتاح،

$(C/Y)^*$ = المستوى المرغوب فيه لنسبة الاستهلاك العائلي للدخل المتاح.

وبإجراء بعض التعويضات الجبرية على الدالة (١١-أ)، وذلك بإضافة $(\ln C_{-1} - \ln Y)$ لكل من طرفي المعادلة، وبملاحظة أنه بالنسبة لقيم (C/Y) القريبة من الواحد، ومع المتغيرات الصغيرة قى قيم (Y) فإن:

$$\ln(C/Y) \cong 1 - c/y = SHH$$

وهي تعبر عن نسبة الادخار العائلي للدخل، كما أن:

$\Delta \ln y \cong YM$ ، وهي تعبر عن معدل تغير (Y) ، وبالتالي يمكن التعبير عن (١١-أ) على النحو التالي:

$$SHH = \alpha_0 + (1 - \alpha_1)YM - \alpha_2 \Delta YM + \alpha_3 [1 - (C/Y)^*] + (1 - \alpha_3)SHH_{-1} \quad (١١-ب)$$

وعلى خلاف دافيدسون فإن النموذج المعروض لا يفترض ثبات النسبة المرغوب فيها للاستهلاك من الدخل $(C/Y)^*$ ، وإنما تتغير مع مستوى الدخل وظروف سوق المال والعوامل الديموجرافية وذلك بالإضافة الى متغيرات مفسرة أخرى مثل معدل التضخم، وسعر الفائدة ونسبة التحويلات الجارية للدخل، وكذلك دالة تربيعية في الدخل المتاح لضبط مدى تأثير الدخل على معدل الادخار كلما تزايد الدخل.

$$(C/Y)^* = f[Y, Y^2, FIN, RU - PM, TRH, DEM/SSI] \quad (١١-ج)$$

وبالتالى فإن نسبة الادخار للدخل العائلى (SHH) تتوقف على العوامل الآتية التى تفسر الدالة:

(١١-د)

$$SHH = F(YM, DYM, (Y, Y^2), FIN, RU - PM, TRH, \Delta DPR, RTTD, SHH)$$

حيث:

FIN = نسبة الاصول المالية الى الدخل العائلى،

RU = سعر الفائدة السائد فى السوق،

PM = معدل التضخم المتوقع،

DEM/SSI = العوامل الديموجرافية ونمو برامج التأمينات الاجتماعية والتأمين،

DPR = مقدار التغير فى نسبة الاعالة فى السكان،

RTTD = معدل تغير شروط التبادل الخارجى.

وقد أضاف النموذج معدل تغير شروط التبادل (RTTD) ليعكس حقيقة أن الدخل الحقيقى المقاس ينحرف عن القوة الشرائية الحقيقية للدخل عندما تتغير شروط التبادل الخارجى.

(Y, Y^2) - دالة تربيعية فى متوسط دخل الفرد المتاح، ويمكن أن نرمز لها بـ YQ حيث

$$YQ = 0.000808y - (4.31/10^7)Y^2$$

سعر الفائدة فى السوق (RU) ونسبة الأصول المالية للدخل العائلى (FIN):

تتضمن المعادلة السابقة (١١-د) لنسبة الادخار العائلى للدخل المتاح (SHH) اثنين من المتغيرات المالية هما سعر الفائدة الحقيقى فى السوق (RU) والأصول المالية فى حيازة القطاع العائلى (FIN)، وهما متغيران ليسا مستقلين عن بعضهما البعض، مما يستوجب دراسة التفاعل بينهما من أجل تقييم أثر سياسة سعر الفائدة على الادخار العائلى. ويقوم النموذج بدراسة التفاعل بين هذين المتغيرين باعتبارهما متغيرات داخلية فى النموذج وبدراسة العوامل المحددة لكل منهما وفقاً لمنهج ماك كينون وشو، حيث:

$$RU = F(RD, FIN, MP - YN, P) \quad (١٢)$$

$$FIN = f(\ln y, RD_{0,1,2,\dots}, P_{0,1,2,\dots}) \quad (١٣)$$

حيث:

RD = سعر الفائدة الاسمي على الودائع،

MP = معدل نمو الائتمان المحلي للقطاع الخاص،

YN = معدل نمو الناتج القومي غير الزراعي،

P = معدل التضخم.

ويفترض النموذج أن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي (RD) يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الحر في السوق (RU) في الأجل القصير، ولكنه يؤدي أيضا (بعد فترة ابطاء معينة) الى الاسراع بالنمو المالي (FIN)، مما يشكل قوة ضغط على سعر الفائدة الحر في اتجاه الانخفاض.

دخل قطاع الاعمال (YC):

لتقدير محددات دخل قطاع الاعمال (YC) فإن النموذج يبدأ بالمتطابقة المبسطة لحالة الربح أو الخسارة لقطاع الاعمال ككل:

$$\begin{aligned} YC &= (RE^* / PV) = (P^* V^* / PV) - (W/P) * (L^* / V) - (R1/P) * (D^* / V) \\ &= \left(\left(P^* / P \right) \right) - (W/P) * (L^* / V^*) - R1 * \left(\left(D^* / P \right) / V^* \right) * (V^* / V) \end{aligned} \quad (١٤-أ)$$

حيث:

V^* = القيمة المضافة الحقيقية في قطاع الأعمال،

P^* = المكمش الضمني للقيمة المضافة الحقيقية في قطاع الأعمال،

V = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي،

P = مكمش الناتج القومي الاجمالي،

L^* = العمالة في قطاع الأعمال،

W = معدل الأجر،

D^* = ديون قطاع الأعمال،

$R1$ = متوسط سعر الفائدة على ديون قطاع الأعمال،

E^* = رأس المال الاسمي في قطاع الأعمال،

R = العائد على رأس المال.

وبافتراض أن نسب كل من الأجور وسعر الفائدة وانتاجية العمل والديون إلى القيمة المضافة في قطاع الأعمال يمكن تقريبها الى تلك المعدلات على مستوى الاقتصاد القومي ككل، فإنه يمكن اشتقاق المعادلة السلوكية التالية لدخل قطاع الأعمال:

$$YC = F(RTTD, (W/P)/PD, R1, YNP, P, AGP) \quad (١٤-ب)$$

حيث:

PD = إنتاجية العمل مقاسة بنسبة القيمة المضافة الى العمالة،

YNP = معدل نمو الناتج القومى الحقيقى غير الزراعى،

AGP = نسبة ناتج الزراعة الى الناتج القومى الاجمالى.

ويفترض النموذج أنه طالما أن قطاع الأعمال يتركز نسبيا في قطاع السلع القابلة للتجارة^(١) فإنه يتأثر بمعدل تغير شروط التبادل الخارجى (RTTD)، كما أنه يدخل متغيرات معدل نمو الناتج القومى الحقيقى غير الزراعى (YNP) ومعدل التضخم (P) لتعكس الحركة الدورية لنسبة ديون قطاع الأعمال الى القيمة المضافة فى القطاع، والتي يفترض انها تتحرك فى اتجاه معاكس لاتجاه معدل التضخم. كما يبرر ادخال متغير نسبة الزراعة فى الناتج القومى الاجمالى (AGP) بحقيقة ندرة وجود مؤسسات أعمال فى الزراعة فى كوريا.

سياسة توزيع الأرباح : (DV/E_{-1})

فيما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح فى قطاع الأعمال يفترض النموذج أن المشروعات تتجه الى اتباع هدف طويل الأجل لنسبة الأرباح الموزعة، وذلك على الرغم من أنه مع الزمن فإن النسبة التى يتم توزيعها بالفعل تتذبذب حول النسبة المستهدفة وفقا لتوقعات الأرباح واحتياجات الاستثمار وظروف التمويل الخارجى. ووفقا لهذه الاعتبارات يقترح النموذج امكانية تقدير الأرباح الكلية الموزعة وفقا لمنهج التوافق الجزئى partial adaptation الذى اقترحه لينتير عام ١٩٥٦ (٣٦)، والذي يأخذ الشكل الآتى:

$$\Delta DV = a \cdot DV_{-1} + b(d^* E_{-1} - DV_{-1}) \quad (١٥-أ)$$

حيث:

E = دخل قطاع الأعمال بعد خصم الضرائب والمدفوعات التحويلية،

DV = الأرباح الموزعة،

d* = الهدف طويل الأجل لنسبة الأرباح المستهدفة،

a, b = ثوابت موجبة.

وحيث أن:

$$DIV = DV/E = (E_{-1}/E) * (DV/E_{-1}) \quad (١٥-ب)$$

فإنه يمكن تقدير $(DV/E-1)$ على النحو التالى:

$$DV/E_{-1} = b \cdot d^* + (1 + a - b) DIV_{-1}$$

ووفقا للعوامل المحددة لنسبة الأرباح المستهدفة d* فإنه يمكن تفسير وتقدير DV/E_{-1} بالعلاقة

التالية:

$$DV/E_{-1} = f[(1 - TC) R1 - P, MP - YN, FBC/E_{-1}, YN, DIV_{-1}] \quad (١٥-ج)$$

(١) Tradeables.

حيث:

FBC = الديون الخارجية لقطاع الأعمال

وفي هذه الدالة يفترض أن النسبة المستهدفة للأرباح الموزعة (d^*) تتأثر بحالة السوق المالية وتوقعات الأرباح في قطاع الأعمال، وأنه كلما زادت تكلفة الاقتراض والتي يعكسها ($R1$) ومع ندرة الائتمان المحلي أو الأجنبي فإنه من المتوقع انخفاض نسبة الأرباح الموزعة لصالح زيادة التمويل الداخلي، كما أن انخفاض معدل نمو الاقتصاد مقاساً بمعدل نمو الناتج القومي غير الزراعي (YN) يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تخفيض نسبة الأرباح الموزعة، لأنه في مثل هذه الظروف فإن توقعات الأرباح تكون منخفضة، كما أن تكلفة التمويل عن طريق زيادة رأس المال تكون مرتفعة للغاية وغير متاحة.

الاستهلاك الحكومي (CG):

يعتبر النموذج أن استجابة النفقات الحكومية الجارية لتغيرات الدخل الكلي أقل من استجابة الإيرادات الحكومية، ولذا فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الاستهلاك الحكومي للإيرادات الحكومية (CG) مع زيادة نسبة الإيرادات الحكومية للناتج القومي الإجمالي (RG). كما أن هيكل تكوين مصادر الإيرادات الحكومية له أيضاً تأثير على سلوك الحكومة بالنسبة للاستهلاك والادخار، وبصفة خاصة مدى إتاحة القروض والتحويلات الجارية الخارجية. وبالمثل فإن كل بند من بنود الانفاق الحكومي يختلف في تأثيره على الاستهلاك والاستثمار، وإن كان النموذج يركز بشكل خاص على نفقات الدفاع باعتبارها تشكل نسبة ملموسة في النفقات الحكومية في كوريا. وهكذا يقوم النموذج بتقدير نسبة الاستهلاك الحكومي للإيرادات الحكومية على النحو التالي:

$$CG = F(RG, TRFG/RG, FBG/RG, DF/RG) \quad (١٧)$$

حيث:

FBG = القروض الخارجية للحكومة،

DF = نفقات الدفاع.

المعدلات الفعالة للضرائب:

يفترض النموذج أن المعدلات الفعالة (effective rates) للضرائب تتأثر بدورة الأعمال التي تعكس التقلبات الاقتصادية والتضخم وبتصاعدية/تنازلية الضرائب.

ولتقييم أثر الإجراءات الضريبية المسيطر عليها discretionary (مثل الإعفاءات والتخفيضات) على الادخار القومي يجب فصل هذا التأثير من بيانات السلاسل الزمنية للضرائب مما يشكل صعوبة بالغة. ويعتبر النموذج أن كل التغيرات في نسبة الضريبة غير المباشرة للناتج القومي الإجمالي (TD) وهي تغيرات مسيطر عليها لأن إيرادات الضرائب غير المباشرة يفترض مبدئياً أن مرونيتها للدخل (أو النفقات) تساوى واحد صحيح. أما بالنسبة للضرائب

الشخصية المباشرة وضرائب دخل الأعمال فإنه يجب عمل تصحيحات وفقا لتغيرات معدل النمو الاقتصادى (غير الزراعى) ومعدلات التضخم. وهكذا فإن النموذج يقوم أولاً بتقدير التغيرات فى المعدلات الفعالة للضرائب الشخصية المباشرة (TH) وضرائب دخل الأعمال (TC) على النحو التالى:

$$\Delta TH = f(Dt^*h, \Delta YN, \Delta P) \quad (١٧-أ)$$

$$\Delta TC = f(\Delta t^*C, Dt^*C, \Delta YN, \Delta P) \quad (١٨-أ)$$

حيث:

$$Dt^*h = \text{متغير صوري يعكس التغيرات المسيطر عليها فى الضرائب الشخصية المباشرة،}$$

$$\Delta t^*C = \text{أكبر معدل حدى للضريبة على دخل قطاع الأعمال،}$$

$$Dt^*C = \text{متغير صوري يعكس التغيرات المسيطر عليها (مثل الاعفاءات والتخفيضات) فى ضرائب}$$

دخل الأعمال والتي لا يعكسها (Δt^*C) . وبعد ذلك يعيد كتابة نتائج تقديرات المعادلات السابقة للفصل بين الأجزاء المسيطر عليها والأجزاء الأخرى.

$$TH = HY\Delta YN + HP\Delta P + t^{**}h \quad (١٧-ب)$$

$$TC = CY\Delta YN + CP\Delta P + t^{**}C \quad (١٨-ب)$$

حيث:

CP, CY, HP, HY : المعادلات المقدرة لكل من (ΔYN) و (ΔP) فى المعادلات (١٧-أ) و (١٨-أ) على التوالى،

$t^{**}C$ ، $t^{**}h$: قيمة البواقي فى كل معادلة والتي تعكس كل الاجراءات الضريبية المسيطر عليها.

مخصصات اهلاك رأس المال

ينظر النموذج الى مخصصات اهلاك رأس المال على أنها تتكون من جزئين: جزء مخصص لرأس المال القائم بالفعل (قبل السنة الجارية) وجزء مخصص لرأس المال الجديد الذى يتم الحصول عليه فى خلال السنة. ويعبر بشكل تقريبي عن الجزء الأول على أنه نسبة $(1 - \delta)$ من مخصصات اهلاك السنة السابقة، ويعبر عن المتغيرات فى شكل نسب الى الناتج القومى الاجمالى، وذلك على النحو التالى:

$$d = DP/GNP = (1 - \delta)d_{-1}(GNP_{-1}/GNP) + \delta^*(1/GNP) \quad (١٩)$$

حيث:

$$\delta^*, \delta : \text{نسب الاهلاك المتوسطة لرأس المال القائم والمستثمر حديثا على التوالى.}$$

$$DD = \text{مخصصات اهلاك رأس المال،}$$

$$I = \text{التكوين الراسمالى الثابت (الاسمى)،}$$

$$d = \text{نسبة مخصصات الاهلاك الى الناتج القومى الاجمالى.}$$

وفى المعادلة السابقة يفترض أن نسبة الاهلاك الى رأس المال القائم بالفعل (δ) مستقرة، حيث أن تركيبها من حيث نوع وعمر الأصول يتغير ببطء، وحيث أن اختيارات اساليب حساب الاهلاك تكون قد

اجريت من قبل. أما معدل الاهلاك بالنسبة للاستثمار فى رأسمال جديد فيمكن أن يكون متغيراً ، وذلك لأن الاختيارات تظل مفتوحة أمام المشروعات بالنسبة للبدائل المختلفة لطرق حساب مخصصات الاهلاك بالنسبة لرأس المال الجديد. كما أن نسبة الاستثمار الى الناتج القومى الاجمالى من المتوقع أن تتحرك فى اتجاه مغاير لدورة الأعمال. ويأخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان فإنه يمكن تقدير نسبة الاهلاك الى الناتج القومى الاجمالى على النحو التالى:

$$d = f(d_{-1} (GNP_{-1}/GNP), P, YN, Dd) \quad (٢٠)$$

حيث:

DD = متغير ضرورى للفترات التى تسمح فيها السلطات بالاسراع فى الاهلاك (أو الغاء مثل هذه الاجراءات) من أجل تشجيع الاستثمار.

وبملاحظة أن نسبة استثمار الأعمال الى الناتج القومى الاجمالى تتجه الى التزايد بسبب تزايد دور قطاع الأعمال فى الاقتصاد وتزايد معامل رأس المال/الناتج، وأن $(GNP-I/GNP)$ يمكن تقريبها بواسطة YN/P (معدل نمو الناتج القومى الحقيقى غير الزراعى)، فإن معادلة اهلاك رأس المال فى قطاع الأعمال يمكن أيضاً تقديرها على النحو التالى:

$$dC = F(P, YN, \ln YN, Dd) \quad (٢١)$$

وهكذا نجد أن النموذج المعروض فى تحليله لادخار القطاعات المختلفة المكونة للدخار القومى الاجمالى يقوم بتحليل السلوك الادخارى للقطاع العائلى بشكل مباشر من خلال تحليل انحدار (SHH) على العوامل المفسرة له، وقد رأينا أن دالة الانحدار مشتقة من دالة سلوكية لاستهلاك القطاع العائلى.

ويقوم النموذج بتحليل ادخار القطاعات الأخرى من خلال تحليل دخول ونفقات هذه القطاعات. بالنسبة لادخار قطاع الاعمال (SC) فقد رأينا أنه يتحدد بمتطابقة محاسبية (٤) باعتباره يمثل الفرق بين دخل قطاع الأعمال وعناصر الانفاق المختلفة. ويقوم النموذج بتحليل العوامل المحددة لكل من دخل هذا القطاع (YC) وأهم عناصر الانفاق، وهى الأرباح الموزعة (DIV) والضرائب المباشرة (TC). وبالتالي فإن ادخار هذا القطاع يتوقف على جملة هذه العوامل المحددة لكل من الدخل والانفاق. وكذلك الحال بالنسبة لادخار الحكومة (SG) حيث يتحدد أيضاً فى متطابقة محاسبية (٥) باعتباره يمثل الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية (RG) وعناصر الانفاق الجارية. ويقوم النموذج بتحليل العوامل المحددة لأهم عناصر الانفاق الحكومية الجارية، وهو الاستهلاك الحكومى (CG) فى معادلة انحدار لهذا المتغير، أما فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية (PG) فهى تتحدد بمتطابقة محاسبية (٦) يدخل ضمن عناصرها ضرائب دخل كل من القطاع العائلى ودخل الأعمال. ويقوم النموذج بتحليل العوامل المحددة لكل من هذه الضرائب على حدة.

كذلك رأينا أن النموذج يقوم بتحليل العوامل المحددة لاهلاك رأس المال فى كل من القطاعات الثلاثة، وحيث يعد اللافلاك جزءاً من الادخار الاجمالى، وبالتالي فإن الادخار القطاعى والقومى الاجمالى يتوقف أيضا على العوامل المحددة لاهلاك رأس المال.

وتكون المعادلات المقدرة احصائيا والمتطابقات المحاسبية نموذجاً متكاملأ لتقدير المتغيرات الداخلية فى النموذج وصولاً الى معدل الادخار القومى الاجمالى ومعدلات الادخار القطاعية.

والنموذج المستخدم هو نموذج تنابعى (Recursive) ولا يتضمن أية علاقات آنية، ولذا ينبغي حل النموذج وفقاً لترتيب معين للوصول الى التقديرات المطلوبة. وتعتبر الدراسة الكورية أن النموذج بهذا الشكل يجعل تقديرات المربعات الصغرى غير متحيزة ومتسقة لأن أخطاء المعادلات تكون مستقلة عن المتغيرات المفسرة.

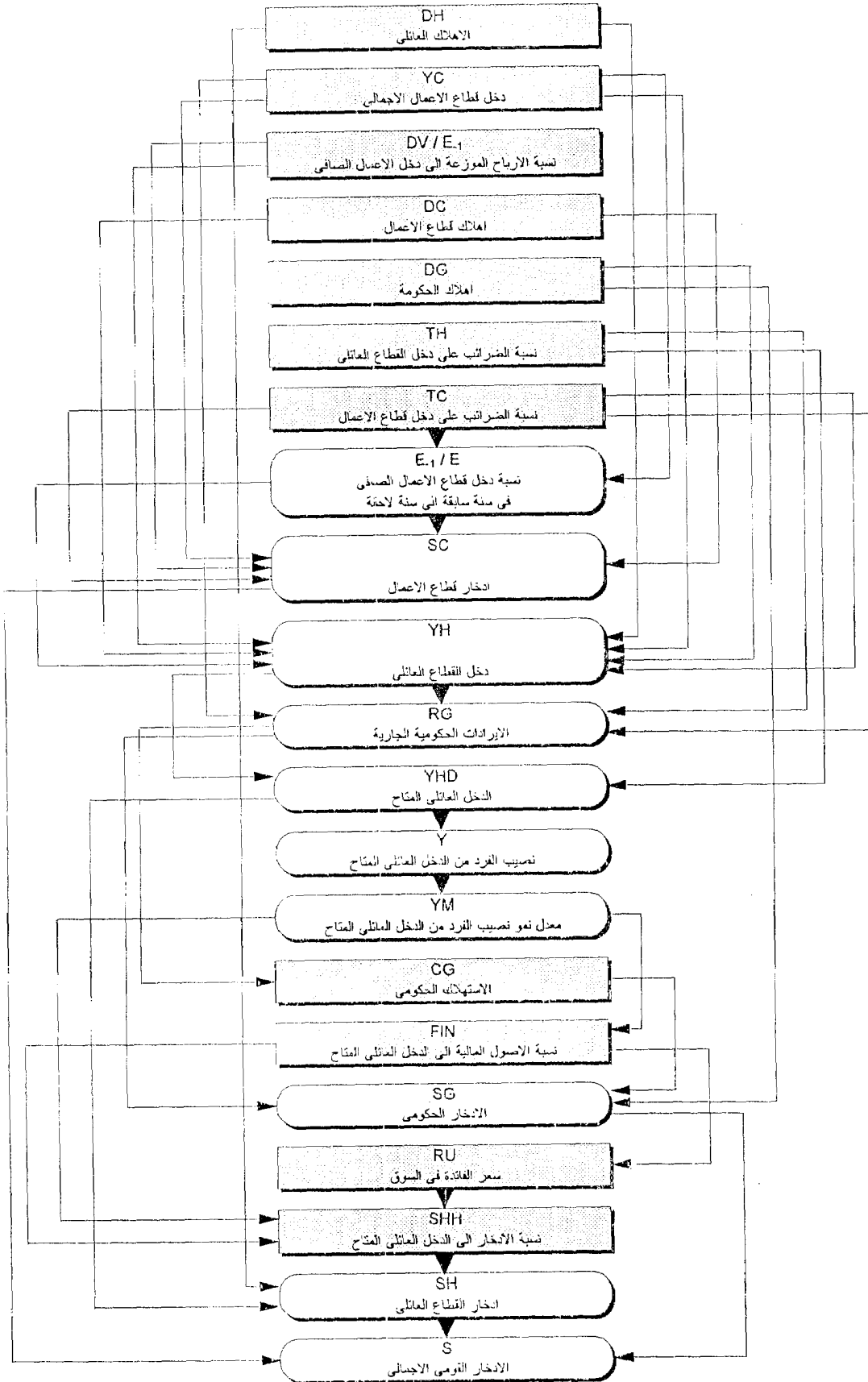
ويمكن التعبير عن ترتيب خطوات حل النموذج فى الرسم التوضيحي التالى (شكل رقم ١)، حيث تعبر المستطيلات المظللة عن المتغيرات التى يتم تقديرها بواسطة معادلات احصائية، أما الأشكال البيضاوية غير المظللة فتعبر عن المتغيرات التى يتم تقديرها بواسطة المتطابقات المحاسبية.

وفيما يتعلق باختبار جودة أداء النموذج عند تطبيقه على كوريا فقد أظهرت النتائج أداء جيداً، حيث كان معامل الارتباط بين المتغيرات الفعلية والمتغيرات المقدرة ٩٩,٤ ٪، كما أن معظم المتغيرات المفسرة فى معادلات التقدير الاحصائى كانت معاملاتها معنوية بدرجات ثقة معقولة.

وبعد التأكد من جودة أداء النموذج فإنه يمكن استخدامه فى تقييم آثار بعض السياسات الكلية وتحديد أهم العوامل المسؤولة عن تطور معدل الادخار القومى وكذلك تحليل مدى حساسية الادخار للصدمات الخارجية على النحو الذى سنوضحه فى الجزء التالى من البحث عند تطبيق النموذج على مصر.

والواقع أن اختبار هذا النموذج لتجربة تطبيقه على دراسة الادخار فى مصر له عدد من المبررات، يتمثل أهمها فيما ذكرناه من قبل من أن النموذج المعروف يسمح بتحليل كل من الادخار القومى الاجمالى وكل مكوناته القطاعية والتفاعلات فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين العوامل المحددة لكل منها من ناحية أخرى. ولاشك أن مثل هذا الاتساع فى مجال تحليل الادخار يسمح بتوضيح مدى أكبر للاجراءات والسياسات التى يمكن اتخاذها للتأثير فى الادخار، كما يسمح باظهار الأثر النهائى للسياسات التى يمكن أن يكون لها آثار متعارضة على مكونات الادخار المختلفة. كما أن ارتباط النموذج بمفاهيم وأطر الحسابات القومية من المفترض أن يسهل عملية جمع البيانات والتأكد من اتساقها.

شكل رقم (١)
رسم توضيحي لترتيب حل معادلات النموذج المقترح



بالإضافة الى ذلك فإن النموذج يتميز بقدر كبير من المرونة، حيث لا توجد قيود على الفروض التي يمكن استخدامها في تفسير المتغيرات التي يتم تقديرها بأساليب التقدير الاحصائي، كما أن أسلوب الحل التابعى للنموذج يتميز بالبساطة ولا يتطلب استخدام برامج حاسب آلى معقدة.

وبالنسبة للقيمة الاستعمالية للنموذج فقد أوضحت تجربة تطبيقه على كوريا أنه يمكن استخدامه لتفسير السلوك الادخارى فى فترة سابقة وتحليل أهم العوامل المحددة للادخار وتطوره فى خلال فترة التحليل، وبناء على هذا التحليل فإنه يمكن استخدام أيضاً فى التنبؤ بسلوك الادخار فى فترة مقبلة واقتراح وتقييم السياسات التي يمكن اتباعها للوصول الى معدلات أعلى للادخار الكلى.

وأخيراً وليس آخراً فإن النموذج المعروض يقدم منهجاً لتحليل الادخار فى مصر يختلف عن المناهج الأخرى التي سبق تجربتها، والتي عرضناها فى الفصل الأول. وبالتالي فإنه من المفيد محاولة تطبيقه والتعرف على نتائج التجربة ومقارنتها بالتجارب السابقة.

٢-٢ قاعدة البيانات اللازمة: مدى توافرها واتساقها وكيفية معالجتها

يتضح من العرض السابق للنموذج حجم ونوعية البيانات اللازمة لاستخدامه، حيث يقتضى توافر سلاسل زمنية عن الادخار والدخل على المستوى القومى والقطاعى، وعن كل المتغيرات الداخلية التي يقدرها النموذج وكذلك عن المتغيرات الخارجية سواء المتغيرات التي تظهر فى المتطابقات المحاسبية أم المتغيرات التفسيرية فى معادلات الانحدار.

وبصفة عامة يمكن القول أنه نظراً لطبيعة النموذج المعروض من حيث اعتماده على اطار محاسبي لمتغيرات الدخل والانفاق والادخار، فإن البيانات المطلوبة تتمثل فى الحسابات القومية على المستوى الكلى وعلى مستوى القطاعات التنظيمية. اذ يتطلب النموذج استخدام بيانات حسابات الدخل والانفاق وحساب تمويل رأس المال لكل من القطاعات الثلاثة التي يتضمنها، وذلك بالإضافة الى أنواع أخرى من البيانات خارج نطاق الحسابات القومية وذلك مثل سعر الفائدة، معدل التضخم، نسبة الاعالة، مستوى الأجر.. وغيره من المتغيرات التي يتعامل معها النموذج.

ويتطلب استخدام النموذج ضرورة اتساق البيانات وفقاً للمتطابقات المحاسبية فى كل سنة من سنوات السلسلة الزمنية، وتوفر نشرات الحسابات القومية هذا الشرط اذا ما كانت كل البيانات من مصدر واحد. أما اذا تعددت مصادر نشر الحسابات القومية، فإن ذلك قد يؤدي الى الاختلال بشروط الاتساق.

وبالنسبة لمصر فإن كلاً من وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يصدر حسابات قومية، وإن كانت الحسابات التي ينشرها الجهاز هي وحدها التي تنطبق الى المستويات التفصيلية

للقطاعات التنظيمية وكذلك تفاصيل مكونات حسابات الدخل والانفاق وتمويل رأس المال لهذه القطاعات، وذلك بدءاً من عام ١٩٧٤. أما أحدث نشرة للحسابات القومية أصدرها الجهاز في ١٩٩٦ فهي عن عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١. وهكذا لم يكن هناك بديل عن الاعتماد أساساً على نشرات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء للحصول على البيانات المطلوبة للاطار المحاسبي للنموذج.

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة فقد تم تحديدها بما هو متاح من البيانات من جهاز الاحصاء، أى عن السنوات من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٢.

وقد واجه البحث عدة مشكلات فيما يتعلق بالبيانات - وهو ليس بالأمر الغريب - وقد تمثلت أولى هذه المشكلات في عدم استمرارية البيانات لكل سنوات السلسلة الزمنية، حيث لا تصدر نشرات الحسابات القومية بانتظام لكل سنة. وتحديداً لم تصدر نشرات عن السنوات السبع التالية ١٩٧٧-١٩٧٨-١٩٧٩-١٩٨٠-١٩٨١/٨٢-١٩٨٣/٨٤-١٩٨٥/٨٥-١٩٨٦/٨٥.

وأمام هذه المشكلة كانت هناك ثلاثة بدائل:

- أ) الاكتفاء بسلسلة زمنية أقصر تبدأ من ١٩٨٤/٨٣ وتنتهى في ١٩٩٢/٩١، وينقص منها عامان فقط يتم استكمال بياناتهما بأساليب احصائية مختلفة.
- ب) التخلي تماماً عن تطبيق النموذج المقترح.
- ج) التعامل مع كل البيانات المتاحة في السلسلة الزمنية الأطول التي تبدأ من عام ١٩٧٤، ومحاولة استكمال بيانات السنوات السبع غير المتاحة بطرق مختلفة.

وقد روى أن البديل الثالث هو البديل الأفضل لعدة أسباب، فما من شك أن جودة نتائج التحليل ودلائلها التفسيرية تزيد مع زيادة الفترة الزمنية - لحد معقول - ومن ناحية أخرى، أن النموذج المقترح يستحق المحاولة لأنه يمثل مجالاً واعداً لتحليل السلوك الادخاري على المستوى الكلي وتفصيلاته القطاعية والنفعالات بينهما، ولم يسبق تجربته على الاقتصاد المصري. وأخيراً وليس آخراً فإنه بالنسبة للبيانات غير المتوفرة لبعض السنوات فإنه يمكن استكمالها اعتماداً على البيانات الجزئية المتوفرة في مصادر أخرى مثل وزارة التخطيط والبنك الدولي.

وفي هذا المجال فقد تم الاعتماد أساساً على بيانات البنك الدولي لأنها تصدر في نشرات منتظمة تتضمن سلسلة زمنية متصلة ومتصلة لعدد غير قليل من المتغيرات مثل الناتج المحلي الاجمالي ومكونات الانفاق عليه والناتج القومي الاجمالي ومكوناته والديون الخارجية بتفصيلاتها واليرادات والنفقات الجارية للحكومة وبعض مؤشرات الأسعار وتفصيلات التجارة الخارجية وغير ذلك. إلا أن هذه البيانات لم تستخدم

كما هي نظراً لما قد تؤدي إليه من عدم اتساق سلسلة زمنية تتضمن بيانات من مصادر مختلفة. ولذا فقد تم استخدام معدلات تغير هذه المتغيرات ، ثم تطبيقها على البيانات المتاحة فى نشرات جهاز الاحصاء لاستكمال السنوات الناقصة فيما يتعلق بهذه المتغيرات الكلية.

أما فيما يتعلق بالتفصيلات القطاعية فقد تم استكمالها بطرق مختلفة. بعضها تم تقديره باستخدام متوسطات نسب الى المتغيرات الكلية، وتم حساب هذه النسب من البيانات المتاحة للسنوات القريبة (قبل وبعد) السنوات الناقصة. وبعضها تم تقديره من بيانات متناثرة فى مصادر أخرى، وخاصة عن دخل القطاع العائلى، وأيضاً باستخدام معدلات التغير.

كذلك تمت الاستعانة بمصفوفة حسابات اجتماعية تم تقديرها لعام ١٩٧٩ فى دراسة أجرتها MIT، وإن كانت المصفوفة التى توافرت للباحثة هى المصفوفة المختصرة إلا أنها تضمنت بعض البيانات عن القطاعات الثلاثة، وقد تم الاسترشاد بها فى استكمال البيانات الناقصة لهذا العام، وأيضاً فى حساب متوسطات النسب التى تستخدم فى استكمال بيانات السنوات الناقصة الأخرى.

وجدير بالذكر أيضاً أنه تم تقدير بعض المتغيرات كمتبقى بالاستعانة بالمتطابقات المحاسبية فى النموذج، ولضمان اتساق الجزئيات مع المجاميع، وكان ذلك بصفة خاصة بالنسبة للتحويلات الجارية.

وبالنسبة للمتغيرات التى تخرج من الاطار المحاسبى للنموذج، مثل سعر الفائدة، معدل التضخم، الودائع فى الجهاز المصرفى، وغيرها من المتغيرات الأخرى التى تم عرضها فى النموذج، فقد توافرت لكل السلسلة الزمنية وذلك فى نشرات البنك المركزى والبنك الأهلى وجهاز الاحصاء وبعض المصادر الأخرى التى سوف تذكر فى حينها.

ومن المشكلات الأخرى فى مجال البيانات صدور بعض البيانات لسنوات ميلادية والأخرى لسنوات مالية. فنجد أنه بالنسبة لجهاز الاحصاء فإن النشرات صدرت لأعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٥ و ١٩٧٤ كنسنوات ميلادية، وباقى النشرات كلها لسنوات مالية. كما نجد أن بيانات البنك الدولى كلها لسنوات ميلادية وبيانات المصادر الأخرى بعضها لسنوات مالية والأخرى لسنوات ميلادية.

وفى هذا المجال فإن توحيد نظام السنوات على أساس واحد (سواء مالى أم ميلادى) باستخدام متوسطات السنوات كان سيؤدي الى التضحية ببعض البيانات فى اطراف السلسلة الزمنية لأنه فى كل مرة يلزم سنتين لحساب متوسط سنة واحدة، ولذلك فقد تم اللجوء الى التقريب، بمعنى أنه تم توحيد نظام السنوات الى سنوات ميلادية، ولكن بافتراض أن البيانات الخاصة بالسنوات المالية ترتبط بالسنة الثانية،

بمعنى أن بيانات عام ١٩٨٤/٨٣ على سبيل المثال ترتبط بعام ١٩٨٤ وهكذا. ورغم أن هذا التقريب قد يبدو تعسفياً، إلا أنه كان الحل الأفضل من زاوية عدم التضحية بأية بيانات متاحة.

أما المشكلة الأخرى في مجال البيانات، وهي الأكثر خطورة، فكانت تضارب البيانات في المصادر المختلفة، خاصة بالنسبة للسنوات الأخيرة في السلسلة الزمنية. وتمثل هذا التضارب بصفة خاصة حول بيانات الناتج المحلي ومكونات الانفاق عليه، وبالتالي أيضاً في المتغير الأساسي الذي يسعى البحث لتفسيره وهو معدل الادخار.

وكما ذكرنا فقد اعتمدنا أساساً على بيانات جهاز الاحصاء، واستكملنا بيانات السنوات الناقصة من المصادر الأخرى باستخدام معدلات التغير وليس البيانات ذاتها منعاً للتضارب. ومع ذلك فإنه من الضروري مقارنة قيم المتغيرات الأساسية في المصادر المختلفة للوقوف على مدى التضارب أو التباعد بينها ومحاولة تحليل الأسباب كلما أمكن ذلك. وقد تمت مقارنة قيم الناتج والادخار في نشرات كل من وزارة التخطيط والبنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء {جدول (١) الى (٣)}.

وتظهر هذه المقارنة أنه في الفترة التي تبدأ من ١٩٨٣/٨٢ فإن تقديرات وزارة التخطيط (٣٧) لمعدل الادخار المحلي تقل عن تقديرات البنك الدولي (٣٨) وعن تقديرات جهاز الاحصاء (٣٩) لعام ١٩٨٤/٨٣ وهي السنة المتوافر عنها بيانات فعلية. وفي الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨ فإن تقديرات الوزارة تزيد عن تقديرات البنك الدولي وتقل عن تقديرات جهاز الاحصاء. وبدءاً من عام ١٩٨٨ فإن تقديرات الوزارة تقل عن تقديرات البنك الدولي وتقل بدرجة ملحوظة عن تقديرات جهاز الاحصاء. ونجد في بعض السنوات ان الفروق كبيرة بدرجة ملحوظة. ففي عام ١٩٨٩/٨٨ على سبيل المثال تقدر الوزارة معدل الادخار المحلي بـ ٢,٩٪ في حين يقدره الجهاز بـ ١٦,٨٪. وتزيد الفروق بين تقديرات الجهاز وتقديرات الوزارة والبنك في السنتين الأخيرتين على وجه الخصوص حيث يقدر الجهاز معدل الادخار بما يزيد عن ٢٠٪، في حين تقدره الوزارة بنحو ٨٪ ويقدره البنك الدولي بنحو ١٠٪. ويتضح من هذه المقارنة مدى تحيز تقديرات الجهاز الى اعلى في السنوات الأخيرة وبدءاً من ١٩٨٧/٨٦. وقد أدى هذا التضارب الكبير في تقديرات معدل الادخار الى محاولة البحث عن أسبابه.

وتوضح البيانات أن هناك فروقاً كبيرة في تقديرات الناتج المحلي الاجمالي في المصادر الثلاثة حيث تزيد تقديرات الوزارة عن تقديرات كل من البنك الدولي وجهاز الاحصاء. وحتى عام ١٩٩٠ كانت تقديرات الجهاز أقرب لتقديرات البنك الدولي، ولكن في السنتين الأخيرتين كانت تقديرات البنك الدولي أقل من تقديرات كل من الوزارة والجهاز.

جدول (1) : تقديرات وزارة التخطيط لمعدل الادخار المحلي ومكونات الاتفاق على الناتج المحلي

(بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

معدل الادخار المحلي الاجمالي %	الاستثمار	الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الاجمالي	
16.80	8395.9	20384	24634.0	1983/82
10.00	9277.1	26313	27595.0	1984/83
12.10	10760.1	30595	30941.3	1985/84
16.60	13144.0	34029	33746.5	1986/85
11.70	14745.3	43574	44050.0	1987/86
11.50	20607.3	51887	58630.0	1988/87
2.90	20736.9	71031	73170.0	1989/88
4.80	23181.2	87161	91575.0	1990/89
8.80	25292.2	99136	108740.0	1991/90
8.76	31594.3	120755	131057.0	1992/91

جدول (2) : تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لمعدل الادخار المحلي ومكونات الاتفاق على الناتج المحلي

(بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

معدل الادخار المحلي الاجمالي %	الاستثمار	الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الاجمالي	
18.70	7796.71	22433.88	27594.12	1983/82
				1984/83
				1985/84
				1986/85
15.25	10403.13	36414.05	42963.98	1987/86
12.76	16728.61	47174.71	54073.68	1988/87
16.81	22570.71	52272.55	62831.30	1989/88
15.27	24695.66	66353.28	78311.08	1990/89
23.87	33986.54	78836.68	103561.14	1991/90
22.78	32797.99	98569.88	127645.45	1992/91

جدول (3) : تقديرات البنك الدولي لمعدل الادخار المحلي ومكونات الاتفاق على الناتج المحلي

(بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

معدل الادخار المحلي الاجمالي %	الاستثمار	الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الاجمالي	
17.78	6944	19872	24170	1983
14.02	7834	24507	28504	1984
14.55	8838	28312	33132	1985
13.84	9093	33046	38356	1986
6.57	8150	42277	45249	1987
9.48	13187	49380	54553	1988
10.50	15269	58690	65577	1989
6.85	17276	73500	78907	1990
10.12	20160	88680	98660	1991
10.86	21270	105330	118160	1992

وبالإضافة الى تقديرات الناتج المحلى فإن هناك أيضا تفاوتاً كبيراً فى تقديرات الاستهلاك النهائى فهى تزيد كثيراً فى تقديرات الوزارة عنها فى البنك الدولى وفى جهاز الاحصاء. أما بالنسبة لتقديرات الاستثمار المحلى الاجمالى فهى تقل بدءاً من عام ١٩٨٩/٨٨ فى تقديرات الوزارة عنها فى تقديرات الجهاز. ولعل ذلك يفسر سبب انخفاض تقديرات معدل الادخار فى الوزارة حيث تزيد فيها تقديرات الناتج كما تزيد تقديرات الاستهلاك النهائى بدرجة أكبر وعلى حساب تقديرات الاستثمار المحلى.

ويلاحظ من الجداول السابقة أنه بالرغم من التضارب فى تقديرات معدل الادخار المحلى فى المصادر الثلاثة، إلا أنها تشترك جميعها فى وجود قفزة فى معدل الادخار فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١، حيث نجد زيادة تبلغ ٨٣,٣٪ فى بيانات وزارة التخطيط، وتبلغ ٥٦,٣٪ فى بيانات جهاز الاحصاء، وتبلغ ٤٧,٧٪ فى بيانات البنك الدولى.

والواقع أنه فى عام ١٩٩١ بدأ تطبيق برنامج التكيف والاصلاح الاقتصادى باتخاذ بعض الاجراءات مثل تحرير سعر الصرف ورفع سعر الفائدة وقرار ضريبة المبيعات وغيره من الاجراءات. ورغم أن آثار هذه الاجراءات يفترض أن تظهر فى الأعوام التالية لعام ١٩٩١، إلا أنه من ناحية فإن بعض هذه الاجراءات كان قد بدأ تنفيذها بشكل تدريجى قبل ١٩٩١، كما أن هذه الاجراءات يمكن أن تنعكس بشكل أو بآخر على أسلوب تقدير بعض البيانات، فتغيير سعر الصرف على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر على حساب بعض البنود التى يدخل فيها مكون أجنبى. وكذلك الحال مع ضريبة المبيعات التى من المحتمل ألا تكون قد أخذت فى الاعتبار عند حساب الاستهلاك نظراً لأنها لا تدخل فى سعر السلعة المستهلكة، وبالتالي لا تدخل فى حساب الرقم القياسى لسعر المستهلك الذى يستخدم فى تصحيح ارقام الاستهلاك كل عام. ويؤدى عدم أخذ ضريبة المبيعات فى الاعتبار الى تقدير الاستهلاك بأقل من قيمته بمقدار الضريبة.

وبالإضافة الى ذلك فإنه من الأحداث الهامة فى هذه الفترة حدوث أزمة الخليج فى ١٩٩٠ وما أدت اليه من عودة عدد كبير من المصريين، ومعهم بعض أموالهم، من الخارج. وفى غياب شركات توظيف الأموال فقد اتجهت الأموال العائدة الى البنوك وأحدثت طفرة فى أرقام مدخرات الأفراد فى أوعية الادخار الرئيسية كما توضحها بيانات البنوك، والتى تلخصها " نشرة مدخرات الأفراد فى أوعية الادخار الرئيسية" التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وكان لابد أمام التضارب فى البيانات من المصادر المختلفة من اتخاذ قرار حول جمدوى استخدام بيانات جهاز الاحصاء بالنسبة للمستين الأخيرتين على وجه التحديد. والواقع أنه كانت هناك عدة أسباب لترجيح استخدام بيانات جهاز الاحصاء. من هذه الأسباب أنه بمراجعة أساليب تقدير بيانات الاستهلاك النهائى - وهذه الأساليب غير منشورة - فى وزارة التخطيط، نجد أنه على ما يبدو أنه يتم تقدير الاستهلاك النهائى كمتبقى بعد تقدير المتغيرات الأخرى فى متطابقة الناتج المحلى. أما فى جهاز الاحصاء فتوضح

المشرات الصادرة عنه أنه يتم تقديرها على أساس نتائج الاستقصاءات وبحوث العينة وبصفة خاصة بحوث ميزانية الأسرة.

وعلى هذا الأساس فإنه لا يوجد مبرر لتفضيل تقديرات الوزارة على تقديرات الجهاز، بل أن العكس قد يكون صحيحاً إذا ما أخذنا في الاعتبار طول الفترة الزمنية التي يتم فيها اعداد نشرات الحسابات القومية في الجهاز مقارنة بوزارة التخطيط. ذلك أن الوزارة رغم تميزها بأنها تصدر بياناتها في وقت قصير نسبياً من خلال وثائق الخطط السنوية وتقارير المتابعة، إلا أن طول الفترة الزمنية التي يستغرقها الجهاز في اعداد الحسابات القومية - والتي تصل إلى أربع سنوات - قد يكون لها ميزة التأكد ومراجعة قيم التقديرات التي هي بصدها. والواقع أنه يجب على الوزارة أن تقوم بشكل مستمر بمراجعة تقديراتها التي تصدر في فترات سابقة وهو ما يفعله البنك الدولي في نشراته "World Tables" التي تتضمن سلسلة زمنية طويلة تصل إلى عشرين عاماً. فنجد على سبيل المثال أنه في التقرير الذي صدر في عام ١٩٩٥ تعديل لقيم الناتج والاستهلاك والادخار المحلي في مصر بالنسبة للسنوات من ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٠ والتي تضمنها التقرير الذي صدر سابقاً في عام ١٩٩٢، ومن نتائج هذا التعديل رفع معدلات الادخار من ٨,٢٪ عام ١٩٨٨ إلى ٩,٥٪، ومن ٥,٧٪ في ١٩٨٩ إلى ١٠,٥٪ ومن ٤,٨٪ إلى ٦,٨٥٪ إلى عام ١٩٩٠. ويعد ذلك دليلاً على أن طول الفترة الزمنية قد يزيد من احتمالات زيادة الثقة في بيانات الجهاز أكثر من المصادر الأخرى، رغم ابتعادها عما هو شائع خاصة في السنتين الأخيرتين من السلسلة الزمنية بالنسبة لمعدل الادخار.

وبالنسبة لتقديرات البنك الدولي فإنه لا سبيل لمعرفة مصادره التي يستقى منها بياناته وإن كان معظم الباحثين يميلون إلى الثقة في بياناته بدرجة أكبر من المصادر المحلية. إلا أنه في هذه الدراسة لم يكن هناك سبيل إلا ترجيح استخدام بيانات الجهاز للسبب الرئيسي الذي ذكرناه في بداية هذا الجزء، وهو أن الحسابات القومية للجهاز هي الوحيدة التي تحتوي على التفاصيل المطلوبة وبشكل متسق مع الاجماليات ومع كافة جوانب الناتج والدخل، حيث نجد تفاصيل للناتج المحلي من حيث مكونات الانفاق ومن حيث مكونات القيمة المضافة وتفاصيلها في مكونات حسابات دخل وانفاق القطاعات وبشكل متسق بين كافة الجوانب والمستويات التفصيلية. وبالتالي فإن التفكير في تعديل بيانات الناتج والاستهلاك والادخار المحلي للسنتين الأخيرتين في السلسلة الزمنية المستخدمة إنما يستتبع تغيير كافة البيانات الأخرى لهاتين السنتين. وبما أن هذه البيانات التفصيلية غير موجودة في مصادر أخرى، فإن ذلك يتطلب تقديرها مما يعني استبدال البيانات الفعلية ببيانات تقديرية. ولذلك رؤى استخدام بيانات جهاز الاحصاء كما هي.

وأخيراً وليس آخراً وقبل الانتقال إلى تحليل نتائج تطبيق النموذج فإنه يجب توضيح بعض المفاهيم المحاسبية المرتبطة بمتغيرات الادخار محل البحث.

يتعامل النموذج مع مفهوم الادخار القومي وليس الادخار المحلى. فمجموع ادخار القطاعات (العائلى والأعمال والحكوى) يعطينا الادخار القومي وليس الادخار المحلى، وذلك لان ادخار كل قطاع يتم حسابه من الدخل المتاح، أى القابل للتصرف فيه، وليس الدخل الابتدائى المقابل للمشاركة فى توليد الناتج. فالدخل المتاح يأخذ فى الاعتبار عند حسابه الضرائب والتحويلات الجارية مع القطاعات الأخرى ومع العالم الخارجى. وبالتالي فإن مجموع هذه الدخول للقطاعات يقابل مفهوم الدخل القومي الاجمالى القابل للتصرف فيه والمستخدم فى الحسابات القومية وليس مفهوم الناتج المحلى. وبالطبع يمكن حساب الادخار المحلى على المستوى الكلى من العلاقة التالية التى تربطه بالادخار القومى:

$$\text{الادخار المحلى الاجمالى} = \text{الادخار القومى الاجمالى} - \text{صافى دخول السوالم مع العالم الخارجى}$$

$$- \text{صافى التحويلات الجارية مع العالم الخارجى}$$

وتتسق هذه المفاهيم مع نظام المحاسبة القومية للأمم المتحدة وأيضاً مع النظام المعمول به فى البنك الدولى. إلا أن المفاهيم المحاسبية الكورية، والتى تنعكس على علاقات النموذج المقترح، تختلف بعض الشيء فيما يتعلق بالادخار. ذلك أن المفاهيم الكورية تعتبر أن صافى التحويلات الجارية مع العالم الخارجى تدخل تحت بند الادخار الاجنبى ولا يجب أن يتضمنها الادخار القومى، وبالتالي فإنه فى حساب معدل ادخار كل قطاع من القطاعات الثلاثة يتم استبعاد صافى التحويلات الجارية مع العالم الخارجى وصولاً الى معدل ادخار قومى اجمالى لا يتضمن هذه التحويلات.

وعند تطبيق النموذج على مصر فقد تم الالتزام بالمفاهيم المحاسبية لنظام الأمم المتحدة والمعمول بها فى مصر. وبالتالي لم يتم طرح صافى التحويلات الجارية مع العالم الخارجى بالنسبة للقطاعات وبالتالي بالنسبة للادخار القومى.

وكما رأينا فى عرض النموذج فيما سبق، فإنه ينسب كل المتغيرات الى الناتج القومى الاجمالى. وكما ذكرنا فيما يتعلق باستكمال بيانات السنوات الناقصة، فإنه قد تمت الاستعانة أساساً ببيانات البنك الدولى. وهنا يجدر التنويه الى بعض الاختلاف فى تقدير صافى دخول العوامل مع العالم الخارجى وصافى التحويلات الجارية مع العالم الخارجى بين كل من البنك الدولى وجهاز الاحصاء. فصافى دخول العوامل مع العالم الخارجى فى الحسابات القومية لجهاز الاحصاء يتضمن صافى تعويضات العاملين من العالم الخارجى وصافى دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجى. أما بالنسبة للبنك الدولى فيلاحظ ان صافى دخول العوامل، وبالتالي الناتج القومى، يقل كثيراً عن نظيره فى حسابات الجهاز. ويتبع الأسباب وجدنا أن صافى دخول العوامل فى البنك الدولى لا يتضمن تحويلات العاملين من الخارج، وتدخل هذه التحويلات فى بند صافى التحويلات الجارية الخاصة مع العالم الخارجى. بل أنه بدءاً من عام ١٩٨٨ نجد أن هناك تطابقاً كاملاً بين قيمة التحويلات الجارية الخاصة مع العالم الخارجى وتعويضات العاملين من الخارج.

ومع ذلك فإن هذا الخلاف بين البنك الدولي وجهاز الاحصاء ينعكس فى حساب الناتج القومى الاجمالى ولكنه لا ينعكس على تقديرات الادخار القومى، وذلك لأنه كما ذكرنا أن الادخار القومى يتم حسابه من الدخل القابل للتصرف فيه وبالتالي فهو يتضمن التحويلات الجارية مع العالم الخارجى، أى أن الادخار القومى يتضمن كلاً من صافى دخول الترامل و صافى التحويلات الجارية مع العالم الخارجى، وبالتالي فإنه يستبعد تحويلات العاملين من بند صافى دخول العوامل ولكنها تدخل فى بند صافى التحويلات الجارية الخارجية، ولا تؤثر بالتالى على قيمة الادخار القومى الاجمالى.

وعلى أية حال فقد تم الالتزام بالمفاهيم المحاسبية المعمول بها فى جهاز الاحصاء بالنسبة لتقديرات صافى دخول العوامل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجى وأيضاً بالنسبة لكل المتغيرات التى يتعامل معها النموذج، وفى حالة اختلاف المفاهيم سواء عند التعامل مع النموذج أم مع بيانات من مصادر أخرى كان يتم تطويعها لتلائم المفاهيم المحاسبية لجهاز الاحصاء. وقبل الانتقال من هذا المجال فإنه يجدر التنويه إلى أنه يجب التعامل بحذر مع الدراسات التى تقسم الادخار المحلى الى مكوناته القطاعية دون توضيح الكيفية التى تم بها هذا التقسيم. إذ أن ذلك يقتضى أن يخصم من ادخار كل قطاع الجزء الذى يخصه من صافى دخول العوامل ومن صافى التحويلات الجارية مع العالم الخارجى. وبالنسبة للتحويلات الخارجية فإنه لا توجد صعوبة فى توافر البيانات التفصيلية اللازمة لخصمها من ادخار القطاعات. ولكن بالنسبة لصافى دخول عوامل الانتاج فلا توجد البيانات التفصيلية اللازمة على مستوى القطاعات. وبالتالي فإنه يصعب مواءمة مفاهيم الادخار القطاعى مع مفهوم الادخار المحلى.

وبالنسبة للقطاعات التى يتعرض لها النموذج فهى كما ذكرنا من قبل ثلاث قطاعات هى: القطاع العائلى. (ويشمل المشروعات غير المنظمة)، وقطاع الأعمال (الخاص والعام) وقطاع الحكومة.

ويشلاءم هذا التقسيم مع التقسيم القطاعى للمتفاعلين فى الاقتصاد القومى والمعمول به فى الحسابات القومية فى مصر، حيث نجد فى نشرات الحسابات القومية لجهاز الاحصاء القطاعات التالية:

- ١- العائلات وتشمل المشروعات الخاصة غير المالية غير المنظمة،
- ٢- الهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات،
- ٣- المشروعات غير المالية (المساهمة وشبه المساهمة) وتشمل المشروعات العامة والمشروعات الخاصة،
- ٤- المؤسسات والهيئات المالية وتشمل البنوك وشركات التأمين والهيئات المالية الأخرى،
- ٥- الحكومة العامة وتشمل كافة وحدات الحكومة المركزية والمحلية وهيئات الضمان الاجتماعى..

ويعبر القطاعان الأول والثانى عن القطاع العائلى، ويعبر القطاعان الثالث والرابع عن قطاع الأعمال، أما القطاع الخامس فهو قطاع الحكومة. وعلى هذا الأساس تم تجميع بيانات القطاعات فى نشرات الحسابات القومية ليتناسب مع التقسيم القطاعى المطلوب للنموذج.

ويلاحظ في هذا المجال أنه ربما كان من الأفضل لأغراض التحليل الفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك لاختلاف العوامل المحددة لسلوك كل منهما، غير أن البيانات المتاحة لم توفر إمكانية إجراء هذا الفصل.

الفصل الثالث

نتائج القياس واختبارات تحليل الأهمية النسبية للعوامل المحددة للدخار ومدى حساسيته للخدمات الخارجية

قبل البدء في استعراض نتائج تطبيق النموذج المقترح على الاقتصاد المصري قد يكون من المفيد استعراض تطور معدلات الادخار الكلية والقطاعية في الفترة محل البحث.

٣-١: تطور معدلات الادخار في الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٢

يوضح جدول رقم (٤) تطور كل من الناتج القومي الاجمالي (GNP) ومعدل الادخار القومي الاجمالي (GNSRT) وفقا للمفاهيم المحاسبية المعمول بها في نظام الأمم المتحدة وفي مصر، كما يعرض أيضا معدل الادخار القومي الاجمالي في حالة طرح التحويلات الخارجية وفقا للمفاهيم المحاسبية الكورية (GNSRT2)، مع ملاحظة أن الدراسة ستعامل فقط مع مفهوم الادخار القومي الاجمالي وفقا للمفاهيم المحاسبية المعمول بها في مصر. كما يعرض الجدول أيضا تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومعدل الادخار المحلي الاجمالي (GDSRT).

يجب أيضا ملاحظة أنه في جدول (٤) والجداول الأخرى التي تتعرض لبيانات فعلية، فإن البيانات المقابلة للسنوات التي لاتصدر عنها نشرات حسابات قومية هي قيم تم تقديرها بالأسلوب الذي نوهنا عنه في الفصل السابق.

ويوضح جدول (٤) أن التحويلات الخارجية تمثل نسبة ملموسة في الادخار القومي، خاصة في السنوات الأولى حيث تبلغ حوالى ٣٨,٤٪ في ١٩٧٤، وأكثر من ٣٥٪ في ١٩٧٥، ثم أخذت قيمها سالبة في بعض الأعوام في الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٦، وبدءاً من ١٩٨٨ تراوحت النسبة من حوالى ١٠٪ الى حوالى ١٦٪ في ١٩٩١.

كما تبرز أيضا الفروق الواضحة بين معدل الادخار القومي ومعدل الادخار المحلي، مما يدل على أهمية كل من صافي دخول العوامل والتحويلات الجارية الخارجية في الادخار القومي، حيث يصل الفرق بين الادخار القومي الاجمالي والادخار المحلي الاجمالي الى حوالى ٩٪ من الناتج القومي الاجمالي في ١٩٧٤، وحوالى ١٢٪ في ١٩٨١، ويتناقص بعد ذلك ليصل الى أقل من ٢٪ في ١٩٨٢ ثم يتزايد ليصل الى ١٢٪ في ١٩٩١ و ١٠٪ في ١٩٩٢.

ويلاحظ من الجدول تذبذب قيم معدلات الادخار القومي والمحلي، مع اتجاه معدل الادخار القومي للتزايد بدءاً من ١٩٨٨، أما معدل الادخار المحلي فتوضح البيانات أنه زاد بدرجة كبيرة في عامى ١٩٩١

جدول (4) : تطور معدلات الادخار القومي والمحلي

معدل الادخار المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	صافي التحويلات الجارية الخارجية	معدل الادخار القومي الاجمالي (2)	معدل الادخار القومي الاجمالي	الناتج القومي الاجمالي	
GDSRT	GDP		GNSRT(2)	GNSRT	GNP	
0.13950	4364.4	398.70	0.14561	0.23632	4395.6	1974
0.12396	5345.7	409.19	0.13603	0.21152	5420.4	1975
0.16790	6463.9	267.66	0.19060	0.23088	6645.2	1976
0.18456	8344.0	85.23	0.20078	0.21079	8513.3	1977
0.16386	9795.0	166.34	0.18266	0.19926	10020.3	1978
0.18062	12705.0	-407.99	0.22188	0.19138	13378.7	1979
0.15767	16497.0	118.34	0.19231	0.19919	17204.6	1980
0.14076	17320.0	1490.77	0.18239	0.26430	18201.9	1981
0.17794	20971.7	-267.92	0.20293	0.19054	21629.1	1982
0.17782	24170.0	374.58	0.22367	0.23830	25597.2	1983
0.18701	27594.1	-184.20	0.23478	0.22850	29317.0	1984
0.14548	33132.0	-509.36	0.20586	0.19157	35651.0	1985
0.13844	38356.0	-386.12	0.18759	0.17810	40676.4	1986
0.15245	42964.0	271.00	0.19098	0.19700	45010.2	1987
0.12758	54073.7	1470.31	0.21401	0.23851	60019.6	1988
0.16805	62831.3	1292.50	0.24817	0.26676	69527.4	1989
0.15270	78311.1	2166.70	0.21902	0.24453	84961.9	1990
0.23874	103561.1	6462.60	0.29252	0.35051	111432.7	1991
0.22778	127645.4	6004.70	0.28447	0.32806	137758.4	1992

المصادر:

نشرات الحسابات القومية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
تقارير البنك الدولي: World Bank. World Tables. 1995.

و١٩٩٢. وقد تعرضنا فى الجزء السابق من البحث للتضارب فى تقديرات معدل الادخار المحلى من المصادر المختلفة.

ويوضح جدول رقم (5) تطور معدلات الادخار القطاعية، وهى تعبر عن نسب ادخار كل من القطاعات الثلاثة الى الناتج القومى الاجمالى. ويلاحظ من الجدول أنه حتى عام ١٩٨٠ كانت نسبة الادخار العائلى الى الناتج القومى (SHRT) تزيد عن نسب القطاعات الأخرى. وأقل هذه النسب هى نسبة الادخار الحكومى (SGRT). وبدءاً من ١٩٨٢ فإن نسبة ادخار قطاع الأعمال (SCRT) أصبحت تزيد عن نسب ادخار القطاع العائلى والادخار الحكومى.

ويعرض الجدول رقم (5) أيضاً نسبة الادخار المالى الى الادخار الصافى (بدون الاهلاك) للقطاع العائلى (RSHB)، وهى تعبر عن نسبة صافى مدخرات الأفراد فى أوعية الادخار الرئيسية الى الادخار الصافى للقطاع العائلى. ويتم حساب صافى مدخرات الأفراد فى أوعية الادخار الرئيسية من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٤٠)، وهو يمثل الفرق بين المبالغ التى دخلت الأوعية الادخارية من قبل المدخرين والمستأمنين فى شكل ودائع أو اشتراكات أو أقساط أو مشتريات شهادات الادخار والدخل أو شهادات الاستثمار وبين ما قامت هذه الأوعية بسداده الى المدخرين أنفسهم خلال سنة مالية معينة. وتشمل الأوعية الادخارية فى بنوك القطاع العام والقطاع الخاص (بما فيها فروع البنوك الأجنبية) وشركات التأمين للقطاع العام والقطاع الخاص، وصندوق توفير البريد. وقد تم استبعاد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات من الأوعية الادخارية، وذلك لأن أقساط التأمينات والمعاشات تدخل فى حساب دخل وانفاق كل من القطاع العائلى والحكومى وتعد من التحويلات الجارية بين القطاعين، ويدخل الرصيد فى حساب الادخار الحكومى.

ويتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة الادخار المالى الى الادخار الصافى للقطاع العائلى بدأت تتزايد بشكل واضح بدءاً من عام ١٩٨٨. وفى عام ١٩٩١ تزيد هذه النسبة عن الواحد الصحيح، مما يدل على أن الأفراد سحبوا من مدخرات سابقة فى أوعية ادخارية أخرى وقاموا بإيداعها فى أوعية الادخار الرئيسية، وهو ما سحدث فى أعقاب أزمة شركات توظيف الأموال بدءاً من ١٩٨٩.

٣-٢ تقدير معادلات الانحدار فى النموذج

لتطبيق النموذج المقترح يجب البدء بتقدير قيم عدد من المتغيرات الدخالية بواسطة معادلات الانحدار.

وقد بدأت الدراسة باستخدام نفس قائمة المتغيرات المفسرة فى النموذج الأصلى بالنسبة لكل معادلة على حدة، وبعد ذلك بدأت عملية تغيير وتبديل المتغيرات المفسرة وفقاً لنتائج الانحدار. فيما يتعلق

جدول (5) : تطور معدلات الادخار القطاعية ونسبة الادخار المالي للدخل العائلي

معدل الادخار العائلي	معدل ادخار قطاع الاعمال	معدل الادخار الحكومي	الادخار المالي/ الدخل العائلي	
SHRT	SCRT	SGRT	RSHB	
0.14363	0.05190	0.03325	0.17242	1974
0.09359	0.09911	0.02325	0.26442	1975
0.10852	0.09118	0.01828	0.19507	1976
0.10134	0.06717	0.03251	0.32135	1977
0.09957	0.10870	-0.00615	0.44430	1978
0.08883	0.05070	0.04911	0.58890	1979
0.09938	0.07103	0.09630	0.47417	1980
0.09697	0.09375	0.00429	0.54054	1981
0.09249	0.09327	0.04728	0.58960	1982
0.09776	0.09762	0.03727	0.58486	1983
0.09361	0.09212	0.00996	0.55097	1984
0.08949	0.09330	0.00395	0.48309	1985
0.08085	0.09340	0.03671	0.76819	1986
0.06690	0.15122	0.01857	0.59712	1987
0.06871	0.11200	0.02620	0.87896	1988
0.12856	0.13265	-0.00193	0.79026	1989
0.11381	0.16800	0.05344	0.78309	1990
0.12908	0.16162	0.04457	1.0406	1991
0.12187	0.16933	0.04390	0.94494	1992

المصدر:

تم اعداد هذا الجدول باستخدام بيانات الجداول: (م1-2)، (م1-4)، (م1-5)، (م1-6)

بنسبة الادخار للدخل العائلي المتاح (SHH) نجد انه بعد تجربة عدة بدائل وجدنا أن أفضل بديل يتضمن المتغيرات المفسرة التالية:

(١) - معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح (YM) حيث:

$$YM = (Y - Y_{-1}) / Y_{-1}$$

(٢) - مقدار التغير في معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح (DYM) حيث:

$$DYM = YM - YM_{-1}$$

(٣) - دالة تربيعية في متوسط دخل الفرد المتاح (YQ) ، وقد تم حسابها على النحو المقترح في

$$YQ = 0.000808Y - (4.31/10^7)Y^2 \quad \text{وهو: النموذج ، وهو:}$$

(٤) - نسبة الأصول المالية الى الدخل العائلي المتاح (FIN) وقد استخدمت الدراسة بيان رصيد

اجمالى مدخرات الأفراد في أوعية الادخار الرئيسية للتعبير عن الأصول المالية للأفراد.

(٥) - سعر الفائدة الحقيقية (RPM)، حيث:

$$RPM = RB - PM$$

$$PM = (P-1+P-2)/2$$

حيث:

RB = سعر الفائدة على القروض

PM = معدل التضخم المتوقع محسوباً كمتوسط متحرك لمعدل التضخم الفعلى

(P) = معدل التضخم الفعلى محسوباً باستخدام مكشش الناتج المحلى الاجمالى

(TRFI) = نسبة التحويلات الجارية الكلية (الداخلية والخارجية) فى القطاع العائلى الى الناتج

القوى الاجمالى

(DDPR) = التغير فى نسبة الاعالة

(SHH-1) = متغير مبطاً عن نسبة الادخار فى السنة السابقة

ويصور الجدول رقم (6) القيم الفعلية للمتغير (SHH) وقيم المتغيرات المستخدمة فى التفسير فى

السلسلة الزمنية محل البحث (٤٩). أما جدول (7) فيصور ملخص نتائج معادلة تقدير (SHH).

وتوضح النتائج أن متغير نسبة الأصول المالية (FIN) معنوى عند مستوى ٥,٠٪ وأن معدل نمو

متوسط دخل الفرد المتاح (YM) معنوى عند مستوى ٥,٢٪ وكلا المتغيرين يمارس تأثيراً موجبا على الادخار

العائلى. وتتسق النتيجة الخاصة بتأثير معدل نمو متوسط دخل الفرد مع النتائج التى توصلت اليها معظم

الدراسات السابقة ومع نتائج الدراسة الكورية، أما النتيجة الخاصة بتأثير الأصول المالية على الادخار العائلى

فتختلف عن نتائج كثير من الدراسات ومنها الدراسة الكورية، حيث يفترض أن الادخار يقل مع زيادة نسبة

الأصول المالية لاقتربها من المستوى المطلوب المستهدف، وبالتالي لا يوجد مبرر لزيادة الادخار من أجل

زيادة هذه الأصول، إلا أن نتائج هذه المعادلة تدل على أن زيادة نسبة الأصول المالية تؤدي الى زيادة نسبة

جدول (6) : المتغيرات المفسرة لنسبة الادخار للدخل العائلي المتاح ونسبة الاصول المالية

المتغيرات المفسرة في معادلة انحدار (SHH)				نسبة الادخار الى الدخل العائلي المتاح	
نسبة الاعالة	التحويلات الجارية العائلية/الناتج القومي	سعر الفائدة على القروض	نسبة الاصول المالية الى الدخل العائلي	SHH	
DPR	TRH	RB	FIN		
0.40300	0.03012	0.07000	0.13526	0.16475	1974
0.40300	-0.00426	0.07000	0.18149	0.10783	1975
0.40300	0.01204	0.08000	0.18182	0.12466	1976
0.40300	-0.00206	0.08800	0.17587	0.12000	1977
0.40300	-0.01244	0.10200	0.20549	0.11994	1978
0.40300	-0.02140	0.12000	0.22373	0.11146	1979
0.39560	-0.00206	0.13300	0.21092	0.12000	1980
0.39560	0.01633	0.15000	0.25423	0.12000	1981
0.39560	0.06701	0.15000	0.28616	0.12109	1982
0.39560	-0.01474	0.15000	0.31092	0.12500	1983
0.39560	-0.10020	0.15000	0.36637	0.12641	1984
0.39460	-0.10455	0.15000	0.32942	0.11300	1985
0.39460	-0.11023	0.15000	0.36146	0.10000	1986
0.39460	-0.11588	0.16300	0.39248	0.08458	1987
0.39460	-0.13141	0.17000	0.37192	0.09459	1988
0.39460	-0.01080	0.18300	0.72009	0.16534	1989
0.40200	0.00435	0.19000	0.68844	0.14259	1990
0.42540	0.02365	0.19000	0.74190	0.17451	1991
0.42540	0.07085	0.19000	0.75501	0.16299	1992

تابع جدول (6)

باقى متغيرات (معادلة (FIN) سعر الفائدة على الودائع RD	متغيرات مفسرة مشتركة فى معادلات (SHH) و (FIN)		
	معدل النمو المتوسط		
	معدل التضخم الفعلى	معدل النمو المتوسط دخل الفرد المتاح YM	
		P	
0.04000		0.10084	1974
0.04000	0.10524	0.09160	1975
0.04000	0.15635	0.11538	1976
0.04700	0.27373	0.09718	1977
0.05900	0.16499	0.09143	1978
0.07000	0.28823	0.20157	1979
0.08300	0.35172	0.17211	1980
0.10000	-0.00143	0.00929	1981
0.11000	0.09877	0.08471	1982
0.11000	0.17831	0.07980	1983
0.11000	0.03087	0.11164	1984
0.11000	0.30688	0.09052	1985
0.11000	0.13461	0.12711	1986
0.11000	0.03458	0.15075	1987
0.11000	0.29952	0.16000	1988
0.11700	0.19223	0.16414	1989
0.12000	0.21350	0.17499	1990
0.16000	0.20438	0.22443	1991
0.16000	0.20463	0.19354	1992

جدول (7) : نتائج تقدير معادلة انحدار نسبة الادخار للدخل العائلي المتاح

المتغير المفسر	رمز المتغير	المعامل	T-STAT
الحد الثابت	C	0.140	4.76
معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح	YM	0.140	2.28
مقدار التغير في معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح	DYM	-0.060	-1.69
دالة تربيعية في متوسط دخل الفرد المتاح	YQ	-0.129	-1.97
نسبة الاصول المالية للدخل العائلي	FIN	0.116	3.61
سعر الفائدة الحقيقي	RPM	0.175	1.42
معدل التضخم الفعلي	P	-0.154	-1.70
نسبة التحويلات الجارية العالمية للنتائج القومية الاجمالي	TRH	0.128	1.77
مقدار التغير في نسبة الاعالة	DDPR	0.932	1.59
متغير مبطاً لنسبة الادخار للدخل العائلي	SHH (-1)	-0.299	1.46

R SQ = 0.905

DW = 1.8

جدول (8) : المتغيرات المفسرة لنسبة دخل قطاع الاعمال للنتائج القومية الاجمالي

نسبة دخل قطاع الاعمال للنتائج القومية الاجمالي	المتغيرات المفسرة في معادلة انحدار (YC)				
الاعمال للنتائج القومية الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	معدل تغير شروط التبادل الخارجي	نسبة متوسط الاجر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج	سعر الفائدة على القروض	
YC	GRGDP	RTTD	WGP	RB	
1974	0.10299		1.4577	0.07000	
1975	0.12796	0.22485	1.3645	0.07000	-0.04861
1976	0.16322	0.20917	1.3022	0.08000	-0.06471
1977	0.20008	0.29087	1.1660	0.08800	0.01894
1978	0.20864	0.17390	1.1089	0.10200	-0.12366
1979	0.25647	0.29709	1.0553	0.12000	0.05220
1980	0.19412	0.29847	1.2356	0.13300	0.10078
1981	0.22885	0.04989	1.4619	0.15000	0.18521
1982	0.32330	0.21083	1.2936	0.15000	-0.05051
1983	0.22936	0.15251	1.6100	0.15000	-0.09074
1984	0.21968	0.14167	1.8333	0.15000	0.01170
1985	0.15381	0.20069	1.6652	0.15000	0.0000
1986	0.12376	0.15767	1.6637	0.15000	-0.35918
1987	0.14897	0.12014	1.8117	0.16300	-0.02335
1988	0.17464	0.25858	1.6426	0.17000	-0.02391
1989	0.20128	0.16196	1.6205	0.18300	0.09243
1990	0.19433	0.24637	1.4961	0.19000	0.15800
1991	0.29066	0.32243	1.2935	0.19000	-0.07570
1992	0.32168	0.23256	1.2163	0.19000	-0.04381

الادخار العائلي، ربما لارتباط ذلك بارتفاع مستوى الدخل وزيادة القدرة على الادخار، وقد تدل أيضا على توافر قنوات الادخار المالي التي يمكن أن تستوعب المدخرات الصغيرة بسهولة.

توضح النتائج أيضا معنوية المتغير (YQ) عند مستوى ٥٪ وأن تأثيره سالب، مما يدل على أنه مع زيادة معدلات نمو الدخل يقل تأثيره على نسبة الادخار. أما المتغيرات المفسرة الأخرى فهي كلها معنوية عند مستوى ١٠٪. وبالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي (RPM) فإن تأثيره موجب على الادخار، ولكن مايلفت النظر هنا أن سعر الفائدة على القروض هو المستخدم في المعادلة وليس سعر الفائدة على الودائع، والذي يفترض أنه يمارس تأثيراً على الادخار العائلي، إلا أن استخدام سعر الفائدة على الودائع أدى الى نتائج أقل جودة من حيث معاملات الاختبار الاحصائية للدالة.

وتوضح النتائج أيضا أن معدل التضخم الفعلي (P) يمارس تأثيراً سلبياً على الادخار العائلي، كما توضح أيضا أن نسبة التحويلات الجارية (TRH) تأثيرها موجب مما يعني أنها لا تستخدم كلها في الاستهلاك وانما تعتبر مثل الدخول المؤقتة وتوجه للادخار.

أما اشارة متغير التغير في نسبة الاعالة (DDPR) فهي غير متوقعة حيث تبين أن زيادة نسبة الاعالة تؤدي الى زيادة الادخار، والواقع أن البيانات الخاصة بنسبة الاعالة توضح أنها تكاد تكون ثابتة خلال الفترة محل البحث، ومع ذلك فإن حذفها من المعادلة أو استبدالها أدى الى نتائج أسوأ من الناحية الاحصائية. وقد يمكن تفسير هذه النتيجة بأنه في فئات الدخل المنخفض والتي يعمل فيها الأطفال، يؤدي زيادة عدد الأطفال في الأسرة الى زيادة مصادر دخل الأسرة وبالتالي زيادة القدرة على الادخار. ومع ذلك فإن هناك تحفظاً على مثل هذا التفسير لأن نسبة ادخار هذه الفئات بالتأكيد نسبة ضئيلة ولايفترض أن يكون لها تأثير على الادخار العائلي للقطاع ككل.

كما توضح النتائج أيضا تأثير نسبة الادخار للدخل في السنة الحالية بنسبتها للسنة السابقة (SHH-1) ولكن باشارة سالبة، مما يعني أن زيادة معدل الادخار في فترة معينة يؤدي الى اقترابه من المستوى المطلوب مما قد يؤدي الى تخفيف الجهد الادخاري في الفترة اللاحقة والعكس صحيح، ويؤدي ذلك الى نوع من التدبذب في قيمة نسبة الادخار للدخل (SHH) وهو ماظهره البيانات في جداول (6).

وبالنسبة لنتائج الاختبارات الاحصائية للدالة نجد أن معامل التحديد (R2) يدل على أن هذه الدالة تفسر حوالي ٩٠,٥٪ من التغير الكلي في (SHH)،

أما معامل اختبار الارتباط السلسلي بين الأخطاء وهو معامل (DW) فإن قيمته تنخفض قليلاً عن (٢) مما يعنى أن الاحتمال ضعيف لوجود بعض الارتباط بين الأخطاء التى يمكن ارجاعها الى استخدام المتغير المبطن (SHH-1).

وبالنسبة لمعادلة تقدير نسبة الأصول المالية الى الدخل العائلى المتاح (FIN)، فقد أظهرت تجربة بدائل مختلفة أن أفضل النتائج تتضمن المتغيرات التالية:

$$(١) - \text{معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح (YM)}$$

$$(٢) - \text{دالة متعددة الحدود تعبر عن متوسط متحرك مرجح لسعر الفائدة على الودائع (RDW)}$$

حيث:

$$RDW = 0.3 RD_{-1} + 0.4 RD_{-2} + 0.3 RD_{-3}$$

$$(٣) - \text{سعر الفائدة على الودائع (RD)}$$

$$(٤) - \text{دالة متعددة الحدود للتعبير عن معدل التضخم المتوقع (PW)}$$

$$PW = 0.39 P + 0.3 P_{-1} + 0.2 P_{-2} + 0.11 P_{-3}$$

(٥) - متغير صورى (D89,90,91,92) يعبر عن أزمة شركات توظيف الأموال التى تبلورت فى ١٩٨٩ وتأثيرها على نسبة الأصول المالية الى الدخل، فمن المفترض أن هذه الأزمة أدت إلى اتجاه كثير من المدخرات إلى الأوعية الادخارية الرسمية، هذا بالإضافة الى سياسة رفع سعر الفائدة مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وقد تمثلت نتائج هذه الدالة فيما يلى:

$$FIN = 0.066 - 0.105 YM + 2.43 RDW + 0.39 PW + 0.327 D(89, 90, 91, 92)$$

(2.3) (-2.11) (12.88) (1.78) (17.52)

$$R^2 = 0.99$$

$$DW = 1.79$$

وتوضح الأرقام بين القوسين تحت المعاملات قيمة (t) لكل متغير.

وتوضح هذه النتائج أن معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح (YM) معنوى عند مستوى ٢,٥٪ ويمارس تأثيراً سلبياً على نسبة الأصول المالية الى الدخل المتاح (FIN). والواقع أن ذلك لايعنى أن الدخل تأثيره سلبى على الأصول المالية بصفة عامة. ولكن ظهور الإشارة السالبة فى الدالة يرجع الى طبيعة المتغير التابع حيث يعبر عن نسبة إلى الدخل. وبالتالي فإن هذه النتيجة تعنى أنه مع زيادة معدل نمو دخل الفرد المتاح فإن الأصول المالية لا تزيد بنفس المعدل مما يؤدى الى نقص نسبة الأصول المالية للدخل. وقد تم تجربة بديل آخر لتقدير معادلة انحدار فى متوسط نصيب الفرد من الأصول المالية دون نسبتها الى الدخل، وكان متغير معدل نمو متوسط الدخل فى الدالة تأثيره موجب وإن كان غير معنوى. وتستخدم الدراسة البديل الأول الذى نستكمل عرض نتائجه.

توضح النتائج أيضا معنوية سعر الفائدة على الودائع عند مستوى معنوية ٠,٥ ٪ وأن تأثيره موجب، كما توضح أيضا معنوية معامل التضخم المتوقع عند مستوى معنوية ٥ ٪ ، وأن تأثيره موجب، بمعنى أن ارتفاع معدل التضخم المتوقع يؤدي الى السعى الى زيادة نسبة الأصول المالية للدخل لتعويض الانخفاض في قيمتها الحقيقية، حيث يؤدي هذا الانخفاض - من وجهة نظر بعض الدراسات التي أشرنا إليها في الفصل الأول - إلى نقص ثروة الأفراد على نحو يدفعهم إلى زيادة الادخار للوصول بالقيمة الحقيقية للثروة المالية إلى مستواها السابق قبل التضخم.

كما توضح النتائج أيضا أن المتغير الصوري معنوي عند مستوى ٠,٥ ٪ مما يدل على أن أزمة شركات توظيف الأموال والتي اقترنت بسياسة رفع سعر الفائدة في البنوك كان لها تأثير ملموس على نسبة الأصول المالية للدخل.

وبالنسبة لنتائج الاختبارات الاحصائية للدالة، فإن قيمة (R2) توضح أن هذه الدالة تفسر ٩٩,٥ ٪ من التغير الكلي في نسبة الأصول المالية للدخل. كذلك ينخفض احتمال وجود ارتباط سلسلي بين الأخطاء حيث أن المعامل DW قيمته ١,٨.

وبالنسبة لمعادلة تقدير نسبة دخل قطاع الاعمال الى الناتج القومي (YC) فقد أسفرت النتائج عن المعادلة التالية:

$$YC = 0.41 - 0.18 GRGDP + 0.106 RTTD + 0.616 RB - 1.0.187 WGP + 0.079(D \quad 82,83,84,91,92)$$

(9.4) (-2.27) (-2.77) (3.96) (-6.9) (6.77)

$$R^2 = 0.93$$

$$DW = 2.14$$

حيث:

GRGDP = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي،

RTTD = معدل تغير شروط التبادل الخارجي،

RB = سعر الفائدة على القروض،

WGP = نسبة متوسط الاجر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي،

D = متغير صوري يعبر عن فترة عدم الاستقرار التي اعقبت اغتيال الرئيس السادات في

١٩٨١ و بدء تطبيق برنامج اصلاح في ١٩٩١.

وتوضح نتائج هذه المعادلة أن نسبة دخل قطاع الأعمال الى الناتج القومي ترتبط عكسياً مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GRGDP)، مما يدل على أن الزيادة في الناتج كانت تذهب الى القطاعات الأخرى بدرجة أكبر من قطاع الاعمال. كذلك نلاحظ الاشارة السالبة لمعامل المتغير (WGP) مما يعني أنه

زيادة نسبة متوسط الأجر الى نصيب الفرد من الناتج المحلي يقل النصيب النسبي لدخل قطاع الاعمال، وهى نتيجة منطقية لأن الأجور تدخل كلها فى دخل القطاع العائلى. وتفسر هذه العلاقة أيضا العلاقة العكسية بين معدل نمو الناتج المحلي وبين (YC) حيث تظهر بيانات جدول (8) تزايد (WGP) خلال السلسلة الزمنية (٤٢).

توضح نتائج الدالة أيضا التأثير الموجب لسعر الفائدة على القروض. وقد تبدو هذه النتيجة غريبة حيث يفترض أن سعر الفائدة على القروض يمثل تكلفة على قطاع الأعمال، إلا أن تفسير هذه النتيجة قد يرجع الى طبيعة قطاع الأعمال الذى يضم المؤسسات المالية، وبالتالي فإن هذه العلاقة قد تعنى زيادة الوزن النسبى لهذه المؤسسات والتى يزيد دخلها بزيادة سعر الفائدة على القروض مما يفسر العلاقة التى ظهرت فى معادلة الانحدار.

وتوضح النتائج أيضا التأثير الموجب لمعدل تغير شروط التبادل الخارجى (RTTD) على دخل قطاع الاعمال، وهى نتيجة منطقية حيث يؤدى ذلك الى زيادة الدخل من الصادرات.

وبالنسبة للمتغير الصورى الذى تضمنه الدالة وتظهر النتائج معنويته عند مستوى ٠,٥ ٪، قد يعبر عن فترة عدم الاستقرار التى تلت اغتيال الرئيس السادات فى أواخر ١٩٨١. وبالنسبة للسنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ نلاحظ بصفة عامة فى كل المتغيرات محل البحث وجود تغير ملموس فى مسار هذه المتغيرات فى هاتين السنتين. وقد ترجع هذه التغيرات الى تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى فى ١٩٩١ وانعكاسه على كثير من المتغيرات ومنها التغيرات فى سعر الصرف والتى يمكن أن تكون أدت الى تغيير كبير فى تقييم المتغيرات بالعملة الأجنبية مثل الصادرات والواردات والودائع بالعملة الأجنبية والديون الخارجية وغيره.

وبالنسبة لنتائج الاختبارات الاحصائية للدالة فإن قيمة R2 تدل على أن هذه المعادلة تفسر ٩٣ ٪ من سلوك المتغير YC، كما أن قيم t التى تقيس معنوية المعاملات تزيد عن ٢ بالنسبة لكل المتغيرات المفسرة مما يدل على معنوياتها عند مستوى ٥ ٪. كذلك يدل معامل DW على دنالة احتمال وجود ارتباط سلسلى بين الأخطاء.

بالنسبة لمعادلة نسبة الاستهلاك الحكومى إلى الإيرادات الحكومية (CG) فقد اسفرت النتائج عن المعادلة التالية :

$$CG = 1.76 - 2.9 RG - 0.88 P_{-1} - 0.05 FBG - 0.144 (D80, 83, 91, 92)$$

$$(19.64) \quad (-9.34) \quad (-4.97) \quad (-5.5) \quad (-6.7)$$

$$R^2=0.937$$

$$DW=2.43$$

حيث:

RG = نسبة الإيرادات الحكومية للناتج القومي الاجمالي،

P_{-1} = معدل التضخم الفعلي مبطاً لمدة عام،

FBG = نسبة الديون الحكومية الى الإيرادات الحكومية،

D = متغير صوري يعبر عن بداية تطبيق برنامج الاصلاح.

ويصور جدول (9) تطور كل من نسبة الاستهلاك الحكومي الى الإيرادات الحكومية الجارية والمتغيرات المفسرة له. وتدل نتائج تقدير معادلة الانحدار على أن نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الإيرادات الحكومية (CG) ترتبط عكسياً مع كل من نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج القومي الاجمالي (RG)، ومعدل التضخم مبطاً لمدة سنة (P-1)، ونسبة الديون الحكومية الخارجية إلى الإيرادات الحكومية، FB، والمتغير الصوري (D).

ويعنى ذلك أن تأثير هذه المتغيرات كان موجبا بالنسبة للإدخار الحكومي. وبالنسبة للأعوام ١٩٩١ و١٩٩٢ فقد حدث انخفاض ملحوظ في نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الإيرادات الحكومية. قد يكون مرجعه سياسة الانكماش وتخفيض الانفاق الحكومي لتخفيض عجز الموازنة وفقاً لمقتضيات برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وبالنسبة للاختبارات الاحصائية فهي توضح معنوية كل المتغيرات المفسرة عند مستوى ٥,٠٪ وان المعادلة المقاديرة تفسر ٩٣,٧٪ من التغير الكلي في نسبة الاستهلاك الحكومي، مع ضآلة احتمال وجود ارتباط سلسلي بين الأخطاء. وبالنسبة لهذه المعادلة كان النموذج الكوري يستخدم أيضاً في قائمة المتغيرات المفسرة كل من نسبة الانفاق على الدفاع والتحويلات الخارجية، الا أن ادخال هذه المتغيرات في المعادلة أثبت عدم معنويتها بدرجة كبيرة، فتم استبعادها.

والآن نأتى إلى معادلات تقدير مخصصات اهلاك رأس المال بالنسبة للقطاعات المختلفة. فيما يتعلق بنسبة اهلاك رأس المال القطاع العائلي الى الناتج القومي الاجمالي (DH) كان من الصعب تصور شكل للدالة أو المتغيرات التي تؤثر فيها. ويفسر النموذج الكوري هذا المتغير بكل من معدل التضخم المتوقع، معدل نمو الناتج غير الزراعي ونسبة الاهلاك في السنة السابقة مضروبة في نسبة الناتج القومي الاجمالي في السنة السابقة الى قيمته في السنة الحالية. وبعد تجربة عدد من البدائل اسفرت النتائج عن المعادلة التالية:

$$DH = 0.001 + 1.03 DHH - 0.005 (D88)$$

$$(0.9) \quad (7) \quad (-1.8)$$

$$R^2 = 0.798$$

$$DW = 1.65$$

حيث:

$$DHH = DH_{-1} * (GNP_{-1} / GNP)$$

جدول (9) : المتغيرات المفسرة لنسبة الاستهلاك الحكومي للايرادات الجارية

معدل التضخم الفعلي P	المتغيرات المفسرة في معادلة اتحدار CG		نسبة الاستهلاك الحكومي للايرادات الجارية CG	
	نسبة الديون الخارجية للايرادات الجارية FBG	نسبة الايرادات الحكومية الجارية للناتج القومي RG		
0.10084	0.77308	0.24898	0.84722	1974
0.09160	1.21364	0.26569	0.88582	1975
0.11538	1.53835	0.23549	0.91292	1976
0.09718	2.38207	0.20204	0.94651	1977
0.09143	2.53879	0.22973	0.87402	1978
0.20157	3.56483	0.15091	1.07578	1979
0.17211	2.94710	0.19396	0.77465	1980
0.00929	2.51301	0.26667	0.67862	1981
0.08471	3.81490	0.19456	0.99563	1982
0.07980	3.63377	0.20459	0.79435	1983
0.11164	3.27143	0.23640	0.84234	1984
0.09052	4.53239	0.17015	0.94164	1985
0.12711	5.04223	0.15980	0.97538	1986
0.15075	5.04704	0.20484	0.82120	1987
0.16000	6.31966	0.17056	0.89161	1988
0.16414	6.02741	0.16067	0.83752	1989
0.17499	4.98865	0.13264	1.01563	1990
0.22443	4.44153	0.17442	0.69449	1991
0.19354	4.26199	0.16532	0.73128	1992

وتوضح هذه المعادلة أن نسبة اهلاك رأسمال القطاع العائلى ترتبط بدرجة كبيرة بالمتغير (DHH) والذي يعبر عن العلاقة بين اهلاك رأس المال القائم ورأس المال الجديد ونسبة الاستثمار الى الناتج القومى على النحو الذى أوضحناه عند عرض النموذج الكورى فى الفصل الثانى.

وتوضح الاختبارات الاحصائية أن هذه الدالة يفسر حوالى ٨٠٪ من سلوك المتغير DH، كما أن معامل DW يدل على أن هناك احتمال لوجود بعض الارتباط السلسلى بين الأخطاء.

وبالنسبة لمعادلة تقدير نسبة اهلاك رأسمال قطاع الأعمال الى الناتج القومى (DC) فقد أسفرت التجارب المختلفة عن هذا الشكل للدالة كأفضل تقدير:

$$DC = -0.019 + 0.007 LNAGP - 0.041P - 0.04 GRGDPP + 0.012 (D \ 82,88)$$

$$(-1.12) \quad (4.02) \quad (-3.8) \quad (-2.58) \quad (6.7)$$

$$R^2 = 0.9$$

$$DW = 1.964$$

وتوضح هذه النتائج أن نسبة اهلاك رأسمال قطاع الأعمال الى الناتج القومى الاجمالى تتأثر سلبيا بكل من معدل التضخم الفعلى (P) ومعدل نمو الناتج المحلى الحقيقى (GRGDPP) فى حين ترتبط طرديا مع نمو الناتج المحلى غير الزراعى (LNAGP). وقد اقتضت هذه الدالة أيضا استخدام متغير صورى للأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٨ حيث ارتفعت فيهما نسبة الاهلاك (DC) ارتفاعا ملحوظا لتبرره المتغيرات المفسرة. ويلاحظ أن عام ١٩٨٨ يدخل فى تحديد المتغيرات الصورية بالنسبة لاهلاك كل من القطاع العائلى وقطاع الأعمال.

ويلاحظ أن الاختبارات الاحصائية لهذه الدالة نتائجها أفضل منها بالنسبة للقطاع العائلى، حيث تفسر الدالة حوالى ٩٠٪ من التغيرات فى سلوك (DC).

أما فيما يتعلق باهلاك رأس المال فى قطاع الحكومة فلم تفلح أى محاولة لصياغة دالة لتقديره، وبالتالي تم استبعاده من المتغيرات الداخلية وادخله فى النموذج كمتغير خارجى - وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمعدلات الضرائب على الدخل، ونسبة الأرباح الموزعة فى قطاع الأعمال وسعر الفائدة فى السوق (حيث لا توجد بيانات كافية عن سعر الفائدة فى الأسواق غير الرسمية ولذا تم استبعاده أيضا واستخدام أسعار الفائدة الرسمية كمتغيرات خارجية).

٣-٣ اختبار جودة أداء النموذج

بعد تقدير معادلات الانحدار بالنسبة للمتغيرات التى عرضناها فى الجزء السابق، توضح هذه المعادلات مع المتطابقات المحاسبية لتكوين النموذج فى شكله المتكامل تمهيدا لحله وفقا للترتيب التساعى للحل.

وبعد الاختصارات التي تمت لتحويل بعض المتغيرات الداخلية الى متغيرات خارجية فإن النموذج الذى تم تطبيقه يأخذ الشكل التالى:

$$DH = 0.001 + 1.03 DHH - 0.005(D88) \quad (١)$$

$$0.41 - 0.18 GR GDP + 0.106 RTTD + 0.616 RB - 1 - 0.187 WGP + 0.079 (D82, 83, 84, 91, 92) \quad (٢)$$

$$DC = -0.019 + 0.007 LNAGP - 0.041 P - 0.04 GRGRDPP + 0.012 (D 82, 88) \quad (٣)$$

$$SCRT = (YC * (1 - TC + TRC) * (1 - DIV) + DC \quad (٤)$$

$$YH = 1 - (YC - (YC * (1 - TC + TRC) * DIV) + YG + TI + DH + DC + DG) \quad (٥)$$

$$RG = (TH * YH) + (TC * YC) + TI + YC + TRG \quad (٦)$$

$$YHD = YH * (1 - TH) + TRH \quad (٧)$$

$$Y = (YHD * GNP) / POP \quad (٨)$$

$$YM = (Y - Y_{-1}) / Y_{-1} \quad (٩)$$

$$CG = 1.76 - 2.9 RG - 0.88 P_{-1} - 0.05 FBG - 0.144 (D80, 83, 91, 92) \quad (١٠)$$

$$FIN = 0.066 - 0.105 YM + 2.43 RDW + 0.39 PW + 0.327 (D 89, 90, 91, 92) \quad (١١)$$

$$SGRT = RG * (1 - CG) + DG \quad (١٢)$$

$$SHH = 0.14 + 0.14 YM - 0.06 DYM - 0.129 YQ + 0.116 FIN + 0.175 RPM - 0.154 P + \quad (١٣)$$

$$0.128 TRH + 0.93 DDPR - 0.299 SHH - 1$$

$$SHRT = YHD * SHH + DH \quad (١٤)$$

$$GNSRT = SHRT + SCRT + SGRT \quad (١٥)$$

المتغيرات الداخلية:

DH = نسبة مخصصات اهلاك رأس المال فى القطاع العائلى الى الناتج القومى الاجمالى.

YC = نسبة دخل قطاع الاعمال الى الناتج القومى الاجمالى

DC = نسبة مخصصات اهلاك رأس المال فى قطاع الاعمال الى الناتج القومى الاجمالى

SCRT = نسبة ادخار قطاع الاعمال الى الناتج القومى الاجمالى

YH = نسبة دخل القطاع العائلى الى الناتج القومى الاجمالى

RG = نسبة الايرادات الحكومية الجارية الى الناتج القومى الاجمالى

YHD = نسبة الدخل العائلى المتاح الى الناتج القومى الاجمالى

Y = متوسط نصيب الفرد من الدخل العائلى المتاح

YM = معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل العائلى المتاح

CG = نسبة الاستهلاك الحكومى الى الايرادات الحكومية الجارية

FIN = نسبة الأصول المالية الى الدخل العائلى المتاح

SGRT = نسبة الادخار الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي
 SHH = نسبة الادخار الى الدخل العائلي المتاح
 SHRT = نسبة ادخار القطاع العائلي الى الناتج القومي الاجمالي
 GNSRT = نسبة الادخار القومي الاجمالي الى الناتج القومي الاجمالي

المتغيرات الخارجية:

GRGDP = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
 RTTD = معدل تغير شروط التبادل الخارجي
 RB = سعر الفائدة على القروض
 WGP = نسبة متوسط الأجر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
 LNAGP = معدل نمو الناتج المحلي غير الزراعي
 P = معدل التضخم
 GR GDPP = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
 TC = معدل الضريبة المباشرة على دخل قطاع الأعمال
 TRC = صافي التحويلات الجارية في قطاع الأعمال
 DIV = نسبة الأرباح الموزعة الى دخل قطاع الاعمال مخصوما منه الضرائب ومضافا اليه صافي التحويلات الجارية
 YG = دخل الحكومة من الملكية
 TI = نسبة الضرائب غير المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي
 TH = معدل الضريبة المباشرة على دخل القطاع العائلي
 TRG = نسبة صافي التحويلات الجارية (الداخلية والخارجية) في القطاع الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي
 TRH = نسبة صافي التحويلات الجارية (الداخلية والخارجية) في القطاع العائلي الى الناتج القومي الاجمالي
 GNP = الناتج القومي الاجمالي
 POP = اجمالي عدد السكان
 FBG = نسبة الديون الخارجية الحكومية الى الايرادات الحكومية الجارية
 RD = سعر الفائدة على الودائع في البنوك
 DG = نسبة مخصصات اهلاك رأس المال في الحكومة الى الناتج القومي الاجمالي
 DPR = نسبة الاعالة، وتمثل نسبة السكان في فئات السن أقل من ١٤ عام وأكثر من ٥٥ عام الى جملة السكان.

وهكذا يقدر النموذج خمسة عشر متغيراً داخلياً، يتم تقدير ستة منها بواسطة معادلات التقدير الاحصائي وتسعه منها بواسطة المتطابقات المحاسبية. وفي كل خطوة من خطوات الحل يستخدم النموذج تقديراته للمتغيرات الداخلية السابقة في الترتيب لتقدير المتغيرات التالية.

وتصور الجداول (10) و(11) نتائج تقديرات النموذج للمتغيرات الداخلية ونتائج مقارنتها بالقيم الفعلية والنسب المئوية للفروق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

وتوضح النتائج المقدرة جودة أداء النموذج وتقديراته لمعدل الادخار القومي الاجمالي والمعدلات القطاعية، حيث يبلغ معامل الارتباط بين القيم المقدرة لمعدل الادخار القومي (GNSRTM) والقيم الفعلية (GNSRT) ٠,٩٨ وتبلغ قيمة الجذر التربيعي لمتوسطات مربعات الأخطاء (RMSE) حوالي ٠,٠٠٧.

وبالنسبة لمعدل الادخار المحلي يبلغ معامل الارتباط بين القيم المقدرة (GDSRTM) والقيم الفعلية (GDSRT) ٠,٩٦، والمعامل RMSE حوالي ٠,٠٠٨ كما توضح الأشكال من (١) الى (٤) مدى التقارب بين تقديرات النموذج وبين القيم الفعلية لمعدلات الادخار القطاعية.

وتعبر (GNSRTMDF) عن النسبة المئوية للفروق بين معدل الادخار القومي الاجمالي المقدر والفعلى، كما تعبر المتغيرات (SHRTM), (SCRTM), (SGRTM) عن تقديرات النموذج لمعدلات الادخار العائلى وادخار الاعمال والادخار الحكومى على التوالى. أما المتغيرات (SGRTMDF), (SCRTMDF), (SHRTMDF) فتعبر عن الفروق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية لمعدلات الادخار القطاعية.

وتوضح النتائج أنه بالنسبة لمعدل الادخار العائلى تتراوح النسبة المئوية للفروق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية بين ٠,٦٪ و ١٠٪ باستثناء الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٤، ١٩٨٧، حيث كانت نسبة الفروق ١١,٣٪ و -١٤,٧٪ و ١٢,٣٪ على التوالى. ويلاحظ أيضاً أن معظم الفروق موجبة مما يعنى أن القيم المقدرة تتجه بصفة عامة الى الزيادة عن القيم الفعلية.

وبالنسبة لمعدل ادخار قطاع الأعمال فيلاحظ أن النسبة المئوية للفروق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية أقل من مثيلتها سواء بالنسبة للادخار العائلى أو الحكومى، حيث تتراوح هذه النسب بين ٠,٧٪ و ٨٪، وأن حوالى نصف نسب الفروق موجب والنصف الآخر سالب، مما لا يظهر اتجاهها معيناً بالزيادة أو النقص فى القيم المقدرة فى النموذج.

أما بالنسبة لمعدل الادخار الحكومى فتوضح النتائج أن النسب المئوية للفروق تزيد كثيراً عن نسب الفروق بين معدلات الادخار الأخرى سواء كانت كلية أو قطاعية. ويرجع ذلك الى صغر وتذبذب القيم

جدول (10) : نتائج تقديرات النموذج لمعدلات الادخار الكلية

معدل الادخار المحلي المقدر GDSRTM	معدل الادخار المحلي الاجمالي المقدر GDSRT	معدل الادخار المحلي الاجمالي الفعلي GDSRT	معدل الادخار القومي الاجمالي المقدر GNSRTM	معدل الادخار القومي الاجمالي الفعلي GNSRT	فروق تقدير معدل الادخار القومي الاجمالي (%) GNSRTMDF	فروق تقدير معدل الادخار المحلي الاجمالي (%) GDSRTMDF
		0.13950		0.23632		1974
		0.12396		0.21152		1975
-6.4259	0.15711	0.16790	-4.5455	0.22039	0.23088	1976
0.08375	0.18472	0.18456	0.07187	0.21094	0.21079	1977
2.5279	0.16800	0.16386	2.0321	0.20331	0.19926	1978
-2.0767	0.17687	0.18062	-1.8612	0.18782	0.19138	1979
2.4696	0.16156	0.15767	1.8744	0.20292	0.19919	1980
-5.4043	0.13315	0.14076	-2.7388	0.25706	0.26430	1981
-0.46240	0.17712	0.17794	-0.41870	0.18974	0.19054	1982
4.6695	0.18613	0.17782	3.2902	0.24614	0.23830	1983
-8.8071	0.17054	0.18701	-6.7842	0.21300	0.22850	1984
-1.7866	0.14288	0.14548	-1.2609	0.18915	0.19157	1985
5.7908	0.14646	0.13844	4.2446	0.18566	0.17810	1986
3.7314	0.15814	0.15245	2.7563	0.20243	0.19700	1987
1.6236	0.12966	0.12758	0.78247	0.24038	0.23851	1988
-9.1507	0.15267	0.16805	-5.2094	0.25287	0.26676	1989
4.7795	0.15999	0.15270	2.7510	0.25125	0.24453	1990
-2.8795	0.23187	0.23874	-1.8228	0.34412	0.35051	1991
4.8532	0.23884	0.22778	3.1223	0.33830	0.32806	1992

جدول (11) : نتائج تقديرات النموذج لمعدلات الادخار القطاعية

معدل الادخار العائلي الفعلي SHRT	معدل الادخار العائلي المقدر SHRTM	فروق تقدير معدل الادخار العائلي % SHRTMDF	معدل الادخار قطاع الاعمال الفعلي SCRT	معدل الادخار قطاع الاعمال المقدر SCRTM	فروق تقدير معدل ادخار الاعمال % SCRTMDF	
0.14363			0.05190			1974
0.09359			0.08468	0.09024	6.5569	1975
0.10852	0.09618	-11.373	0.09911	0.10292	3.8418	1976
0.10134	0.10505	3.6673	0.09118	0.09012	-1.1606	1977
0.09957	0.10399	4.4397	0.06717	0.06955	3.5318	1978
0.08883	0.09344	5.1905	0.10870	0.09998	-8.0269	1979
0.09938	0.09454	-4.8736	0.05070	0.05105	0.70567	1980
0.09697	0.09910	2.1969	0.07103	0.07076	-0.38617	1981
0.09249	0.09548	3.2335	0.09375	0.09215	-1.7104	1982
0.09776	0.10112	3.4395	0.09327	0.09337	0.10400	1983
0.09361	0.07985	-14.697	0.09762	0.09726	-0.36752	1984
0.08949	0.08806	-1.6067	0.09212	0.09325	1.2373	1985
0.08085	0.08893	9.9997	0.09330	0.09338	0.07621	1986
0.06690	0.07519	12.383	0.09340	0.08960	-4.0595	1987
0.06871	0.07405	7.7635	0.15122	0.13881	-8.2108	1988
0.12856	0.12219	-4.9543	0.11200	0.10964	-2.1097	1989
0.11381	0.11032	-3.0656	0.13265	0.14028	5.7480	1990
0.12908	0.12824	-0.64932	0.16800	0.17119	1.9037	1991
0.12187	0.12507	2.6316	0.16162	0.16933	4.7729	1992

تابع جدول (11)

معدل الادخار الحكومي الفعلي SGRT	معدل الادخار الحكومي المقدر SGRTM	فروق تقدير معدل ادخار الحكومة % SGRTMDF	
0.04078			1974
0.03325	0.04608	38.590	1975
0.02325	0.02129	-8.4306	1976
0.01828	0.01577	-13.715	1977
0.03251	0.02977	-8.4391	1978
-0.00615	-0.00559	-8.9936	1979
0.04911	0.05733	16.737	1980
0.09630	0.08720	-9.4442	1981
0.00429	0.00211	-50.879	1982
0.04728	0.05166	9.2673	1983
0.03727	0.03588	-3.7165	1984
0.00996	0.00784	-21.257	1985
0.00395	0.00335	-15.107	1986
0.03671	0.03764	2.5535	1987
0.01857	0.02752	48.184	1988
0.02620	0.02104	-19.709	1989
-0.00193	6.58E-04	-134.07	1990
0.05344	0.04469	-16.373	1991
0.04457	0.04390	-1.5206	1992

الفعلية لمعدل الادخار الحكومي بين الارتفاع والانخفاض وصعوبة تقديره. وتصل نسبة الفرق بين القيمة المقدرة والقيمة الفعلية الى - ٥٠٪ في ١٩٨٢، كما تبلغ - ١٣٤٪ في ١٩٩٠، ويرجع السبب في هذه السنة بالتحديد الى الصغر المتناهي لقيمة معدل الادخار الحكومي الفعلي في هذه السنة حيث بلغ ٠,٠٠١٩٣، بينما بلغت القيمة المقدرة ٠,٠٠٠٦٥٨، كما يلاحظ أيضا بوضوح نقص القيم المقدرة عن القيم الفعلية في معظم سنوات السلسلة الزمنية. وإذا جازت المقارنة بين جودة القيم المقدرة لمعدلات الادخار الكلية والقطاعية يمكن القول أن أفضل التقديرات تمثلت في معدل الادخار القومي الاجمالي وأن أسوأها تمثل في معدل الادخار الحكومي.

٣-٢ تحليل الأهمية النسبية للعوامل الممتدة للادخار

لتحديد أهم العوامل التي ساهمت في تطور معدل الادخار القومي ومدى مساهمة كل منها تم اجراء عدة تجارب محاكاة، ونتمثل في افتراض عدم تغير كل من هذه العوامل على حدة خلال السلسلة الزمنية، أي ثبات قيمتها عند مستواها في أول سنة، ومقارنة نتائج التقديرات وفقا لهذا الفرض والنتائج المقدرة دون هذا الفرض، وبحيث توضح الفروق تأثير التغيرات في المتغير الذي يتم اختبار تأثيره على معدل الادخار القومي والمعدلات القطاعية.

أما العوامل التي تم اختبار تأثيرها، وهي نفس العوامل التي اقترحها النموذج الكوري، فهي: سعر الفائدة (على القروض وعلى الودائع) معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (GRPGNP)، سياسة الضرائب بالنسبة لكل من معدل الضريبة على دخل القطاع العائلي (TH)، ومعدل الضريبة على دخل قطاع الأعمال (TC)، ومعدل الضريبة غير المباشرة (TI)، وسياسة الأجور متمثلة في نسبة متوسط الأجر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (WGP).

ويوضح الجدول (12) تطور العوامل السابقة خلال الفترة محل البحث. ويصور الجدول (13) النتائج النهائية لتجارب المحاكاة التي اجريت بالنسبة لكل من هذه العوامل، حيث توضح النسبة المئوية للفروق بين النتائج المقدرة بالبيانات الفعلية وتلك المقدرة بافتراض ثبات قيمة العامل المختبر خلال كل السلسلة الزمنية عند مستواها في أول سنة، مع ملاحظة أنه في كل تجربة يتم افتراض ثبات واحد فقط من العوامل ولا يتم افتراض ثباتها مجتمعة. وبالنسبة لمعدلات الضرائب فإنه الى جانب افتراض ثبات كل منها على حدة تضاف تجربة أخرى يفترض فيها ثبات كل الضرائب مجتمعة.

ويعرض الجدول (13) نتائج تأثير العوامل المذكورة على معدل الادخار القومي المقدر من النموذج. في هذا الجدول يعبر (GNSRTM) عن معدل الادخار القومي المحسوب من النموذج بالبيانات الأصلية دون افتراض ثبات أى من العوامل، ويعبر (GNSRTR) عن معدل الادخار القومي المقدر بافتراض ثبات كل من سعر الفائدة على الودائع (RD) وسعر الفائدة على القروض (RB) عند قيمتها في ١٩٧٤.

جدول (12) : تطور العوامل الرئيسية المحددة لمعدل الادخار القومي

نسبة متوسط الأجر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج	معدل الضريبة غير المباشرة	معدل الضريبة على دخل قطاع الأعمال	معدل الضريبة على دخل القطاع العالي	سعر الفائدة على القروض	
WGP	TI	TC	TH	RB	
1.4577	0.07182	0.29090	0.03610	0.07000	1974
1.3645	0.09269	0.17708	0.03464	0.07000	1975
1.3022	0.08780	0.14761	0.03396	0.08000	1976
1.1660	0.07155	0.13151	0.02800	0.08800	1977
1.1089	0.05851	0.14924	0.02300	0.10200	1978
1.0553	0.04512	0.15100	0.01945	0.12000	1979
1.2356	0.04355	0.16888	0.02800	0.13300	1980
1.4619	0.03586	0.17565	0.03600	0.15000	1981
1.2936	0.02583	0.13331	0.05067	0.15000	1982
1.6100	0.04711	0.17663	0.03600	0.15000	1983
1.8333	0.05035	0.21457	0.03026	0.15000	1984
1.6652	0.05335	0.25342	0.02800	0.15000	1985
1.6637	0.06166	0.33834	0.02300	0.15000	1986
1.8117	0.05984	0.26495	0.01609	0.16300	1987
1.6426	0.03462	0.26049	0.00115	0.17000	1988
1.6205	0.05246	0.15778	0.02250	0.18300	1989
1.4961	0.06208	0.19029	0.01697	0.19000	1990
1.2935	0.04537	0.14413	0.02192	0.19000	1991
1.2163	0.05963	0.15402	0.03331	0.19000	1992

تابع جدول (12)

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي	
GRPGNP	RPGNP	
	471.78	1974
0.10701	522.27	1975
0.07569	561.79	1976
0.14103	641.02	1977
0.05264	674.77	1978
0.08383	731.34	1979
0.06976	782.35	1980
0.02171	799.34	1981
0.06748	853.28	1982
0.06789	911.21	1983
0.00391	914.77	1984
0.08658	993.98	1985
-0.01378	980.28	1986
-0.06308	918.44	1987
0.12006	1028.71	1988
-0.03042	997.41	1989
0.01331	1010.69	1990
0.04378	1054.93	1991
0.00913	1064.57	1992

جدول (13) : نتائج تقديرات مدى مساهمة العوامل الرئيسية في تحديد وتطور الادخار القومي

النسبة (%) للفرق بين <1> و <3> GNSRTSDF	ثبات نصيب الفرد من الناتج الحقيقي GNSRTS <3>	النسبة (%) للفرق بين <1> و <2> GNSRTRDF	ثبات سعر الفائدة GNSRTR <2>	معدل الادخار القومي المقدر GNSRTM <1>	
					1974
					1975
				0.22039	1976
-7.2297	0.22619	0.83864	0.20917	0.21094	1977
-2.3303	0.20804	3.5955	0.19600	0.20331	1978
-6.1999	0.19947	7.8805	0.17302	0.18782	1979
-9.2805	0.22175	6.3087	0.19012	0.20292	1980
-7.1723	0.27549	8.8401	0.23433	0.25706	1981
-11.108	0.21082	13.600	0.16394	0.18974	1982
-8.6416	0.26741	13.611	0.21264	0.24614	1983
-7.7119	0.22942	19.277	0.17194	0.21300	1984
-19.491	0.22602	19.694	0.15190	0.18915	1985
-15.464	0.21436	24.915	0.13940	0.18566	1986
-12.394	0.22752	24.213	0.15342	0.20243	1987
-14.541	0.27533	26.116	0.17760	0.24038	1988
-10.197	0.27865	20.468	0.20111	0.25287	1989
-16.166	0.29187	22.286	0.19526	0.25125	1990
-7.5215	0.37001	17.905	0.28251	0.34412	1991
-2.6238	0.34718	16.842	0.28133	0.33830	1992

تابع جدول (13)

النسبة (%) للفرق بين <1> و <6> GNSRTCDF	ثبات معدل الضريبة على دخل الاعمال GNSRTC <6>	النسبة (%) للفرق بين <1> و <5> GNSRTHDF	ثبات معدل الضريبة على الدخل العائلي GNSRTH <5>	النسبة (%) للفرق بين <1> و <4> GNSRTWDF	ثبات الاجر/نصيب الفرد من الناتج GNSRTW <4>	
						1974
						1975
						1976
				5.5149	0.19931	1977
0.94093	0.20139	-1.5702	0.20650	5.8431	0.19143	1978
1.0619	0.18583	-0.15619	0.18812	11.414	0.16638	1979
-0.15764	0.20324	-3.2622	0.20954	2.2074	0.19844	1980
1.1457	0.25411	-0.43795	0.25818	0.52626	0.25571	1981
0.80422	0.18821	2.9205	0.18420	2.7535	0.18452	1982
0.55060	0.24478	-0.22852	0.24670	-3.4997	0.25475	1983
2.6968	0.20725	-0.35064	0.21374	-10.967	0.23636	1984
-3.1920	0.19519	-4.9830	0.19858	-13.107	0.21395	1985
-1.9231	0.18923	-3.8677	0.19284	-14.025	0.21169	1986
3.0449	0.19627	-4.4986	0.21154	-14.894	0.23258	1987
0.28561	0.23969	-5.8908	0.25454	-8.6274	0.26111	1988
1.4731	0.24914	-0.70114	0.25464	-3.0981	0.26070	1989
-1.6769	0.25547	-2.5384	0.25763	-2.4965	0.25752	1990
0.60640	0.34204	-0.74860	0.34670	3.2928	0.33279	1991
0.38714	0.33699	-0.05385	0.33849	3.5059	0.32644	1992

تابع جدول (13)

النسبة (%) للفرق بين <1> و <8> GNSRTTDF	ثبات كل معدلات الضرائب GNSRTT <8>	النسبة (%) للفرق بين <1> و <7> GNSRTIDF	ثبات معدل الضريبة غير المباشرة GNSRTI <7>	
				1974
				1975
				1976
				1977
-11.819	0.22733	-8.9400	0.22148	1978
-8.6022	0.20398	-6.0063	0.19910	1979
-20.101	0.24371	-19.579	0.24265	1980
-19.299	0.30667	-22.123	0.31393	1981
-14.801	0.21782	-17.639	0.22321	1982
-11.996	0.27567	-14.462	0.28174	1983
-11.843	0.23822	-15.048	0.24505	1984
-12.770	0.21331	-14.105	0.21583	1985
-9.0886	0.20253	-9.2375	0.20281	1986
-11.615	0.22595	-10.332	0.22335	1987
-19.968	0.28837	-14.017	0.27407	1988
-7.9429	0.27295	-6.0350	0.26813	1989
-7.6314	0.27043	-4.9359	0.26365	1990
-9.1045	0.37545	-7.1243	0.36864	1991
-4.0249	0.35192	-3.8983	0.35149	1992

جدول (14) : نسبة الادخار المالي للدخل العائلي

النسبة (%) للفرق بين <2> و <3> RSHBRDF	ثبات سعر الفائدة RSHBSR <3>	النسبة (%) للفرق بين <1> و <2> RSHBMDF	الادخار المالي/الدخل العائلي (المقدر) RSHBSM <2>	الادخار المالي/الدخل العائلي (المعطي) RSHB <1>	
-0.00145	0.25137	45.791	0.25137	0.17242	1974
-0.00137	0.32830	24.159	0.32830	0.26442	1975
-0.01874	0.26575	36.210	0.26570	0.19507	1976
12.498	0.24775	-11.889	0.28314	0.32135	1977
28.405	0.24207	-23.901	0.33811	0.44430	1978
30.174	0.35094	-14.656	0.50259	0.58890	1979
40.314	0.32182	13.712	0.53919	0.47417	1980
65.340	0.16088	-14.127	0.46418	0.54054	1981
60.047	0.23543	-0.05361	0.58928	0.58960	1982
60.547	0.23057	-0.07505	0.58442	0.58486	1983
57.453	0.26204	11.784	0.61589	0.55097	1984
59.468	0.24118	23.171	0.59502	0.48309	1985
49.334	0.36340	-6.6318	0.71725	0.76819	1986
54.059	0.30070	9.6175	0.65455	0.59712	1987
47.195	0.39591	-14.700	0.74976	0.87896	1988
55.354	0.31394	-11.020	0.70317	0.79026	1989
55.468	0.32466	-6.8999	0.72906	0.78309	1990
56.894	0.45960	2.4555	1.0662	1.0406	1991
58.571	0.42906	9.5999	1.0357	0.94494	1992

ويعبر GNSRTRDF عن النسبة المئوية للفروق بين المعدلين السابقين .

حيث:

$$\text{GNSRTRDF} = ((\text{GNSRTM} - \text{GNSRTR}) / \text{GNSRTM}) * 100$$

وبحيث يصور (GNSRTRDF) تأثير التغيرات التي حدثت بالفعل في سعر الفائدة على معدل الادخار القومي.

ويعبر GNSRTS عن معدل الادخار القومي المقدّر بافتراض ثبات متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، كما يعبر (GNSRTSDF) عن تأثير التغيرات التي حدثت في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي. ويعبر GNSRTW عن معدل الادخار القومي المقدّر بافتراض ثبات نسبة متوسط الأجر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، كما يعبر المتغير (GNSRTWDF) عن تأثير التغيرات التي حدثت في نسبة متوسط الأجر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (WGP).

وتعبر المتغيرات GNSRTI, GNSRTC, GNSRTH عن معدل الادخار القومي المقدّر بافتراض ثبات معدل الضريبة على كل من الدخل العائلي ودخل الأعمال وغير المباشرة. كما تعبر المتغيرات (GNSRTHDF), (GNSRTCDF), (GNSRTIDF) عن تأثير التغيرات التي حدثت في معدل الضريبة على دخل القطاع العائلي (TH) وتلك التي حدثت في معدل الضريبة على دخل قطاع الاعمال (TC) وتلك التي حدثت في معدل الضريبة غير المباشرة (TI) على التوالي.

ويعبر المتغير GNSRTT عن معدل الادخار القومي المقدّر بافتراض ثبات كل معدلات الضرائب مجتمعة، أما المتغير (GNSRTTDF) فيعبر عن تأثير التغيرات التي حدثت في كل معدلات الضرائب مجتمعة.

وتوضح النتائج المعروضة في الجدول (13) أن التغيرات التي حدثت في سعر الفائدة كان لها دور ايجابي كبير في تطور معدل الادخار القومي، وأن مساهمتها تصل إلى نسب تزيد عن ٢٠٪ من قيمة معدل الادخار القومي في الأعوام من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠. ويرجع ذلك الى التأثير الايجابي لسعر الفائدة على القروض على دخل قطاع الأعمال، وعلى معدل الادخار العائلي (SHH)، والتأثير الايجابي لسعر الفائدة على الودائع على نسبة الأصول المالية (FIN) والتي تؤثر بدورها بشكل ايجابي على معدل الادخار العائلي.

أما بالنسبة للسياسة الضريبية في هذه الفترة فتوضح النتائج أن تأثيرها كان سلبيا على معدل الادخار القومي، فقد أدى التناقص العام في نسب الضرائب على دخل القطاع العائلي والضرائب غير المباشرة الى نقص معدلات الادخار بنسب تصل الى ٢٠٪ في بعض السنوات.

وتوضح النتائج أن التغيرات في معدلات الضريبة غير المباشرة كان لها تأثير أكبر من التغيرات في معدلات الضرائب المباشرة، وأنه بصفة عامة بالنسبة لمعدلات الضرائب المباشرة على دخل القطاع العائلي ومعدلات الضرائب غير المباشرة فإن زيادة هذه المعدلات يؤدي إلى زيادة معدل الادخار القومي، وإن كانت التغيرات التي حدثت في معدل الضريبة على دخل القطاع العائلي كانت غير حادة وبالتالي تأثيرها على الادخار القومي كان طفيفاً عكس الحال بالنسبة للضرائب غير المباشرة.

وبالنسبة لمعدل الضريبة على دخل قطاع الأعمال (TC) فإن اتجاه تأثيرها غير محدد فأحياناً يزيد معدل الضريبة فينخفض معدل الادخار القومي وأحياناً يحدث العكس، كما أن تأثيرها على معدل الادخار القومي كان طفيفاً رغم أن التغيرات التي حدثت في المعدل (TC) كانت ملموسة.

وتؤثر الضرائب على الادخار من خلال تأثيرها على الدخل، فالضريبة على دخل القطاع العائلي تنقص الدخل العائلي المتاح وبالتالي ادخار القطاع العائلي ولكنها تزيد الإيرادات الحكومية وبالتالي يزيد الادخار الحكومي وكذلك الحال بالنسبة لضرائب قطاع الأعمال. ويتحدد التأثير النهائي للضرائب بتفاعلات النموذج والتي توضح أن التأثير الإيجابي للضرائب على الادخار الحكومي أكبر من تأثيرها السلبي على ادخار القطاع العائلي بالذات. إلا أن هناك بعض التحفظ على النتائج الخاصة بالضرائب غير المباشرة لأن النموذج لا يتعرض لتأثيرها على معدل التضخم والذي يؤثر بدوره في الادخار.

أما بالنسبة لسياسة الأجور ممثلة في المتغير (WGP) الذي يعبر كما ذكرنا من قبل عن نسبة متوسط الأجر إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فنجد أن انخفاض هذه النسبة في الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٢ (مقارنة بقيمتها في ١٩٧٤) أدى إلى زيادة معدلات الادخار القومي بنسب تتراوح من ٠,٥٪ إلى ٥,٨٪، في حين أدى تزايدها في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩ إلى نقص معدل الادخار بنسب تتراوح من ٢,٥٪ إلى ١٤,٨٪، ويعني ذلك أن تزايد هذه النسبة ينعكس سلباً على معدل الادخار القومي. ويرجع ذلك إلى التأثير السلبي لهذا المتغير على دخل وبالتالي ادخار قطاع الأعمال.

ومما يلفت النظر في نتائج تجارب المحاكاة التي تم إجراؤها التأثير السلبي لمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي على معدل الادخار، إذ توضح النتائج - جدول (13) - أن تزايد معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (RPGNP) يؤدي إلى نقص معدل الادخار القومي. والواقع أن غرابة هذه النتيجة وتناقضها مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال يمكن أن تزول إذا ما ربطناها بالنتيجة السابقة الخاصة بتأثير نسبة متوسط الأجر إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث يمكن تفسير ذلك بأن النمو الذي حدث في نصيب الفرد من الناتج صاحبه نمو أكبر في متوسط الأجر مما انعكس سلباً على معدل الادخار القومي، وذلك رغم أن معادلة تقدير معدل الادخار العائلي (SHH) تظهر أن معدل الادخار العائلي يزيد مع زيادة معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح، وبالتالي فإنه يمكن وفقاً للنموذج

المعروض استنتاج أن التأثير السلبي لنسبة متوسط الأجر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج على ادخار قطاع الأعمال أكبر من التأثير الايجابي لزيادة متوسط دخل الفرد المتاح على ادخار القطاع العائلي، خاصة وأنها بدءاً من عام ١٩٨٥ فإن نسبة ادخار قطاع الأعمال الى الناتج القومي تزيد بشكل مطرد عن نسبة الادخار العائلي (انظر جدول (4)).

وبالإضافة الى ماسبق حاولت الدراسة الحالية تحليل نسبة الادخار المالي لادخار القطاع العائلي (RSHB)، حيث أن حساب الادخار على أنه الجزء الذي لا يستهلك من الدخل لايعنى أن هذا الادخار (والذي قد يدخل فيه الاكتناز أيضاً) بأكمله يكون متاحاً للاستثمار، وبالتالي يكون من المهم تحليل العوامل التي تحدد النسبة من هذا الادخار التي توجه الى أوعية الادخار الرئيسية.

وفي محاولة لتفسير سلوك نسبة الادخار المالي الى ادخار القطاع العائلي قمنا بتقدير معادلة انحدار لهذا المتغير أسفرت عن أن هذه النسبة ترتبط بسعر الفائدة (RD) ومعدل التضخم (P) ومتغير صوري يعكس التغيرات في الفترة الأخيرة، وذلك على النحو التالي:

$$RSHB = -0.05 + 5.05 RD + 0.988 + 0.086 (D \ 75,86,88,91,92)$$

(-0.8) (8.3) (2.3) (1.8)

$$R^2 = 0.9$$

$$DW = 1.52$$

وتتفق هذه النتائج مع نتائج تقدير نسبة الأصول المالية الى الدخل العائلي المتاح (FIN)، ويتضح من هذه المعادلة مدى تأثير سعر الفائدة على الودائع على نسبة الادخار المالي.

وقد تم اجراء تجربة المحاكاة الخاصة بتأثير تغيرات سعر الفائدة على نسبة الادخار المالي العائلي بنفس الفرض السابق، أى ثبات سعر الفائدة خلال السلسلة الزمنية، وتوضح النتائج {جدول (14)}، أن التغيرات التي حدثت في سعر الفائدة ساهمت بنسب تتراوح من ٤٠٪ الى ٦٠٪ فى تطور نسبة الادخار المالي بدءاً من عام ١٩٨٠ {انظر RSHBRDF فى جدول (14)}.

وهي نتيجة منطقية، ويلاحظ فى هذا المجال أنه لو كان هناك خلاف على تأثير سعر الفائدة على الادخار ومقولات ماك كينون وشو فى هذا المجال، إلا أن التأثير الايجابي لسعر الفائدة على نسبة الادخار المالي يعد نتيجة منطقية ومقبولة.

وبالنسبة للنتائج التفصيلية لمدى تأثير العوامل التي تم استعراضها فى الجزء السابق على معدلات الادخار القطاعية فهى معروضة فى جداول (م 2-3) - (م 2-4) - (م 2-5) فى ملاحق الدراسة.

٣-٥ تحليل حساسية الادخار للصدمات الخارجية

بالإضافة الى استخدام النموذج في تحليل مدى مساهمة المتغيرات المختلفة في تطور معدل الادخار القومي، فإن النموذج يسمح أيضا بتحليل مدى حساسية الادخار للصدمات الخارجية فيما يتعلق بعوامل معينة، وهي في هذه الدراسة سعر الفائدة ومعدل التضخم.

ولتحليل تأثير هذه الصدمات يتم افتراض زيادة قيمة كل من هذه العوامل -- في تجربة على حدة -- بمقدار معين في سنة وسيطة واستمرار الزيادة الى آخر السلسلة الزمنية، وتحليل تأثير هذه الزيادة على مدى فترة زمنية معينة بعد حدوث الصدمة لمراقبة متى يبدأ تأثير الصدمة في التزايد أو الانحسار.

وقد افترضت التجربة الأولى زيادة كل من سعر الفائدة على الودائع وعلى القروض بمقدار ٠,٠١ ابتداءً من عام ١٩٨٢ وحتى نهاية السلسلة الزمنية.

وبصور جدول (15) نتائج تأثير هذا الفرض على كل من معدل الادخار القومي ومعدلات الادخار القطاعية بدءاً من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٧، وذلك بحساب مقدار الفرق بين معدل الادخار المحسوب وفقاً للفرض المختبر والمعدل المحسوب بدون هذا الفرض.

وهكذا يصور المتغير GNSKRDF تأثير هذا الفرض على معدل الادخار القومي الاجمالي:

$$GNSKRDF = GNSKR - GNSRTM$$

حيث GNSKR هول معدل الادخار القومي وفقاً للفرض الموضوع. وبنفس الاسلوب فإن كل من SGKRDF, SCKRDF, SHKRDF تعبر عن تأثير هذا الفرض على كل من الادخار العائلي وادخار الأعمال والادخار الحكومي على التوالي.

وتوضح النتائج أن زيادة سعر الفائدة بمقدار ٠,٠١ في عام ١٩٨٢ يؤدي الى زيادة معدل الادخار القومي بمقدار ٠,٠٠٤٩ في عام ١٩٨٣، ويرتفع مقدار الزيادة الى ٠,٠١٣ في عام ١٩٨٥، ثم تبدأ مقادير الزيادة في الانخفاض بدءاً من ١٩٨٦ الى ٠,٠١ ثم ٠,٠٠٥ في ١٩٨٧.

وتوضح النتائج أيضاً أن مقادير الزيادة في معدل الادخار العائلي أكبر منها في كل من الادخار الحكومي وادخار الأعمال، وأنه بالنسبة للقطاع الحكومي فإن زيادة سعر الفائدة تؤدي الى زيادة في قيمة معدل الادخار ولكنها تتناقص حتى تتحول الى نقص في ١٩٨٧.

وبصفة عامة يلاحظ نوع من التذبذب في مقدار التغير في معدلات الادخار، وقد يرجع ذلك إلى تفاوت فترات الابطاء المقترنة بسعر الفائدة في معدلات الانحدار المختلفة.

جدول (15) : نتائج تقديرات تأثير صدمات سعر الفائدة والتضخم على معدلات الادخار

1987	1986	1985	1984	1983	1982	
			سعر الفائدة			
0.00517	0.01046	0.01362	0.00399	0.00495	-4.85E-04	الادخار القومي GNSKRD
0.00344	0.00688	0.01072	0.00220	0.00149	0.00113	الادخار العائلي SHKRDF
0.00188	0.00231	0.00191	0.00147	0.00121	-1.64E-07	ادخار الاعمال SCKRDF
-1.42E-04	0.00126	9.91E-04	3.16E-04	0.00225	-0.00161	الادخار الحكومي SGKRDF
			التضخم			
-0.00117	0.00313	0.00714	-4.23E-04	0.00193	-0.00273	الادخار القومي GNSKDD
-0.00150	0.00155	0.00555	-0.00170	-0.00124	-0.00103	الادخار العائلي SHKDDF
-7.98E-05	-8.09E-05	-8.22E-05	-7.80E-05	-7.80E-05	-8.47E-05	ادخار الاعمال SCKDDF
4.15E-04	0.00166	0.00167	0.00135	0.00325	-0.00161	الادخار الحكومي SGKDDF

وبالنسبة للتجربة الثانية المرتبطة بمعدل التضخم، توضح النتائج التي يصدرها جدول (15) تأثير فرض زيادة معدل التضخم بمقدار ٠,٠١ على معدل الادخار القومي والمعدلات القطاعية، حيث يصور المتغير (GNSKDDF) تأثير الفرض على معدل الادخار القومي، ويتم حسابه على أنه:

$$\text{GNSKDDF} = \text{GNSKD} - \text{GNSRTM}$$

حيث GNSKD يعبر عن معدل الادخار القومي وفقا للفرض المختبر.

وتصور المتغيرات (SGKDDF - SCKDDF - SHKDDF) تأثير الفرض على كل من الادخار العائلي وادخار الاعمال والادخار الحكومي على التوالي.

وتوضح النتائج أن تأثير هذا الفرض متباين على معدل الادخار القومي وأيضاً على المعدلات القطاعية - والواقع أن معدل التضخم يتفاوت تأثيره على المتغيرات المختلفة في النموذج وبالتالي على معدلات الادخار القطاعية، ويتوقف تأثيره النهائي على معدل الادخار القومي على تفاعلات النموذج.

الخلاصة

قمنا في هذا الجزء من الدراسة بمهمة أساسية تتمثل في اجراء تحليل قياسي لتفسير السلوك الادخارى في مصر في الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٢ . وفي سبيل تحقيق هذه المهمة كان من الضروري في بداية الدراسة استعراض أهم نتائج الدراسات السابقة في الدول النامية وفي مصر. وقد اتضح من عرض هذه النتائج مدى الاختلاف في تفسير العوامل المحدد للادخار ومدى تأثير هذه النتائج بالمفاهيم المستخدمة والبيانات وحجم العينة وكذلك أساليب القياس.

وقد اتضح من استعراض الدراسات السابقة التي أجريت على مصر أنها كانت كلها تقريباً تتعرض لمفهوم الادخار الكلى وفي الحالات القليلة التي تم التعرض فيها لمفاهيم ادخار قطاعية جرى ذلك بشكل منفصل لكل منها ، أى دون تحليل التفاعلات فيما بين ادخارات القطاعات المختلفة. وكان هذا القصور هو المبرر الرئيسى والدافع لمحاولة تجريب المنهج المقترح في هذه الدراسة والذي يركز بشكل أساسى على تحليل التفاعلات بين متغيرات دخل وادخار القطاعات المختلفة ومنها تحديد معدل الادخار الكلى، وهو في هذه الدراسة معدل الادخار القومى الاجمالى. ويستخدم هذا المنهج نموذجاً يعتمد على التقدير الاحصائى لبعض المتغيرات باستخدام المربعات الصغرى العادية، وادماجها في اطار محاسبى يعتمد على المتطابقات المحاسبية للنتائج القومى ومكوناته، ويتم حل النموذج بشكل تنابعى.

وقد تبين من بحث احتياجات هذا المنهج من البيانات اعتماده الكبير على الحسابات القومية ، وقد قامت الدراسة بتحليل قاعدة البيانات المتاحة وأوجه القصور فيها وكيفية معالجتها. وقد تمثلت أهم الصعوبات في هذا المجال في عدم استمرارية السلاسل الزمنية وفي وجود تضارب في قيم بعض المتغيرات في المصادر المختلفة. وقد تم الاعتماد بصفة أساسية على الحسابات القومية التي يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وعلى المفاهيم المحاسبية التي يعمل بها والتي تتفق ومفاهيم الأمم المتحدة.

وبالنسبة لنتائج تطبيق النموذج على مصر ، فقد تم عرض نتائج تقدير معادلات الانحدار لبعض المتغيرات ، مع بيان صعوبة تقديرها بالنسبة للبعض الآخر والاضطرار إلى تحويلها الى متغيرات خارجية خاصة وأنها تدخل في اطار المتغيرات القرارية التي يمكن التحكم فيها بواسطة سياسات حكومية مثل معدلات الضرائب وإهلاك رأس المال في الحكومة.

وقد أوضحت الاختبارات جودة أداء النموذج في تفسير سلوك معدل الادخار القومى ومعدل الادخار المحلى ومعادلات الادخار القطاعية، وارتفاع معامل الارتباط بين القيم الفعلية والقيم المقدرة لمعدل الادخار القومى (٠,٩٨).

وبالنسبة لاختبارات الأهمية النسبية للعوامل المحددة لتطور معدلات الادخار أوضحت النتائج الأهمية النسبية لسعر الفائدة وسياسة الضرائب وسياسة الأجور ومدى مساهمة كل منها فى تطور معدل الادخار القومى من خلال تفاعلات النموذج. وتمثلت أهم النتائج فى أن رفع سعر الفائدة ساهم فى رفع معدل الادخار القومى بنسبة ملموسة، وأن انخفاض معدلات الضرائب يؤدى الى انخفاض معدل الادخار القومى، وأن زيادة نسبة متوسط الأجر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى تؤدى الى نقص معدل الادخار القومى.

وفيما يتعلق بمعدلات الادخار القطاعية يظهر النموذج وتجارب المحاكاة التى أجريت أن أهم العوامل المحددة لمعدل الادخار العائلى تتمثل فى معدل نمو متوسط دخل الفرد المتاح، سعر الفائدة الحقيقى، نسبة الأصول المالية للدخل العائلى المتاح ومعدل التضخم الفعلى. أما أهم العوامل المحددة لمعدل ادخار قطاع الأعمال فتتمثل فى سعر الفائدة على القروض ونسبة متوسط الأجر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومعدل تغير شروط التبادل الخارجى. وتمثلت أهم العوامل المحددة لمعدل الادخار الحكومى فى نسبة الإيرادات الحكومية للناتج القومى الاجمالى ومعدل التضخم الفعلى ونسبة الديون الحكومية إلى الإيرادات الحكومية.

وقامت الدراسة أيضا بتحليل مدى حساسية الادخار للصدمات الخارجية بالنسبة لكل من سعر الفائدة ومعدل التضخم على مدى فترة زمنية محددة خلال السلسلة الزمنية. وقد أظهرت النتائج مدى حساسية الادخار لكل من هذين المتغيرين، وأن حجم تأثير سعر الفائدة على معدلات الادخار يتذبذب فى فترة التحليل نتيجة تفاوت فترات الابطاء المستخدمة. كما أظهرت تباین تأثير التضخم على مكونات الادخار المختلفة وأن تأثيره أقل من تأثير سعر الفائدة بصفة عامة، وأن مدى تأثير الصدمة يبدأ فى التراجع فى السنة الخامسة بعد حدوث الصدمة بالنسبة لكل من المتغيرين.

وأخيراً وليس آخراً يتضح من الدراسة أن هذا المنهج المقترح لتفسير السلوك الادخارى يتميز بالشمول ووضوح التفاعلات بين المتغيرات التى يتناولها وأيضا ببساطة علاقاته والسهولة بالنسبة لامكانيات تطبيقه حسابياً، حيث لا يتطلب وضع برنامج خاص على الحاسب الآلى وإنما يمكن استخدام البرامج المتاحة، مثل برنامج (TSP) الذى استخدم لتقدير معادلات الانحدار، أما باقى حسابات النموذج فتم اجراؤها على برنامج (EXCEL).

كما أوضحت تجربة تطبيق النموذج على مصر أنه يمثل أداة جيدة لتحديد وتحليل العوامل المهمة فى تحديد الادخار، واتجاهات تأثيرها على المكونات القطاعية للادخار، وأثرها النهائى، من خلال تفاعلات النموذج، على الادخار الكلى. وأنه - كما ذكرنا من قبل - يمكن بالتالى استخدام النموذج فى التنبؤ وتقييم

السياسات المرتبطة بالادخار. إلا أنه مما لا شك فيه أن امكانية استخدام هذا النموذج - أو غيره من الأساليب الكمية - ترتبط بدرجة كبيرة بجودة البيانات المستخدمة.

وقد أوضحت الدراسة المشكلات العديدة التي واجهتها في جمع واعداد واستكمال البيانات اللازمة لتطبيق النموذج، وبصفة خاصة مشكلة التضارب في البيانات المنشورة وصعوبة تتبع أسبابه، وقد اضطررنا في بعض الأحيان الى اللجوء الى قرارات قد تبدو تعسفية لحسم اختيار البيانات التي يتم استخدامها. وربما يبرر هذا المسلك بأن استخدام الأساليب الكمية في التحليل مع بيانات متوسطة الجودة أفضل من الامتناع عن استخدامها انتظاراً لتحسن البيانات واكتمالها، وهو أمر قد يتأخر كثيراً.

وفي النهاية يمكن القول أنه مع المزايا المفترضة في النموذج المقترح، فإنه مازال هناك مجال للتطوير في استخدام النموذج، ويتمثل بصفة أساسية في تجربة أساليب احصائية أكثر تطوراً في تقدير معادلات الانحدار، مثل أسلوب القابلية المشتركة للاستقرار أو غيره، وأيضاً في زيادة مستوى تفصيل القطاعات التي يتم تحليلها، خاصة قطاع الأعمال، حيث كان من الأفضل تقسيمه الى عام وخاص. وعموماً فإذا كانت الفترة المقبلة ستشهد تقدماً ملموساً في تنفيذ برنامج الخصخصة فإن قطاع الأعمال سيتحول معظمه الى القطاع الخاص، وبالتالي فإن مثل هذا التقسيم تكون جدواه أكبر في تحليل التطورات السابقة. كما أنه قد يكون من المهم أيضاً فصل المؤسسات المالية عن قطاع الأعمال لاختلاف طبيعتها عن المشروعات الانتاجية.

بالإضافة الى ذلك فإنه قد يكون من المفيد أيضاً تفصيل ادخار القطاع العائلي وفقاً لمعايير مختلفة، مثل فئات الدخل، ريف وحضر، أصحاب وأجور وأصحاب أرباح،.. حيث قد توجد اختلافات ملموسة في السلوك الادخاري لهذه الفئات المختلفة يتعين توضيحها، لأنها يمكن أن تفيد في التنبؤ للمرحلة القادمة، والتي يتوقع أن يحدث فيها بعض التغيير في الهيكل الاجتماعي المصري وفقاً للمعايير السابقة. وقد يكون الأسلوب المفيد في التحليل في هذه الحالة هو الدراسة المقطعية أكثر من تحليل السلاسل الزمنية، حيث لا يتوقع في ضوء الأوضاع الحالية لقاعدة البيانات أن تتوافر سلاسل زمنية للبيانات بهذا القدر من التفصيل.

ولا يفوتنا أن نقترح هنا أيضاً أن أحد مجالات تطوير الدراسات القياسية للادخار في مصر قد يتمثل في محاولة تجربة بدائل أخرى في تفسير السلوك الادخاري غير الفروض النظرية التقليدية لكينز والنيو كلاسيكيين، وذلك مثل تحليل الادخار في اطار اجتماعي والأخذ في الاعتبار دور المؤسسات والأشكال المختلفة للادخار، على النحو الذي عرضناه في الفصل الأول من هذا الباب، وبصفة خاصة التركيز على دور مؤسسات الأعمال في تحديد الادخار الكلي وكذلك أثر الدعاية والاعلان في هذا المجال. وقد أظهرت البيانات أنه بدءاً من الثمانينات تزايدت نسبة ادخار الأعمال مقارنة بمكونات الادخار الأخرى،

ومن المتوقع فى الفترة القادمة أن تزيد بنسبة أكبر تتناسب مع التزايد المتوقع، والمستهدف أيضا، لدور قطاع الأعمال فى الاقتصاد المصرى.

ولن نمل من تكرار أهمية تدقيق وتحسين وتنمية قاعدة البيانات المتاحة وعلاج المشكلات المتعددة التى تعترىها. وأضعف الايمان فى هذا الشأن أن يتم التنسيق بين وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء، وكلاهما من أجهزة التخطيط ويتبع وزير التخطيط، وذلك بالنسبة للبيانات التى يصدرها كل منهما، منعا لهذا التضارب المثير للاحباط فى البيانات المنشورة من جانبهما.

المواش والمراجع

(١)

Mikesell, R.F. & Zinser, J.E. " The Nature of the Savings Function in Developing Countries: A Survey of the Theoretical and Empirical Literature, " Journal of Economic Literature 1973.

(٢) المرجع السابق.

(٣)

Friedman, M. " A theory of the Consumption function", Princeton: Princeton University Press for the National Bureau of Economic Research, 1957.

(٤) Mikesell and Zinser مرجع سبق ذكره

(٥) Mikesell and Zinser مرجع سبق ذكره.

(٦)

Modigliani, F. and Ando, "The Life- Cycle Hypothesis of Saving : Aggregate Implications and Tests, " American Economic Review 1963.

(٧)

Hammer, J.S. " Population Growth and Savings in Developing Countries. A Survey. "World Bank Staff Working Papers, No. 687, Population and Development Series. No. 12, W.B, 1984.

(٨) من أهم أعمال فيشر:

Fisher, Irving. " Capital and Interest". Political Science Quarterly 24, 1909 , and " Theory of Interest", New York: Macmillan, 1930.

أنظر في ذلك:

Green, Francis. " Institutional and Other Unconventional Theories of Saving", Journal of Economic Issues, Volxxv No 1, March 1991.

(٩)

Duesenberry, J. " Income Saving and the Theory of Consumer Behaviour", Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1949.

(١٠) من أهم أعمال فيلين:

Veblen, Thorstein. " Fisher's Capital and Income". Political Science Quarterly 23, March 1908, and " The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions", New York: Augustus Kelley, 1965.

(١١) Green, Francis مرجع سبق ذكره.

(١٢)

Yusuf, S. & Peters, K. "Savings Behavior and lization. The case of the Republic of Korea", World Bank Staff Working Papers. No 628, 1984.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤)

Mckinnon, Ronald I. " Money and Capital in Economic Development", Washington, D.C: The Brookings Institutions, 1973.

Show, Edward S., " Financial Deepening in Economic Development", New York: Oxford University Press, 1973.

(١٥)

Arrieta, M.G. " Interest Rates, Savings, and Growth in LDCs: An Assesment of Recent Empirical Research, " World Development, Vol. 6, No. 5, 1988.

(١٦) انظر:

Jappelli, T. & Pagano, M. " Saving, Growth, and Liquidity Constraints, " Quarterly Journal of Economics, February 1994.

LiangYnLiu & Wing Thyee Woo. " Saving Behaviour Under Imerfect Financial Markets and The Current Account Consequences, " The Economic Journal, May, 1994.

(١٧) انظر Arrietta, M.G ، مرجع سبق ذكره.

(١٨)

Leff N. & Sato, K. " A Simultaneous-Equations Model of Savings in Developing Countries", Journal of Political Economy, Vol. 83, No. 6, 1975.

(١٩) Arrietta, M.G ، مرجع سبق ذكره.

(٢٠)

Nawar, A., Private Consumption and Saving Consequences of Fiscal Policy Deficits in Egypt: 1974-1991, An Econometric Study . An Econometric Study. An M. Sc. Thesis in Economics, Cairo University, 1995.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) أحمد الكواز، " مسح أهم النماذج العربية لتقييم السياسات الاقتصادية"، ورقة مقدمة في ندوة حول:

أسس بناء نموذج قطري لتقييم السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، القاهرة،

٢٠-٢٢ مايو ١٩٩٦.

(٢٣)

A. Al- Mutawa, " Macro Policy Responses to Oil Booms and Busts in the United Arab Emirates, Ph.D. Dissertation, Georgetown University, 1991.

والنموذج مشروح في: احمد الكواز، مرجع سابق.

(٢٤)

Engle, R. and Granger, C.W.J. " Long-Run Economic Relation ships, Reading in Cointegration", Oxford University Press. 1991.

للأمثلة التطبيقية انظر:

Wood, A. " Determinants of Private Savings in Barbados, " Savings and Development, No. 1, 1995.

Nawar,A. مرجع سابق.

(٢٥)

Taiwo, I.O. " A Flow-of - Funds Approach to Saving Mobiliaztion Using Nigerian Data", Savings and Development, No. 2, Vol XV1, 1992.

(٢٦)

Sang-Woo Nam., A Sectoral Accounting Approach to National Savings Applied to Korea, Elsevier Science Publishers. B.V. (North- Holland) 1990.

(٢٧)

Hansen B., Savings in the UAR (Egypt) 1938/39 and 1945/46 and 1962/63, Institutute of National Planning, Cairo, Memo No.551, March, 1965.

Mabro R., The Egyptian Economy 1952-1972, Claredon Press, Oxford, 1974.

(٢٨) صقر أحمد صابر، " الادخار واستراتيجية التنمية في مصر"، جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء

والتشريع، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٧.

(٢٩) عاليه عبد المنعم المهدي، " أهم ملامح وسمات دالة الادخار الكلية في مصر"، مصر المعاصرة، العددان ٤١٥، ٤١٦، يناير، وابريل ١٩٨٩.

(٣٠) أحمد عبد الرحيم أحمد، " أثر التمويل التضخمي على الادخار المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩/٨٨)" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ١٩٩١.

(٣١) هدى السيد، " محددات الادخار في مصر ١٩٦٩-١٩٩٠"، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤٣١، يناير ١٩٩٣.

(٣٢) Nawar, A مرجع سبق ذكره.

(٣٣) منال محمد متولي، " المدخرات في الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

(٣٤) Sang-Woo Nam مرجع سبق ذكره.

(٣٥)

Davidson, James E., David Hendry, Frank Srba and Stephen Yeo. " Economic Modelling of the Aggregate Time- Series Relationships between Consumer's Expenditure and Income in the United Kingdom," The Economic Journal, 88, No. 352, 1978.

في: Sang-Woo Nam، مرجع سبق ذكره.

(٣٦)

Lintner, J., " The distribution of incomes of corporations among dividends , retained earnings and taxes", American Economic Review, 46. No.2, 1956.

في: Sang- WooNam، مرجع سبق ذكره.

(٣٧) وزارة التخطيط، " الادارة المركزية للمتابعة، مأخوذة من : محمد عبد الغفار محمد، " تناقص الادخار المحلي في مصر في الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣)، المشكلة والأسباب"، المؤتمر العلمي السنوي الأول: استراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل"، جامعة الزقازيق، فرع بنها، كلية التجارة، ١٩٩٥.

(٣٨)

World Bank, World Tables, 1995.

(٣٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الحسابات القومية لجمهورية مصر العربية، اعداد مختلفة.

(٤٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الاحصاءات الاقتصادية القومية، مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار الرئيسية في جمهورية مصر العربية، اعداد مختلفة.

(٤١) بيانات الأصول المالية مأخوذة من:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الاحصاءات الاقتصادية القومية، مرجع سبق ذكره.

وبيانات التحريلات الجارية للقطاع العائلي مأخوذة من:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الحسابات القومية، اعداد مختلفة.

وبيانات معدل التضخم من World Bank, World Tables.

وبيانات نسبة الاعالة من:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اعداد مختلفة.

وبيانات سعر الفائدة من: نشرات البنك المركزى والبنك الأهلى، اعداد مختلفة.

(٤٢) بيانات متوسط الأجر مأخوذة من:

البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

وبيانات شروط التبادل الخارجى من:

World Bank, World Tables, 1995.

(٤٣) بيانات الديون الحكومية الخارجية مأخوذة من:

World Bank, World Tables, 1995.

والبيانات الأخرى من نشرات الحسابات القومية للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

ملحق (١)

البيانات الاصلية

(بالمليون جنيه بالأسعار الجارية)

جدول (م 1-1)

الاستثمار	الاستهلاك	الاستهلاك	الناتج المحلي	
المحلي	الخاص	الحكومي	الاجمالي	
1166.25	2828.30	927.22	4364.4	1974
1693.95	3407.33	1275.73	5345.7	1975
1849.18	3949.98	1428.62	6463.9	1976
2434.00	5176.00	1628.00	8344.0	1977
3101.00	6178.00	2012.00	9795.0	1978
4173.00	8238.20	2172.00	12705.0	1979
4539.00	11311.00	2585.00	16497.0	1980
5111.00	11588.00	3294.00	17320.0	1981
5975.78	13050.26	4189.71	20971.7	1982
6944.00	15712.00	4160.00	24170.0	1983
7796.71	16596.05	5837.83	27594.1	1984
8838.00	22600.00	5712.00	33132.0	1985
9093.00	26706.00	6340.00	38356.0	1986
10403.13	28842.69	7571.36	42964.0	1987
16728.61	38047.39	9127.31	54073.7	1988
22570.71	42916.38	9356.17	62831.3	1989
24695.66	54908.02	11445.27	78311.1	1990
33986.54	65338.86	13497.82	103561.1	1991
32797.99	81915.88	16654.01	127645.4	1992

تابع جدول (م 1-1)

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	الواردات	الصادرات	
	1381.00	823.60	1974
0.12207	1889.70	858.40	1975
0.08408	1843.60	1079.70	1976
0.17653	2770.00	1876.00	1977
0.07556	3626.00	2130.00	1978
0.07950	6141.00	3777.00	1979
0.10780	7072.00	5034.00	1980
0.04022	8453.00	5780.00	1981
0.11627	6478.80	4243.70	1982
0.06734	8805.00	6159.00	1983
0.02702	8515.70	5879.24	1984
0.10102	10620.00	6600.00	1985
0.02712	9820.00	6030.00	1986
-0.02660	9485.73	5632.54	1987
0.08498	19433.16	9603.53	1988
-0.00187	21757.98	9746.03	1989
0.06075	27211.22	14473.36	1990
0.08004	34574.58	25312.50	1991
0.03270	37801.55	34079.13	1992

(بالمليون جنيه بالأسعار الجارية)

جدول (م 1-2)

الناتج القومي الاجمالي	صافي دخول عوامل الانتاج	صافي التحويلات الجارية الخارجية	الناتج المحلي الاجمالي	
4395.6	31.20	398.70	4364.4	1974
5420.4	74.70	409.19	5345.7	1975
6645.2	181.30	267.66	6463.9	1976
8513.3	169.29	85.23	8344.0	1977
10020.3	225.26	166.34	9795.0	1978
13378.7	673.67	-407.99	12705.0	1979
17204.6	707.55	118.34	16497.0	1980
18201.9	881.94	1490.77	17320.0	1981
21629.1	657.40	-267.92	20971.7	1982
25597.2	1427.20	374.58	24170.0	1983
29317.0	1722.86	-184.20	27594.1	1984
35651.0	2519.00	-509.36	33132.0	1985
40676.4	2320.42	-386.12	38356.0	1986
45010.2	2046.19	271.00	42964.0	1987
60019.6	5945.94	1470.31	54073.7	1988
69527.4	6696.06	1292.50	62831.3	1989
84961.9	6650.86	2166.70	78311.1	1990
111432.7	7871.58	6462.60	103561.1	1991
137758.4	10112.93	6004.70	127645.4	1992

تابع جدول (م 1-2)

الادخار القومي الاجمالي (2)	الادخار القومي الاجمالي	معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	
640.05	1038.75		1974
737.35	1146.54	0.12967	1975
1266.58	1534.24	0.09913	1976
1709.29	1794.52	0.16765	1977
1830.26	1996.60	0.07842	1978
2968.47	2560.47	0.11118	1979
3308.55	3426.89	0.09714	1980
3319.94	4810.71	0.04823	1981
4389.09	4121.17	0.09548	1982
5725.20	6099.78	0.09601	1983
6883.11	6698.91	0.03030	1984
7339.00	6829.64	0.11511	1985
7630.42	7244.30	0.01229	1986
8596.13	8867.13	-0.03841	1987
12844.90	14315.21	0.14954	1988
17254.80	18547.30	-0.00492	1989
18608.66	20775.36	0.04001	1990
32596.04	39058.64	0.07116	1991
39188.49	45193.19	0.03579	1992

جدول (م 3-1)

شروط التبادل	سعر الفائدة	سعر الفائدة	السكان	
الخارجي	على الودائع	على القروض	(بالمليون فرد)	
	0.04000	0.07000	35.561	1974
-0.04861	0.04000	0.07000	36.289	1975
-0.06471	0.04000	0.08000	37.080	1976
0.01894	0.04700	0.08800	37.945	1977
-0.12366	0.05900	0.10200	38.874	1978
0.05220	0.07000	0.12000	39.855	1979
0.10078	0.08300	0.13300	40.875	1980
0.18521	0.10000	0.15000	41.936	1981
-0.05051	0.11000	0.15000	43.036	1982
-0.09074	0.11000	0.15000	44.169	1983
0.01170	0.11000	0.15000	45.330	1984
0.00000	0.11000	0.15000	46.520	1985
-0.35918	0.11000	0.15000	47.750	1986
-0.02335	0.11000	0.16300	49.007	1987
-0.02391	0.11000	0.17000	50.297	1988
0.09243	0.11700	0.18300	51.620	1989
0.15800	0.12000	0.19000	52.980	1990
-0.07570	0.16000	0.19000	54.370	1991
-0.04381	0.16000	0.19000	55.806	1992

تابع جدول (م 3-1)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالجنيه)	متوسط الأجر (بالجنيه)	نسبة الاعالة	معدل التضخم	
122.73	178.90	0.40300	0.10084	1974
147.31	201.00	0.40300	0.09160	1975
174.32	227.00	0.40300	0.11538	1976
219.90	256.40	0.40300	0.09718	1977
251.97	279.40	0.40300	0.09143	1978
318.78	336.40	0.40300	0.20157	1979
403.60	498.70	0.39560	0.17211	1980
413.01	603.80	0.39560	0.00929	1981
487.31	630.40	0.39560	0.08471	1982
547.22	881.00	0.39560	0.07980	1983
608.74	1116.00	0.39560	0.11164	1984
712.21	1186.00	0.39460	0.09052	1985
803.27	1336.40	0.39460	0.12711	1986
876.69	1588.30	0.39460	0.15075	1987
1075.09	1765.90	0.39460	0.16000	1988
1217.19	1972.50	0.39460	0.16414	1989
1478.13	2211.40	0.40200	0.17499	1990
1904.75	2463.80	0.42540	0.22443	1991
2287.31	2782.13	0.42540	0.19354	1992

(بالمليون جنيهه بالأسعار الجارية)

جدول (م 1-4)

صافي التحويلات الجارية للقطاع العائلي	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل المتاح	متوسط نصيب الفرد من الدخل المتاح	الدخل العائلي المتاح	الدخل الكلي للقطاع العائلي	
101.99		95.22	3386.17	3407.20	1974
-16.26	0.10524	105.24	3819.15	3973.03	1975
54.35	0.15635	121.70	4512.53	4614.91	1976
-12.10	0.27373	155.01	5881.82	6063.70	1977
-87.30	0.16499	180.58	7020.00	7274.60	1978
-198.39	0.28823	232.63	9271.60	9657.80	1979
-26.50	0.35172	314.46	12853.40	13250.93	1980
214.99	-0.00143	314.01	13168.18	13436.92	1981
995.05	0.09877	345.02	14848.29	14592.68	1982
-264.62	0.17831	406.54	17956.57	18901.65	1983
-1903.57	0.03087	419.09	18997.46	21553.21	1984
-2663.73	0.30688	547.70	25479.14	28953.57	1985
-3270.86	0.13461	621.43	29673.33	33719.69	1986
-3651.23	0.03458	642.92	31507.55	35733.66	1987
-5522.27	0.29952	835.48	42022.38	47599.41	1988
-555.08	0.19223	996.09	51418.01	53169.25	1989
278.27	0.21350	1208.75	64039.70	64862.36	1990
1871.67	0.20438	1455.80	79151.76	79012.06	1991
6934.11	0.20463	1753.70	97866.71	94066.38	1992

تابع جدول (م 1-4)

الادخار العائلي بدون التحويلات الخارجية	صافي مدخرات الأفراد في أوعية الادخار	الادخار العائلي الاجمالي	الإهلاك في القطاع العائلي	الأصول المالية للقطاع العائلي	
619.56	96.19	631.36	73.49	458.00	1974
498.57	108.89	507.27	95.45	693.14	1975
719.30	109.74	721.14	158.59	820.48	1976
863.79	226.81	862.72	156.90	1034.46	1977
1005.29	374.10	997.70	155.70	1442.55	1978
1215.71	608.57	1188.41	155.01	2074.36	1979
1901.59	731.36	1709.80	167.40	2711.06	1980
1978.80	854.16	1765.00	184.82	3347.76	1981
2413.51	1060.11	2000.51	202.48	4248.97	1982
2454.11	1312.76	2502.27	257.70	5583.11	1983
2744.33	1323.10	2744.33	342.92	6960.11	1984
3149.14	1390.87	3190.54	311.40	8393.22	1985
3180.97	2279.49	3288.53	321.20	10725.73	1986
2864.16	1591.25	3011.26	346.39	12366.16	1987
5358.42	3493.87	4124.22	149.23	15628.95	1988
8746.26	6718.50	8938.46	436.83	37056.57	1989
9375.45	7150.96	9669.25	537.57	44087.55	1990
13488.25	14374.21	14383.95	571.05	58722.57	1991
15581.59	15072.54	16788.22	837.38	73889.98	1992

(بالمليون جنيه بالأسعار الجارية)

جدول (م 1-5)

الادخار الاجمالي	الاهلاك في قطاع الاعمال	الضرائب المباشرة في قطاع الاعمال	الارباح الموزعة	دخل قطاع الاعمال	
228.14	206.21	131.69	256.54	452.69	1974
459.02	214.91	122.82	290.62	693.58	1975
658.62	232.59	160.10	262.65	1084.65	1976
776.20	303.30	224.00	622.30	1703.34	1977
673.10	395.50	312.00	867.50	2090.61	1978
1454.30	513.37	518.10	1392.40	3431.23	1979
872.19	671.49	564.00	1567.60	3339.70	1980
1292.91	878.31	731.70	2032.40	4165.57	1981
2027.78	1149.00	932.19	2582.91	6992.67	1982
2387.40	1235.20	1037.00	3110.90	5870.90	1983
2861.96	1321.44	1381.89	3762.01	6440.28	1984
3284.00	1585.70	1389.60	3859.90	5483.38	1985
3795.27	1902.87	1703.20	3784.80	5033.94	1986
4203.76	2162.11	1776.57	3885.60	6705.33	1987
9076.36	3444.35	2730.49	3867.32	10482.01	1988
7786.94	3220.33	2208.15	5816.12	13994.70	1989
11270.29	3929.70	3141.86	4619.34	16510.73	1990
18720.24	4688.37	4668.26	14762.63	32389.39	1991
22264.64	5710.36	6825.41	19150.87	44313.70	1992

تابع جدول (م 1-5)

ادخار قطاع الاعمال بدون تحويلات خارجية	صافي التحويلات الخارجية في قطاع الاعمال	
228.14	0.00	1974
459.12	-0.10	1975
658.62	0.00	1976
976.06	-199.86	1977
1064.04	-390.94	1978
1870.04	-415.74	1979
1056.91	-184.72	1980
710.30	582.61	1981
2028.60	-0.82	1982
1706.74	680.66	1983
2423.66	438.30	1984
2801.97	482.03	1985
3078.73	716.54	1986
4656.56	-452.80	1987
8269.20	807.11	1988
9042.45	-1255.51	1989
12607.29	-1337.00	1990
17794.04	926.20	1991
21923.78	340.87	1992

(بالمليون جنيه بالأسعار الجارية)

جدول (م 1-6)

الديون الحكومية الخارجية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	دخل الحكومة من الملكية	الإيرادات الحكومية الجارية	
846.08	254.70	315.68	184.80	1094.43	1974
1747.85	260.43	502.42	215.84	1440.17	1975
2407.36	316.83	583.43	215.47	1564.90	1976
4097.16	393.78	609.11	235.64	1720.00	1977
5844.30	479.30	586.29	349.26	2302.00	1978
7197.40	705.91	603.70	339.19	2019.00	1979
9834.48	935.03	749.18	500.55	3337.00	1980
12198.16	1215.43	652.67	723.25	4854.00	1981
16053.39	1671.63	558.71	641.93	4208.08	1982
19030.08	1717.46	1206.00	1103.54	5237.00	1983
22672.47	2034.08	1476.22	1944.93	6930.45	1984
27493.49	2200.30	1901.89	1273.86	6066.00	1985
32774.47	2478.70	2508.01	975.00	6500.00	1986
46533.24	2351.44	2693.48	1251.24	9219.90	1987
64693.86	2785.24	2077.97	128.94	10236.92	1988
67333.99	3404.31	3647.56	868.03	11171.29	1989
56217.61	4242.79	5274.17	-1545.24	11269.10	1990
86324.00	6400.24	5055.21	4462.62	19435.63	1991
97061.17	9959.19	8214.91	3745.83	22773.67	1992

تابع جدول (م 1-6)

إدخار الحكومة بدون التحويلات الخارجية	التحويلات الخارجية للحكومة صافي	الإدخار الحكومي الاجمالي	الإهلاك في الحكومة	
-207.64	386.90	179.26	12.05	1974
-220.35	400.59	180.24	15.80	1975
-111.34	265.83	154.48	18.21	1976
-130.56	286.16	155.60	63.60	1977
-239.07	564.87	325.80	35.80	1978
-117.28	35.04	-82.24	70.76	1979
350.05	494.85	844.90	92.90	1980
630.84	1121.96	1752.80	192.80	1981
-53.02	145.90	92.88	74.51	1982
1564.35	-354.24	1210.11	133.11	1983
1715.12	-622.50	1092.62	0.00	1984
1387.90	-1032.80	355.10	1.10	1985
1370.71	-1210.21	160.50	0.50	1986
1075.41	576.70	1652.11	3.58	1987
-782.77	1897.40	1114.63	5.02	1988
-533.90	2355.80	1821.90	6.78	1989
-3374.09	3209.90	-164.19	11.98	1990
1313.75	4640.70	5954.45	10.64	1991
1683.13	4457.20	6140.33	20.67	1992

ملحق (2)

تقديرات النموذج

جدول (م 2-1)

نسبة اهلاك القطاع العائلي للناتج القومي DH	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل المتاح YM	متوسط نصيب الفرد من الدخل المتاح Y	نسبة الدخل العائلي المتاح للناتج القومي YHDP	نسبة دخل القطاع العائلي للناتج القومي YH	
0.0154		103.871	0.6954	0.7235	1974
0.0162	0.1786	122.425	0.6831	0.6987	1975
0.0206	0.2689	155.343	0.6924	0.7138	1976
0.0175	0.1518	178.923	0.6941	0.7194	1977
0.0134	0.3303	238.027	0.7091	0.7383	1978
0.0107	0.3043	310.451	0.7376	0.7604	1979
0.0109	0.0107	313.781	0.7229	0.7377	1980
0.0102	0.1195	351.289	0.6990	0.6878	1981
0.0095	0.1528	404.958	0.6988	0.7356	1982
0.0104	0.0395	420.942	0.6509	0.7381	1983
0.0113	0.2942	544.774	0.7109	0.8082	1984
0.0093	0.1386	620.255	0.7281	0.8276	1985
0.0087	0.0429	646.841	0.7043	0.7982	1986
0.0025	0.3203	854.005	0.7157	0.8086	1987
0.0036	0.1783	1006.287	0.7471	0.7725	1988
0.0067	0.1782	1185.565	0.7393	0.7487	1989
0.0063	0.2177	1443.606	0.7044	0.7030	1990
0.0056	0.1996	1731.724	0.7015	0.6736	1991
					1992

تابع جدول (م 2-1)

نسبة الادخار العائلي الاجمالي للناتج القومي SHRTM	فروق تقدير الادخار العائلي % SHRTDF	نسبة الادخار المالي للادخار العائلي RSHB	نسبة الأصول العالية للدخل المتاح FIN	
		0.2514		1974
		0.3283		1975
	-11.3735	0.2657		1976
	3.6673	0.2831	0.1744	1977
	4.4397	0.3381	0.1893	1978
	5.1905	0.5026	0.2077	1979
	-4.8736	0.5392	0.2331	1980
	2.1969	0.4642	0.2792	1981
	3.2335	0.5893	0.2965	1982
	3.4395	0.5844	0.3155	1983
	-14.6972	0.6159	0.3563	1984
	-1.6067	0.5950	0.3379	1985
	9.9997	0.7172	0.3615	1986
	12.3826	0.6546	0.3797	1987
	7.7635	0.7498	0.3580	1988
	-4.9543	0.7032	0.7018	1989
	-3.0656	0.7291	0.7086	1990
	-0.6493	1.0662	0.7282	1991
	2.6316	1.0357	0.7674	1992

جدول (م 2-2)

نسبة الإيرادات الحكومية الجارية للناتج القومي RG	فروق تقدير ادخار الاعمال % SCRTDF	نسبة ادخار قطاع الاعمال للناتج القومي SCRTM	نسبة اهلاك قطاع الاعمال للناتج القومي DC	نسبة دخل قطاع الاعمال للناتج القومي YC	
0.2698	6.5569	0.0902	0.0364	0.1530	1974
0.2360	3.8418	0.1029	0.0378	0.1657	1975
0.2010	-1.1606	0.0901	0.0369	0.1916	1976
0.2302	3.5318	0.0695	0.0413	0.2130	1977
0.1470	-8.0269	0.1000	0.0374	0.2283	1978
0.1965	0.7057	0.0511	0.0384	0.2105	1979
0.2668	-0.3862	0.0708	0.0479	0.2296	1980
0.1916	-1.7104	0.0921	0.0549	0.2963	1981
0.2070	0.1040	0.0934	0.0456	0.2433	1982
0.2354	-0.3675	0.0973	0.0460	0.2144	1983
0.1705	1.2373	0.0933	0.0451	0.1555	1984
0.1603	0.0762	0.0934	0.0463	0.1253	1985
0.2025	-4.0595	0.0896	0.0470	0.1400	1986
0.1654	-8.2108	0.1388	0.0556	0.1549	1987
0.1595	-2.1097	0.1096	0.0467	0.1929	1988
0.1365	5.7480	0.1403	0.0442	0.2160	1989
0.1754	1.9037	0.1712	0.0419	0.2984	1990
0.1666	4.7729	0.1693	0.0452	0.3322	1991
					1992

تابع جدول (م 2-2)

فروق تقدير الادخار الحكومي % SGRTDF	نسبة الاهلاك في الحكومة للناتج القومي DG	نسبة الادخار الحكومي للناتج القومي SGRTM	الاستهلاك الحكومي/ الإيرادات الجارية CG	
	0.0027			1974
38.5904	0.0029	-0.0278	0.8400	1975
-8.4306	0.0027	-0.0187	0.9214	1976
-13.7150	0.0075	-0.0178	0.9587	1977
-8.4391	0.0036	-0.0266	0.8862	1978
-8.9936	0.0053	-0.0082	1.0740	1979
16.7368	0.0054	0.0286	0.7357	1980
-9.4442	0.0106	0.0256	0.7128	1981
-50.8793	0.0034	-0.0046	1.0070	1982
9.2673	0.0052	0.0655	0.7755	1983
-3.7165	0.0000	0.0571	0.8475	1984
-21.2566	0.0000	0.0368	0.9542	1985
-15.1067	0.0000	0.0331	0.9792	1986
2.5535	0.0001	0.0248	0.8145	1987
48.1839	0.0001	-0.0041	0.8342	1988
-19.7091	0.0001	-0.0128	0.8687	1989
-134.0724	0.0001	-0.0371	0.9962	1990
-16.3731	0.0001	0.0030	0.7461	1991
-1.5206	0.0002	0.0115	0.7375	1992

جدول (م 2-3)

تأثير تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي % على				
الادخار القومي GNSRTSDF	الادخار القطاع الحكومي SGRTSDF	الادخار قطاع الاعمال SCRTSDF	الادخار القطاع العائلي SHRTSDF	
				1974
	-13.2516	-11.5826		1975
	-6.5950	-6.8560		1976
-7.2297	-8.9092	-15.1116	-0.2163	1977
-2.3303	-4.5699	-4.4221	-0.2903	1978
-6.1999	-20.6195	-5.2481	-8.0815	1979
-9.2805	-6.3407	-7.9590	-11.7769	1980
-7.1723	-0.5526	-0.9975	-17.4063	1981
-11.1080	35.0994	-5.7083	-17.3400	1982
-8.6416	-4.6867	-3.1563	-15.7266	1983
-7.7119	1.9782	-0.0639	-21.3820	1984
-19.4910	-26.6615	-7.5807	-31.4657	1985
-15.4637	-7.7721	-0.0794	-31.9067	1986
-12.3937	9.2761	5.8299	-44.9614	1987
-14.5408	1.6717	-6.2450	-36.1167	1988
-10.1973	4.9098	2.6872	-24.3592	1989
-16.1662	-317.0722	-3.1952	-30.8637	1990
-7.5215	-3.7696	-4.1857	-13.2819	1991
-2.6238	-1.7587	-0.4373	-5.8876	1992

تابع جدول (م 2-3)

تأثير تغيرات سعر الفائدة % على					
الادخار القومي الاجمالي GNSRTRDF	الادخار المالي العائلي RSHBRDF	ادخار القطاع الحكومي SGRTRDF	ادخار قطاع الاعمال SCRTRDF	ادخار القطاع العائلي SHRTRDF	
	-0.0014				1974
	-0.0014	-7.2994	-0.2722		1975
	-0.0187	-1.8096	-0.2667		1976
0.8386	12.4976	6.4176	1.6830	-0.7231	1977
3.5955	28.4048	2.5951	1.9839	4.9597	1978
7.8805	30.1737	-46.3777	5.2134	7.4860	1979
6.3087	40.3136	4.1990	3.5422	9.0821	1980
8.8401	65.3400	7.1404	5.3586	12.8216	1981
13.6003	60.0472	200.5907	6.6241	16.2020	1982
13.6115	60.5468	9.4977	10.2098	18.8538	1983
19.2767	57.4528	24.2027	11.9457	25.9924	1984
19.6937	59.4676	75.6327	16.1319	18.4833	1985
24.9148	49.3344	207.5087	19.5550	23.6648	1986
24.2134	54.0593	28.1666	16.5036	31.4226	1987
26.1155	47.1949	40.7069	21.9003	28.5944	1988
20.4681	55.3536	26.4406	18.1233	21.5435	1989
22.2857	55.4684	470.3436	21.8339	20.1860	1990
17.9054	56.8937	14.9254	18.5250	18.1166	1991
16.8419	58.5710	14.8931	16.1499	18.4629	1992

جدول (م 2-4)

تأثير التغير في معدلات الضريبة % على				
الدخار القومى الاجمالى GNSRTTDF	ادخار القطاع الحكومى SGRTTDF	ادخار قطاع الاعمال SCRTTDF	ادخار القطاع العائلى SHRTTDF	
				1974
				1975
	-1.501	0.0000		1976
-7.2297	-97.292	1.4784		1977
-2.3303	-108.932	-0.1210	8.1594	1978
-6.1999	422.727	-0.3118	8.3499	1979
-9.2805	-75.479	-0.9955	3.1634	1980
-7.1723	-58.159	-1.5416	2.2183	1981
-11.1080	-1666.223	1.1672	6.2713	1982
-8.6416	-58.325	-2.0445	2.4832	1983
-7.7119	-61.247	-4.2881	1.1558	1984
-19.4910	-173.746	-5.3903	-6.2466	1985
-15.4637	-178.711	-8.5336	-3.2823	1986
-12.3937	-53.004	-6.3145	2.7894	1987
-14.5408	-170.146	-7.4667	12.4090	1988
-10.1973	-137.119	-0.7873	7.8789	1989
-16.1662	-2394.918	-4.0345	2.0435	1990
-7.5215	-105.003	0.2956	11.7628	1991
-2.6238	-49.766	-0.5836	7.3691	1992

تابع جدول (م 2-4)

تأثير نسبة الاجر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلى %				
الدخار القومى الاجمالى GNSRTWDF	ادخار القطاع الحكومى SGRTWDF	ادخار قطاع الاعمال SCRTWDF	ادخار القطاع العائلى SHRTWDF	
				1974
				1975
	-1.4027	6.7959		1976
	11.1685	11.0925		1977
5.5149	27.9097	16.7975	-7.5252	1978
5.8431	21.5992	12.4490	-3.0855	1979
11.4140	-89.3544	20.6305	-4.4802	1980
2.2074	6.6985	4.8851	-1.9621	1981
0.5263	-0.2400	-0.1129	1.6569	1982
2.7535	155.5766	4.1816	-2.0008	1983
-3.4997	-10.2384	-5.9831	2.2357	1984
-10.9665	-32.7715	-17.2659	6.5053	1985
-13.1072	-71.6876	-12.8840	-8.1258	1986
-14.0245	-209.6909	-15.5030	-5.1021	1987
-14.8943	-33.6718	-22.4862	3.5548	1988
-8.6274	-12.5438	-13.3763	1.7299	1989
-3.0981	-10.1379	-9.0587	3.4623	1990
-2.4965	-318.1587	-2.2766	-0.8922	1991
3.2928	5.7321	7.7654	-3.5277	1992
3.5059	8.7704	9.9521	-7.0692	

جدول (م 2-5)

تأثير ضريبة دخل الاعمال %		تأثير ضريبة دخل القطاع العائلي %			
ادخار قطاع الاعمال SCRTCDF	ادخار القطاع العائلي SHRTCDF	الادخار القومي الاجمالي GNSRTHDF	ادخار القطاع الحكومي SGRTHDF	ادخار القطاع العائلي SHRTHDF	
					1974
					1975
0.0000			-1.653		1976
1.4784			-13.268		1977
-0.1210	1.9803	1.5702	-22.660	3.4173	1978
-0.3118	0.3714	0.1562	41.825	2.1900	1979
-0.9955	-2.1331	3.2622	-9.320	-1.3503	1980
-1.5416	-2.4715	0.4379	1.745	-2.6713	1981
1.1672	1.1307	-2.9205	357.339	-2.0908	1982
-2.0445	-0.9162	0.2285	-0.357	-0.3738	1983
-4.2881	-2.5306	0.3506	-4.440	1.0598	1984
-5.3903	-10.1167	4.9830	-36.427	-7.4594	1985
-8.5336	-5.9926	3.8677	-147.552	-2.5166	1986
-6.3145	-1.7689	4.4986	-27.222	1.5167	1987
-7.4667	-2.2333	5.8908	-59.745	3.0808	1988
-0.7873	2.3785	0.7011	-23.601	2.6128	1989
-4.0345	-0.5076	2.5384	-1110.395	0.8463	1990
0.2956	2.2460	0.7486	-16.204	3.6376	1991
-0.5836	1.1001	0.0539	-2.221	0.6337	1992

تابع جدول (م 2-5)

تأثير الضرائب غير المباشرة %			تأثير ضريبة دخل الاعمال %		
الادخار القومي الاجمالي GNSRTIDF	ادخار القطاع الحكومي SGRTIDF	ادخار القطاع العائلي SHRTIDF	الادخار القومي الاجمالي GNSRTCDF	ادخار القطاع الحكومي SGRTCDF	
					1974
					1975
	-1.501			-1.6537	1976
	-63.519			-8.2538	1977
8.9400	-85.147	6.8978	-0.9409	-0.2087	1978
6.0063	319.627	7.0620	-1.0619	-35.0234	1979
19.5792	-75.613	3.8271	0.1576	3.8461	1980
22.1228	-69.927	4.1475	-1.1457	7.4366	1981
17.6395	-1929.009	7.5630	-0.8042	-29.8328	1982
14.4618	-75.102	3.1633	-0.5506	8.1123	1983
15.0480	-93.663	1.9515	-2.6968	33.2614	1984
14.1046	-277.296	-5.5993	3.1920	100.6894	1985
9.2375	-439.488	-2.7307	1.9231	290.3869	1986
10.3318	-58.675	1.5584	-3.0449	34.9389	1987
14.0166	-143.714	7.9091	-0.2856	46.1662	1988
6.0350	-111.798	6.7608	-1.4731	7.9934	1989
4.9359	-2116.804	1.3926	1.6769	304.6635	1990
7.1243	-84.079	10.1799	-0.6064	-2.9082	1991
3.8983	-53.239	8.1400	-0.3871	2.1007	1992

الباب الثاني *

الادخار العائلي

نتائج تحليل السلوك الادخاري

لعينة صغيرة من المصريين

تمهيد

بغرض الاقتراب من واقع السلوك الادخارى، وتفهم وجه نظر المواطن المصرى فى قضية الادخار، أجريت دراسة ميدانية على عينة صغيرة من أرباب الأسر فى كل من الحضر والريف، وذلك فى ربيع ١٩٩٦. وقد اشتملت الدراسة على ٣٠٠ رب أسرة، تم توزيعهم مسبقاً إلى ١٤٢ رب أسرة حضرية بواقع ٤٧,٣٪ من الاجمالى، و ١٥٨ رب أسرة ريفية بواقع ٥٢,٧٪ من الاجمالى، وذلك تمثيلاً من توزيع السكان بين الحضر والريف على المستوى القومى. كذلك تم توزيع مفردات العينة حسب الحالة العملية الى ثلاث فئات على النحو التالى: يعمل بأجر نقدى ٦٧٪ - صاحب عمل ويديره ويستخدم آخرين ١٨٪ - يعمل لحسابه ولايستخدم آخرين ١٥٪. وقد أجرى هذا التوزيع وفق النسب التى ظهرت فى بحث القوى العاملة بالعينة لعام ١٩٩١، والذى صدر فى عام ١٩٩٣.

وقد سعينا فى هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على مايلى:

- (١) نسبة المدخرين إلى اجمالى عدد أرباب الأسر، وخصائص المدخرين من حيث الحالة العملية، ومن حيث نوع القطاع الذى يعملون به، وكذلك من حيث سابقة الهجرة للعمل فى الخارج.
 - (٢) تقدير الادخار حسب فئات الدخل، وكذلك توزيع المدخرين حسب فئات الدخل، والفرق فى الميل للادخار من زيادة مؤقتة ومن زيادة مستمرة فى الدخل.
 - (٣) دوافع الادخار.
 - (٤) كيفية الاحتفاظ بالمدخرات، والعلاقة بين شكل الاحتفاظ بالمدخرات والحالة التعليمية، وكذلك سابقة الهجرة.
 - (٥) الادخار عن طريق البنوك، والوعاء الادخارى المصرفى الأكثر تفضيلاً، والعلاقة بين اختبار وعاء مصرفى معين وعدد من المتغيرات مثل الحالة التعليمية ومحل الإقامة، وأسباب تفضيل وعاء ادخارى مصرفى معين، والاعتبارات التى تدخل فى المفاضلة بين وعاء ادخارى بالعملة المحلية ووعاء ادخارى بعملة أجنبية، ومدى تفضيل البنوك المحلية على البنوك الأجنبية فى حفظ المدخرات.
 - (٦) مصادر المعلومات المؤثرة فى اختيار وسيلة معينة للادخار، ومدى تأثير الاعلانات، وبخاصة اعلانات التلفزيون، على طريق توزيع الأفراد لدخلهم ما بين الاستهلاك والادخار.
- ويتضمن الملحق (١) عرضاً لأهم نتائج العينة، كما يتضمن الملحق (٢) الاستثمارات التى تم استعمالها فى الحصول على المعلومات من مفردات العينة.

الفصل الأول

خصائص العينة

كما يتضح من القسم السابق (التمهيد)، فقد تعمدنا ادراج خصائص معينة فى عينة الدراسة، وذلك بقصد مراعاة درجة معقولة من تمثيل المجتمع فى العينة، وذلك فيما يتصل بتقسيم الأفراد حسب محل اقامتهم (ريف - حضر)، وحسب وضعهم فى نظام الانتاج (عامل - صاحب عمل). وثمة خصائص أخرى لم يكن من السهل التحكم فيها مسبقاً، وظهرت فى النتائج كمحصلة للاختيار شبه العشوائى لأرباب الأسر الذين أدرجوا فى العينة. وكما سيلاحظ حالاً، لم تكن خصائص العينة متمشية من بعض الجوانب مع خصائص المجتمع . وهذا أمر طبيعى مع صغر حجم العينة.

كان معظم أرباب الأسر الذين تمت مقابلتهم من الذكور (٩٨,٣٪، مقابل ١,٧٪ إناث)، فى فئة العمر من ٢٥ إلى ٦٠ سنة ؛ مع تركيز نحو ثلاثة أرباعهم فى فئة العمر من ٢٥ إلى ٤٥ سنة. كما كان السواد الأعظم (٩١٪) لأرباب الأسر المنارجين فى العينة من المتزوجين. وقد كان معظم أفراد العينة (٨٢٪) من المتعلمين، منهم ٢٣٪ متعلمين تعليماً جامعياً. وبذلك فإن نسبة الأمية (١٨٪) فى العينة أقل كثيراً مما هو سائد فى المجتمع المصرى .

وكان معظم أرباب الأسر (٩٨٪) من المشتغلين ، وأكثر من ٩٦٪ منهم يعملون فى مصر، بينما لم تزد نسبة من يعملون خارج مصر عن ٤٪. وكما قد استهدفنا تضمين العينة نسبة ١٥٪ مهاجرين للعمل فى الخارج، وذلك حسب أكثر التقديرات المتاحة معقولة على المستوى القوسى. ولكن لم نتمكن من الحصول على هذه العينة عملياً . ومن الأمور التى تسترعى الانتباه فى شأن الهجرة، أن ٣١٪ من أفراد العينة قد سبق لهم الهجرة للعمل فى الخارج، وأن أغلبهم (٧٥٪ منهم) قد عملوا لفترة تزيد على سنتين.

وكان توزيع المشتغلين داخل مصر حسب وضعهم داخل نظام الانتاج مقارباً للتوزيع المستهدف. فقد كانت نسبة من يعملون بأجر ٦٥,٥٪ (مقابل ٦٧٪ مستهدف)، ونسبة أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً ١٧,٣٪ (مقابل ١٨٪ مستهدف)، ونسبة أصحاب الأعمال الذين لا يستخدمون عمالاً ١٧,٣٪ (مقابل ١٥٪ مستهدف).

ويسؤال أرباب الأسر المشتغلين عما اذا كانوا يزاولون أعمالاً إضافية إلى جانب عملهم الأساسى؛ رد ١٤٪ منهم بالإيجاب. ومعظم هؤلاء (٦١٪) كانوا من العاملين بأجر. ويشتمل من أفادوا بأنهم يعملون أعمالاً إضافية على نسبة غير قليلة (٣٢٪) من أصحاب العمل الذين لا يستخدمون عمالاً . وقد اتضح أن ٢٦٪ من بين أصحاب الأعمال غير المستخدمين لعمال كانوا يمارسون أعمالاً إضافية، بينما ان النسبة المناظرة داخل فئة

المشتغلين لدى الغير بأجر لم تزد عن ١٣,٥٪. وربما تكون نسب الاشتغال بعمل إضافي أقل من المتوقع بوجه عام. ولكن مما يسترعى الانتباه أن فرصة الفئات الأقل دخلاً (العاملين بأجر مثلاً) أقل كثيراً من فرصة الفئات الأعلى دخلاً (أصحاب الأعمال الذين لا يستخدمون عمالاً) في الحصول على عمل إضافي. وقد يرجع ذلك إلى قلة الوقت المتاح للعاملين بأجر للممارسة عمل إضافي، ربما لطول ساعات اشتغالهم في وظائفهم الأصلية، وكذلك لطول الوقت الذي يستهلكونه في الانتقال بين محل الإقامة ومحل العمل.

وكان ٤٢٪ من المشتغلين في العينة يعملون في الحكومة والقطاع العام، بينما كان ٥٥٪ منهم يعملون في القطاع الخاص، و ٢٪ في القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية. كما أن أغلب المشتغلين (٨٩٪) يعملون وفق عقود عمل دائمة، بينما كان هناك حوالي ١١٪ يعملون بشكل مؤقت بعقود أو بدون عقود. وقد أفاد ٧١٪ من أفراد العينة بأنهم منضمون إلى أو مستفيدون من - نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

الفصل الثانى

الدخل والانفاق والادخار

وقد اعتمدت معظم الأسر على دخل رب الأسرة فى الوفاء بمحاجاتها والادخار، حيث لم تزيد نسبة الأسر التى يشارك فيها آخرون غير رب الأسرة فى إعالة الأسرة على ٢٧٪ من إجمالى عدد الأسر فى العينة. ويوضح البند (٢٠) فى المرفق (١) التوزيع النسبى للأسر حتى مستوى مصروفاتها الشهرية . ومنه يتضح أن :

٤٦٪ من الأسر كانت مصروفاتها السنوية أقل من ٣٦٠٠ جنيه.

٣١٪ من الأسر كانت مصروفاتها السنوية تتراوح بين ٣٦٠٠ جنيه و ٦٠٠٠ جنيه.

٢٣٪ من الأسر كانت مصروفاتها السنوية تزيد على ٦٠٠٠ جنيه.

وقد كانت التباين بين الريف والحضر كبيرة فى هذا الشأن. فنسبة الأسر التى تقل مصروفاتها السنوية عن ٣٦٠٠ جنيه سنوياً كانت ٣٠٪ فى الحضر مقابل ٦١٪ فى الريف. أما الأسر التى تزيد مصروفاتها السنوية على ٦٠٠٠ جنيه ، فقد كانت ٣٥٪ فى الحضر و ١٢٪ فى الريف.

ويتضح من البيانات الواردة فى الفقرة (٢٢) من الملحق (١) أنه كلما ارتفعت المصروفات ، ومن ثم الدخل، كلما انخفضت نسبة من يعملون (عمالاً أساسياً) بأجر. كما يتضح من الفقرة (٢٣) من نفس الملحق أن ثمة ارتباط موجب بين مستوى مصروفات الأسرة (وبالتالى الدخل) وسابقة الهجرة.

وبسؤال المبحوثين عن مدى كفاية ما يحصلون عليه من دخل لتغطية مصروفاتهم، افاد ٧٣٪ بأن الدخل يغطى المصروفات، بينما افاد ٢٧٪ بأن الدخل لا يكتفى لتغطية المصروفات. ولا يعنى ذلك أن ٧٣٪ من أفراد العينة قادرون على الادخار. فلم تزد نسبة المدخرين من بين من ذكروا أن دخلهم يغطى مصروفاتهم على ٥١٪. وعلى ذلك فإن نسبة المدخرين فى العينة ككل (١١١ مدخراً من إجمالى ٣٠٠ مبحوث) لم تزيد على ٣٧٪. وكانت النسبة الكبرى من هؤلاء (٦١٪) من فئة العاملين بأجر نقدي لدى الغير، يليهم أصحاب العمل الذين يستخدمون عمالاً (٢٤٪)، ثم أصحاب العمل الذين لا يستخدمون عمالاً (١٥٪). كما كان معظم المدخرين (٧٦٪) ممن سبق لهم الهجرة للعمل بالخارج.

وبالنظر إلى توزيع المدخرين حسب قطاع العمل، لوحظ أن أعلى نسبة للمدخرين كانت بين العاملين فى القطاع الاستثمارى (٥٤٪)، يليهم العاملون فى القطاع الخاص (٤٠٪)، ثم القطاع الحكومى (٣٤٪). وبرغم أن نسبة كبيرة من يعملون فى القطاع الحضرى غير النظامى (٤٣٪) كانت من المدخرين، إلا أننا لا نرى التحويل على هذه النتيجة حيث أن الأعداد الداخلة فى حساب هذه النسبة ضئيلة للغاية (٣ من أصل ٧ يعملون فى هذا القطاع).

أما من قالوا ان دخلهم لا يكفي لتغطية مصروفات أسرهم (٢٧٪ من المبحوثين)، فقد كانت النسبة الكبرى منهم من العاملين فى القطاع الخاص (٤٦٪)، مع وجود نسبة ليست صغيرة منهم (٢٩٪) فى القطاع الحكومى. ويتم تغطية الفرق بين الدخل والانفاق بالاقتراض بالنسبة الى ٥٤٪ من أفراد هذه الفئة، بينما يعتمد ١١٪ على السحب من مدخرات سابقة، ويلجأ ٣٤٪ الى الاعانات من الأقارب وغيرهم.

وبسؤال المدخرين عن المبالغ التى يادخرونها من دخلهم، اتضح أن ٤٨٪ منهم يدخر أقل من ١٢٠٠ جنيه فى السنة، وأن الغالبية العظمى منهم (٧٦٪) لا تزيد مدخراتهم السنوية على ٢٤٠٠ جنيه سنوياً. وقد اتضح أن النسبة الممكن ادخارها من زيادة مؤقتة فى الدخل أكبر من النسبة التى يمكن ادخارها من نفس الزيادة فى الدخل اذا كانت مستمرة. فنسبة الادخار من زيادة ١٠٪ فى الدخل تبلغ ٥,٢٪ اذا كانت الزيادة مؤقتة ، وتبلغ ٤,٨٪ اذا كانت الزيادة مستمرة.

وفيما يتعلق بدوافع الادخار، فإن ٧٣٪ من المبحوثين المدخرين أفادوا بأنهم يدخرون لمواجهة الزيادة فى تكاليف المعيشة أو لتحسين مستوى معيشتهم. ومن جهة أخرى، أفاد حوالى ٢٢٪ من المدخرين بأن دافعهم الى الادخار هو مواجهة المتطلبات المستقبلية لتعليم الأبناء وزواجهم وكذلك لمواجهة أعباء الشيخوخة.

الفصل الثالث

أشكال وقنوات الادخار والمعلومات ذات الصلة بقرار الادخار

من المثير للانتباه أن ٣٠٪ فقط من المدخرين أفادوا بأنهم يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم في البنوك. ومراجعة المستوى التعليمي لمن يفضلون هذه القناة من قنوات الادخار، لوحظ أن ٦١٪ منهم من ذوى التعليم فوق المتوسط والجامعى. وهو ما يعنى ارتفاع نسبة التعامل مع البنوك كقناة ادخارية مع ارتفاع المستوى التعليمي (٥٢٪ تعليم جامعى ودراسات عليا - ٩٪ تعليم فوق المتوسط).

وحول نسبة المدخرات التى يتم الاحتفاظ بها فى البنوك بالنسبة لمن يتعاملون مع البنوك كقناة ادخار، لوحظ أن هناك نسبة لا بأس بها (٤٢٪) تحتفظ بكل مدخراتها فى البنوك. بينما يحتفظ ٤٨٪ من المدخرين فى البنوك بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ وأقل من ١٠٠٪ من مدخراتهم فى البنوك. عموماً، فإن ٩١٪ من المدخرين فى البنوك يحتفظون بنسبة تزيد على ٥٠٪ من مدخراتهم فى البنوك.

أما عن الطرق الأخرى للاحتفاظ بالمدخرات، فمن الملاحظ، أن نسبة كبيرة جداً تكاد تقترب من نصف المدخرين يحتفظون بمدخراتهم (جزئياً أو كلياً) فى بيوتهم. وترتفع هذه النسبة إلى حوالى ٦٠٪ للريف، مقارنة بنحو ٣٤٪ للحضر. كما لوحظ ارتفاع نسبة الاحتفاظ بالمدخرات فى البيت حتى بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة للعمل فى الخارج (٥٩٪). وربما يرجع ذلك إلى ضالة المبالغ المدخرة من جهة، وإلى عدم الدراية بالقنوات المتاحة للادخار - وبخاصة المدخرات الصغيرة - من جهة أخرى. وقد تبين أن ٧٠٪ ممن يحتفظون بمدخراتهم فى بيوتهم من ذوى التعليم المتوسط ودون المتوسط أو ممن يكتبون ويقرأون فقط أو الأميين.

وهناك نسبة لا بأس بها (١٤٪) تدخر عن طريق الجمعيات الدوارة. والأخيرة عبارة عن شكل غير نظامى للادخار والاقتراض يمارس على أساس الثقة المتبادلة بين الزملاء فى العمل والأصدقاء والجيران. إذ يقوم كل عضو فى المجموعة بإيداع مبلغ معين كل أسبوع أو كل شهر لمدة معينة. ويتم اقتراض اجمالى المبالغ المتجمعة كل أسبوع أو كل شهر أو واحد من الأعضاء. وفى العادة يتم تحديد أولوية الاستفادة من الرصيد المتجمع فى كل فترة حسب شدة الحاجة إلى هذه الأموال. وعموماً فإن أسلوب الجمعيات الادخارية الدوارة أكثر شيوعاً فى الحضر عنه فى الريف. حيث كان الاقبال على هذه الوسيلة بنسبة ٢٦٪ من المدخرين فى الحضر، ٥٪ من المدخرين فى الريف. ومن الملاحظ أن أسلوب الجمعيات الدوارة أكثر شيوعاً بين ذوى التعليم المحدود. فقد كان ٧٥٪ من يأتون لهذا الأسلوب من ذوى التعليم المتوسط وأقل من المتوسط.

أما عن الأسباب التي تدعو المدخرين إلى الاحتفاظ بمدخراتهم خارج البنوك، فقد اعتبر ٦١٪ من المدخرين أن أهم سبب لذلك هو سهولة السحب من مدخراتهم عند الحاجة. وهناك نسبة قليلة جداً (٥٪) من المدخرين فسروا اللجوء إلى الادخار خارج البنوك بارتفاع العائد الذي يحصلون عليه.

وقد طرح على الباحثين سؤال افتراضى حول الوعاء الادخارى المصرفى الذى يفضلونه فيما لو كانت لديهم أموال فائضة يريدون ادخارها. وتحليل الاجابات اتضح أن النسبة الكبرى (٤٠٪) تفضل حسابات التوفير، وأن نسبة ٢٤٪ تفضل الودائع الأجل، وأن نسبة ١٦٪ من الباحثين سيلجأون إلى شهادات الاستثمار والادخار. وفي المقابل تعذر على ٢٠٪ من الباحثين تقديم اجابة عن هذا السؤال الافتراضى.

ويتضح من تحليل الاجابات أيضاً أن الاقبال على شهادات الاستثمار وشهادات الادخار هو ظاهرة حضرية فى المقام الأول. حيث كان ثلثا الباحثين الذين فضلوا هذين الوعاءين من أهل الحضر.

وفيما يتعلق بالمفاضلة بين الادخار بالعملة المحلية والادخار بعملة أجنبية، اتضح أن النسبة الكبرى من المدخرين (٨٦٪) يحتفظون بمدخراتهم بالعملة المحلية، وأن أغلب هؤلاء من ذوى التعليم المتوسط فأقل. ومن جهة أخرى لوحظ أن ثلثى المدخرين بعملة أجنبية من ذوى المستوى التعليمى فوق المتوسط والجامعى. وقد ربط معظم الباحثين المدخرين بعملة أجنبية (٧٦٪) بين الاحتفاظ بالمدخرات بعملة أجنبية وبين ارتفاع العائد أو احتفاظ النقود بقيمتها (مقابل ٢٨٪ فقط من المدخرين بالعملة المحلية). ومن جهة أخرى، كان هناك ميل كبير جداً لربط عامل الأمان بالادخار بالعملة المحلية (٥٧٪ مقابل ١٧٪ فى حالة الادخار بعملة أجنبية).

وفيما يتعلق بالمفاضلة بين الادخار فى بنك محلى أو بنك أجنبى يعمل فى مصر، فضل ٩٥٪ من الباحثين التعامل مع البنوك المحلية. وبفحص المستوى التعليمى لمن أجابوا على هذا النحو، اتضح أن النسبة الغالبة من كل الفئات التعليمية (٨٨٪ فأكثر) يفضلون الادخار فى البنوك المحلية. وحول أسباب تفضيل البنوك المحلية، اعتقد ٤٢٪ من المستجيبين أن هذه البنوك أكثر أماناً وضماناً لأموالهم، بينما ذكر ٢٨٪ منهم أنهم يفضلونها لانتشارها الجغرافى وقربها من أماكن سكنهم.

وبسؤال الباحثين عن مصادر المعلومات التى يعتمدون عليها فى اختيار وسيلة الادخار، فقد ذكر ٦٠٪ منهم أنهم يستمدون معلوماتهم من الأقارب والجيران، بينما ذكر ٣٨٪ منهم التلفزيون والصحف والمجلات كمصادر لمعلوماتهم عن قنوات الادخار المتاحة. وهذه النتيجة قد لا تكون مستغربة فى مجتمع تشيع فيه نسبة الأمية، ولكنها مثيرة للاستغراب فى عينة لم ترد فيها نسبة الأمية على ١٨٪.

وفي تقدير ٩٤٪ من المبحوثين أن الاعلانات التي يذيعها التلفزيون تشجع على زيادة الاستهلاك أكثر مما تشجع على زيادة الادخار. وهذا أمر يدعو الى التأمل العميق في دور التلفزيون وطرق تمويل أنشطته في مجتمع يسعى الى التنمية، ويحتاج - ضمن ما يحتاج - إلى زيادة مدخراته واستثماراته.

ملاحظات ختامية

إن صغر حجم العينة التي عرضنا نتائجها في الصفحات السابقة يجعل - كما هو متوقع - من الصعب تعميم كل نتائجها على المجتمع. وهذا راجع الى عجز العينة عن تمثيل المجتمع في عدد من الخصائص المهمة. ومن أبرز هذه الخصائص نسبة الأمية ونسبة أرباب الأسر الاناث ونسبة المشتغلين في الخارج ونسبة مزاولة أعمال اضافية.

ولذا من الصعب التعويل على توزيع الأسر حسب مستوى الدخل أو الانفاق ، أو تقدير مدخراتهم بناء على نتائج العينة. فقد لوحظ مثلاً أن ٧٧٪ من الأسر يقل انفاقها الاستهلاكي السنوي عن ٦٠٠٠ جنيه . ولما كان خط الفقر طبقاً لأحدث تقرير للتنمية البشرية في مصر (تقرير ١٩٩٦) هو ٥٥٠٨ جنيهات للأسرة، بما يعنى أن ٤٨٪ من الأسر تحت خط الفقر، فإن التقدير المستمد من العينة يعنى أن نسبة الفقراء في العينة أعلى كثيراً مما هو سائد في المجتمع، أو أن نسبة الخطأ (الحفض) في الادلاء ببيانات الاستهلاك، ومن ثم الدخل في العينة الصغيرة مرتفعة جداً. ومع انخفاض مستوى الاستهلاك، وبالتالي الدخل، في العينة ليس، من المستغرب أن تكون نسبة المدخرين فيها منخفضة (٣٧٪) .

ولعل انخفاض نسبة المدخرين، مع صغر حجم المدخرات بالنظر إلى انخفاض متوسط دخل الأسرة، يفسر لنا احتفاظ نسبة كبيرة من المدخرين في العينة (حوالي ٥٠٪) بمدخراتهم (كلياً أو جزئياً) في البيت، بالذات خارج النظام المصرفي، وكذلك وجود نسبة لا بأس بها من المدخرين (١٤٪) تمسارس الادخار (والاقتراض) من خلال الجمعيات الدوارة.

ومع ذلك، فقد أبرزت العينة بعض النتائج المنطقية والمفيدة في مراجعة سياسات الادخار. ومن أهم هذه النتائج ارتفاع مستوى الانفاق الاستهلاكي للأسرة مع تعرض الأسرة أو عائلها لسابقة العمل في الخارج، ووجود نسبة كبيرة من العاملين بأجر ضمن المدخرين، وإن كان من المتوقع أن تكون مدخرات طائفة كبيرة منهم صغيرة . وبالنظر إلى انخفاض مستوى الدخل والانفاق لدى أسر العينة، فقد كان من المنطقي أن تتركز دوافع الادخار لديهم في مواجهة الزيادة في تكاليف المعيشة أو تحسين مستوى معيشتهم، وكذلك في مواجهة المتطلبات المستقبلية لتعليم الأبناء وزواجهم ولرحلة الشيخوخة. أى أن الدافع الاستثماري هنا كان شبيهة غائب. وبالرغم من ميل نحو نصف أفراد العينة للاحتفاظ بمدخراتهم (جزئياً أو كلياً) في البيت، إلا أن نسبة تعامل أفراد العينة - وهم من ذوي الدخل المنخفضة عموماً - مع البنوك كانت مشجعة (٤٢٪). ومع ذلك فإن هذه النتيجة تبين أهمية بذل جهد أكبر لتعريف صغار المدخرين بقنوات الادخار الملائمة لهم، مع العمل على توسيع التغطية الجغرافية لشبكة البنوك وصناديق توفير البريد وما إليها من مؤسسات تعبئة المدخرات. ومن الجدير بالاشارة هنا درجة الثقة العالية في البنوك المحلية التي عبر عنها

معظم أفراد العينة، وميل النسبة الكبرى من المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية للتعامل مع البنوك المحلية إذا ما توافرت لديهم مدخرات فى المستقبل.

وإلى جانب بذل جهد أكبر لتعريف صغار المدخرين بقنوات الادخار الملائمة لهم، وإيجاد فروع للمؤسسات الادخارية فى مختلف أنحاء البلاد، فإن جهداً أكبر يجب أن يبذل أيضاً فى مجال التعريف بالأوعية الادخارية المختلفة المتاحة وما تنطوى عليه كل منها من مزايا أو عيوب، حيث أن نسبة كبيرة (٦٠٪) من المبحوثين يعتمدون فى ذلك على معلومات ناقصة أو غير دقيقة من الأقارب والجيران. وحبذا لو تمت الاستفادة من وسائل الاعلام، وبخاصة التلفزيون، فى هذا الغرض، وكذلك فى التعريف بأهمية الادخار والضرورة الملحة لزيادة معدلاته فى مصر من أجل الاسراع بمعدلات التنمية واختصار الفترة اللازمة لعبور فجوة التخلف والانطلاق على طريق التقدم. فقد اتضح من العينة دور التلفزيون فى هذا الصدد - على الأقل من خلال الاعلانات - يشجع على زيادة الاستهلاك أكثر مما يحفز على زيادة الادخار.

ملحق (١)

نتائج تحليل عينة الادخار

١- عدد مفردات العينة

أرباب الأسر ٣٠٠ أسرة موزعين كالتالى:

١٤٢ حضر (٤٧,٣٪)

١٥٨ ريف (٥٢,٧٪)

٢- التوزيع حسب الجنس

٢٩٥ ذكور (٩٨,٣٪) ٥ أنثى (١,٧٪)

٣- التوزيع حسب العمر

٩٦,٣٪ من أرباب الأسر فى فئة العمر من ٢٥ إلى ٦٠ سنة

منهم ٣٦٪ بين ٢٥ و ٣٥ سنة

٣٦,٣٪ بين ٣٥ و ٤٥ سنة

٢٤٪ بين ٤٥ و ٦٠ سنة

٤- التوزيع حسب الحالة الزوجية

٩١,٣٪ متزوجون

٣,٧٪ مطلقون وأرامل

٥٪ عزاب

٥ - التوزيع حسب الحالة التعليمية

١٨٪ أميون

٥٩,٣٪ يقرأ ويكتب + تعليم أقل من المتوسط + تعليم متوسط + تعليم فوق المتوسط (لكن غير

جامعى)

٢٢,٦٪ جامعى وفوق الجامعى

٦- الوضع فى قوة العمل

٩٨٪ مشغل

٠,٧٪ متعطل (أقل كثيراً من نسبة التعطل فى المجتمع - لكن المبحوثين هنا أرباب أسر ٩١٪ منهم

متزوجون)

١,٣٪ خارج قوة العمل

٧- توزيع المشتغلين حسب مواقع العمل

إجمالى عدد المشتغلين ٢٩٤ رب أسرة منهم:

٢٨٤ يعملون فى مصر

١٠ يعملون خارج مصر

٨- الحالة العملية لمن هم داخل مصر ويشغلون

العمل الإضافي	(المستهدف)	العمل الأساسي	
صاحب عمل ولايستخدم آخريين	٪١٧,٣	٪١٧,٣	(١٥٪)
صاحب عمل ويستخدم آخريين	٪١٧,٣	٪١٧,٣	(١٨٪)
يعمل لدى الغير بأجر	٪٦٥,٥	٪٦٥,٥	(٦٧٪)
(٢٨٤ مفردة)			(٤١ مفردة)
منهم ٥ اناث			كلهم ذكور

أى أن ٤١ فقط من جملة المشتغلين داخل مصر (٢٨٤) ذكروا ان لديهم عملاً اضافياً، وذلك بواقع ١٣,٧٪. والنسب المذكورة تحت عمود " العمل الإضافي" هى نسبة من أفادوا بأن لديهم عملاً إضافياً فى كل فئة إلى جملة من ذكروا أنهم يزاولون عملاً إضافياً فى العينة. أما نسب ممارسة العمل الاضافى داخل كل فئة (أى عدد المشتغلين بعمل اضافى داخل الفئة الى جملة المدرجين فى نفس الفئة) فقد كانت كالتالى:

صاحب عمل ولايستخدم آخريين	٪٢٦
صاحب عمل ويستخدم آخريين	٪٦
يعمل لدى الغير بأجر	٪١٣,٥

٩- توزيع المشتغلين خارج مصر (١٠ حالات)

يعمل بالخارج وله عمل عند عودته	٪٧٠
يعمل بالخارج وليس له عمل عند عودته	٪٣٠

١٠- توزيع المشتغلين (داخل مصر وخارجها) حسب القطاع

للعمل الأساسي	للعمل الإضافي	
قطاع عام	٪١٠,٢	٪٤٢,٢
قطاع حكومى	٪٣٢,٠	٪٤,٨
قطاع خاص	٪٥١,٠	٪٨٢,٩
قطاع استثمارى	٪٤,٤	٪٢,٤
قطاع غير نظامى فى الحضر	٪٢,٤	٪٩,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

١١- توزيع المشتغلين حسب استمرارية العمل

عمل اساسى (٢٩٤ مفردة)	عمل اضافى (٤١)	
دائم	٪٨٩,١	٪٤٣,٩
مؤقت بعقد	٪٤,١	٪٩,٧
مؤقت بدون عقد	٪٦,٨	٪٤٦,٣

١٢- توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من نظام التأمينات أو المعاشات

يستفيد %٧٠,٧

لا يستفيد %٢٩,٣

١٣- توزيع أفراد العينة حسب سابقة الهجرة فى العشر سنوات الماضية

سبق له (أو لآى فرد آخر بالأسرة) الهجرة (٩٢ حالة) %٣٠,٧

لم يسبق له (أو لآى فرد آخر بالأسرة) الهجرة (٢٠٨ حالة) %٦٩,٣

١٤- مدة العمل لمن سبق لهم السفر للخارج (٩٢ حالة)

أقل من سنة %٢٣,٩

سنة - أقل من ٢ سنة %١٦,٣

سنتان - أقل من ٣ سنة %١٩,٦

ثلاث سنوات - أقل من ٤ سنة %١٤,١

أربع سنوات فأكثر %٢٦,١

١٥- توزيع أفراد العينة حسب عدد المعولين (داخل الأسرة المعيشية)

أقل من ٣ أفراد %٢٠

٣-٦ أفراد %٦٢,٣

٦ أفراد فأكثر %١٧,٧

١٦- مدى مساهمة الخير (إضافة الى رب الأسرة) فى تحمل أعباء المعولين

يوجد (٨٠ حالة) %٢٦,٧

لا يوجد (٢٢٠ حالة) %٧٣,٣

١٧- عدد الأفراد المساهمين فى الاعالة من خارج الأسرة (بالنسبة لـ ٨٠ حالة)

فرد واحد %٧٣,٨

فردان %٢٠,٠

٣ أفراد فأكثر %٦,٣

١٨- اعالة آخرين من خارج الأسرة

نعم (٥١ حالة) %١٧

لا %٨٣

١٩- عدد المعولين من خارج الأسرة

عدد المعولين	النسبة الى ال ٥١ حالة
فرد واحد	٪٣٣,٣
فردان	٪٤٣,١
٣-٩ أفراد	٪٢٣,٥
متوسط عدد المعولين	٢,٢ فرداً

٢٠- توزيع أفراد العينة (داخل وخارج مصر) مشغولين وغير مشغولين) حسب

المصروفات الشهرية فى السنة الماضية

أقل من ٢٠٠ جنيه	٪١٩
٢٠٠-٣٠٠ جنيه	٪٢٧
٣٠٠-٥٠٠ جنيه	٪٣١
٥٠٠-٧٠٠ جنيه	٪١٠
٧٠٠-١٠٠٠ جنيه	٪٧,٣
١٠٠٠ جنيه فأكثر	٪٥,٦

٢١- علاقة المصروفات الشهرية لجميع أفراد العينة بمحل الإقامة

ريف (١٥٨ حالة)	حضر (١٤٢ حالة)	
٪٢٩,١	٪٧,٧	أقل من ٢٠٠ جنيه
٪٣١,٦	٪٢١,٨	٢٠٠-٣٠٠ جنيه
٪٢٧,٢	٪٣٥,٢	٣٠٠-٥٠٠ جنيه
٪٥,١	٪١٥,٥	٥٠٠-٧٠٠ جنيه
٪٣,٨	٪١١,٣	٧٠٠-١٠٠٠ جنيه
٪٣,٢	٪٨,٤	١٠٠٠ جنيه فأكثر

٣٣- علاقة المصروفات الشهرية بالعمل الأساسي (للمن يشتغلون داخل مصر)

النسبة الى جملة المشتغلين داخل مصر (٢٨٤)	عدد الأسر	
%١٩,٤	٥٥	أقل من ٢٠٠ جنيه
		(%٧٣ يعملون بأجر)
%٢٧,٨	٧٩	٢٠٠-٣٠٠ جنيه
		(%٦٧ يعملون بأجر)
%٣٩,٧	٩٠	٣٠٠-٥٠٠ جنيه
		(%٦٧ يعملون بأجر)
%٩,١٥	٢٦	٥٠٠-٧٠٠ جنيه
		(%٥٤ يعملون بأجر)
%٧,٠	٢٠	٧٠٠-٩٠٠ جنيه
		(%٥٥ يعملون بأجر)
%٤,٩	١٤	٩٠٠ جنيه فأكثر
		(%٥٧ يعملون بأجر)
%١٠٠	٢٨٤	الاجمالى

كلما ارتفعت المصروفات ومن ثم كلما ارتفع الدخل كلما قلت نسبة من يعملون بأجر.

٣٣- علاقة المصروفات الشهرية (لجميع أفراد العينة) بسابقة الهجرة الى الخارج

لم يهاجر	هاجر	
%٧٣,٣	%٢٦,٣	أقل من ٢٠٠ جنيه
%٧٢,٨	%٢٧,٢	٢٠٠-٣٠٠ جنيه
%٧٤,٢	%٢٥,٨	٣٠٠-٥٠٠ جنيه
%٦٦,٧	%٣٣,٣	٥٠٠-٧٠٠ جنيه
%٥٩,١	%٤٠,٩	٧٠٠-٩٠٠ جنيه
%٢٩,٤	%٧٠,٦	٩٠٠ جنيه فأكثر

ثمة ارتباط موجب بين مستوى الدخل وسابقة الهجرة.

٣٤- مدى كفاية الدخل لتغطية المصروفات

النسبة	العدد	
%٧٢,٧	٢١٨	يكفى
%٢٧,٣	٨٢	لا يكفى
١٠٠	٣٠٠	المجموع

٢٥- توزيع أفراد العينة الذين ذكروا أن الدخل يكفي لتغطية المصروفات حسب

القدرة على الادخار

العدد	النسبة	
١١١	٥٠,٩٪ منهم ٥٠ حضر (٤٥٪)	يدخر
١٠٧	٤٩,١٪ منهم ٦١ ريف (٥٥٪)	لا يدخر
٢١٨	١٠٠	المجموع

٢٦- توزيع المدخرين المشتغلين في مصر حسب الحالة العملية (العمل الأساسي فقط)

١٥	١٤,٧٪	- صاحب عمل ولا يستخدم آخرين
٢٥	٢٤,٥٪	- صاحب عمل ويستخدم آخرين
٦٢	٦٠,٨٪	- يعمل بأجر نقدي لدى الغير
١٠٢	١٠٠	المجموع

٢٧- علاقة القدرة على الادخار بسابقة الهجرة للعمل في الخارج

العدد	النسبة	
٢٧	٢٤,٣٪	سبق له الهجرة
٨٤	٧٥,٧٪	لم يسبق له الهجرة
١١١	١٠٠٪	جملة المدخرين

٢٨- توزيع المدخرين حسب نوع القطاع

٥,٤٪	يعملون في قطاع عام
٢٨,٨٪	يعملون في قطاع حكومي
٥٥٪	يعملون في قطاع خاص
٦,٣٪	يعملون في قطاع استثماري
٢,٧٪	يعملون في قطاع حضري غير نظامي
١,٨٪	(لا يعملون)
١٠٠٪	الجملة

٣٩- نسبة المدخرين داخل كل قطاع

نسبة المدخرين الى جملة المشتغلين داخل القطاع

قطاع عام	٢٪
قطاع حكومي	٣٤٪
قطاع خاص	٤٠,٧٪
قطاع استثماري	٥٣,٨٪
قطاع حضري غير نظامي	٤٢,٨٪

٣٠- توزيع من قالوا أن الدخل لا يكفي (٨٣ مفردة) حسب القطاع

خارج قوة العمل	٢,٤٪
قطاع عام	١٨,٣٪
قطاع حكومي	٢٨,٧٪
قطاع خاص	٤٦,٣٪
قطاع استثماري	لا يوجد
قطاع حضري غير نظامي	لا يوجد

٣١- مقدار الادخار الشهري (لمن يدخرون - ١١١ مفردة)

أقل من ٢٠ جنيه	٠,٩٪
٢٠-٥٠ جنيه	١٥,٣٪
٥٠-١٠٠ جنيه	٣١,٥٪
١٠٠-٢٠٠ جنيه	٢٧,٩٪
٢٠٠-٤٠٠ جنيه	١٤,٤٪
٤٠٠ جنيه فأكثر	١٠٪

٣٢- توزيع المدخرين حسب فئات الدخل الشهري

٥٨,٦٪	{	٣,٦٪	١٠٠-٢٠٠ جنيه
		٢٨,٨٪	٢٠٠-٤٠٠ جنيه
		٢٦,١٪	٤٠٠-٦٠٠ جنيه
٤١,٤٪	{	١٥,٣٪	٦٠٠-٨٠٠ جنيه
		٦,٣٪	٨٠٠-١٠٠٠ جنيه
		١٩,٨٪	١٠٠٠ جنيه فأكثر

١٠٠,٠

(الدخل = الانفاق + الادخار)

٣٣- أسباب الادخار (لمن يدخرون)

١- لمواجهة أعباء الشيخوخة	٢,٧%
٢- لتربية الأبناء	٢,٧%
٣- لزواج الأبناء	١٠,٨%
٤- لتعليم الأبناء	٨,١%
٥- للحج	٥,٩%
٦- لمواجهة الزيادة في تكاليف المعيشة	٤١,١%
٧- لتحسين مستوى المعيشة	٣١,٥%
٨- لدفع أقساط مستحقة	١,٨%

٣٤- طرق تغطية الفرق بين الدخل والمصروفات لمن ذكروا أن الدخل لا يكفي

١- الاقتراض	٥٣,٧%
٢- السحب من مدخرات سابقة	١٩,٠%
٣- إعانة من الأقارب	٢٥,٦%
٤- أخرى	٩,٨%

٣٥- أوجه التصرف في الدخل من الخارج لمن سبق لهم السفر للعمل بالخارج

(٩٢ حالة سبق لهم الهجرة)

١- إقامة مشروع	٤٤,٦%
٢- شراء شقة الزوجية	٢٣,٩%
٣- اقتناء أرض أو مسكن	٢١,٧%
٤- الابداع في البنك	٦,٥%
٥- تم ادخارها ولم تصرف بعد	٣,٣%
المجموع	١٠٠%

٣٦- توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

ملك	٦٦,٧%
إيجار	٣٣,٣%

٣٧- طرق ملكية المسكن (لمن يملكون)

إرث	٥١,٥%
شراء	٣٤,٠%
ورث الأرض وقام بالبناء	١٤,٥%

٣٨- حيازة الأصول لجملة أفراد العينة (٣٠٠)

سلع معمرة	سيارة	أراضي ومباني	وسائل انتاج	شهادات استثمار	أخرى
يحوز	٩٩,٧ %	١٣,٣ %	٣٤,٧ %	٣٠,٣ %	٧,٣ %
لا يحوز	٠,٣ %	٨٦,٧ %	٦٥,٣ %	٦٩,٧ %	٩٢,٧ %

٣٩- طريقة الحصول على الأصول السابقة

فائض الدخل عن الاتفاق	٤٣,٠ %
العمل في الخارج	١٧,٣ %
السحب من المدخرات	٥,٧ %
نشاط تجارى	٣,٧ %
عمل جمعية	٣,٧ %
الشراء بالتقسيط	١٧,٧ %
مشتراه من زمان	٧,٠ %
لا ينطبق	٢ %

٤٠- مدى تفضيل الاحتفاظ بالمدخرات فى البنوك (النسبة الى من يدخرون)

المدخرون (عدد)	يفضل	لا يفضل
(٣٣)	(٧٨)	
(نسبة)	٣٠ %	٧٠ %

٤١- الارتباط بين التعليم وتفضيل الاحتفاظ بالمدخرات فى البنوك (من جملة من

يحتفظون بأموالهم فى البنوك)

تعليم جامعى	٣٩,٤ %
تعليم عالى (فوق بنامى)	١٢,١ %
تعليم فوق المتوسط	٩,١ %
تعليم متوسط	٢١,٢ %
أقل من متوسط ويقرأ ويكتب وأهى	١٨,١ %

٤٢- نسبة الاحتفاظ بالمدخرات فى البنوك لمن يفضلون الاحتفاظ بأموالهم فيها (من

جملة من يحتفظون بأموالهم فى البنوك)

يحتفظون بنسبة ١٠٠ %	٤٢,٤ %
٧٥ % - الى أقل من ١٠٠ %	٢٧,٣ %
٥٠ % - الى أقل من ٧٥ %	٢١,٢ %
أقل من ٥٠ %	٩,١ %

٤٣- توزيع المدخرين حسب كيفية الاحتفاظ بالمدخرات في الأشكال الأخرى غير البنوك

(١١١ شخص منهم ٣٣ يحتفظون بأموالهم في البنوك)

الريف (٦١)	الحضر (٥٠)	إجمالي المدخرين (١١١ مدخرين)
لا ينطبق	٢٠,٧ %	١٨ %
جمعية	١٤,٤ %	٢٦ %
مع الأقارب	٣,٦ %	٢ %
محتفظ بها في البيت	٤٧,٧ %	٣٤ %
في صندوق توفير البريد	١,٨ %	٤ %
شراء أرض أو مبنى	٧,٢ %	٨ %
أخرى	٤,٥ %	٨ %
المجموع	١٠٠	١٠٠

٤٤- العلاقة بين شكل الاحتفاظ بالمدخرات خارج البنوك والحالة التعليمية

- الجمعيات (١٦ حالة بنسبة ١٤,٤ %) أكثرهم (٧٥,١ %) من ذوى التعليم المتوسط وأقل من المتوسط.
- محتفظ بها في البيت (٥٣ حالة بنسبة ٤٧,٤ %) أكثرهم (٦٩,٨ %) من ذوى تعليم متوسط ودون المتوسط وقرأ ويكتب وأمى.

٤٥- العلاقة بين شكل الاحتفاظ بالمدخرات (وسيلة الادخار) خارج البنوك وسابقة

السفر للخارج.

يحتفظون بأموالهم في البيت	٥٩ %
يدخرون من خلال جمعية	١٦,٧ %

٤٦- أسباب الاحتفاظ بالأموال خارج البنوك

- أهم سبب سهولة السحب منها عند الحاجة (عند ٦١,٥ % من الإجمالي).
- من ذكروا أنهم فضلوا الاحتفاظ بالمدخرات خارج البنوك في شكل أو آخر لأنه يعطى عائداً أكبر نسبتهم ضعيفة جداً (٥,١ %).

٤٧- توزيع أفراد العينة حسب الوعاء الادخاري المصرفي المفضل (فيما لو كانت لديهم

أموال فائضة) سؤال افتراضى لجميع مفردات العينة.

حساب توفير	٤٠,٣ %
وديعة لأجل	٢٣,٧ %
شهادات استثمار البنك الأهلى	٩ %
شهادات ادخار	٧ %
الباقى لا يعرف أو لا ينطبق	٢٠ %

٤٨- العلاقة بين اختيار وعاء ادخارى مصرفى معين والحالة التعليمية

تعليم متوسط فما فوق	أقل من متوسط وقرأ ويكتب وأمى	
٦٧,٧ %	٣٢,٥ %	وديعة لأجل
٥١,٢ %	٤٨,٨ %	حساب توفير
٧٠,٣ %	٢٩,٦ %	شهادات استثمار البنك الأهلى
٤٧,٦ %	٥٢,٣ %	شهادات ادخار

٤٩- العلاقة بين اختيار وعاء ادخارى مصرفى معين ومحل الإقامة

حضر	ريف	
٥٣,٥ %	٤٦,٥ %	وديعة لأجل
٤٤,٦ %	٥٥,٤ %	حساب توفير
٦٣ %	٣٧ %	شهادات استثمار البنك الأهلى
٦١,٩ %	٣٨,١ %	شهادات ادخار

٥٠- سبب تفضيل وعاء ادخارى مصرفى معين

وديعة لأجل	حساب توفير	شهادات استثمار البنك الأهلى	شهادات ادخار
٣٨,٥ %	٣٠,٨ %	١٩,٢ %	١١,٥ %
٤٨,٦ %	١٦,٧ %		
١٦,٧ %	٥٨,٣ %	١٦,٧ %	٨,٣ %
٢٠,٠ %	٥٠ %	-	٣٠ %
٦٣,٦ %	١٣,٦ %	٩,١ %	١٣,٦ %

٥١- توزيع أفراد العينة حسب نوع العملة التى يحتفظ بالمدخرات فيها (فى حالة توفر

مدخرات اضافية (٣٦٦)

٨٥,٧ %	منهم تعليم متوسط فأقل ٧١,٥ %	عملة محلية
١٤,٣ %	منهم تعليم أعلى من متوسط حتى	عملة أجنبية
	فوق الجامعى ٦٥,٨ %	

٥٢- دوافع الاحتفاظ بالمدخرات فى عملة محلية أو أجنبية (فى حالة توافر مدخرات)

محلية	أجنبية	
١٩,٣%	٥٠%	تعطى عائداً أعلى
٨,٨%	٢٦,٣%	تحتفظ للنقود بقيمتها
٥٦,٦%	١٥,٨%	أمان أكبر (محملة ثقة أكبر)
١٢,٧%	٥,٣%	خوفاً من عدم الحصول على العملة الأجنبية وقت الحاجة
٢,٦%	٢,٦%	أخرى
١٠٠,٢%	١٠٠,٠%	المجموع

٥٣- توزيع أفراد العينة حسب البنك المفضل للاحتفاظ بالمدخرات حال توافرها

٩٥,٥%	بنك مصرى
٣,٨%	بنك أجنبى فى مصر
٠,٨%	بنك أجنبى فى الخارج أو مشترك

٥٤- العلاقة بين التعليم واختيار بنك معين

النسبة الى جملة من يفضلون بنكاً مصرياً

١٤,٢%	أمرى
١٨,٩%	يقرأ ويكتب
١٣,٨%	أقل من متوسط
٢٠,٩%	متوسط
٩,١%	فوق المتوسط
١٨,١%	جامعى
٥,١%	أعلى
١٠٠,١%	المجموع

٥٥- دوافع تفضيل البنوك المصرية

ضمان أعلى	٤٢,٩٪
سهولة الاجراءات	٢٣,٦٪
القرب من السكن	٢٨,٣٪
طبيعة النشاط الاقتصادي يتطلب التعامل مع البنوك فى الخارج	٠,٤٪
لتشجيع المؤسسات الوطنية	٤,٧٪

٥٦- مصادر المعلومات الدافعة الى اختيار وسيلة معينة للادخار

من الأقارب والجيران	٦٠,٢٪
من التليفزيون	٢٢,٩٪
من الصحف والمجلات	١٥,٨٪
من اعلانات الحائط والملصقات	٠,٤٪

٥٧- فى حالة زيادة الدخل بصورة مستمرة بنسبة ١٠٪، ماهى النسبة التى تدخر منها ؟

يدخر أقل من ١٠٪	٧,٦٪
يدخر ما من ١٠٪ و ٣٠٪	١٣,٣٪
يدخر ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪	٣٤,٧٪
يدخر ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪	٠,٥٪
يدخر ما بين ٦٠٪ و ٧٠٪	٢,٠٪
يدخر ما بين ٧٠٪ و ٨٠٪	صفر
يدخر ما بين ٨٠٪ ، ٩٠٪	صفر
يدخر ما بين ٩٠٪ و ١٠٠٪	٤١,٨٪
متوسط النسبة التى تدخر	٤,٨٥٢٪

٥٨- لو كانت الزيادة فى الدخل مؤقتة (١٠٪ لمدة سنة واحدة)، كم يدخر منها؟

يدخر أقل من ١٠٪	٦,١٪
يدخر ١٠٪ - ٣٠٪	١٤,٩٪
يدخر ٣٠٪ - ٥٠٪	٢٧,٦٪
يدخر ٦٠٪ - ٧٠٪	١,١٪
يدخر ٧٠٪ - ٨٠٪	٠,٦٪
يدخر ٩٠٪ - ١٠٠٪	٤٩,٢٪
متوسط النسبة التى تدخر	٥,٢١٥٪

٥٩- توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في اعلانات التليفزيون

تشجع على الاستهلاك أكثر	٩٤,٣ %
تشجع على الادخار أكثر	٥,٧ %

ملحق (٢)
استثمار البحث الميداني

معهد التخطيط القومي
مركز التخطيط العام

استمارة بحث الادخار

اسم الباحث :

تاريخ المقابلة :



(البيانات سرية ولأغراض البحث العلمي فقط)

* بيانات خاصة برب الأسرة :

١- الجنس ذكر () أنثى () ☐

٢- العمر سنة () ☐

٣- الحالة الزوجية متزوج () مطلق ()
أرمل () أعزب () ☐

٤- الحالة التعليمية: ☐
 - أمي ()
 - يقرأ ويكتب ()
 - حاصل على شهادة أقل من المتوسطة ()
 - حاصل على شهادة متوسطة ()
 - حاصل على شهادة فوق متوسطة ()
 - حاصل على شهادة جامعية ()
 - حاصل على شهادة عليا ()

٥- أنت بتشتغل دلوقتى ولا لا؟
 داخل قوة العمل خارج قوة العمل
 يعمل () متعطل () ☐
 إنتقل إلى (٩)

٦- وبتشتغل آيه بالضبط؟
 * داخل مصر: - صاحب عمل ولايستخدم آخرين
 - صاحب عمل ويستخدم آخرين
 - يعمل لدى الغير بأجر
 * خارج مصر: - يعمل بالخارج وله عمل فى مصر عند عودته
 - يعمل بالخارج وليس له عمل عند عودته
 العمل الأساسى () العمل الإضافى ()
 () ()
 () ()
 () ()
 () ()
 () ()

☐ ☐

العمل الإضافي

العمل الأساسي

٧- والشغل ده فى أى قطاع:

()

()

- قطاع الأعمال العام

()

()

- القطاع الحكومى

()

()

- القطاع الخاص

()

()

- القطاع الاستثمارى

()

()

- القطاع غير الرسمى (فى الحضر)

☐ ☐

العمل الإضافي

العمل الاساسي

٨- والشغل ده:

()

()

- دائم

()

()

- مؤقت بعقد

()

()

- مؤقت بدون عقد

☐

نعم () لا ()

٩- وأنت بتستفيد من نظام التأمينات أو المعاشات؟

☐

١٠- وفى العشر سنين اللى فاتت سافرت أنت أو حد تانى من الاسرة علشان تشتغل فى الخارج؟

نعم () لا ()

انتقل الى (١٢)

☐

() سنة

١١- واشتغلت هناك كام سنة؟

☐

() فرد

١٢- إنت بتصرف على كام واحد من اللى عايشين معاك فى البيت؟

☐

١٣- فيه حد تانى بيساعدك فى المصاريف على اللى عايشين معاك فى البيت؟ نعم () لا ()

انتقل الى (١٥)

☐

() فرد

١٤- كام واحد؟

☐

نعم () لا ()

١٥- انت بتصرف على حد تانى غير اللى عايشين معاك فى البيت؟

انتقل الى (١٧)

١٦- كام واحد؟ () فرد

١٧- ومصاريفكم أد أية تقريباً فى الشهر فى السنة الماضية () جنيه

١٨- ودخلكم كان بيكفى المصاريف دى؟ نعم () لا () ☐
انتقل إلى (٢٢)

١٩- ويتقدروا توفروا منه؟ نعم () لا () ☐
انتقل إلى (٢٣)

٢٠- ويتوفروا أد أية تقريباً () جنيه

٢١- ويتوفروا ليه؟ ☐
- لمواجهة أعباء الشيخوخة ()
- لتدريب الأبناء ()
- لمواجهة أعباء زواج الأولاد ()
- للذهاب إلى الحج ()
- للصرف على تعليم الأولاد ()
- لمواجهة الزيادة فى المعيشة ()
- لتحسين مستوى المعيشة ()
- أخرى تذكر ()
انتقل إلى (٢٣)

٢٢- ويتجيبوا الفرق بين الدخل والمصاريف منين؟ ☐
- اقتراض ()
- سحب من ادخارات سابقة ()
- إعانة من الأقارب أو غيرهم ()
- أخرى تذكر ()

☐

٢٧- ازاي قدرتم توفروا علشان تشتروا الحاجات دي؟

- () - كان دخلنا أكبر من مصاريفي في مصر
- () - كنا باشتغل في الخارج وينكسب كويس
- () - سحبنا من مدخرات سابقة
- () - أخرى تذكر

☐

نعم () لا ()
انتقل الى (٣٢)

٢٨- والفلوس اللي كنتم بتوفروها، كنتم بتشيلوها في البنك؟

☐

٢٩- وكنتم بتشيلوها كلها في البنك ولا جزء منها؟

- () بنسبة ١٠٠٪
- () بنسبة ٧٥٪ تقريبا
- () بنسبة ٥٠٪ تقريبا
- () بنسبة ٢٥٪ تقريبا
- () أقل من ٢٥٪

٣٠- وشالين الفلوس دي في البنك في أى شكل؟ وبنسبة كام؟

- ()٪ - وديعة لأجل
- ()٪ - حساب توفير
- ()٪ - شهادات ادخار
- ()٪ - شهادات استثمار البنك الأهلي
- ()٪ - صناديق استثمار تابعة للبنوك
- ()٪ - أخرى تذكر

- ()٪ - بنوك مصرية بنسبة
- ()٪ - اجنبية في الخارج بنسبة
- ()٪ - اجنبية في مصر بنسبة
- ()٪ - بنوك مشتركة بنسبة

٣٢- والفلس أو باقى الفلس الذى كنتم بتوفرها، كنتم بتعملوا بها آيد؟

☐

() انتقل الى (٣٤)

()

()

()

()

()

()

()

()

- لا ينطبق

- جمعية

- أمانة عند الآخرين

- تعويض عند الأهل

- شايها فى البيت

- شايها فى صندوق توزير بريد

- اشترى بها ذهب

- اشترى بها أرض أو عقارات مبنية

- أخرى تذكر

٣٣- ليه؟

☐

لأن الطريقة دى:

()

()

()

()

()

()

()

()

- تمكن من السحب منها بسهولة عند الحاجة

- توفر ضمان أكبر

- تعطى عائد أعلى

- تتناسب مع مقدار الأموال الموفرة

- سهولة الاجراءات

- تحفظ قيمة الفلس أكثر مع الوقت

- أخرى تذكر

٣٤- لو فرضنا انكم عندكم فلس فايزة تشيلوها فى البنك فى أى شكل؟

☐

()

()

()

()

()

()

- وديعة لأجل

- حساب توفير

- شهادات ادخار

- شهادات استثمار البنك الأهلى

- صناديق استثمار تابعة للبنوك

- لا أعرف

٣٥- ليه؟

لأن الطريقة دى:

- () - تمكن من السحب منها بسهولة عند الحاجة
- () - توفر ضمان أكبر
- () - تعطى عائد أعلى
- () - تتناسب مع مقدار الأموال الموفرة
- () - سهولة الاجراءات
- () - تحفظ قيمة الفلوس أكثر مع الوقت
- () - أخرى تذكر

٣٦- وتفضل انك تشيل الفلوس دى بأى عمله؟

- () - محلية
- () - أجنبية

٣٧- ليه؟

- () - لأنها توفر عائد سنوى أعلى
- () - تحفظ قيمة النقود أكثر مع الوقت
- () - لأنها محل ثقة أكبر
- () - خوفاً من عدم الحصول على عملة أجنبية عند الحاجة
- () - أخرى تذكر

٣٨- وتفضل انك تشيلها فى أى بنك؟

- () - مصرى
- () - أجنبى فى الخارج
- () - أجنبى فى مصر
- () - مشترك

٣٩- ليه؟

- () - لأنه يعطى ضمان أعلى
- () - لسهولة الاجراءات فى التعامل داخل البنك
- () - لقربه من السكن
- () - لأن نشاطى الاقتصادى يقتضى التعامل مع البنوك فى الخارج
- () - أخرى تذكر

٤٠ - والمعلومات التي خلّصك تختار وسيلة الادخار دي عرفتھا منین؟

☐

- () - من الأقارب والجيران والزملاء
- () - التليفزيون
- () - الصحف والمجلات
- () - اعلانات الحائط والملصقات
- () - أخرى تذكر

٤١ - لو عندك فلوس ممكن تشتري بها حاجة تانية زى:

نعم لا لا أعرف

- | | | |
|-----|-----|-----|
| () | () | () |
| () | () | () |
| () | () | () |

- وثيقة تأمين

- أسهم وسندات

- أذن خزنة

٤٢ - لو زاد دخلكم بشكل دائم بنسبة ١٠٪ تتدخر منها أد آیه ؟

--	--	--	--	--

ادخر بنسبة () ٪ من اجمالى الزيادة

٤٣ - وتعمل أية بالباقي؟

☐

-
-
-
-

٤٤ - ولو كانت الزيادة ١٠٪ فقط لمدة سنة واحدة تدخر منها أد آیه ؟

--	--	--	--	--

- ادخر بنسبة () ٪ من اجمالى الزيادة

٤٥ - وتعمل أية بالباقي؟

☐

-
-
-
-

٤٦- تفتكر الحاجات اللي راح تعملها بالباقي دي ضرورية ؟ نعم لا

() لو الزيادة دائمة ()

() لو الزيادة مؤقتة ()

٤٧- تفتكر اعلانات التليفزيون بتشجع الناس أكثر على الاستهلاك ولا على التوفير؟

--

()

على الاستهلاك أكثر

()

على التوفير أكثر

الباب الثالث

الادخار العام في مصر

تطوره والعوامل المؤثرة عليه*

تمهيد

يمثل الادخار العام أحد معايير كفاءة إدارة المالية العامة للدولة، أو مايعنى أيضا إدارة الاقتصاد العام للدولة. وتباين الأهمية النسبية للادخار العام في الادخار المحلى الاجمالى، أو الادخار القومى الاجمالى، بتباين حجم دور الدولة المباشر فى النشاط الاقتصادى، وتباين دورها المباشر وغير المباشر فى التنمية.

ويتناول هذا الباب تطور الادخار العام فى مصر والعوامل المؤثرة عليه فى الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥/٩٤، فى ثلاثة فصول وخاتمة. ويعالج الفصل الأول مفاهيم ومكونات ومحددات الادخار العام. ويتناول الفصل الثانى تطور الادخار العام فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠ بالاعتماد على دراسات سابقة وتقارير رسمية. أما الفصل الثانى فيتناول تطور الادخار العام فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤ من خلال تحليل الحسابات الختامية للدولة بصفة رئيسية. وتأتى الخاتمة لتلخص أهم نتائج البحث ولتستشرف إمكانيات زيادة الادخار العام.

الفصل الأول

المفاهيم والمكونات والمحددات

١٠١ • مفهوم الادخار العام

يعرف الادخار المحلى الاجمالى بأنه ذلك القسم من الناتج المحلى الاجمالى الذى يحجب عن الاستهلاك فى السنة التى تولد فيها. أى أنه الفرق بين الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك المحلى الاجمالى فى سنة ما.

وقياساً على ذلك يمكننا أن نعرف الادخار العام بأنه ذلك القسم من الايرادات العامة الجارية الذى يحجب عن الاستهلاك، أو الذى لا يستهلك، فى العام الذى تحقق أو تولد فيه. أى أنه الفرق بين الايرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية، أو مايعنى أيضاً مجموع فائض الموازنة العامة الجارية والقسم غير الموزع من فائض القطاع العام الاقتصادى غير المحول الى الموازنة العامة للدولة.

ومن ثم فإن الادخار العام فى مجمله يشتمل على قسمين هما:

(١) ادخار الموازنة العامة، ويتكون من الفرق بين اجمالى الايرادات العامة الجارية (الذى يتكون من مجموع ايرادات كل من الجهاز الادارى، ووحدات الادارة المحلية، والهيئات الخدمية، والقسم من فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية المحول الى الموازنة العامة للدولة) والنفقات العامة الجارية.

(٢) ادخار هيئات وشركات القطاع العام الاقتصادى. ويشمل القسم غير الموزع من فائض هذه الهيئات والشركات، أى القسم الذى تحتفظ به منه، وتستخدمه لأغراض التمويل الذاتى للاستثمار، أو لشراء سندات تنمية حكومية (١). ولعل مما يلاحظ أن المصدر المشار إليه ينظر الى الأرباح المحولة من هذه الهيئات والشركات باعتبارها جزءاً من هذا الادخار.

ولعل مما يذكر فى هذا المقام أن " الدولة تحصل من القطاع العام على الضرائب بمختلف أنواعها. كما تحصل على الربح مقابل حقوق ملكيتها فى الوحدات التى تشترك مع القطاع الخاص فى ملكيتها، وتحصل على فائض الربح بعد التوزيعات المقررة قانوناً من الوحدات المملوكة لها ملكية كاملة،... (وتمتص) عوائد الدولة مع الأجور غالبية الدخل المتولد فى القطاع العام" (٢).

وتشير بعض المصادر الى أن شركات القطاع العام كانت مطالبة، قبل القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، بتحويل ٦٥٪ من فوائضها القابلة للتوزيع الى الخزينة العامة، بينما تحول هيئة البترول وهيئة قناة السويس الى الخزينة نحو ٨٥٪ من فوائضها بعد سداد الضرائب (٣).

ويشير ذات المصدر الى أن قسما من الفائض المتبقى بعد تحويل الأرباح الى الخزينة العامة يحتفظ به في المشروعات كربح غير موزع. ويستخدم هذا القسم المحتجز من الفائض في تمويل استثمارات المشروعات التي تولد فيها. وهذا القسم من الفائض المحتجز لا يحول ماديا الى الخزينة، ولا الى بنك الاستثمار القومي، وإنما يدخل ضمن النفقات الاستثمارية الاجمالية للمشروع (٤).

ويشير مصادر آخر الى أن " الإيرادات الناجمة من القطاع العام تتمثل في ذلك الجزء من أرباح المشروعات العامة التي تلزم بتحويلها الى الميزانية العامة، كما تشمل في ذلك الجزء من الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) والتي تخصص لتمويل استثمارات المشروعات العامة، وهذه تذهب أيضا للميزانية العامة التي تتولى تدبير مصادر تمويل استثمارات القطاع العام" (٥).

وقبل صدور وتنفيذ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، بما تضمنه من تعديل للعلاقات المالية بين شركات القطاع العام والموازنة العامة للدولة، كانت الأرباح الموزعة تشكل ٧٥٪ من مجموع الأرباح التي تحققها الشركة، بينما كانت الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) تشكل ٢٥٪ منه.

وكانت الأرباح الموزعة تتكون مما يلي: (٦)

- (١) ٧٥٪ للمساهمين، أى للدولة باعتبارها المالك كلياً أو جزئياً للشركة.
- (٢) ١٥٪ للخدمات العينية للعاملين (٥٪ للخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان و ١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين).
- (٣) ١٠٪ نصيب العاملين في الأرباح (بحد أقصى ١٠٠ جنيه للعامل الواحد في السنة).

أما الأرباح غير الموزعة فكانت تتكون مما يلي: (٧)

- (١) ٢٠٪ (أى ٥٪ من مجموع الأرباح) لشراء سندات وأوراق مالية تصدرها الدولة.
- (٢) ٢٠٪ (٥٪ من مجموع الأرباح) احتياطي قانوني.
- (٣) ٢٠٪ (٥٪ من مجموع الأرباح) احتياطي لمواجهة ارتفاع اسعار الأصول الثابتة.
- (٤) ٤٠٪ (١٠٪ من مجموع الأرباح) احتياطي تدعيم لاستخدامه في حالة نقص الأصول المتداولة للشركة عن خصومها قصيرة الأجل.

وكانت الأرباح المحتجزة لحساب كل من الاحتياطي القانوني واحتياطي مواجهة ارتفاع أسعار الأصول الثابتة واحتياطي التدعيم تبقى تحت تصرف الشركة في حساب خاص، لتكون مع مخصصات اهتلاك الأصول مجموع ما يبقى تحت تصرف الشركة من أموال للتمويل الذاتي.

وفي ظل القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وبمقتضى لائحته التنفيذية، تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من مجموع الأرباح الصافية مطروحاً منه الأرباح غير القابلة للتوزيع التي تشمل: (٨)

- (١) الخسائر المرحلة من العام السابق.
- (٢) ٥٪ من مجموع الأرباح الصافية كاحتياطي قانوني.
- (٣) ٢٠٪ من مجموع الأرباح الصافية كاحتياطي نظامي.

وهذان النوعان من الاحتياطي هما كل ماتستطيع الشركة التابعة تكوينه من احتياطات، بينما تستطيع الشركة القابضة أن تكون ماترى تكوينه من احتياطات.

أما الأرباح القابلة للتوزيع فيجرى توزيعها على النحو التالي: (٩)

- (١) تخصيص حصة أولى للمساهمين والعاملين تعادل ٥٪ من رأس المال.
- (٢) مكافأة مجلس الإدارة بما لا يتجاوز ٥٪ من الأرباح القابلة للتوزيع بعد خصم الحصة الأولى للمساهمين والعاملين.
- (٣) توزيع مايتبقى من الأرباح كدفعة ثانية للمساهمين والعاملين.

ووفقاً لللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ يجوز للجمعية العمومية للشركة أن تقرر، في حالات معينة، قصر مايزرع من الأرباح على الحصة الأولى للمساهمين والعاملين، ومكافأة مجلس الإدارة (١٠).

٣٠١ عناصر الموازنة العامة الجارية

تتكون الموازنة العامة الجارية من عنصرين أو مكونين رئيسيين هما: الإيرادات العامة الجارية، والاستخدامات أو مايعنى أيضاً النفقات العامة الجارية.

١٠٣٠١ الإيرادات العامة الجارية (١١)

يتكون اجمالي الإيرادات العامة الجارية، وفقاً للتقسيم النمطي لاستخدامات وإيرادات الموازنة العامة، من مجموعتين رئيسيتين (أو بابين) من الإيرادات، هما مجموعة الإيرادات السيادية، ومجموعة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية.

١٠١٠٢٠١ الإيرادات السيادية

تشمل مجموعة الإيرادات السيادية مجموعات فرعية لهذه الإيرادات هي:

١- الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها. وتشمل الضرائب على كل من: إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، والأرباح التجارية والصناعية، والمرتبات، والمهن غير التجارية، والضريبة العامة على الدخل، وضرائب التضامن الاجتماعي (مثل الضريبة على السيارات الخاصة، والضريبة على تذاكر السفر للخارج)، والضريبة على الحفلات والخدمات الترفيهية،... الخ).

٢- الضرائب على أرباح شركات الأموال.

٣- ضرائب الدمغة (تشمل ٢٩ نوعاً).

٤- ضرائب الأيلولة، وتتكون فقط من ضريبة الأيلولة (وكانت تتكون من الضريبة على الشركة قبل الغائها ومن رسم أيلولة على الشركة).

٥- الضرائب والإيرادات الجمركية، وتشمل ضرائب جمركية قيمة، وضرائب الوارد على الدخان والتبأك والسجائر، وضريبة الصادر، وإيرادات متنوعة وخدمات جمركية، وإيرادات النوباتجية، وإيرادات الغرامات والمضبوطات، وإيرادات جمركية متنوعة.

٦- الضريبة العامة على المبيعات (التي حلت محل الضريبة على الاستهلاك).

٧- الاتاوات والرسوم، وتشمل اتاوات مثل الاتاوة على البترول والاتاوة على ألعاب القمار. وتشمل رسوماً مثل رسوم تنمية الموارد المالية للدولة، ورسوم الموانئ والمنابر، ورسوم الحليج على الأقطان، ورسوم العبور،... الخ.

٨- الضرائب والرسوم ذات الصلة المحلية، وتشمل الضرائب على الأطنان، والضرائب على المباني، وضرائب الملاهي، وضرائب ورسوم السيارات، وغيرها.

٢٠١٠٣٠١ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية

تتكون مجموعة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية من مجموعات الإيرادات الفرعية

التالية:

١- إيرادات الخدمات، وتشمل إيرادات كل من الخدمات الزراعية، وخدمات النقل والمواصلات، وخدمات الأمن والعدالة، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، والخدمات السياحية والثقافية، والخدمات الدينية والاجتماعية، ورسوم قيد وتسجيل ورقابة واشراف، وإيرادات تأدية خدمات مثل عمولة التحصيل وإيرادات البرامج التدريبية.

٢- إيرادات ورسوم متنوعة، وتشمل: إيرادات مبيعات، وإيرادات الأملاك الأميرية، وإيرادات جارية متنوعة مثل إيرادات النقد المصادر، وأرباح تشغيل العملة التذكارية، وغيرها.

٣- إيرادات النشاط الجارى، وتشمل إيرادات انتاج (مثل مبيعات من انتاج تام، وإيرادات تشغيل للغير، وخدمات مباحة)، وإيرادات المبيعات من بضائع مشتراة بغرض البيع، وإيرادات أخرى متنوعة.

٤- إعانات (إعانة انتاج، وإعانة تصدير، وإعانات أخرى).

٥- إيرادات الأوراق المالية (أرباح الأوراق المالية، وفوائد السندات، وإيرادات أوراق مالية أخرى).

٦- إيرادات تحويلية جارية، وتشمل الإيجار، وتعويضات وغرامات، ومعونات ومنح جارية محلية وخارجية، وفوائد قروض محلية وخارجية، وفوائد دائنة، وإيرادات متنوعة أخرى.

٧- إيرادات جارية للمحليات، وتشمل إيرادات المرافق التى تديرها الوحدات المحلية، وإيرادات مديريات الخدمات، وإيرادات ذات صفة محلية (مثل الرسوم على المحال التجارية ورسوم الحدائق العامة، ... الخ)، وإيرادات المشروعات الانتاجية، وإيرادات المحاجر، وإيرادات متنوعة للمحليات (مثل إيرادات الأسواق وإيرادات غرامة المباني)، وموارد الحسابات والصناديق الخاصة المحلية (مثل صناديق الخدمات والتنمية، وصناديق النظافة، ... الخ).

٨- نصيب الحكومة فى الفوائض والأرباح ومقابل الاشراف والادارة، ويشمل فوائض الهيئات الاقتصادية العامة، وفائض البنك المركزى، وفائض الشركات القابضة، وأرباح شركات القطاع العام، ومقابل الاشراف والادارة على القطاع العام.

ووفقا للتقرير السنوى للبنك المركزى عن عام ١٩٧٩ كانت موازنات الهيئات العامة الاقتصادية تدرج ضمن هيكل الموازنة العامة للدولة الى ما قبل صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ الذى أخرجها منه وأفرد لها موازنة خاصة مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، على أن تتضمن الأخيرة نتائج موازنات هذه الهيئات، فائضا كانت أو عجزا. وبذلك أصبحت الموازنة العامة للدولة، اعتبارا من موازنة عام ١٩٨٠، تشمل إيرادات ونفقات الجهاز الادارى، متضمنة نتائج موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والحكم المحلى، والهيئات الخدمية.

٩- عجز العمليات الجارية (إعانة خدمات سيادية جارية).

٢٠٢٠١ • النفقات العامة الجارية (١٢)

يتكون اجمالي النفقات العامة الجارية، أو ما يطلق عليه فى الموازنة العامة للدولة "استخدامات"، من مجموعتين رئيسيتين (أو بابين) من النفقات هما الأجور، والنفقات التحويلية الجارية.

٢٠٢٠١ • الأجور

تشمل مجموعة الأجور ثلاث مجموعات فرعية هى: الأجور والبدايات والمزايا النقدية، والمزايا العينية (مثل تكاليف الأغذية والملابس والعلاج الطبى والخدمات الاجتماعية والرياضية للعاملين)، ومزايا تأمينية (حصة الحكومة أو الهيئة فى صناديق التأمين والمعاشات، وحصة الحكومة أو الهيئة فى صناديق التأمينات الاجتماعية، والتأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العامل).

٢٠٢٠١ • النفقات الجارية والتحويلات الجارية

يقصد بالنفقات الجارية ما يمكن وصفه بأنه نفقات جارية حقيقية، بمعنى أن أجهزة الدولة والهيئات العامة هى المستخدم المباشر للقوة الشرائية لهذه النفقات عن طريق قيامها بشراء السلع والخدمات من الأفراد ومن المشروعات الخاصة. وهو ما يعنى أيضا أنها تنفق فى مقابل سلع وخدمات تحصل عليها الأجهزة الحكومية والهيئات العامة التى تنفقها. ومن ثم فإنه يترتب عليها زيادة مباشرة فى الناتج القومى (١٣).

وفى المقابل يقصد بالنفقات التحويلية أو التحويلات الجارية تلك النفقات العامة التى يكون المستخدمون المشاركون لتربتها الشرائية هم الأفراد والمشروعات الخاصة الذين يحصلون عليها دون مقابل من سلع وخدمات يقدمونها للدولة. ومن ثم فإنها نفقات ناقله للقوة الشرائية من الدولة الى الأفراد والمشروعات الخاصة دون مقابل، كما أنه لا يترتب عليها زيادة مباشرة فى الناتج القومى (١٤).

وتتكون النفقات الجارية والتحويلات الجارية فى الموازنة العامة للدولة فى مقرر من ست مجموعات فرعية هى:

١- المستلزمات السلعية، وتشمل خامات، ووقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل، ووقود وزيوت لسيارات الركوب، وقطع غيار ومهمات، ومواد تعبئة وتغليف، وأدوات كتابية وكتب، ومياه

وانارة، ومستلزمات سلعية متنوعة (مثل الأدوات المكتبية، والمعدات التعليمية والمعينات السمعية والبصرية،... الخ).

٢- المستلزمات الخدمية، وتشمل نفقات صيانة، ونفقات تشغيل لاسى الغير ومقاولى الباطن، وخدمات أبحاث وتجارب، ونفقات نشر وعلان ودعاية واستقبال، ونفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف، ونفقات نقل وانتقالات عامة ومواصلات، وإيجار معدات ووسائل نقل، واشتراكات وضرائب ورسوم أجنبية، وتكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى، ونفقات خدمية لفسير العاملين، وجوائز وأوسمة، ونفقات سرية وغير منتظرة، ونفقات خدمات متنوعة (مثل نفقات تأمين وعمولة، ونفقات محور الأمية، ونفقات لجان التحكيم،... الخ).

٣- المشتريات بغرض البيع (محلية وأجنبية).

٤- التحويلات الجارية، وتشمل ضرائب ورسوم، وإيجارات، وفوائد قروض محلية، وفوائد قروض خارجية، وتحويلات جارية أخرى.

٥- التحويلات الجارية التخصيصية، وتشمل تبرعات، واعانات ومعاشات، وتبريزات وغرامات، وضرائب عقارية، وتحويلات تخصيصية أخرى.

٦- فائض العمليات الجارية، ويشمل فائض الحكومة، وفائض مرحل.

٣٠١ مكونات اذخار الموازنة

يتكون اذخار الموازنة، وفقا لمفهومه سالف الذكر، من الفرق بين اجمالى الإيرادات العامة الجارية واجمالى النفقات العامة الجارية، وفقا لتصنيفها المشار اليه آنفا. ويمكن أن يتسع نطاق اذخار الموازنة ليشمل القسم غير الموزع من الأرباح التى تحققها هيئات وشركات القطاع العام الاقتصادى، الذى يتكون منه اذخار هذه الهيئات والشركات، على نحو ما سلفت الإشارة اليه. وفى هذه الحالة يصبح اذخار الموازنة مرادفا لاذخار العام الاجمالى. ويتحقق ذلك فى حالة تحويل الأرباح غير الموزعة فى هيئات وشركات القطاع العام الاقتصادى الى الموازنة العامة. وفى حالة عدم تحويلها ينشأ ما يسمى اذخار هيئات وشركات القطاع العام الاقتصادى.

يضيف البعض التأمينات والمعاشات الى مكونات اذخار العام (وهو ما قد تأخذ به الحسابات القومية أيضا) مما يجعله مساويا لمجموع صافى إيرادات قطاع الادارة الحكومية، وصافى إيرادات قطاع الأعمال العام، والتأمينات والمعاشات (١٥). وهذه الرؤية لمكونات اذخار العام تتجاهل أو تغفل حقيقة أن التأمينات والمعاشات حقوق للمعاملين تقتطع أقساطها من أجورهم

ورواتبهم، في اطار نظام للادخار الاجبارى فى غالب الأحوال، ومن ثم فانها، بمنطق الأمور والأشياء، ادخار خاص اجبارى ينطوى تصنيفه على أنه أحد مكونات الادخار العام على تضخيم مصطنع وغير حقيقى لحجم هذا الادخار العام. ولقد ينطبق ذلك أيضا على حصة الحكومة فى التأمينات والمعاشات باعتبارها فرقا بين ما يستحقه المشتغل من راتب أو أجر وما يحصل عليه بالفعل منهما، ومن ثم فانها قد تدخل ضمن النفقات العامة الجارية، وإن تك مؤجلة الدفع، وليس ضمن الادخار. ولعل ذلك ما يؤكده التقسيم النمطى لاستخدامات وايرادات الموازنة العامة للدولة. فوفقا لهذا التقسيم تشتمل المجموعة الفرعية " مزايا تأمينية"، المتفرعة عن مجموعة أو باب الأجور، أربعة بنود هى:

- بند ١ - حصة الحكومة/ الهيئة فى صناديق التأمين والمعاشات.
- بند ٢ - حصة الحكومة/ الهيئة فى صناديق التأمينات الاجتماعية.
- بند ٣ - التأمين ضد المرض.
- بند ٤ - التأمين ضد اصابة العمل.

ويشتمل كل من بند ١ وبند ٢ على أربعة أنواع من النفقات هى:

- ١ - التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة.
- ٢ - حصة الحكومة فى اشتراكات نظام المكافآت.
- ٣ - اشتراكات المدة السابقة.
- ٤ - تكاليف مساهمة الحكومة فى التأمين على العاملين فى اجازة رعاية لأطفالهن.

والى جانب هذه الأنواع الأربعة من النفقات يشتمل البند ٢ على نوع خامس منها هو التأمين ضد البطالة.

هكذا يتبين أن التأمينات والمعاشات مكون من مكونات النفقات العامة الجارية، وأنها تؤثر، بهذه الصفة، تأثيرا سلبيا على الادخار العام. ومن ثم فانه من غير المقبول، والأمر كذلك، أن تصنف كأحد مكونات الادخار العام.

ولعل مما يذكر فى هذا المقام، أيضا، أن التقسيم النمطى لاستخدامات وايرادات الموازنة العامة للدولة لا يشير، على أى نحو كان، الى التأمينات والمعاشات كمكون من مكونات الايرادات العامة الجارية.

ناهيك عن أن التأمينات والمعاشات والتأمينات الاجتماعية تقع ضمن القسروض التي تتكون منها، ضمن موارد أخرى، موارد بنك الاستثمار القومي، مثلها في ذلك مثل حصيللة شهادات الاستثمار وحصيللة صندوق توفير البريد (١٦)، وهما مدخرات خاصة.

وربما تلزم الإشارة، في هذا الإطار المفاهيمي للادخار العام، الى أنه لايساوى بالضرورة الاستثمار العام. فهو قد يزيد وقد يقل عنه. وهو يزيد عنه في حالة عجز الطاقة الاستيعابية للقطاع العام عن استيعاب كل الادخار العام في صورة استثمارات لسبب أو لآخر، مثل عزوف الحكومة عن توسيع نطاق الاستثمار العام وعن توسيع وزيادة دورها المباشر في النشاط الاقتصادي، ناهيك عن انسحابها منه، جزئيا أو كليا.

ويقل الادخار العام عن الاستثمار العام في حالات مثل ضعف الطاقة الادخارية العامة، بصفة عامة، وتوسيع نطاق الاستثمار العام، وازدياد دور الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي بما يتجاوز امكانيات وقدرات الطاقة الادخارية العامة. وفي هذه الحالة يكون الفرق بين الاستثمار العام والادخار العام مساويا للاقتراض العام الصافي، وهو مايساوى عجز الموازنة العامة (١٧).

١٠٢٠١ العوامل الرئيسية المؤثرة على الادخار العام

لما كان الادخار العام هو الفرق بين اجمالي الإيرادات العامة الجارية واجمالي النفقات العامة الجارية فإنه يتأثر، زيادة أو نقصاناً، بمزيج من عوامل تؤثر عليه في اتجاهات متباينة. فالعوامل التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة الجارية، أو الاستهلاك العام، من شأنها أن تعمل على خفض الادخار العام، والعكس صحيح. والعوامل التي تؤدي الى زيادة الإيرادات العامة الجارية من شأنها أن تفضي الى زيادة الادخار العام، والعكس صحيح أيضاً. ومع ذلك، فمن الممكن أن تتغير النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية في ذات الاتجاه، أو في اتجاهين متضادين، بدرجات متباينة. وفي مثل هذه الحالات يتأثر الادخار العام بالعلاقة النسبية بين التغير في كل منهما، فيزيد في حالة زيادة الإيرادات بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في النفقات، والعكس صحيح،... وهكذا.

١٠٢٠١ العوامل المؤثرة على الإيرادات العامة الجارية

يمكن تحديد العوامل المؤثرة على الإيرادات العامة الجارية من خلال رصد وتتبع المكونات التفصيلية للمجموعات الفرعية للإيرادات العامة الجارية سالفة الذكر، وما اعتراها من تغيرات وتطورات في فترة الدراسة. ويمكن ايجاز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- ١ - حجم النشاط الاقتصادى الخاضع للضريبة.
- ٢ - عدد المتغيرات الخاضعة للضريبة وأهميتها الاقتصادية النسبية (نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى).
- ٣ - كفاءة النظام الضريبي من حيث حصر المجتمع الضريبي، وربط وتحصيل الضريبة.
- ٤ - نطاق ومعدلات الاعفاءات الضريبية.
- ٥ - الرسوم (السعر ونطاق التطبيق ومستوى الشمول).
- ٦ - الاتاوات (السعر ونطاق التطبيق ومستوى الشمول).
- ٧ - قيم المبيعات السلعية التى تبيعها الحكومة (كميات وأسعار السلع المباعة).
- ٨ - العائد من تأدية خدمات (نوع وحجم وسعر الخدمات المؤداة).
- ٩ - حجم وكفاءة استخدام وإدارة الأملاك الأميرية.
- ١٠ - مستوى الأرباح المحققة فى قطاع الأعمال العام.

٢٠٤٠١ العوامل المؤثرة على النفقات العامة الجارية

تتأثر النفقات العامة الجارية بعوامل يمكن، من خلال رصد مكوناتها، تحديد أهمها فيما يلى:

- ١ - حجم الأجور (أعداد المشتغلين ومستويات الأجور، وحجم المزايا العينية والتأمينية وأحجام الفئات المستفيدة بها).
- ٢ - أحجام وأسعار المستلزمات السلعية المستخدمة فى ممارسة الانتاج الساعى والخدمى للدولة.
- ٣ - الخدمات العامة التى تؤديها الحكومة ونطاق تطبيقها ومستوى شمولها وأسعارها.
- ٤ - فوائد خدمة الدين العام الداخلى والخارجى.
- ٥ - حجم الاعانات والمعاشات التى تقدمها الدولة (أشكال الاعانات ونطاق تقديمها).

الفصل الثاني

تطور الادخار العام في الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠

تتباين تقديرات الادخار العام، مثلما تتباين تقديرات الادخار المحلي الاجمالي، ففى مصر (١٨). وينسب أحد المصادر الى تقرير لليونارد الدولى أن اجمالى الادخار انعام المتاح ازداد (بالأسعار الجارية) من ١٤٦ مليون جنيه تعادل نحو ١٥٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام فى عام ١٩٧٤ الى ٦٨٣ مليون جنيه تعادل نحو ١٨٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام فى عام ١٩٧٩. ولقد تحقق الادخار العام فى كلا العامين، وفقا لهذا المصدر، فى مشروعات القطاع العام، بالإضافة الى فائض التأمينات الاجتماعية، بعد تغطية صافى الادخار الحكومى السالب البالىغ فيهما على التوالى ٥٦٠ مليون جنيه و ١١٦١ مليون جنيه (١٩).

باستبعاد فائض التأمينات الاجتماعية: باعتباره ادخارا خاصا على نحو ما أسلفنا، يتحول اجمالى الادخار العام من ادخار موجب الى ادخار سالب مقداره ٩٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤، بينما ينخفض مقداره من ٦٨٣ مليون جنيه الى ٢٢٧ مليون جنيه فقط فى عام ١٩٧٩. ويبقى أن مجموع الايرادات الناتجة من القطاع العام (بعد خصم فوائد الدين العام والعجز الحكومى) والأرصدة المتراكمة لديه قد بلغ ٤٦١ مليون جنيه تعادل نحو ٤٧,٣٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام فى عام ١٩٧٤، و ١٣٨٨ مليون جنيه تعادل نحو ٣٦,٤٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام فى عام ١٩٧٩ (٢٠). ومعنى ذلك أنه يرجع الى القطاع العام خفض اجمالى الادخار العام السالب فى عام ١٩٧٤، وتحقيق ادخار عام اجمالى موجب فى عام ١٩٧٩.

ينسب نفس المصدر الى آخرين أن عجز الايرادات العامة عن تغطية النفقات العامة ازداد فى الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ الى أكثر من ثلاثة أمثال، وأن المتوسط السنوى لهذا العجز يبلغ فى الفترة المشار اليها نحو ٢٠٪ من الناتج القومى (٢١). ولعل من الغنى عن التوبيه أن فحوى هذه البيانات: بما تنطوى عليه من عجز متزايد فى الموازنة العامة للدولة، يتناقض مع ما سلفت الإشارة إليه من تقديرات للادخار العام فى مصر فى ذات الفترة منسوبة الى البنك الدولى. وهى تقديرات ازداد فيها اجمالى الادخار العام (شاملا فائض التأمينات الاجتماعية) من ١٤٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ٦٨٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩، بزيادة مقدارها نحو ٣٦٨٪. ووفقا لهذه التقديرات ازداد مجموع الايرادات الناتجة من القطاع العام (بعد خصم فوائد الدين العام والعجز الحكومى) والأرصدة المتراكمة لديه من ٤٦١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ١٣٨٨ مليون جنيه فى عام

١٩٧٩، بزيادة مقدارها نحو ٢٠١٪، بينما ازداد فائض التأمينات الاجتماعية من ٢٤٥ مليون جنيهه في عام ١٩٧٤ الى ٤٥٦ مليون جنيهه في عام ١٩٧٩ بزيادة مقدارها نحو ٨٦٪ فقط.

مع ذلك يؤكد مصدر آخر على الطابع الايجابي للادخار العام حول منتصف السبعينات إذ يشير الى أن نصيبه في اجمالي المدخرات بلغ نحو ٦٠٪ في عام ١٩٧٦ (٢٢). وهو ما يعني أن الادخار العام كان مازال موجبا حول منتصف السبعينات على الرغم مما يشير إليه المصدر من انخفاض نصيبه في اجمالي المدخرات القومية آنذاك عن ذي قبل.

وفقا لمصدر ثالث ازداد المتوسط السنوي للادخار العام، كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي، من ٢,٥٪ في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ الى ٧,٥٪ في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤/٨٣. وفي المقابل تناقص المتوسط السنوي لكل من الادخار الخاص واجمالي الادخار القومي من ١٥,٦٪ و ١٨,١٪ من الناتج القومي الاجمالي على التوالي في الفترة الأولى الى ٩,٦٪ و ١٧,١٪ منه على التوالي في الفترة الثانية (٢٣).

وتشير احدى الدراسات الى أن الموازنة العامة الجارية للدولة حققت في عام ١٩٧٤ عجزا جاريا مقداره ٥٧٠,٨ مليونا من الجنيهات، تعادل نحو ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي (بسر السوق) ونحو ٥٤,٥٪ من العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة. ولقد تأرجح العجز الجارى في الموازنة العامة للدولة صعودا وهبوطا ليصل الى ٧٧٦,٤ مليونا من الجنيهات تعادل نحو ٤,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي (بسر السوق) ونحو ٢٧,٤٪ من العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ (٢٤).

ووفقا لهذه الدراسة يعزى العجز في الموازنة العامة الجارية في الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠، بصفة رئيسية، الى ارتفاع الانفاق العام، كما يتبين في (٢٥):

١- تضخم أعباء الدفاع وازديادها من ٣٠٥,٧ مليون جنيهه في عام ١٩٧٤ الى ١٠٨٢,٩ مليون جنيهه في السنة المالية ١٩٨١/٨٠، بزيادة مقدارها نحو ٢٥٤٪.

٢- ازدياد الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية من ٣٨٨ مليون جنيهه في عام ١٩٧٥ الى ١١٢٩,٧ مليون من الجنيهات في السنة المالية ١٩٨١/٨٠، بزيادة مقدارها نحو ١٩١٪.

٣- ازدياد مخصصات الدعم وخفض تكاليف المعيشة من ٣٨٦,٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ الى ١٥٧١,٥ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠، بزيادة مقدارها نحو ٣٠٦٪. ويشير مصدر آخر الى أن هذه المخصصات بلغت ٣٨٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ (٢٦).

٤- ازدياد الاعتمادات المخصصة لاستيراد السلع الغذائية، بسبب ارتفاع أسعارها العالمية. ناهيك عن ازدياد قيمة هذه الواردات، وواردات أخرى، بما ترتب عليه من ازدياد فى قيمة الانفاق العام، بسبب خفض سعر صرف الجنيه المصرى فى مقابل العملات الأجنبية، وتقييم الواردات، وبنود انفاق أخرى، بأسعار الصرف الجديدة (المخفضة).

ولعل من الغنى عن التنبؤ أن من شأن هذه العوامل أن تؤثر فى المقام الأول على ادخار الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تؤثر عبره على اجمالى الادخار العام، دون أن يكون لها تأثير يذكر على ادخار قطاع الأعمال العام.

ووفقا لدراسة للبنك الدولى نشرت فى عام ١٩٨٤ تحول اجمالى الادخار العام بالأسعار الجارية من ادخار سالب مقداره (-١٦,٠) مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ الى ادخار موجب مقداره نحو ٣٧٦,٤ مليون جنيه و٤٤١,٦ مليون جنيه فى عامى ١٩٧٧ و١٩٧٨ على التوالى، ثم عاد فتحول الى ادخار سالب مقداره (-٣٤٣,٩) مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ والى ادخار موجب مقداره ١٢٣٤,١ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ (٢٧).

ووفقا لهذه الدراسة يكمن تطور اجمالى الادخار العام على هذا النحو بصفة رئيسية فى عاملين رئيسيين هما:

١- المدخرات المالية للقطاع العام.

٢- فائض التأمينات الاجتماعية.

وتشتمل المدخرات المالية للقطاع العام، وفقا لهذه الدراسة، على الأرباح المحولة من شركات القطاع العام ومن الهيئات العامة الاقتصادية الى الموازنة العامة للدولة، وكذا على التمويل الذاتى لاستثماراتها وعلى سندات التسمية التى تمتلكها. ولقد ازدادت قيمة هذه المدخرات من ٥٧٣,٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ الى ١٠٣٨,٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ثم انخفضت الى ٩٠٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩، ولكنها عادت فازدادت الى ٢٧١٨,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ (٢٨). ولعل مما يلزم ذكره هنا أن المفهوم المشار إليه للمدخرات المالية للقطاع العام

يختلف عن مفهوم إدخار القطاع العام الذى نأخذ به فى هذا الباب والذى لايشتمل على الأرباح المحولة من شركات القطاع العام إلى الموازنة العامة للدولة.

وبدوره انخفض فائض التأميمات الاجتماعية من ٢٦٨,٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ الى ٢٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ ثم ازداد إلى ٦٣٢,٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ (٢٩). وباستبعاد هذا الفائض، باعتباره ادخارا خاصا تقترضه الحكومة كما أسلفنا، من اجمالى الادخار العام المشار إليه آنفا تزداد قيمة الادخار العام السالب من (-١٦,٠) مليون جنيه إلى (-٢٨٤,٧) مليون جنيه تعادل نحو ٤,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٥٩٦٣,٦ مليون جنيه) فى عام ١٩٧٦، ومن (-٣٤٣,٩) مليون جنيه إلى (-٨٣٤,٩) مليون جنيه تعادل نحو ٦,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (١٢٦٧٠,٨ مليون جنيه) فى عام ١٩٧٩. وفى المقابل ينخفض الادخار العام الموجب من ٣٧٦,٤ مليون جنيه إلى ١٥١,٤ مليون جنيه تعادل نحو ١,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٨٣٣٨ مليون جنيه) فى عام ١٩٧٧، ومن ٤٤١,٦ مليون جنيه إلى ٨٤,٦ مليون جنيه تعادل نحو ٠,٨٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٩٧٥٢,٦ مليون جنيه) فى عام ١٩٧٨، ومن ١٢٣٤,١ مليون جنيه إلى ٦٠١,٨ مليون جنيه تعادل نحو ٣,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (١٧٣٠٣,٦ مليون جنيه) فى عام ١٩٨١/٨٠ (٣٠).

نخلص مما تقدم الى أن ما تحقق من ادخار عام موجب فى سنوات الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٠ تحقق فى شركات القطاع العام وفى الهيئات العامة الاقتصادية. ناهيك عن أنه يعزى الى فوائد هذه الشركات والهيئات، المحولة الى الموازنة العامة للدولة وغير المحولة اليها، الفضل فى خفض إجمالى الادخار العام السالب، أو ما يعنى أيضا خفض عجز الموازنة العامة الجارية، فى السنوات التى تحقق فيها اجمالى إدخار عام سالب بما يعنيه من عجز فى الموازنة العامة الجارية.

تعزى دراسة البنك الدولى التطورات آنفة الذكر فى الادخار العام فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٠ إلى عدد من العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل أثرت على جانب النفقات العامة الجارية وعوامل أثرت على جانب الإيرادات الجارية.

ويمكن ايجاز أهم العوامل التى أثرت على جانب النفقات العامة الجارية فيما يلى: (٣١)
١ - ارتفاع معدلات التضخم ونموها المتسارع فى وقت تتسم فيه كافة النفقات الحكومية الجارية (فيما عدا دعم الغذاء) بأنها شديدة الحساسية للتضخم المحلى.

٢- الازدياد السريع فى مخصصات الدعم (بالأسعار الجارية) من ٤٣٣,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ الى ٢١٦٦,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠، بزيادة مقدارها نحو ٤٠٠٪. وهو ما يعزى بصفة رئيسية الى سياسة الحكومة الخاصة بحماية مستويات معيشة أفقر السكان فى مواجهة التركيز المتزايد للدخل والتضخم السريع. وإلى جانب ذلك تأثرت مخصصات الدعم بعوامل خارجية تشمل فى حركة أسعار الغذاء العالمية، وفى مقدمتها أسعار القمح، نظرا لأن المواد الغذائية كانت تشكل القسم الأعظم من السلع المدعومة، ولأن أسعار بيعها محليا كانت أكثر استقرار وثباتا من أسعار استيرادها.

ويقدر أن مخصصات الدعم كان يمكن أن تكون أكبر مما تتضمنه الموازنة العامة لو أن واردات الغذاء حسبت بأسعار صرف حقيقية بدلا من حسابها بأسعار صرف مجمع البنك المركزى، وكذا لو أنها شملت الدعم الضمنى ولم تقتصر فقط على الدعم الصريح. وتنطوى أسعار منتجات الطاقة، التى تقل كثيرا عن تكلفة الفرصة البديلة، على مثال شديد الوضوح للدعم الضمنى.

٣- ازدياد مخصصات الدفاع.

٤- الزيادات فى فاتورة الأجور التى تعزى فى المقام الأول وبدرجة أكبر الى الزيادات فى عدد المشتغلين بالجهاز الحكومى منها الى الزيادة فى الأجور. وتعزى الزيادة فى عدد المشتغلين بالحكومة الى التزامها بتطبيق سياسة الاستيعاب الاجتماعى بما تعنيه من ضمانات لتشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالى والمتوسط.

٥- الازدياد السريع فى مدفوعات الفائدة على اجمالى الدين العام (المحلى والأجنبى)، اذ ازدادت من ٣٥٥,٩ مليون جنيه تعادل ٥٪ من اجمالى الانفاق العام و ٢,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٩ الى ٤٥٧,١ مليون جنيه تعادل ٤,٣٪ من اجمالى الانفاق العام و ٢,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨١/٨٠. ولقد ازدادت مدفوعات الفائدة على الدين المحلى من ٢٠٨,٢ مليون جنيه الى ٣٤٠,٣ مليون جنيه، بزيادة مقدارها نحو ٦٣,٤٪، فيما بين العامين المذكورين بسبب النمو فى اقتراض الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة. وفى المقابل انخفضت مدفوعات الفائدة على الدين الأجنبى من ١٤٧,٧ مليون جنيه الى ١١٦,٨ مليون جنيه فيما بين هذين العامين. ويتمدر أن قسما غير يسير من مدفوعات الفائدة على الدين المحلى يذهب من الخزانة العامة الى البنك المركزى ثم يعود إليها فى صورة أرباح محولة منه.

ترتب على تصافر فعل العوامل السابقة نمو النفقات العامة الجارية فى الفترة موضع الدراسة بمتوسط سنوى يقدر بنحو ٢٢٪ بالأسعار الجارية وبنحو ٥٪ بالأسعار الحقيقية أو الثابتة.

على الجانب الآخر يمكن ايجاز أهم العوامل التى أثرت على جانب الإيرادات العامة الجارية فيما يلى: (٣٢)

١- اتساع نطاق الإعفاءات الضريبية الممنوحة بهدف تشجيع الاستثمار الخاص من خلال القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (المعدل فى ١٩٧٧) الذى يعفى الاستثمارات الخاصة الأجنبية من كافة الضرائب لمدة خمس سنوات تبدأ من السنة المالية التالية لبدء الانتاج. وينطبق هذا الإعفاء لنفس المدة على الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع. ولقد اتسع نطاق الإعفاءات الضريبية بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذى يتضمن نصوصا خاصة، لتشجيع انشاء شركات مساهمة عامة وخاصة، تتضمن:

أ) إعفاء الفائدة على السندات التى تصدرها شركات مساهمة من الضريبة على الدخل اذا كانت هذه السندات مطروحة للاكتتاب العام.

ب) إعفاء الفائدة على السندات التى تصدرها بنوك القطاع العام، والفائدة على السندات التى تصدرها البنوك التى يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٪ والمسجلة لدى البنك المركزى، من الضرائب اذا كان الغرض من اصدار هذه السندات تمويل مشروعات داخل مصر.

ج) إعفاء الأرباح الناجمة عن إعادة تقييم أصول مؤسسة مملوكة لفرد واحد أو مملوكة بالمشاركة من الضرائب عندما تستخدم هذه الأصول للمشاركة فى شركات مساهمة.

د) إعفاء عملية نقل ملكية العقارات من الضرائب اذا كانت تستخدم من أجل شركات مساهمة.

ولعل مما يلاحظ أن الإعفاءات الضريبية تنصب بصفة رئيسية على الأرباح من الأعمال التى تعد أهم مصدر للإيرادات العامة.

الى جانب الإفراط فى منح الإعفاءات الضريبية، تأثرت الإيرادات من الضريبة على أرباح الأعمال بعوامل أخرى لعل من أهمها:

أ) تذبذب الضرائب على قطاع البترول وعلى قناة السويس بسبب عدم استقرار إيراداتهما نتيجة لتأثرها بعوامل خارجية لاسلطان لمصر عليها ولاقدرة لها على التحكم فيها أو التأثير عليها.

ب) خضوع القسم الأكبر من انتاج السلع الخاضعة لضريبة الأرباح، والمنتجة فى القطاع العام الاقتصادى بصفة خاصة، لتحديد سعرى تنخفض معه الأرباح المتحققة منه ومن ثم ما يخضع منها للضريبة على الأرباح.

ج) اتساع نطاق التهرب الضريبى.

٢- ازدياد نصيب الإيرادات الخارجية فى اجمالى الإيرادات العامة من ١١٪ فى عام ١٩٧٦ الى ٣٥٪ فى عام ١٩٨١/٨٠. وهو ما يزيد من حساسية هذه الإيرادات لعوامل خارجية لاسلطان لمصر عليها ولاقدرة لها على التأثير عليها أو التحكم فيها، كما سلف القول. ولقد شهدت الفترة موضع الدراسة تذبذبا فى إيرادات كل من البترول وقناة السويس. ويعزى هذا التذبذب الى التقلب فى كل من الأسعار العالمية للبترول والأنشطة الاقتصادية فى العالم الغربى. فلقد أدى الانكماش الاقتصادى فى الغرب الى انخفاض أسعار البترول، كما أدى الى تراجع حركة المرور فى قناة السويس ومن ثم الى خفض إيراداتهما.

٣- ضعف الانجاز المالى لشركات القطاع العام والهيئات العامة الاقتصادية، باستثناء هيئة البترول وهيئة قناة السويس، بسبب خضوعها لسيطرة حكومية فيما يتعلق بتحديد أسعار منتجاتها وبتقرير سياسات الأجور والتشغيل فيها.

٤- تذبذب وعدم استقرار إيرادات الجمارك بسبب حساب المستحقات الجمركية فى ظل زيادة سعر صرف العملات الأجنبية بالعملة المحلية نتيجة للتخفيضات المتتالية فى سعر صرف الجنيه المصرى.

هكذا يمكن، استنادا الى مصادر مختلفة، ايجاز أهم العوامل التى أثرت على الادخار العام فى مصر فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨١/٨٠ فيما يلى:

١- على جانب النفقات الجارية

أ) ارتفاع معدلات التضخم ونموها المتسارع.

- (ب) تضخم وازدياد أعباء الدفاع.
- (ج) ازدياد مخصصات الدعم، وازدياد قيمة فاتورة واردات الغذاء.
- (د) الزيادة في فاتورة الأجور.
- (هـ) الازدياد السريع في مدفوعات الفوائد على الدين العام.
- (و) ازدياد الانفاق على الخدمات الاجتماعية.
- (ز) تخفيض سعر صرف الجنيه المصري.

٣ - على جانب الإيرادات الجارية

- (أ) اتساع نطاق الإعفاءات الضريبية والافراط في منحها
- (ب) اتساع نطاق عمليات التهرب الضريبي.
- (ج) تذبذب إيرادات هيئة البترول وهيئة قناة السويس بسبب تأثيرها بعوامل خارجية لاسلطان لمصر عليها.
- (د) ضعف الانجاز المالى لشركات القطاع العام وللهيئات العامة الاقتصادية بسبب تدخل الحكومة المفرط في تحديد أسعار منتجاتها وتقرير سياسات الأجور والتشغيل بها.
- (هـ) تخفيض سعر صرف الجنيه المصري.

الفصل الثالث

تطور الادخار العام فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤

يتكون الادخار العام الاجمالى من ادخار الموازنة العامة للدولة ومن ادخار شركات وهيئات القطاع العام.

١٠٣. ادخار الموازنة العامة للدولة فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤

تأرجح ادخار الموازنة العامة للدولة فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤ بين الهبوط والصعود، وبين قيم موجبة وأخرى سالبة على النحو الذى تبينه البيانات المدونة فى جدول (١). فمن هذه البيانات يتبين أن ادخار الموازنة العامة، أو مايعنى أيضا الفرق بين جملة النفقات العامة الجارية وجملة الايرادات العامة الجارية، تحول من ادخار موجب (فائض) مقداره نحو ١,٩٢١ مليون جنيه تعادل نحو ٥,٣٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى، بالأسعار الجارية، فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى ادخار سالب (عجز) مقداره نحو ٢٣٨٥,٢ مليون جنيه تعادل نحو ٥,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى، بالأسعار الجارية، فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥. وفى السنة المالية ١٩٩١/٩٠ عاد ادخار الموازنة العامة ليكتسب قيمة موجبة مقداره نحو ١٧٢٤,٨ مليون جنيه تعادل نحو ١,٥٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية فيه، ارتفعت الى نحو ١٧٩٢,٦ مليون جنيه تعادل نحو ٠,٩٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤.

خلافًا لما تشير اليه البيانات المدونة فى جدول (١)، المستمدة من الحسابات الختامية التى تصدرها وزارة المالية، يشير التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٩٥/٩٤ الى أن الموازنة الجارية حققت فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠ عجزا مقداره ٤,١ مليار جنيه بينما حققت فائضا مقداره ٥,٣ مليار جنيه فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ (٣٣). وتختلف بيانات البنك المركزى المصرى عن بيانات وزارة المالية من حيث أنها تحول الفرق بين الايرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠ من فائض أو ادخار موجب مقداره نحو ١٧٢٤,٨ مليون جنيه، على نحو مايبينه الحساب الختامى، الى عجز مقداره ٤,١ مليار جنيه، بينما ترفع قيمة الفائض بينهما أو الادخار الموجب المتحقق فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ من نحو ١٧٩٢,٦ مليون جنيه، حسبما يبينه الحساب الختامى، الى ٥,٣ مليار جنيه، أى الى مايقرب من ثلاثة أمثاله. وليس ثمة مصدر ثالث يؤكد مدى دقة أى من المصدرين المشار اليهما.

يعزى التطور في قيمة ادخار الموازنة الذى يبينه جدول (١) الى العلاقة النسبية بين تطور جملة الايرادات العامة الجارية وتطور جملة النفقات العامة الجارية فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤. فوفقا للبيانات المدونة فى هذا الجدول ازدادت جملة الايرادات العامة الجارية وجملة النفقات العامة الجارية بنحو ٧٠,٣٪ ونحو ١٤٢,٤٪ على التوالى فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٦/٨٥، وبنحو ٧١١,٧٪ ونحو ٨١٥,٥٪ على التوالى فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤.

لعل هذا التطور يفسر عجز الموازنة العامة الجارية للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بما يعادل نحو ٥,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية، وتدنى المتوسط السنوى لمعدل نمو ادخار الموازنة العامة (نحو ٤,٩٪) بالقياس الى المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من النفقات العامة الجارية (نحو ١٧,١٣٪) وجملة الايرادات العامة الجارية (نحو ١٦,١٣٪) فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤.

لقد تطور نصيب النفقات العامة الجارية فى الناتج المحلى الاجمالى فى اتجاه مضاد لاتجاه تطور قيمتها المطلقة فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤ على نحو مايتبين من البيانات المدونة فى جدول (١). فبينما ازدادت قيمتها المطلقة بنحو ٧١١,٧٪ فى مجمل الفترة، وبمتوسط يبلغ نحو ١٧,١٣٪ سنويا، تناقص نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٣١,٩٤٪ الى نحو ٢٦,٢٥٪ أى بنحو ست نقاط مئوية فى مجمل الفترة وبما يقرب من نصف نقطة مئوية فى كل سنة من سنواتها.

وبالمثل تطور نصيب الايرادات العامة الجارية فى الناتج المحلى الاجمالى فى اتجاه مخالف لاتجاه تطور قيمتها المطلقة، وان يك بنسب متباينة. فبينما ازدادت قيمتها المطلقة بمتوسط سنوى يبلغ نحو ١٦,١٣٪ تناقص نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٣٧,٣١٪ فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٢٧,١٩٪ فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بنقص يبلغ نحو عشر نقاط مئوية، وبمتوسط سنوى يقرب من نقطة مئوية، كما يتبين من البيانات المدونة فى جدول (١).

جدول (١): ادخار الموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(القيم بالمليون جنيه)

السنة المالية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (١)	جملة النفقات العامة الجارية		جملة الإيرادات العامة الجارية		ادخار الموازنة (٢)	
		قيمة (١)	% من الناتج المحلي الاجمالي	قيمة (٢)	% من الناتج المحلي الاجمالي	قيمة	% من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨١/٨٠	١٧١٤٩	٥٤٧٧,٦	٣١,٩٤	٦٣٩٨,٨	٣٧,٣١	٩٢١,٢	٥,٣٧
١٩٨٦/٨٥	٤٠٨٠٣	١٣٢٨٠,٦	٣٢,٥٥	١٠٨٩٥,٤	٢٦,٧٠	(٢٣٨٥,٢-)	(٥,٨-)
١٩٩١/٩٠	١٠٨٧٤٠	٢٥٦٩٠,٧	٢٣,٦٢	٢٧٤١٥,٥	٢٥,٢١	١٧٢٤,٨	١,٥٩
١٩٩٥/٩٤	١٩١٠١٠	٥٠١٤٦,٦	٢٦,٢٥	٥١٩٣٩,٢	٢٧,١٩	١٧٩٢,٦	٠,٩٤

ملاحظات : (١) حسب بيانات وزارت التخطيط .

(٢) الفرق بين (١) و (٢) .

المصدر : جمعت واحتسبت من :

(١) الجهاز المركزي للبيانات العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٨٥-١٩٥٢،

القاهرة، يونيو ١٩٨٦، ص ٢٨٤، (بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية ١٩٨١/٨٠).

(٢) وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة، (بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٥/٩٤).

(٣) وزارة المالية، ختامى الموازنة العامة للدولة، السنوات الأربع الواردة بالجدول (جملة النفقات العامة الجارية وجملة الإيرادات العامة الجارية).

١٠١٠٣. تطور التوزيع النسبي للنفقات العامة الجارية

في الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤

شهدت الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤ تطورا هاما في التوزيع النسبي للنفقات العامة الجارية، بين استخداماتها المختلفة، تنبدى أهم ملامحه في التراجع الشديد لنصيب كل من الدعم والقوات المسلحة فيها لصالح نصيب فوائد الدين العام المحلى والخارجى فيها، كما يتبين من البيانات المدونة في جدول (٢) التى يتبين منها مايلى:

١- تناقص نصيب مخصصات الدعم فى جملة النفقات العامة الجارية على نحو متواصل ليصل فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ الى مايزيد قليلا عن ثلث مابلغه فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ (أقل من ٨٪ مقابل أكثر من ٢٢٪).

وثمة مايشير الى أن المستوى الحقيقى لنصيب مخصصات الدعم فى جملة النفقات العامة الجارية فى السنوات التالية لعام ١٩٨١/٨٠ يمكن أن يكون أقل مما تعكسه البيانات المدونة فى جدول (٢). وذلك بسبب حساب قيم واردات الغذاء بصفة خاصة بأسعار صرف للعمالات الأجنبية بالجنيه المصرى، فى هذه السنوات، تزيد كثيرا عن أسعار صرفها فى عام ١٩٨١/٨٠.

٢- ازدياد نصيب فوائد الدين العام (المحلى والخارجى معا) فى جملة النفقات العامة الجارية على نحو متواصل ليبلغ فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ مايزيد عن أربعة أمثال ونصف مثل مابلغه فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ (نحو ٢٩٪ فى مقابل نحو ٦,٥٪).

٣- تناقص نصيب مخصصات الدعم ومخصصات القوات المسلحة مجتمعة فى جملة النفقات العامة الجارية من نحو ٤٥,٢١٪ فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٢١,٢٦٪ فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤. أى أنه تناقص الى أقل من النصف فى تسعة أعوام فقط.

وفى المقابل ازداد نصيب فوائد الدين العام المحلى والخارجى معا من نحو ١١,٦٪ فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٢٩,١٪ فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤، أى أنه ازداد الى أكثر من مثلين ونصف المثل فى تسعة أعوام. ومن ثم فانه تجاوز بكثير نصيب الدعم والقوات المسلحة معا فى ١٩٩٥/٩٤، بينما لم يكن يتجاوز رבעه تقريبا فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥.

٤- حقق نصيب الدعم فى جملة النفقات العامة الجارية أعلى نسبة انخفاض (نحو ١٤ نقطة مئوية) فيما بين عامى ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤. وحقق نصيب فوائد

الدين العام المحلى والخارجى فيها أعلى نسبة زيادة (نحو ١٧,٥ نقطة مئوية) فى ذات الفترة.

٥- تبدو التغيرات فى أنصبة بقية الاستخدامات فى اجمالى النفقات العامة الجارية، بالازدياد أو بالنقصان، أقل حدة منها فى حالتى الدعم وفوائد الدين العام.

جدول (٢): التوزيع النسبى للنفقات العامة الجارية بين استخداماتها المختلفة

فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(%)

الاستخدامات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٥/٩٤
الأجور	٢٦,٥٠	٢٥,٩٥	٢٧,٧١	٢٧,١٦
النفقات الجارية والتحويلات الجارية				
- الدعم	٢٢,٤٥	٢١,٩٠	١٢,٨٠	٧,٨٥
- القوات المسلحة (١)		٢٣,٣١	١٥,٢٩	١٣,٤١
- فوائد الدين العام المحلى	٦,٥١	٩,٨٠	١٦,٢٥	٢٢,٢٤
- فوائد الدين العام الخارجى		١,٧٨	٦,٢٠	٦,٨٣
- أعباء المعاشات (١)		٦,٦٧	٨,٣٢	٨,٦٧
- المستلزمات السلعية والخدمية (١)		٥,٤٩	٥,٦٣	٧,٣٥
- نفقات جارية متنوعة (١)		٥,١٠	٧,٨٠	٦,٤٩
جملة النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٧٣,٥٠	٧٤,٠٥	٧٢,٢٩	٧٢,٨٤
جملة الاستخدامات الجارية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظات: (١) بيانات غير متوفرة بسبب طبيعة تنويب الموازنة فى عام ١٩٨١/٨٠.

المصدر: احتسبت من:

وزارة المالية - ختامى الموازنة العامة للدولة - سنوات ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٦/٨٥، و ١٩٩١/٩٠.

و ١٩٩٥/٩٤.

٦- تأرجح نصيب الأجور فى جملة النفقات العامة الجارية فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤ هبوطا وصعودا بنسب صغيرة نسبيا، اذ انخفض من نحو ٢٦,٥٪ فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٢٦٪ فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ ثم ارتفع الى نحو ٢٧,٧٪ فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠ ليعود فينخفض الى نحو ٢٧,٢٪ فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤. وفى المقابل تأرجح نصيب جملة النفقات الجارية والتحويلات الجارية فى جملة النفقات العامة الجارية صعودا وهبوطا بنسب صغيرة أيضا وفى اتجاه مخالف.

تطورت القيمة المطلقة لمخصصات الدعم فى اتجاه مضاد لاتجاه تطور نصيبها فى جملة النفقات العامة الجارية، اذ ازدادت من نحو ١٥٧١,٥ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٢٩٠٨,٨ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بزيادة مقدارها نحو ٨٥,١٪، ثم الى نحو ٣٩٣٩,١ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بزيادة مقدارها نحو ١٥٠,٧٪ ونحو ٣٥,٤٪ بالقياس الى السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٦/٨٥ على التوالي.

وبالمثل ازدادت القيمة المطلقة لمخصصات القوات المسلحة، وفى اتجاه مضاد لاتجاه تطور نصيبها فى جملة النفقات العامة الجارية، من نحو ٣٠٩٥,٩ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٦٧٣٢ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤، بزيادة مقدارها نحو ١١٧٪.

خلافا لحالة مخصصات كل من الدعم والقوات المسلحة تطور كل من القيمة المطلقة لفوائد الدين العام المحلى والخارجى، مجتمعين ومنفردين، ونصيبها فى جملة النفقات العامة الجارية فى اتجاه واحد. فازدادت القيمة المطلقة لفوائد مجموع الدين العام من نحو ٤٥٩,١ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ١٥٣٧,٧ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥، بزيادة مقدارها نحو ٢٣٥٪، ثم الى نحو ١٤٥٧٦,٦ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤، بزيادة مقدارها نحو ٣٠٧٥٪ ونحو ٨٤٨٪ بالقياس الى السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٦/٨٥ على التوالي. وبدورها ازدادت القيمة المطلقة لفوائد الدين العام المحلى من نحو ١٣٠١,٨ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ١١١٥٠,٥ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤، بزيادة مقدارها نحو ٧٥٦,٥٪. وازدادت القيمة المطلقة لفوائد الدين العام الخارجى من نحو ٢٣٥,٩ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٣٤٢٦,١ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤، بزيادة مقدارها نحو ١٣٥٢٪.

يتبين من تطور فوائده كل من الدين العام المحلى والدين العام الخارجى أن فوائد الأخير تنمو بمعدل يفوق كثيرا معدل نمو فوائد الأول (يقترّب من مثليه تقريبا) فيما بين السنتين الماليّتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤. ولقد أسفر هذا التطور عن تغيير فى التوزيع النسبى لمجموع فوائد الدين العام، فازداد نصيب الدين العام الخارجى فيه من نحو ١٥,٤٪ فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٢٣,٥٪ فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤. وفى المقابل انخفض نصيب الدين العام المحلى فيه من نحو ٨٤,٧٪ الى نحو ٧٦,٥٪ فيما بين هاتين السنتين الماليّتين. وهو ما يعنى تحويل قسم متزايد من جملة النفقات العامة الجارية الى خارج الاقتصاد المصرى. وهذا أمر من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبا لا على ادخار الموازنة العامة ولا على اجمالى الادخار العام فحسب، وانما أيضا على الادخار المحلى الاجمالى. ويختلف الأمر عن ذلك فى حالة فوائد الدين العام المحلى بالنظر الى أن قسما منها قد يجد طريقا الى أوعية ادخار كل من القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص.

هكذا تناقص العبء النسبى لمخصصات كل من الدعم والقوات المسلحة على الانفاق العام، ومن ثم تناقص وزنها النسبى فى التأثير على ادخار الموازنة العامة وعلى اجمالى الادخار العام فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤. وفى المقابل ازداد العبء النسبى لفوائد الدين العام، المحلى والخارجى، على الانفاق العام وازداد معه وزنها النسبى فى التأثير على كل من ادخار الموازنة العامة، واجمالى الادخار العام، والادخار المحلى الاجمالى.

يعزى تراجع الأهمية النسبية لمخصصات الدعم فى جملة النفقات العامة الجارية الى تنفيذ سياسات للتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وبصفة خاصة بعد السنة المالية ١٩٨١/٨٠. ومن المعروف أن تحرير الأسعار وخفض الدعم تدريجيا، توطئة لالغائه، من بين أهم أدوات تنفيذ هذه السياسات. فبينما يشير تقرير للبنك المركزى المصرى الى أن الحكومة تزيد مخصصات الدعم بهدف تخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات التى تضطلع أجهزتها الحكومة بتقديمها (٣٤)، يشير البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ الى اتجاه الحكومة الى تجميد مخصصات الدعم والعمل على تضيق نطاق المستفيدين به، بقصر الاستفادة به على من هم بحاجة إليه بالفعل وتوجيهه الى السلع النهائية فقط، واستمرار الاعتمادات المخصصة له فى حدود ما كانت عليه فى موازنات السنوات المالية السابقة (٣٥). ومع ذلك يشير التقرير السنوى للبنك المركزى ١٩٨٥/٨٤ الى انخفاض مخصصات الدعم من ٢٠٥٨,٤ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ الى ١٩٩٦,١ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ (٣٦)، بنقص قدره نحو ٣٪. ومع التقدم فى تنفيذ سياسات التثبيت

الاقتصادى والتكيف الهيكلى، بعد الاتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١، تقلصت الأهمية النسبية لمخصصات الدعم أكثر فأكثر.

ويعزى نمو الأهمية النسبية لفوائد الدين العام المحلى والخارجى فى جملة النفقات العامة الجارية الى زيادة الاقتراض العام بصفة عامة، وزيادة الاقتراض العام المحلى بصفة خاصة، لتمويل عجز الموازنة العامة، وازدياد الاعتماد فى هذا السبيل على أذون الخزانة بصفة أحص (٣٧). ناهيك عن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة حيث تراوحت بين ١٤,٢٪ و ١٩,٣٪ خلال الفترة يناير - يونيو ١٩٩١ (٣٨).

ترتب على التوسع فى الاقتراض العام المحلى ازدياد الدين العام المحلى على نحو متواصل من ١١,٠١٤ مليار جنيه فى نهاية السنة المالية ١٩٨١/٨٠ (٣٠ يونيو ١٩٨١) (٣٩) الى نحو ١٢٢,٧ مليار جنيه فى نهاية السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ (نهاية يونيو ١٩٩٥) (٤٠). وهو أحد عاملين رئيسيين يفسران التطور المشار اليه آنفاً فى مخصصات فوائد خدمة الدين العام بصفة عامة وخدمة الدين العام المحلى بصفة خاصة. وثانى هذين العاملين هو ارتفاع سعر الفائدة، على نحو ماسلف ذكره. ولقد ترتب على تحرير سعر الفائدة وارتفاعه زيادة فى تكلفة اقتراض هيئة السلع التموينية من البنوك التجارية لتمويل توفير السلع المدعومة. وهو ما ترتب عليه زيادة فى فوائد الدين العام المحلى، ناهيك عما له من انعكاسات على تكلفة دعم هذه السلع (٤١).

وقد أدى تعديل سعر صرف الجنيه المصرى فى فبراير ١٩٩١ الى زيادة تكلفة واردات هيئة السلع التموينية مقومة بالنقد المحلى مع ما ترتب عليها من زيادة فى فوائد الدين العام الخارجى، وكذا فى تكلفة الدعم السلعى بالجنيه المصرى (٤٢).

يبقى فى هذا المقام أنه يمكن القول أن حجم فوائد خدمة الدين العام، المحلى والخارجى، ومن ثم أهميتها النسبية فى جملة النفقات العامة الجارية كان يمكن أن تكون أكبر مما بلغت بالفعل فى الفترة التالية للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ لو لم تتجه الحكومة الى خفض الاستثمارات العامة فى تلك الفترة. ويقدر أن نصيب هذه الاستثمارات فى الناتج المحلى الاجمالى تناقص من ١٧,٥٪ فى السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ الى ٨,٤٪ فى السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ (٤٣).

ويمكن تفسير تطور الأهمية النسبية لمخصصات القوات المسلحة فى جملة النفقات العامة الجارية فى ضوء عملية التسوية السياسية بين مصر واسرائيل بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد بينهما،

مقرونة بسياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى بما تنطوى عليه من اجراءات للاصلاح المالى.

يعزى الثبات النسبى لنصيب الأجور فى جملة النفقات العامة الجارية فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤ بصفة رئيسية الى اتجاه الحكومة نحو تجميد الأجور فى الموازنة العامة تنفيذاً لسياسات التثبيت الاقتصادى والاصلاح المالى ذات الأثر الانكماشى. وتستخدم الحكومة فى سبيل ذلك اجراءات من قبيل تخليها عن سياسة الاستيعاب الاجتماعى بما يعنيه من تخليها عن الالتزام بسياسة تعيين خريجي مؤسسات التعليم العالى والمتوسط. فلقد بدأت الحكومة مع نهاية السبعينات تتراخى فى تعيين الخريجين. ومع تقدم الثمانينات ازداد هذا التراخى، ولم يلبث أن تحول الى مايمكن وصفه بتخلي الحكومة عن هذا الالتزام. ولقد ذهبت الحكومة فى هذا الاتجاه الى حد عدم تعويض من يتركون العمل لسبب أو لآخر (٤٤). والى جانب ذلك شجعت الحكومة العاملين بها على الحصول على اجازات غير مدفوعة الأجر للعمل بالخارج أو بالداخل أو لرعاية الأطفال. ناهيك عما ترتب على خفض الاستثمارات العامة من تناقص فى قدرة القطاع العام بمفهومه الواسع (الحكومة وقطاع الأعمال) على خلق فرص عمل. ووفقاً لبيانات منسوبة الى البنك الدولى تناقص نصيب الاستثمار الثابت العام فى الناتج المحلى الاجمالى تدريجياً من ٢٢,٥٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ١١,٩٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ (٤٥). ولعل هذا مما يفسر مايشير اليه أحد المصادر من انخفاض الأجور الحقيقية بمقدار ٣٠٪ فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بسبب خفض نصيب الأجور فى الموازنة العامة كأحد أهم وسائل التثبيت الاقتصادى (٤٦).

إذا كان ما تقدم يسكن أن يفسر انخفاض الأهمية النسبية للأجور فى جملة النفقات العامة الجارية فى موازنة السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ عنها فى موازنة السنة المالية ١٩٨١/٨٠، فثمة أسباب أخرى مغايرة تفسر ارتفاعها النسبى فى موازنة السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤.

ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فى سببين هما:

١- عودة عدد كبير من العاملين بالحكومة المعارين للعمل بأقطار الخليج العربى الى وظائفهم فى مصر اثر أزمة الخليج الناجمة عن احتلال الكويت، وعدم تجديد الكثيرين منهم لاعاراتهم بعد انتهاء هذه الأزمة.

٢- اصدار قوانين بشأن تقرير علاوات خاصة للعاملين بالدولة، بدءاً باصدار القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧، بهدف الحد من تدهور القدرة الشرائية لأجورهم تحت وطأة موجات التضخم

العالية، وفي مواجهة الارتفاع في أسعار السلع والخدمات بعد الغاء دعم أكثرها وتخفيض دعم بعضها بشدة.

إقترن بإصدار قوانين تقرير العلاوات الخاصة للعاملين بالدولة إصدار قوانين مماثلة لزيادة المعاشات بنسب مماثلة للعلاوات الخاصة. وهو، مع ازدياد أعداد المحالين الى المعاش، مايفسر ازدياد الأهمية النسبية لنصيب أعباء المعاشات في جملة النفقات العامة الجارية، على نحو ما تبينه البيانات المدونة في جدول (٢).

ربما يبقى في هذا المقام أن نشير الى ثبات نصيب نفقات التعليم في جملة النفقات العامة الجارية، والى تراجع نصيب الصحة فيها في فترة البحث. وهو مايعزى الى بدء تنفيذ ما تنادى به سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من تحميل تكلفة الخدمة للمنتفع بها (٤٧).

وفي المقابل ازداد نصيب المستلزمات السلعية والخدمية في جملة النفقات العامة الجارية بنحو نقطتين متويتين (من ٥,٤٩ ٪ الى ٧,٣٥ ٪). وهو ما يمكن ان ينطوى على اتفاق ترفى أو غير مبرر مثل الاحتفالات وغيرها من الأنشطة المظهرية، ناهيك عن الاسراف في استهلاك الأدوات والمواد والوسائل المختلفة بواسطة الجهاز الادارى.

٢٠١٠٣. تطور التوزيع النسبي للإيرادات العامة الجارية

في الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤

تطور التوزيع النسبي للإيرادات العامة الجارية بين مصادرها المختلفة في الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤ على نحو تبينه البيانات المدونة في جدول (٣)، ويمكن ايجاز أهم ملامحه فيما يلي :

١- تناقص الأهمية النسبية للإيرادات السيادية في جملة الإيرادات العامة الجارية على نحو متواصل، وبنحو ٧,٤ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩١/٩٠، وازديادها بنحو ٩,٧ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤.

يرتبط بهذا التطور وبنجم عنه ازدياد الأهمية النسبية للإيرادات الجارية والتحويلات الجارية على نحو متواصل وبنحو ٧,٤ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩١/٩٠، ثم انخفاضها، وبنحو ٩,٧ نقطة مئوية، فيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤.

٢- ازدياد الأهمية النسبية للضرائب العامة على نحو متواصل لتزيد في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بنحو ٢,٤ نقطة مئوية عما بلغت في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥.

٣- تراجع الأهمية النسبية لايادات الجمارك بنحو ٥,٣ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠، وزيادتها بنحو ثلاث نقاط مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤، مع بقائها دون المستوى الذى بلغته في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥.

٤- انخفاض الأهمية النسبية للضرائب العامة على المبيعات والخدمات بنحو ١,٤ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠، وزيادتها فيما بين السنة الأخيرة والسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بنحو ٥,٦ نقطة مئوية.

٥- انخفاض الأهمية النسبية للايرادات السيادية الأخرى بنحو ١,٤ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ ثم ارتفاعها بنحو ٧,٠ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤.

٦- تأرجح الأهمية النسبية لمجموع فوائض الهيئات الاقتصادية (هيئة البترول وهيئة قناة السويس والهيئات الاقتصادية الأخرى) هبوطاً وصعوداً فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ لتصل في السنة الأخيرة الى مايزيد قليلا عن نصف المستوى الذى بلغته في السنة الأولى (من ٢٤,٨٩ الى ١٤,٠٥ نقطة مئوية بنقص مقداره نحو ١٠,٨ نقطة مئوية).

٧- صعود الأهمية النسبية لفائض هيئة البترول بنحو ١,٨ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ ثم هبوطها بنحو ٤,٣ نقطة مئوية فيما بين السنة الأخيرة والسنة المالية ١٩٩٥/٩٤.

٨- ازدياد الأهمية النسبية لفائض هيئة البترول قناة السويس على نحو متواصل، وبنحو ٣,٣ نقطة مئوية، لتصل في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ الى أكثر من ضعف المستوى الذى بلغته في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥.

٩- ارتفاع الأهمية النسبية لفائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام بأكثر من نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٦/٨٥، وتناقصها بعد ذلك على نحو متواصل،

جدول (٣): التوزيع النسبي للإيرادات العامة الجارية بين مصادرها المختلفة

في الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(%)

١٩٩٥/٩٤	١٩٩١/٩٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٨١/٨٠	مصادر الإيراد
				الإيرادات السيادية (١)
٢٨,٤٦	٢٨,٢٧	٢٦,٠٢		- الضرائب العامة
١٥,٠٨	١١,٩٢	١٦,٥٩		- الجمارك
١٧,٩١	١٢,٣٠	١٣,٦٧		- الضرائب العامة على المبيعات (٢) والخدمات
٦,٤١	٥,٧٢	٧,١١		- إيرادات سيادية أخرى
٦٧,٨٦	٥٨,١١	٦٣,٣٩	٦٥,٥٢	جملة الإيرادات السيادية
				الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية
٧,٥٢	١١,٨٠	١٠,٠٣		- فائض البترول
٦,٠٣	٤,٩٦	٢,٧٣	٢٤,٨٩ (٣)	- فائض قناة السويس
٠,٥٠	٠,٦١	٠,٤٣		- فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى
١,٢٢	١,٥٥	٢,٧٥	١,٦٣	- فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام
٤,٣٨	٦,٥٤	٣,٨٦	٧,٨٦	- فائض البنك المركزي
١٢,٤٩	١٦,٤٣	١٦,٨١		- إيرادات جارية أخرى
٣٢,١٤	٤١,٨٩	٣٦,٦١	٣٤,٤٨	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	جملة الإيرادات الجارية

ملاحظات: (١) البيانات التفصيلية غير متوفرة بسبب طبيعة تبويب الموازنة في عام ١٩٨١/٨٠.

(٢) حلت محل ضريبة الاستهلاك في مايو ١٩٩١.

(٣) تشمل فائض البترول وفائض قناة السويس وفائض الهيئات الاقتصادية الأخرى.

المصدر: احتسبت من: وزارة المالية - ختامى الموازنة العامة للدولة - السنوات الأربع التي يشملها الجدول.

وبأكثر من ١,٥ نقطة مئوية، لتصل في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ الى ما يقل عن نصف المستوى الذى بلغته في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥.

١٠- تأرجح الأهمية النسبية لفائض البنك المركزى هبوطا وصعودا فيما السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤ لتصل في السنة الأخيرة الى ما يزيد بنحو نصف نقطة مئوية عما بلغته فى السنة الأولى.

١١- تناقص الأهمية النسبية للإيرادات الجارية الأخرى على نحو متواصل لتصل في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ الى ما يقل بنحو ٤,٣ نقطة مئوية عما بلغته في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥.

هكذا تفصح البيانات المدونة فى جدول (٣) عن اتجاه الى تقليل 'الاعتماد نسبيا على مصادر الإيرادات السيادية (من ٦٥,٥٢٪ الى ٥٨,١١٪ من جملة الإيرادات العامة الجارية)، باستثناء الضرائب العامة، فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩١/٩٠، وإلى زيادة الاعتماد، نسبيا، فى توليد هذه الإيرادات، عليها جميعا، وان يك بنسب متفاوتة تبلغ أدناها فى حالة الضرائب العامة وتبلغ أقصاها فى حالة الضرائب العامة على المبيعات والخدمات وبفارق كبير بينهما، فى الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤. ويقابل هذا الاتجاه اتجاه مواز الى زيادة الاعتماد فى توليد الإيرادات العامة الجارية على الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية، وبصفة خاصة فائض البنك المركزى والإيرادات الجارية الأخرى (إزدادت من ٧,٨٦٪ الى ٢٢,٩٧٪ من جملة الإيرادات العامة الجارية) فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩١/٩٠، ثم الى تقليل الاعتماد عليها جميعا، وعلى فائض الهيئات الاقتصادية وفائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام بصفة خاصة، فى توليد هذه الإيرادات فى الفترة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤. وهو ما يعنى ازدياد الوزن النسبى للإيرادات السيادية بصفة عامة، ولإيرادات الضرائب العامة على المبيعات والخدمات بصفة خاصة، فى مقابل تناقص الوزن النسبى للإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بصفة عامة، وفائض الهيئات الاقتصادية وفائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام بصفة خاصة، فى التأثير على ادخار الموازنة العامة ومن ثم على اجمالى الادخار العام فى الفترة التالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠.

يعزى تطور الإيرادات العامة الجارية فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤، على النحو الذى تبينه البيانات المدونة فى جدول (٣)، الى عوامل (سياسات واجراءات وأحداث) أثرت عليها بشقيها السيادى، والجارى والتحويلي، فى اتجاهات مختلفة. ولعل من الغنى عن التنبؤ أن هذه الإيرادات، فى أى من السنوات المدروسة، ليست نتاجا للسياسات والاجراءات التى اتبعت واتخذت ونفذت فى

ذات السنة فقط، وانما هي نتاج متراكم لفعل سياسات واجراءات وأحداث اتبعت واتخذت ونفذت ووقعت فى سنوات سابقة أيضا. ولعل من بين أهم العوامل التى أثرت على هذه الايرادات، على النحو المشار اليه، مايمكن ايجازه على النحو التالى.

١٠٣٠١٠٣ عوامل أثرت على الايرادات السيادية

يعكس تطور الايرادات السيادية، على النحو المبين فى جدول (٣)، الأثر الصافى لفعل عوامل متعارضة، يعمل بعضها على دفع هذه الايرادات الى أعلى بينما يهبط بها البعض الآخر الى أسفل. وأهم هذه العوامل مايلى:

١٠١٠٣٠١٠٣ عامل عملت على زيادة الايرادات السيادية

(أ) إنقضاء فترة الاعفاء الضريبى الممنوح لعدد من المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى، وبدء اخضاعها للضرائب فى فترات متتابة. وهو مايعزى إليه قسم من الزيادة فى مقدار حصيلة الضرائب العامة وفى نصيبها فى جملة الايرادات العامة الجارية، وبصفة خاصة بعد السنة المالية ١٩٨١/٨٠ (٤٨).

(ب) تطبيق نظام الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعين اعتبارا من السنة الضريبية لعام ١٩٩٤ (٤٩). وهذا هو أحد الاجراءات التى ينطوى عليها تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى. (ج) زيادة سعر صرف العملات الأجنبية، بالجنيه المصرى، المستخدم فى حساب الايرادات الجمركية، مما يؤدى الى زيادة هذه الايرادات فى حالة بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة.

(د) التوسيع المتتالى لنطاق تطبيق ضرائب الاستهلاك، المفروضة بمقتضى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١، بزيادة عدد السلع الخاضعة لها وبزيادة فئاتها على بعض السلع الخاضعة لها (٥٠). والانتقال بعد السنة المالية ١٩٩١/٩٠ الى تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن اصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات، بدلا من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١، والتوسع المدرج فى نطاق تطبيقه بزيادة عدد السلع والخدمات الخاضعة له، وزيادة فئات الضريبة العامة على المبيعات على سلع معينة. ولعل من الغنى عن التنبه أن التوسع فى تطبيق الضرائب على الاستهلاك بتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات انما يعزى فى سياق، وبالتساق مع، سياسات التثبيت الاقتصادى والاصلاح المالى، ذات الطابع الانكماشى، التى اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولى قبيل منتصف عام ١٩٩١ على تطبيقها.

(هـ) فرض ضرائب الدمغة، بمقتضى القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠، وزيادتها زيادات متتالية، بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩. وكذا فرض رسم لتنمية الموارد المالية للدولة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤، وتوسيع نطاق تطبيقه أكثر من مرة بعد ذلك.

الى جانب ماتقدم من عوامل، من شأنها أن تكون قد أدت الى زيادة الايرادات السيادية فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤، درج البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة بعد السنة المالية ١٩٨١/٨٠ على الاشارة الى اجراءات أخرى من شأنها، لو كانت قد نفذت بالفعل، أن تكون قد ساهمت فى زيادة الايرادات السيادية فى الفترة المشار اليها. ومن هذه الاجراءات مايلي (٥١):

أ) احكام عملية التحصيل الضريبى بمكافحة التهرب الضريبى وتنشيط التحصيل من الضرائب الجارية ومن المتأخرات الضريبية من سنوات سابقة.

ب) تحسين أداء الجهاز الضريبى فى عمليات الحصر والمحاسبة والتحصيل، ومايرتبط بذلك من توسيع قاعدة المجتمع الضريبى.

ج) ترشيد الاعفاءات الجمركية واحكام تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وكذا تطور الجوانب التنظيمية والادارية لجهاز الجمارك بما يؤدى الى احكام الرقابة ومنع التهرب وتنشيط الحصيلة.

وعلى الرغم مما يمكن أن يكون قد حدث من تحسن نسبى فى أداء الجهاز الضريبى، وفى أداء جهاز الجمارك، وفى ترشيد الاعفاءات الجمركية، فمايزال هذان الجهازان دون المستوى المطلوب فى كفاءة الأداء. ولعلنا نكتفى فى هذا المقام بذكر ما تشير إليه احدى الدراسات من "انخفاض الجهد الضريبى النعلى، وركوده بصفة عامة، خاصة فى الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى بداية برنامج الاصلاح المالى فى التسعينات" (٥٢).

٢٠١٠-٢٠١٣ عوامل عملت على خفض الايرادات السيادية

أ) الافراط فى منح الاعفاءات الضريبية بموجب " القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار"، ولائحته التنفيذية، الذى حل محل " القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى"، ومن بين ما يهدف اليه القانون الجديد، بحسب ما تشير اليه مذكرته الايضاحية، أن يتيح " حرية التحرك الى الأمام نحو الاصلاح الاقتصادى المنشود، ويوفر التشجيع المطلوب للمشروعات القائمة فضلا عن جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة" (٥٣) ولقد مد القانون الجديد نطاق التمتع بالاعفاءات الممنوحة بموجبه ليشمل " المشروعات أيضا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم"، وأجاز " لمجلس الوزراء فى حالات خاصة وللاعتبارات التى يقدمها

ويقتضيها الصالح العام تقرير حوافر أو ضمانات أو مزايا أخرى (غير المنصوص عليها في القانون) لبعض المشروعات التي تنشأ في إطار أحكام هذا القانون" (مادة ٦). وبذلك يمد القانون التمتع بالاعفاءات الممنوحة بموجبه لتشمل المستثمر المصري بعد أن كان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يقصر التمتع بالاعفاءات الممنوحة بمقتضاه على المستثمرين العرب والأجانب فقط.

الى جانب اعفاء " أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال" واعفاء " الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، ومن الضريبة العامة على الدخل"، بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، استحدث القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ أحكاما توسع نطاق الاعفاءات، من بينها مايلي:

— جواز " مد الاعفاء لمدة أو لمدد أخرى بما لا يجاوز خمس سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام.. " (الفقرة الرابعة، — مادة ١١).

— الاعفاء لمدة عشر سنوات لإنشاء المناطق الصناعية الجديدة ولإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، وجواز مد مدة الاعفاء خمس سنوات أخرى (الفقرة السادسة — مادة ١١).

— " الاعفاء لمدة عشر سنوات للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية (الفقرة الخامسة — مادة ١١).

— مد مدة اعفاء المشروعات " سنتين اذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات ٦٠ ٪ .. " (الفقرة السابعة — مادة ١١).

— اعفاء " مشروعات الإسكان المتوسط والاقتصادى التي تؤجر وحداتها بالكامل لأغراض السكنى خالية"، " من كافة الضرائب والرسوم لمدة خمسة عشر عاما يجوز مدها خمس سنوات أخرى" (الفقرة الأولى — مادة ١٢). ويسرى هذا الاعفاء وللمدة ذاتها على الأرباح التي توزعها هذه المشروعات (الفقرة الثانية — مادة ١٢).

— اعفاء ٢٥ ٪ " من نصيب الوارث أو المستحق في رأس المال المستثمر في شكل أموال أو أنصبة أو حصص أو أسهم في مشروعات خاضعة لهذا القانون" من ضريبة الأيلولة على أنصبة الورثة . (مادة ١٣).

— سريان التمتع باعفاء أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على شركات الأموال، بحسب الأحوال، وباعفاء الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخل، ولمدة خمس سنوات، على التوسعات في المشروعات التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار. وكذا سريان التمتع

بهذه الاعفاءات " لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون . وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم فى تصويب الهيكل التمويلي للمشروعات القائمة" (مادة ١٥).

- رفع قيمة اعفاء الأرباح التى توزعها المشروعات من ضريبة الدخل بعد انقضاء مدد الاعفاء آتفة الذكر الى ١٠٪ من حصة الممول فى رأس مال المشروع بدلا من ٥٪ منه كما كان يقضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ب) الاعفاءات الضريبية التى يمنحها القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، على نحو ما سلف ذكره.

ج) تخفيض سعر الضريبة على إيرادات القيم المنقولة بنسبة ٢٠٪ بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

د) رفع حد الاعفاء من الضريبة على المرتبات والأجور.

هـ) إلغاء الضريبة على مجموع التركة واختزالها فى الضريبة على أيلولة التركة الى الورثة.

و) اعفاء أذون الخزانة الصادرة اعتبارا من أول يناير ١٩٩١ وعوائدها وقيمة استردادها أو استحقاقها من كافة أنواع الضرائب والرسوم فيما عدا ضريبة الأيلولة (٥٤).

ز) إلغاء ضريبة الدمغة النسبية على الأوراق المالية. وتخفيض رسوم إصدار الأوراق المالية ورسوم الاطلاع على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير التى تصدر عن الهيئة العامة لسوق المال (٥٥).

ح) تطبيق مايعرف باسم الضريبة الجمركية المنسقة، فى اطار سياسات تحرير التجارة الدولية، وتخفيض الحدود القصوى للضريبة الجمركية الى ٧٠٪، وتوحيد سعرها مع خفضه الى ١٠٪ على ٢٩ سلعة رأسمالية (٥٦).

ط) اعفاء المصدرين من قيمة الرسوم التى كانت تفرض على شهادة الفحص الجمركى للرسائل الواردة والصادرة. وإلغاء تكاليف التوثيقيات المفروضة على المصدرين فى المنافذ الجمركية. واعفاء جميع الأرباح التى تحققها مشروعات المناطق الحرة المخصصة للتصدير من ضرائب الدخل. وكسائر اعفاء جميع الأدوات والمعدات اللازمة لإنشاء المصانع أو تجديدها أو إحلالها اعفاء كاملا من الجمارك. واعفاء جميع مستلزمات الانتاج الداخلة فى الشباك التصديرى بالمناطق الحرة الخاصة اعفاء تاما من الجمارك. وعدم تحصيل مقابل خدمات فيما يختص بالسلع التى تدخل فى نظام السماح المؤقت (٥٧).

ك) انخفاض مجموع حصيلة ضرائب قطاع البترول والهيئة العامة لقناة السويس، وتناقص نصيبها فى مجموع الضرائب المباشرة من ٥٣٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ الى ٢٨٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، واستمراره فى التناقص بعده (٥٨). ويعزى ذلك، كما هو معروف، الى انخفاض

أسعار البترول عالمياً، وإلى تقلب حركة المرور في قناة السويس، لأسباب خارجية لاسلطان لصانع ومتخذ القرار المصرى عليها.

(ل) اتساع نطاق القطاع غير المنظم (غير الرسمي) وما يكتنف معاملته ضريبياً من مصاعب.
(م) انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي والإصلاح المالي ذات التأثير الانكماشى، ناهيك عن سوء توزيع الدخل، وهو ما انعكس على أحجام الدخول الخاضعة للضريبة.

(ن) ما هو شائع عن ضعف كفاءة ومستوى أداء الجهاز الضريبى، مما يظهر فى ارتفاع حجم المتأخرات الضريبية وفى اتساع نطاق التهرب الضريبى. وهو ما لا ينفى أن هناك جهوداً بذلت لتحسين مستوى كفاءة وأداء هذا الجهاز، غير أن ما أنجزته فى هذا السبيل ما يزال دون المطلوب. ولعل الإفراط فى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، وبالدات ضرائب الاستهلاك، يفسر فى جانب منه عجز الجهاز الضريبى عن تحصيل المستحقات وعن مكافحة التهرب الضريبى. ناهيك عن أن اللجوء المكثف إليها قد ينطوى على رغبة من الحكومة فى التعويض عن الإعفاءات التى تفرط فى منحها بسخاء سعياً منها إلى تشجيع وزيادة الاستثمار الخاص.

٢٠٢٠١٠٣ عوامل أثرت على الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية

تأثرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية، المبينة فى جدول (٣)، بفعل عوامل متعارضة التأثير، يعمل بعضها على زيادتها بينما يعمل بعضها الآخر على خفضها. وأهم هذه العوامل ما يلى ذكره.

٢٠٢٠٢٠١٠٣ عوامل عملت على زيادة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية

(أ) التخفيض التدريجى المتتابع لسعر صرف الجنيه المصرى، الذى بلغ ذروته فى ٢٧ فبراير ١٩٩١، بما ترتب عليه من زيادات فى قيمة عوائد صادرات البترول ومنتجاته، وفى قيمة عوائد المرور فى قناة السويس مقومة بالعملة المصرية بسعرها الجديد (٥٩).

(ب) ارتفاع أسعار البترول الخام ومنتجاته، وازدياد النشاط الملاحى وحركة المرور فى قناة السويس بسبب أزمة حرب الخليج الثانية (٦٠).

(ج) الزيادات الكبيرة، فى إطار تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فى أسعار كثير من السلع والخدمات التى تستجها وتقدمها شركات القطاع العام والهيئات العامة.

الاقتصادية والهيئات العامة الخدمية، وبصفة خاصة أسعار الأسمدة وغزل القطن والزجاج والسجائر واسطوانات البوتاجاز ومنتجات الجوت ومنتجات البترول والغاز الطبيعي والأسمت، وأسعار الطاقة، وخدمات النقل بالسكك الحديدية ووسائل النقل العامة الأخرى، وخدمات الاتصال والبريد. ناهيك عن اقتضاء أثمان لخدمات كانت تؤدي للمتفعين بها مجاناً، وزيادة الأثمان المحصلة لخدمات أخرى كانت تؤدي بأجور رمزية أو تقل كثيراً عن تكاليفها (٦١). وهذا مايفسر تطور الأهمية النسبية للإيرادات الجارية الأخرى في جملة الإيرادات العامة الجارية على النحو الذى يبينه جدول (٣).

(د) زيادة أسعار الفائدة على الاقراض بما ترتب عليها من زيادة فى أرباح بنوك القطاع العام. وهو مايفسر جانباً من زيادة الأهمية النسبية لفائض البنك المركزى فى جملة الإيرادات العامة الجارية. أما الجانب الآخر من هذه الزيادة فتفسره الزيادة فى أرباح الاصدار وفى الفائض المتحقق من ادارة الاحتياطات المملوكة للحكومة.

٢٠٢٠٢٠٢٠٣ عوامل أدت الى خفض الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية

(أ) هبوط الأسعار العالمية للبترول، بعد أن بلغت ذروتها فى عام ١٩٨١، وانكسارته على عوائد صادراته وعلى حصيلة المرور فى قناة السويس.

(ب) انخفاض الحمولات وأعداد السفن التى تعبر قناة السويس بسبب ازدياد أحجام التجارة الدولية البينية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتراجع حجم ماينقل من البترول عبر القناة. وهو مادفع الهيئة العامة لقناة السويس الى إلغاء الرسم الاضافى، الذى كان يفرض على ناقلات البترول بواقع ١٠ ٪، بهدف اجتذاب هذه الناقلات الى المرور فى القناة (٦٢).

(ج) بيع مشروعات مملوكة للدولة، مثل المشروعات التى كانت تمتلكها المحليات، وبيع وحدات مملوكة للقطاع العام، وحرمان الموازنة العامة من صافى إيراداتها. ناهيك عن ركود بعض منتجات القطاع العام بسبب مايتعرض له من منافسة غير منصفة أو متكافئة من منتجات أجنبية مماثلة نتيجة لتطبيق سياسات تحرير التجارة، ولتوسيع نطاق تهريب هذه المنتجات الى داخل البلاد.

٢٠٢٣ الادخار العام فى الموازنات الفرعية الجارية

تتكون الموازنة العامة الجارية للدولة من ثلاث موازنات فرعية هى: موازنة الجهاز الادارى، وتتضمن نتائج موازنات الهيئات العامة الاقتصادية التى أفرد لها موازنة مستقلة اعتباراً من موازنة عام ١٩٨٠، على نحو ماسلف ذكره، وموازنة الادارة المحلية، وموازنة الهيئات العامة الخدمية.

يتحقق في نطاق الموازنة الجارية للجهاز الإداري القسم الأعظم من الاستخدامات العامة الجارية، ويتولد في نطاقها القسم الأعظم من الإيرادات العامة الجارية كما يتبين من البيانات المدونة في جدول (٤)، اذ يتبين منها، على سبيل المثال، مايلي:

١- يزيد نصيب الجهاز الإداري في جملة الإيرادات العامة الجارية كثيراً عنه في جملة الاستخدامات العامة الجارية، اذ لم يقل في الأولى عن ٩٣٪ في أي من السنوات المالية موضوع الدراسة، بينما تناقص في الثانية من نحو ٨١٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ ليصل الى نحو ٧٥٪ ونحو ٧٥,٨٪ في السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤ على التوالي.

٢- يتجاوز نصيب الجهاز الإداري في النفقات الجارية والتحويلات الجارية بكثير نصيبه في كل من الأجور وجملة الاستخدامات الجارية، اذ يتراوح بين نحو ٩٢,٤٪ كحد أقصى ونحو ٩٠,٣٪ كحد أدنى في عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤ على التوالي، بينما يتراوح نصيبه في الأجور بين نحو ٥٠,٤٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ كحد أقصى ونحو ٣٣٪ في السنة المالية ١٩٩١/٩٠ كحد أدنى، ويتراوح نصيبه في جملة الاستخدامات العامة الجارية بين نحو ٨١٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ كحد أقصى ونحو ٧٥٪ في السنة المالية ١٩٩١/٩٠ كحد أدنى.

٣- يزيد نصيب الجهاز الإداري في الإيرادات السيادية زيادة ملموسة عنه في الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية. ناهيك عن أن نصيبه في الأولى ازداد على نحو متواصل من نحو ٩٥,٨٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٩٨,٢٪ في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤، بينما تناقص نصيبه في الثانية على نحو متواصل أيضاً من نحو ٩٢,٦٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٨٤,٧٪ في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤.

٤- ازدياد نصيب الإدارة المحلية في جملة الأجور على نحو متواصل، وينسب كبيرة فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩١/٩٠، وتناقصه بنسبة صغيرة نسبياً فيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤، وهي ذات الفترة التي عاد فيها نصيب الجهاز الإداري في جملة الأجور الى الازدياد.

٥- تأرجح نصيب الهيئات الخدمية فى جملة الأجور صعودا وهبوطا من حده الأدنى فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ ليلغ حده الأقصى فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ قبل أن يعود الى التناقص.

٦- ازداد نصيب الادارة المحلية فى جملة الاستخدامات العامة الجارية على نحو متواصل ليلغ قمته فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠ قبل أن يعود الى التناقص، بينما ازداد نصيب الهيئات الخدمية فيها على نحو متواصل، وان يك بنسبة صغيرة طوال الفترة المدروسة.

٧- تأرجح نصيب الادارة المحلية فى جملة الايرادات العامة الجارية صعودا وهبوطا ليلغ حده الأقصى فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ قبل أن يتناقص ليصل الى حده الأدنى فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ ، بينما تأرجح نصيبها فى الايرادات الجارية، والتحويلات الجارية ليلغ حده الاقص فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ .

٨- ازداد نصيب الهيئات الخدمية فى كل من جملة الايرادات الجارية والتحويلات الجارية وجملة الايرادات العامة الجارية على نحو متواصل وبنسبة صغيرة طوال الفترة المدروسة .

٩- ازداد نصيب الادارة المحلية فى الايرادات السيادية فيما بين السنتين المساليتين ١٩٨١/٨٠ و١٩٨٦/٨٥ ، وتناقص بعد السنة الأخيرة.

١٠- خلافا لما عليه الحال فى الجهاز الادارى ، يقل نصيب كل من الادارة المحلية والهيئات الخدمية فى الايرادات العامة الجارية كثيرا عن ثلث نصيب كل منهما فى الاستخدامات العامة الجارية فى جميع السنوات المالية المدروسة . ولعل ذلك يفسر تحقيق كل منها عجزا صافيا فى هذه السنوات جميعها ، بينما حقق الجهاز الادارى فائضا صافيا فيها ، باستثناء سنة واحدة حقق فيها عجزا صافيا هى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ .

تباين موازنات كل من الجهاز الادارى ، والادارة المحلية ، والهيئات الخدمية من حيث الأهمية النسبية لعناصر أو مكونات كل من الاستخدامات العامة الجارية، والأيرادات العامة الجارية ، كما يتبين من البيانات المدونة فى الجداول (٥) ، (٦) ، (٧) ويمكن ايجازه فيما يلى :

١- تشكل الأجور نسبة صغيرة نسبيا من جملة الاستخدامات في الموازنة الجارية للجهاز الإداري، تتراوح بين نحو ١٦,٥٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ كحد أقصى ونحو ١١,٨٪ في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ كحد أدنى، بينما تشكل النفقات الجارية والتحويلات الجارية القسم الأعظم من هذه الاستخدامات. وفي المقابل تشكل الأجور القسم الأكبر من الاستخدامات، في الموازنة الجارية للإدارة المحلية، إذ يتراوح نصيبها فيها بين نحو ٧٥,٢٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ كحد أدنى ونحو ٨١,٢٪ في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ كحد أقصى. ويقع نصيب الأجور في الاستخدامات في الموازنة الجارية للهيئات الخدمية في موقع وسيط بين هذا وذاك، إذ يتراوح بين نحو ٥٣,٢٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ كحد أدنى ونحو ٦٠,٩٪ في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ كحد أقصى.

ويعزى هذا التباين في أنصبة كبل من الأجور والنفقات الجارية والتحويلات الجارية في جملة الاستخدامات الجارية في الموازنات الثلاث المشار إليها إلى وقوع الاستخدامات الجارية الرئيسية في نطاق مسؤولية الجهاز الإداري، باعتبارها استخدامات مركزية وقومية، مثل مخصصات القوات المسلحة ومخصصات فوائد الدين العام المحلي والخارجي ومخصصات الدعم.

٢- تشكل الإيرادات السيادية القسم الأكبر من جملة الإيرادات في الموازنة الجارية للجهاز الإداري، إذ يتراوح نصيبها فيها بين نحو ٦٠,٤٪ في السنة المالية ١٩٩١/٩٠ كحد أدنى ونحو ٧١٪ في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ كحد أقصى. ويختلف الأمر عن ذلك، إلى حد ما، في حالة الموازنة الجارية للإدارة المحلية إذ يتراوح نصيب الإيرادات السيادية في جملة إيراداتها بين نحو ٣١,٥٪ في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ كحد أدنى ونحو ٦٥,٨٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ كحد أقصى، ولعل مما يلاحظ في هذا المقام أن نصيب الإيرادات السيادية في جملة الإيرادات الجارية يميل إلى الازدياد في موازنة الجهاز الإداري، وإلى التناقص المتواصل، وبنسب كبيرة، في موازنة الإدارة المحلية. ويبلغ نصيب الإيرادات السيادية في الإيرادات الجارية أدنى حدوده في الموازنة الجارية للهيئات الخدمية، إذ يتراوح بين نحو ٢,١٪ في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ كحد أدنى ونحو ١٤,٨٪ في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ كحد أقصى، ناهيك عن تناقصه على نحو متواصل، وبنسب كبيرة، فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤.

يعزى هذا التباين في نصيب الإيرادات السيادية في جملة الإيرادات الجارية في الموازنات الفرعية الثلاث المشار إليها إلى الطابع القومي لمصادر الإيرادات السيادية الرئيسية وهي الضرائب العامة، والإيرادات الجمركية، والضرائب العامة على المبيعات والخدمات، مما لا يترك نصيبا

يذكر من جملة هذه الإيرادات لكل من الإدارة المحلية والهيئات الخدمية • وتكاد مصادر الإيرادات السيادية للإدارة المحلية تنحصر في الضرائب العقارية على الأراضي الزراعية (ضريبة الأتبان) وهى ضرائب تكاد حصيلاتها تتسم بالثبات ، وفى الرسوم المحلية ، بينما تنحصر مصادر الإيرادات السيادية للهيئات الخدمية فى الرسوم المقترنة بتقديم بعض الخدمات التى تضطلع هذه الهيئات بتقديمها •

٣- تحول نصيب الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فى جملة الإيرادات الجارية فى موازنة الجهاز الإدارى من الأرباح المتواصل فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩١/٩٠ إلى الانخفاض بشدة فيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤. وخلافاً لذلك إزداد نصيب الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فى جملة الإيرادات الجارية فى موازنة الإدارة المحلية على نحو متواصل فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ ليصل فى السنة الأخيرة إلى ضعف ما بلغه فى السنة الأولى • وبالمثل إزداد نصيب الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فى جملة الإيرادات الجارية للهيئات الخدمية على نحو متواصل فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ . ولقد إقترن هذا التطور بما سلفت الإشارة إليه من تناقص فى نصيب الجهاز الإدارى فى جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فى الموازنة العامة الجارية للدولة فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ ، فى مقابل إزداد نصيب كل من الإدارة المحلية والهيئات الخدمية فيها، على النحو الذى يتبين من البيانات المدونة فى جدول (٤) • وهو ما إقترن بدوره بزيادة قسَم الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فى موازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية إلى نحو سبعة أمثال ونحو ١٥ مثلاً ونحو ١٦ مثلاً على التوالى فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ • وفى المقابل إزدادت هذه القيم إلى نحو أربعة أمثال وأكثر من خمسة أمثال وأكثر من ستة أمثال على التوالى فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤ •

جدول (٤) : التوزيع النسبي لكل من النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية بين الموازنات الفرعية في الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(٪)

المتغير	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة
١٩٨١/٨٠				
الاستخدامات				
أجور	٥٠,٤	٣٩,٢	١٠,٤	١٠٠
نفقات جارية وتحويلات جارية	٩٢,٠	٤,٧	٣,٣	١٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٨١,٠	١٣,٨	٥,٧	١٠٠
الإيرادات				
إيرادات سيادية	٩٥,٨	٣,٩	٠,٣	١٠٠
إيرادات جارية وتحويلات جارية	٩٢,٦	٣,٩	٧,٥	١٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٩٤,٧	٣,٩	١,٤	١٠٠
١٩٨٦/٨٥				
الاستخدامات				
أجور	٣٥,٤	٤٨,٥	١٦,١	١٠٠
نفقات جارية وتحويلات جارية	٩٢,٤	٤,٠	٣,٦	١٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٧٧,٦	١٥,٥	٦,٩	١٠٠
الإيرادات				
إيرادات سيادية	٩٦,٣	٤,٥	٠,٢	١٠٠
إيرادات جارية وتحويلات جارية	٨٦,٦	٦,٢	٥,٢	١٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٩٣,٤	٤,٥	٢,١	١٠٠
١٩٩١/٩٠				
الاستخدامات				
أجور	٣٣,٠	٥١,٢	١٥,٨	١٠٠
نفقات جارية وتحويلات جارية	٩١,٠	٤,٦	٤,٧	١٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٧٥,٠	١٧,٥	٧,٥	١٠٠
الإيرادات				
إيرادات سيادية	٩٧,٣	٢,٥	٠,٢	١٠٠
إيرادات جارية وتحويلات جارية	٨٨,٦	٦,١	٥,٣	١٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٩٣,٧	٤,٠	٢,٣	١٠٠
١٩٩٥/٩٤				
الاستخدامات				
أجور	٣٧,٠	٤٨,١	١٤,٩	١٠٠
نفقات جارية وتحويلات جارية	٩٠,٣	٤,٩	٤,٨	١٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٧٥,٨	١٦,٦	٧,٦	١٠٠
الإيرادات				
إيرادات سيادية	٩٨,٢	١,٧	٠,١	١٠٠
إيرادات جارية وتحويلات جارية	٨٤,٧	٧,٧	٧,٦	١٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٩٣,٩	٣,٦	٧,٥	١٠٠

المصدر : إحتسبت من : وزارة المالية - ختامى الموازنة العامة للدولة - السنوات المالية الأربع الواردة بالجدول .

جدول (٥) : ختامي الموازنة الجارية للجهاز الاداري

للمدة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(مليون جنيه)

١٩٩٥/٩٤		١٩٩١/٩٠		١٩٨٦/٨٥		١٩٨١/٨٠		المتغير
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
١٢,٢	٥٠٣٨,٢	١٢,٢	٢٣٤٨,٨	١١,٨	١٢١٩,١	١٦,٥	٧٣٢,٤	الاستخدامات الجارية الأجور
٨٦,٨	٣٢٩٨٧,٨	٨٧,٨	١٦٤٠٨,٠	٨٨,٢	٩٠٩٠,٣	٨٣,٥	٣٧٠٤,١	النفقات الجارية والتحويلات الجارية
١٠٠	٣٨٠٧٦,٠	١٠٠	١٩٢٥٦,٨	١٠٠	١٠٣٠٩,٤	١٠٠	٤٤٣٦,٥	جملة الاستخدامات الجارية
٧١,٠٠	٣٤٦٢٥,٨	٦٠,٤	١٥٥٠٣,٥	٦٥,٣	٦٦٤٩,٥	٦٦,٣	٤٠١٥,١	الإيرادات الجارية الإيرادات السيادية
٢٩,٠٠	١٤١٣٥,٧	٣٩,٦	١٠١٧٩,١	٣٤,٧	٣٥٣١,٣	٣٣,٧	٢٠٤٢,٣٠٠	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية
١٠٠	٤٨٧٦١,٥	١٠٠	٢٥٦٨٢,٦	١٠٠	١٠١٨٠,٨	١٠٠	٦٠٥٧,٤	جملة الإيرادات الجارية
٢٨,٢	١٠٧٢٥,٥	٣٣,٤	٦٤٧٥,٨	(١,٣-)	(١٢٨,٦-)	٣٦,٥	١٦٢٠,٩	الفرق : فائض/ (عجز) (١)

ملاحظات : (١) الفائض او العجز النسبي هو نسبة الفائض او العجز المطلق الى جملة الاستخدامات الجارية .

المصدر : جمعت و احتسبت من :

وزارة المالية - ختامي الموازنة العامة للدولة -- السنوات الواردة بالجدول.

جدول (٦) : ختامي الموازنة الجارية للإدارة المحلية في

الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(مليون جنيه)

المعغير	١٩٨١/٨٠		١٩٨٦/٨٥		١٩٩١/٩٠		١٩٩٥/٩٤	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الاستخدامات الجارية								
الأجور	٥٦٩,٤	٧٥,٢	١٦٧١,٢	٨١,٢	٣٦٤٢,٩	٨١,٠٠	٦٥٥٦,٧	٧٨,٧
النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٨٨,١	٢٤,٨	٣٨٧,١	١٨,٨	٨٥٢,٨	١٩,٠٠	١٧٧٧,٦	٢١,٣
جملة الاستخدامات الجارية	٧٥٧,٥	١٠٠	٢٠٥٨,٣	١٠٠	٤٤٩٥,٧	١٠٠	٨٣٣٤,٣	١٠٠
الإيرادات الجارية								
الإيرادات السيادية	١٦٥,٩	٦٥,٨	٢٤١,١	٤٩,٢	٢٩٧,٣	٣٦,٤	٥٩٣,٦	٣١,٥
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٨٦,١	٣٤,٢	٢٤٨,٩	٥٠,٨	٦٩٤,٩	٦٣,٦	١٢٩١,٧	٦٨,٥
جملة الإيرادات الجارية	٢٥٢,٠	١٠٠	٤٩٠,٠	١٠٠	١٠٩٢,٢	١٠٠	١٨٨٥,٣	١٠٠
الفرق : فائض / (عجز) (١)	(٥٠٥,٥-)	(٦٦,٧-)	(١٥٦٨,٣-)	(٧٦,٢-)	(٣٤٠٣,٥-)	(٧٥,٧-)	(٦٤٤٩,٠-)	(٧٧,٤-)

ملاحظات : (١) العجز النسبي هو نسبة العجز المطلق إلى جملة الاستخدامات الجارية .

المصدر : وزارة المالية - ختامي الموازنة العامة للدولة - السنوات الواردة بالجدول .

جدول (٧) : ختامى الموازنة الجارية للهيئات الخدمية

فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(مليون جنيه)

المتغير	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٥/٩٤
قيمة	%	قيمة	%	قيمة
الاستخدامات الجارية	١٥٠,٩	٥٣,٢	٥٥٥,٧	٦٠,٩
الأجور	١٣٢,٧	٤٦,٨	٣٥٧,١	٣٩,١
النفقات الجارية	١٣٢,٧	٤٦,٨	٣٥٧,١	٣٩,١
والتحويلات الجارية	١٣٢,٧	٤٦,٨	٣٥٧,١	٣٩,١
جملة الاستخدامات الجارية	٢٨٣,٦	١٠٠	٩١٢,٨	١٠٠
الإيرادات الجارية	١١,٧	١٣,١	١٦,٦	٧,٤
الإيرادات السيادية	١١,٧	١٣,١	١٦,٦	٧,٤
الإيرادات الجارية	١١,١	١٢,٤	٣٨,٠	١٦,٩
والتحويلات الجارية	١١,١	١٢,٤	٣٨,٠	١٦,٩
إيرادات خدمات	٨,٣	٩,٣	٥٤,١	٢٤,١
إيرادات متنوعة	٨,٣	٩,٣	٥٤,١	٢٤,١
إيرادات النشاط الجارى	٣٧,٨	٤٢,٣	٧٣,٢	٣٢,٦
إعانات	٠,١	٠,١	—	—
إيرادات أوراق مالية	٠,١	٠,١	١,٢	٠,٥
إيرادات تحويلية	٢٠,٣	٢٢,٧	٤١,٥	١٨,٥
جارية	٢٠,٣	٢٢,٧	٤١,٥	١٨,٥
جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٧٧,٧	٨٦,٩	٢٠٨,٠	٩٢,٦
جملة الإيرادات الجارية	٧٧,٧	٨٦,٩	٢٠٨,٠	٩٢,٦
الفرق : فائض / (عجز) (١)	(١٩٤,٢-)	(٦٨,٥-)	(٦٨٨,٢-)	(٧٥,٤-)

ملاحظات : (١) العجز النسبي هو نسبة العجز المطلق إلى جملة الاستخدامات الجارية .

المصدر : - جمعت واحتسبت من : وزارة المالية - ختامى الموازنة العامة للدولة - السنوات الواردة بالجدول .

يعزى هذا التطور ، بصفة رئيسية ، إلى نمو مجموع إيرادات الهيئات الاقتصادية وهيئات وشركات القطاع العام والبنك المركزي ، ومن ثم فوائضها ، بمعدل يقل كثيرا عن معدل نمو الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لكل من الإدارة المحلية والهيئات الخدمية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤ ، إذ نمت بنحو ٣٠٥٪ ونحو ٤١٩٪ ونحو ٥٠٨٪ على التوالي . وبدوره يعزى ارتفاع معدل نمو الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لكل من الإدارة المحلية والهيئات الخدمية ، على هذا النحو إلى تسعير خدمات كانت تقدمها مجانا و/ أو إلى زيادة أسعار خدمات كانت تقدمها بأسعار أقل . ومن الأمثلة التي يمكن أن تساق في هذا الشأن زيادة رسوم التعليم في كافة مراحله ، وفرض ثمن لتكلفة الخدمات الطبية يدفعه المنتفع بها من قبيل إدخال نظام الدرجات فيما يختص بالإقامة والعلاج في المستشفيات العامة ، واقتضاء ثمن للخدمة المقدمة للمرضى في العيادات الخارجية بهذه المستشفيات ورسوم دخول لزيارة المرضى بها ، ناهيك عن التوقف عن صرف أدوية بالمجان للمرضى الفقراء بل والزاهم فضلًا عن ذلك بشراء مستلزمات ومعدات لازمة لأجراء جراحات لهم . ومن هذه الأمثلة أيضا فرض رسوم على دخول مرافق عامة مثل المطارات ، وعلى المرور على بعض من الطرق العامة . ومنها أيضا إنشاء وحدات ذات طابع خاص في نطاق هيئات خدمية لتقديم خدمات " متميزة " لمواطنين مقابل ثمن أو أجر . ومنها كذلك الصناديق الخاصة في المحليات . فعلى سبيل المثال ارتفعت موارد حسابات الصناديق الخاصة ، أو ما يعنى أيضا إيرادات الموارد والأنشطة المحلية ، بنحو ١٤٤٦٪ فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ ، ونحو ٤٣٨٪ فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤ . وبالمثل ارتفعت إيرادات الخدمات في موازنة الهيئات الخدمية بنحو ٣٥٩٦٪ (أى ٣٦٠ مثالا) فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ ، ونحو ٩٨٠٪ (أو عشرة أمثال تقريبا) فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤ .

٤- ينشرد الجهاز الإدارى بتحقيق فائض جمار فى ثلاث من السنوات الأربع المدروسة، إزداد بنحو ٥٦٢٪ فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤ . وفى المقابل حقق كل من الإدارة المحلية والهيئات الخدمية عجزا جواريا صافيا مستمرا . ولقد إزداد هذا العجز فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ إلى نحو ١٢ مثل وأكثر من ١١ مثل ما كان عليه فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ على التوالي .

يتوقف صافى الفائض أو عجز الموازنة العامة الجارية على معادلة العلاقة الحسابية بين ما يحققه الجهاز الإدارى من فائض (أو عجز) ومجموع ما يحققه الإدارة المحلية والهيئات الخدمية

من عجز ٠ وكانت محصلة هذه العلاقة في السنوات المالية الأربع المدروسة هي، كما يتبين من البيانات المدونة في جدول (١)، فائض صاف أو ماعنى أيضا ادخار، يعادل نحو ٥,٠١٪ ونحو ١,٥٩٪ ونحو ٠,٩٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى السنوات المالية ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤ على التوالي، وعجز صاف يعادل نحو ٥,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ ٠

ووفقا لبيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة ساهمت كافة القطاعات التى تمارس أنشطة خدمية، باستثناء قطاع المال والاقتصاد، بنسب متباينة فى العجز الجارى الصافى للهيئات الخدمية، كما يتبين من البيانات المدونة فى جدول (٨) ويمكن ايجازه فيما يلى :

جدول (٨) : التوزيع القطاعى للعجز الجارى الصافى للهيئات الخدمية

فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤

(مليون جنيه)

القطاع	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٥/٩٤
قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة
الزراعة والرى	١٥,٨	٧,٩	٤٣,٠	٦,٢
الصناعة والبتروى	١,٢	٠,٦	٧,٠	١,٠
النقل والمواصلات	١١,٩	٥,٩	٣٩,٤	٥,٧
المال والاقتصاد				
الاسكان والتشييد	١٤,٠	٧,٠	٧٠,٤	١٠,٢
الخدمات الصحية	٨,٢	٤,١	١٦,٦	٢,٤
التعليم والبحوث والشباب	١٣٤,٣	٦٧,٠	٤٦١,٤	٦٦,٩
الثقافة والاعلام	١٢,٦	٦,٣	١٠,٧	٤,٤
السياحة والطيران	٢,٢	١,١	١١,٦	١,٧
الدفاع والأمن والعدالة				
الخدمات الرئاسية	٠,٠٢	٠,٠١	٩,٥	١,٤
جملية العجز الصافى قبل خصم فائض قطاع المال والاقتصاد (١)	٢٠٠,٤	١٠٠	٦٨٩,٦	١٠٠
جملية العجز الصافى بعد خصم فائض قطاع المال والاقتصاد	١٩٤,٧	٦٨٨,٢	١٢٩٧,٥	٢٤٩٣,٨

ملاحظات: (١) يبلغ الفائض الصافى لقطاع المال والاقتصاد نحو ٦,٢ ونحو ١,٥ ونحو ٦,٧ ونحو ١٥ مليون جنيه فى السنوات المالية الأربع الواردة فى الجداول مرتبة حسب تسلسلها التاريخى.

المصادر: جعنت واحتسبت من: وزارة المالية - ختامى الموازنة العامة للدولة - السنوات المالية الواردة بالجدول.

١- ازدادت جملة العجز الجارى الصافى للهيئات الخدمية، بعد خصم الفائض الصافى لقطاع المال والاقتصاد، لتصل فى السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ الى نحو ١٣ مثل ما كانت عليه فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠.

٢- تحقق القسم الأكبر من العجز الجارى الصافى للهيئات الخدمية (أكثر من ثلثيه فى ثلاث سنوات وأقل منهما قليلا فى السنة الرابعة) فى قطاع التعليم والبحوث والشباب. وازدادت قيمة هذا العجز الى نحو ١٣ مثلا فيما بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩٥/٩٤.

٣- تبادل قطاع الزراعة والرى وقطاع الاسكان احتلال المرتبة الثانية من حيث المساهمة فى العجز الجارى الصافى للهيئات الخدمية فى الفترة المدروسة.

٤- ينفرد قطاع المال والاقتصاد بتحقيق فائض جاز صافى فى السنوات المالية المدروسة.

٣٠٣. ادخار شركات وهيئات القطاع العام

ازداد الفائض الجارى لشركات وهيئات القطاع العام من نحو ٤٢٨,٤ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٧٥ الى نحو ١٤٦,٤ مليون من الجنيهات فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠، بزيادة قدرها نحو ٨٦,٨٪. ولقد آل القسم الأكبر من هذا الفائض (أكثر من ثلثيه دائما باستثناء السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغ نحو ٦٥,٦٪ منه) الى الدولة فى صور مختلفة يأتى فى مقدمتها الضرائب الدخلية ونسبة الدولة فى الفائض مقابل حقوق الملكية، كما يتبين من البيانات المدونة فى جدول (٩).

ازداد مجموع قيمة ما حول الى الموازنة العامة للدولة من فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام من نحو ٢٨٧,٨ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٧٥ الى نحو ٢٨٣٩ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠، بزيادة قدرها نحو ٨٨٦٪. وتحققت أعلى نسبة للزيادة بين صور التحويلات المختلفة فى حالة الضرائب الدخلية، إذ ازدادت قيمة المحول لحسابها من نحو ٩٧,٦ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٧٥ الى نحو ١٣٦٣ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠، بزيادة قدرها نحو ١٢٩٦٪، أى انها ازدادت الى نحو ١٤ ضعفا.

إلى جانب مايجرى تحويله الى الموازنة العامة للدولة، كجزء من إيراداتها الجارية، من فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام، على نحو ما سلف ذكره، تحتجز هذه الهيئات

والشركات قسما من فوائضها وأرباحها لأغراض التمويل الذاتي، يخصص بعضه لتغطية خسائر سنوات سابقة بينما يذهب أكثره الى احتياطات أخرى، كما يتبين من جدول (٩). ولقد ازدادت قيمة الأرباح المحتجزة لكلا الغرضين من نحو ٧٨,٥ مليون جنيه في السنة المالية ١٩٧٥ الى نحو ١٠٨٣ مليون جنيه في السنة المالية ١٩٩١/٩٠، بزيادة قدرها نحو ١٢٨٠٪، واقترون بذلك ازدياد نصيبها في اجمالي فائض وأرباح هذه الهيئات والشركات من نحو ١٨,٤٪ في عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٦,١٪ في عام ١٩٩١/٩٠.

بالإضافة الى ما تحتجزه من أرباح توزع هيئات وشركات القطاع العام قسما من فوائضها وأرباحها كحصة للمساهمين، وحصة للعاملين، وخصص أخرى. ولقد ازداد مجموع قيم هذه الحصص من نحو ٦٢,١ مليون جنيه في السنة المالية ١٩٧٥ الى نحو ٢٢٤ مليون جنيه في السنة المالية ١٩٩١/٩٠، بزيادة قدرها نحو ٢٦١٪، بينما تناقص نصيبها في اجمالي فائض وأرباح هذه الهيئات والشركات من نحو ١٤,٥٪ في عام ١٩٧٥ الى نحو ٥,٤٪ في السنة المالية ١٩٩١/٩٠، كما يتبين من البيانات المدونة في جدول (٩).

يمثل مجموع الأرباح المحتجزة وحصة المساهمين وحصة العاملين والحصص الأخرى ذلك القسم من فائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام غير المحول الى الموازنة العامة للدولة. ومن ثم فإنه لا يدخل في إيراداتها الجارية ولا في ادخارها وانما يمثل بعض منه، وهو على وجه التحديد مجموع الأرباح المحتجزة، ما يمكن أن نسميه ادخار القطاع العام، بينما قد يكون بعض آخر منه مصدرا من مصادر الادخار الخاص.

ازدادت قيمة ادخار القطاع العام، متمثلا في مجموع أرباحه المحتجزة، من نحو ٧٨,٥ مليون جنيه تعادل نحو ١,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٧٧,٤ مليون جنيه ونحو ٤٣٧,١ مليون جنيه ونحو ١٠٨٣ مليون جنيه في السنوات المالية ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ على التوالي، تعادل نحو ١,٦٪ ونحو ١,١٪ ونحو ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في هذه السنوات على التوالي.

تأثر اجمالي فائض وأرباح شركات وهيئات القطاع العام، ومن ثم ادخارها الاجمالي، ناهيك عن تحويلاتها الى الموازنة العامة الجارية للدولة، بعوامل أثر بعضها على نفقاتها وأثر بعضها الآخر على إيراداتها. ولعل من أهم هذه العوامل ما يمكن ايجازه فيما يلي.

جداول (٩): توزيع فائض هيئات وشركات القطاع العام

في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٤/٩٣

(مليون جنيه)

١٩٩٤/٩٣		١٩٩١/٩٠		١٩٨٦/٨٥		١٩٨١/٨٠		١٩٧٥		المتغير
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
	(١)	٢٢,٥	٩٣١	١٧,٦	٣٢٧,٢	٢٧,٨	٣٥٢,٣	٣٤,١	١٤٦,٢	عوائد الدولة والمنظمات
										- حصة الدولة
٢,٢	١٠٢,١	٣,١	١٢٨	١٠,٢	١٩٢,٠	٤,٤	٥٥,٣	٤,٩	٢١,١	- حصة الاشراف والادارة
٣٢,٩	١٥٤٥,٦	٣٢,٩	١٣٦٢	٣٢,٦	١٠٥,٣	٢٩,٦	٢٧٦,٠	٢٦,٨	٩٢,٦	- ضرائب دخية
		٢,٩	١١٩	٢,٨	٥٢,٨	٣,٢	٤٠,٥	٣,٥	١٥,٢	- احتياطي شراء سندات
		٤,٩	٢٠٣							- خدمات مركزية محلية
		١,٧	٧٢	١,٩	٣٢,٧	١,٦	٢٣,٨	١,٨	٧,٧	- بنك ناعبو
٤,٥	٢١١,٢	٠,٥	٢٣	٠,٣	٦,١	٠,٣	٤,١			- نشاط رياضي
٢٩,٦	١٨٥٨,٩	٦٨,٥	٢٨٣٩	٦٥,٦	١٢١٨,١	٦٧,٢	٨٥٢,٠	٦٧,١	٢٨٧,٨	جملة
		٢,٩	١٢٢	٤,٩	٩١,٦	٣,٦	٤١,٠	٣,٤	١٤,٦	- تعبئة عناصر سنوات سابقة
		٢٣,٢	٩٦١	١٨,٦	٢٤٥,٥	١٨,٦	٢٣٦,٤	١٥,٠	٦٤,٢	- احتياطات أخرى
١٠,١	٤٧٢,٦	٢٦,١	١٠٨٢	٢٣,٥	٤٢٧,١	٢١,٨	٢٧٧,٤	١٨,٤	٧٨,٥	جملة
٤٥,٣	(١) ٢١٢٨,٦	١,٨	٧٤	١,١	١٩,٩	٠,٧	٩,٢	٢,٣	٩,٨	حصة المساهمين
	٢٣٦,٣	٣,٢	١٣٥	٩,٣	١٧٦,٨	١٠,٣	١٣٠,٦		٥٢,٣	حصة العاملين
٥,٠		٠,٤	١٥	٠,٥	٨,٨			١٢,٢		حصة أخرى
٥٠,٣	٢٣٦٤,٩	٥,٤	٢٢٤	١٠,٩	٢٠١,٥	١١,٠	١٣٩,٨	١٤,٥	٦٢,١	جملة
١٠٠	٤٦٩٦,٤	١٠٠	٤١٤٦	١٠٠	١١٥٦,٩	١٠٠	١٢٦٩,٢	١٠٠	٤٢٨,٤	اجمالي عام

ملاحظات: (١) تتضمن حصة المساهمين حصة الدولة حيث تعادلي الشركات القابضة والشركات التابعة لها كمساهمين.

المصدر : جمعت واحتسبت من:

(١) لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - مجلس الشورى - ادارة التنمية في الاقتصاد المصري - نوفمبر ١٩٩٠ - ص ص ١٣٢-

١٣٥ (السنوات الثلاث الأولى).

(٢) مركز معلومات القطاع العام - انجازات القطاع العام ١٩٩١/٩٠ - أغسطس ١٩٩٢ - ص ص ٢٥-٢٦ (السنة المالية ٩٠/٩١)

(١٩٩١).

(٣) وزارة المالية - بيانات الموازنة العامة لشركات القطاع العام للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (السنة المالية ٩٣/٩٤).

١٠٣٠٣ عوامل أثرت على جانب النفقات

تحملت هيئات وشركات القطاع العام بنفقات إضافية علاوة على النفقات الاقتصادية المعتادة لأسباب من بينها مايلي (٦٣):

١- إعتداد شركات القطاع العام في تمويل القسم الأكبر من استثماراتها على كل من الاقتراض الخارجى والسحب على المكشوف من الجهاز المصرفي مما أدى إلى زيادة تكلفة استثماراتها وإلى تحميلها بأعباء فوائد مرتفعة. وزاد من وطأة هذه الأعباء إضطراب الشركات إلى اللجوء إلى السوق السوداء للحصول، بأسعار مرتفعة نسبياً، على نقد أجنبي عز عليها الحصول عليه من الخزنة العامة للدولة.

٢- إرتفاع قيمة فاتورة الأجور وإزديادها، مع ما يترتب عليه من إزدياد أقساط التأمينات والمعاشات بسبب تطبيق قوانين الإصلاح الوظيفي ومنح علاوات إستثنائية، وبسبب الالتزام حتى أواخر السبعينات بتنفيذ سياسة الاستيعاب الاجتماعي، الرامية إلى توفير فرص عمل لكل القادرين عليه الراغبين فيه تنفيذاً للالتزام الحكومة بتحقيق العمالة الكاملة، وما ترتب عن ذلك من تحميل المشروعات بأجور عمالة تفيض عن حاجتها. وهو أمر إستمر لفترة من الزمن بعد توقف القطاع العام عن الالتزام بهذه السياسة في أواخر السبعينات.

٣- إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من السلع والخدمات بسبب الضغوط التضخمية مما أضاف إلى الأعباء المالية التي تتحملها شركات القطاع العام.

٤- إرتفاع قيمة واردات القطاع العام من السلع الاستثمارية ومن السلع الوسيطة بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية.

٥- تحميل شركات القطاع العام بأعباء ضريبية مرتفعة نسبياً بالقياس إلى ما يتحمله القطاع الخاص منها، في ظل تطبيق سياسات تشجيع الاستثمار الخاص العربى والأجنبى منذ صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى وإمتداد هذا التطبيق فيما بعد ليشمل تشجيع الاستثمار الخاص المصرى أيضاً.

٦- وقوع النسيب الأكبر من نفقات وخسائر القطاع المشترك، بين القطاع العام المصري ورأس المال الأجنبي، على عاتق القطاع العام المصري. وهو ما يعزى إليه زيادة نفقاته من ناحية وإنخفاض إيراداته من الناحية الأخرى.

٢٠٣٠٣ عوامل أثرت على جانب الإيرادات

تأثرت إيرادات شركات القطاع العام بعوامل لعل من أهمها مايلي (٦٤):

١- تسعير السلع والخدمات التي تقدمها شركات القطاع العام إلى المواطنين بأسعار منخفضة تقل في حالات كثيرة عن تكلفة إنتاجها، وتثبيت هذه الأسعار المنخفضة لفترات زمنية طويلة على الرغم من إزدياد أسعار مستلزمات الإنتاج. ولقد أقترن ذلك بسياسة دعم السلع الضرورية، كأحد مكوناتها. ومن ثم فإنه إستمر معها بدرجات متفاوتة إلى أن اتسع نطاق تطبيق سياسة تحرير الأسعار، وبصفة خاصة مع بدء تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي منذ مايو ١٩٩١، وما ترتب عليه من تحرير أسعار منتجات شركات القطاع العام من السلع والخدمات. ولقد ترتب على ذلك أن كثيراً من شركات القطاع العام التي كانت تتمتع بكفاءة عالية وتحقق أرباحاً مناسبة في الستينات وبداية السبعينات تحولت إلى شركات خاسرة أو تحقق عجزاً بسبب ثبات أسعار منتجاتها في وقت تزايد فيه تكاليف إنتاجها.

٢- تعرض منتجات القطاع العام لمنافسة غير متكافئة من منتجات أجنبية مماثلة لها دخلت السوق المحلي بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي دون أن تخضع لضرائب ترمى إلى حماية منتجات القطاع العام، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها عن أسعار المنتجات المماثلة المستوردة، كما في حالة منتجات كل من صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الكيماوية، وكثير من الصناعات الجلدية.

٣- إضطرار شركات القطاع العام إلى خفض أسعار الصادرات من منتجاتها، حتى عن أسعار بيعها محلياً، حتى تستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية، وتتمكن بذلك من الحصول على نقد أجنبي، يعز عليها الحصول عليه من مصادر أخرى، لاستيراد ما تحتاج إليه من مستلزمات إنتاج.

٤- عدم إستقرار الأوضاع التنظيمية والقانونية للقطاع العام، وإخضاع وحداته لإدارة بيروقراطية أفقدتها المرونة اللازمة لتحقيق إدارة على مستوى عال من الكفاءة وأدخلتها فى دائرة إجراءات كثيرة تستغرق وقتاً طويلاً فى جهات وعلى مستويات متعددة، مما أفقدها بدوره القدرة على الاستجابة، فى الوقت المناسب، للتغيرات الاقتصادية والفنية والتكيف معها، ناهيك عن انعكاسه على مستوى كفاءة وقدرات القيادات المسؤولة عن إدارة هذه الوحدات.

٥- توقف عمليات الاحلال والتجديد فى كثير من وحدات القطاع العام بسبب عجز قدراته التمويلية نتيجة إزدیاد لجوء الحكومة إليه كمصدر رئيسى لتمويل إنفاقها مما أدى إلى ضعف القدرات الانتاجية لهذه الوحدات ومن ثم إلى انخفاض إيراداتها.

الخلاصة

تأرجح معدل الادخار العام في مصر في الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥/٩٤ صعوداً وهبوطاً، فارتفع من ما يقدر بنحو ٢,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط سنوي للفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ إلى نحو ٧٪ منه في السنة المالية ١٩٨١/٨٠، محققاً بذلك أعلى مستوياته في فترة البحث. فلقد شهدت السنوات التالية هبوطاً في هذا المعدل وصل به الى قيمة سالبة مقدارها نحو ٤,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥، ثم مالبت أن ازداد ليحقق في السنة المالية ١٩٩١/٩٠ قيمة موجبة مقدارها نحو ٢,٦٪، ولكنه عاد فانخفض الى ما يزيد قليلاً عن ١٪ في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤.

تأثر تطور الادخار العام على النحو المشار إليه بعوامل أثر بعضها على النفقات العامة الجارية، وأثر بعضها الآخر على الإيرادات العامة الجارية. وتباين العوامل الرئيسية المؤثرة على كل من النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية قبل السنة المالية ١٩٨١/٨٠ وبعدها. ففي الفترة السابقة على هذه السنة كانت الزيادة في مخصصات الدعم، وفيما يخص دعم السلع الغذائية بصفة خاصة، والزيادة في مخصصات الدفاع، والزيادة في فاتورة الأجور، بسبب الزيادات في عدد المشتغلين بالجهاز الحكومي، هي العوامل الرئيسية المسؤولة عن الزيادات في النفقات العامة الجارية. وفي المقابل تتلخص العوامل الرئيسية التي أثرت على جانب الإيرادات العامة الجارية، في هذه الفترة، في اتساع نطاق الإعفاءات الضريبية الممنوحة بهدف تشجيع الاستثمار الخاص من خلال القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي؛ وفي ضعف كفاءة الجهاز الضريبي واتساع نطاق التهرب الضريبي؛ وفي ارتفاع نصيب الإيرادات الخارجية في اجمالي الإيرادات العامة وما يقترن به من زيادة في حساسية هذه الإيرادات لعوامل خارجية، لاسلطان لمصر عليها ولا قدرة لها على التأثير والتحكم فيها، كما هو الحال في تذبذب إيرادات البترول وهيئة قناة السويس بسبب التقلبات في الأسعار العالمية للبترول وفي الأنشطة الاقتصادية في الغرب؛ وفي ضعف الانجاز المالي لشركات القطاع العام وللهيئات العامة الاقتصادية باستثناء هيئة البترول وهيئة قناة السويس؛ وفي تذبذب وعدم استقرار إيرادات الجمارك بسبب التخفيضات المتتالية في سعر صرف الجنيه المصري بالعملة الأجنبية.

شهدت الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤ تغيراً في الأهمية النسبية للعوامل الرئيسية المؤثرة على كل من النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية. وتبدي أهم ملامح هذا التغير على جانب النفقات العامة الجارية في التراجع الشديد لنصيب مخصصات كل من الدعم والقوات المسلحة فيها لصالح نصيب فوائد الدين العام، المحلي والخارجي، فيها، اذ تناقص نصيب مخصصات الدعم فيها ليصل في نهايتها الى مايزيد قليلاً عن ثلث مابلغه في بدايتها، كما تناقص نصيب مخصصات الدعم ومخصصات القوات المسلحة مجتمعة في جملة النفقات العامة الجارية من ٤٥,٢١٪ في السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ إلى نحو ٢١,٢٦٪ منها في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤. وفي المقابل إزداد نصيب فوائد الدين العام (المحلي والخارجي معاً) في جملة النفقات العامة الجارية ليصل في السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ (نحو ٢٩,١٪) إلى أكثر من أربعة أمثال ونصف مثل ما بلغه في السنة المالية ١٩٨١/٨٠ (نحو ٦,٥٪). أما التغيرات في أنصبة بقية الاستخدامات في إجمالي النفقات العامة الجارية، بالازدياد أو بالنقصان، فتبدو أقل حدة منها في حالات الدعم والقوات المسلحة والدين العام (المحلي والخارجي).

على الجانب الآخر تتبدى أهم التغيرات في الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الإيرادات العامة الجارية في تناقص الأهمية النسبية للإيرادات السيادية في جملة الإيرادات العامة الجارية بنحو ٧,٤ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ وازديادها بنحو ٩,٧ نقطة مئوية فيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤. ويقرن بهذا التطور ازدياد الأهمية النسبية للإيرادات العامة الجارية والتحويلات الجارية في الفترة الأولى بنحو ٧,٤ نقطة مئوية وانخفاضها في الفترة الثانية بنحو ٩,٧ نقطة مئوية. وهذا التطور هو محصلة تراجع الأهمية النسبية لكل من إيرادات الجمارك والضريبة العامة على المبيعات والخدمات (التي حلت محل ضرائب الاستهلاك) والإيرادات السيادية الأخرى فيما بين عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ وازديادها فيما بين عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٥/٩٤، بينما ازدادت الأهمية النسبية للضرائب العامة فيما بين عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩٥/٩٤. وفيما يختص بالإيرادات الجارية والتحويلات الجارية، انخفضت الأهمية النسبية لمجموع فوائض الهيئات الاقتصادية (هيئة البترول وهيئة قناة السويس والهيئات الاقتصادية الأخرى) بما يقل قليلاً عن النصف فيما بين عامي ١٩٨١/٨٥ و ١٩٨٦/٨٥ ثم تأرجحت صعوداً وهبوطاً بعد ذلك لتبقى في عام ١٩٩٥/٩٤ قريبة مما بلغته في عام ١٩٨٦/٨٥. وازدادت الأهمية

النسبية لفائض وأرباح هيئات وشركات القطاع العام فيما بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٦/٨٥ لتعود بعده الى التناقص حتى عام ١٩٩٥/٩٤. أما فائض البنك المركزى والايرادات الجارية الأخرى معا فقد ازدادت أهميتها النسبية بنحو الضعف فيما بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٩١/٩٠ لتعود إلى الانخفاض بدرجة ملحوظة فى عام ١٩٩٥/٩٤.

أدى تناقص العبء النسبى لمخصصات كل من الدعم والقوات المسلحة على الانفاق العام الى تناقص وزنها النسبى فى التأثير على ادخار الموازنة العامة وعلى اجمالى الادخار العام فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤. وفى المقابل ازداد العبء النسبى لفوائد الدين العام، المحلى والخارجى، على الانفاق العام وازداد معه وزنها النسبى فى التأثير على كل من ادخار الموازنة العامة واجمالى الادخار العام. ناهيك عن تأثيره على الادخار المحلى الاجمالى بسبب ماينطوى عليه من تحويل قسم متزايد من جملة النفقات العامة الجارية إلى خارج الاقتصاد المصرى كفوائد للدين العام الخارجى.

وبينما يعزى تراجع الأهمية النسبية لمخصصات الدعم فى جملة النفقات العامة الجارية الى تنفيذ سياسات للتثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وبصفة خاصة بعد السنة المالية ١٩٨١/٨٠، يعزى نمو الأهمية النسبية لفوائد الدين العام المحلى والخارجى فى جملة هذه النفقات الى زيادة الاقتراض العام بصفة عامة، وزيادة الاقتراض العام المحلى بصفة خاصة، لتمويل عجز الموازنة العامة، وازدياد الاعتماد فى هذا السبيل على أذون الخزانة بصفة أحص. ناهيك عن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة. أما الزيادة فى فوائد الدين العام الخارجى فتعزى، ضمن أمور أخرى، الى خفض سعر صرف الجنيه المصرى بالعملات الأجنبية، ومن ثم زيادة فوائد القروض الأجنبية مقومة بالنقد المحلى.

يبقى بعد ذلك أن بدء تنفيذ ما تنادى به سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى من تحميل تكلفة الخدمة للمنتفع بها، أدى إلى ثبات نصيب نفقات التعليم والى تراجع نصيب نفقات الصحة فى جملة النفقات العامة الجارية.

على جانب الايرادات شهدت الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩١/٩٠ تراجعاً فى الأهمية النسبية للايرادات السيادية فى مقابل ازدياد الأهمية النسبية للايرادات الجارية والتحويلات

الجارية فى جملة الإيرادات الجارية، بينما شهدت الفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٥/٩٤ تطورها فى الاتجاه المخالف. ويعكس تطور الإيرادات السيادية فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤، على النحو المشار إليه، الأثر الصافى لفعل عوامل متعارضة، يدفع بعضها هذه الإيرادات إلى أعلى بينما يهبط بها البعض الآخر إلى أسفل. ومن العوامل التى أدت إلى زيادة الإيرادات السيادية: إنقضاء فترة الإعفاء الضريبى الممنوح لعدد من المشروعات الاستثمارية وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى؛ وتطبيق نظام الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٩٤؛ وزيادة سعر صرف العملات الأجنبية بالجنيه المصرى المستخدم فى حساب الإيرادات الجمركية؛ والتوسع المتتالى لنطاق تطبيق الضريبة العامة على المبيعات والخدمات؛ وفرض ضرائب الدمغة وزيادتها زيادات متتالية؛ وفرض رسم لتنمية الموارد المالية للدولة وتوسيع نطاق تطبيقه مرات متتالية. أما العوامل التى ترتب عليها خفض الإيرادات السيادية فمنها: الإفراط فى منح الإعفاءات الضريبية وتوسيع نطاق التمتع بها؛ وتخفيض أسعار بعض الضرائب وإلغاء بعضها؛ وإجراء تخفيضات فى الضريبة الجمركية فى إطار سياسات تحرير التجارة؛ وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بسبب سياسات التثبيت الاقتصادى والإصلاح المالى ذات الأثر الانكماشى وما يترتب عليه من انخفاض الدخل الخاضعة للضريبة؛ وضعف كفاءة ومستوى أداء الجهاز الضريبى.

يمضى تطور الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤، على النحو المشار إليه، بدوره إلى الأثر الصافى لفعل عوامل متعارضة أدى بعضها إلى زيادتها بينما أدى البعض الآخر إلى انخفاضها. ومن العوامل التى أدت إلى زيادتها: التخفيض التدريجى للمتتابع لسعر صرف الجنيه المصرى بما ترتب عليه من زيادات فى قيمة عوائد صادرات البترول ومنتجاته وفى قيمة عوائد المرور فى قناة السويس مقومة بالعملية المصرية بسعرها المنخفض؛ وازدياد أسعار البترول الخام ومنتجاته وازدياد النشاط الملاحى وحركة المرور فى قناة السويس بسبب أزمة حرب الخليج الثانية؛ والزيادات فى أسعار كثير من السلع والخدمات التى تنتجها وتقدمها شركات القطاع العام والهيئات العامة الاقتصادية والاجتماعية وفرض أسعار لخدمات كانت تؤدى للمتفعين بها بالمجان فى إطار تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى؛ وزيادة أسعار الفائدة على الاقتراض بما ترتب عليها من زيادة فى أرباح بنوك القطاع العام.

أما العوامل التي أدت إلى خفض الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية فمن بينها: هبوط الأسعار العالمية للبتروول بعد أن بلغت ذروتها فى عام ١٩٨١؛ وانخفاض الحمولات وأعداد السفن التي تعبر قناة السويس وتراجع حجم ماينقل من البتروول عبرها؛ وبيع مشروعات مملوكة للدولة وحرمان الموازنة العامة للدولة من صافى إيراداتها.

تستلزم زيادة الادخار العام فى مصر تحقيق فائض متزايد فى الإيرادات العامة الجارية عن النفقات العامة الجارية. وهذا أمر يقتضى إما خفض النفقات العامة الجارية مع ثبات أو زيادة الإيرادات العامة الجارية، وإما زيادة الإيرادات العامة الجارية بمقادير ومعدلات تفوق مقادير ومعدلات الزيادة فى النفقات العامة الجارية.

ويتحقق خفض معدلات نمو جملة النفقات العامة الجارية بالغاء بعض مكوناتها أو بخفض مقادير أو معدلات نمو كل أو بعض هذه المكونات. وبالنظر إلى تطور التوزيع النسبى لجملة هذه النفقات فى الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٥/٩٤، على نحو ما تبينه البيانات المدونة فى متن البحث يتبين، على سبيل المثال، مايلى:

١- تناقص نصيب مخصصات الدعم على نحو لم يعد يسمح بإجراء مزيد من التخفيض فيه دون أن يلحق ذلك أضراراً بليغة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء ومحدودى الدخل.

٢- تناقص نصيب مخصصات القوات المسلحة إلى مستوى قد ينطوى المنزول عنه على أضرار تلحق بالأمن القومى.

٣- إزدياد فوائد الدين العام، المحلى والخارجى، زيادة سريعة وكبيرة، حتى أصبحت فوائد الدين العام المحلى فقط تتجاوز نصيب مخصصات الدعم والقوات المسلحة معاً، وأصبحت فوائد الدين العام المحلى والخارجى معاً تتجاوز نصيب الأجور. ناهيك عن أنها تكاد تقترب من ثلث جملة النفقات العامة الجارية.

وفى ضوء هذه البيانات تصبح فوائد الدين العام، المحلى والخارجى، هى الهدف الرئيسى الذى لا بد من أن تنجأ إليه أى محاولات لخفض الانفاق العام فى المستقبل. وهو أمر يقتضى أن يزداد اعتماد الحكومة فى تمويل إنفاقها على موارد ذاتية من إيراداتها السيادية ومن

ايراداتها الجارية وتحولاتها الجارية، وأن يتقلص، إلى أن يتلاشى، اعتمادها على الاقتراض من الداخل و/أو من الخارج لتمويل هذا الانفاق.

إلى جانب فوائد الدين العام تأتي مظاهر البذخ والاسراف في الانفاق الحكومي كهدف لمحاولات خفض هذا الانفاق. ومن هذه المظاهر، على سبيل المثال، الانفاق على الاحتفالات والمراسم والاعلانات، وتأثيث المكاتب، واستخدام وسائل الانتقال، والطاقة،... الخ.

على جانب الايرادات، يتبين من البيانات المدونة في متن البحث أن القسم الأكبر من الزيادة في الايرادات السيادية في الفترة المدروسة انما يرجع إلى الزيادة في الضرائب العامة على المبيعات والخدمات، ومن ثم فان زيادتها بما يتجاوز المستوى الذى بلغته إنما ينطوى على مزيد من الأعباء الملقاة على الفقراء ومحدودى الدخل. ومن ثم يلزم أن تتجه محاولات زيادة الايرادات السيادية، بصفة رئيسية الى كل من الضرائب العامة والضرائب الجمركية. وبالنظر إلى أن سياسات تحرير التجارة التى ينطوى عليها برنامج التكيف الهيكلى، ناهيك عن تطبيق اتفاقيات الجات، تقتضى المزيد من خفض التعريفات الجمركية، لايبقى لزيادة الايرادات السيادية سوى زيادة الضرائب العامة. وهو ما يقتضى الكف عن الافراط فى منح الاعفاءات الضريبية الذى تمارسه الحكومة كأداة لما تسعى إليه من جذب الاستثمارات الخاصة، والأجنبية منها على وجه الخصوص، جنباً الى جنب، مع تطوير ورفع كفاءة ومستوى أداء الجهاز الضريبى فى الربط، بما يحقق توسيع المجتمع الضريبى، وفى التحصيل بما يقتضى على التهرب الضريبى سواء فى مرحلة الربط أو فى مرحلة التحصيل. ومع ذلك تبقى امكانيات زيادة الضرائب العامة محدودة بمعدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بسبب تأثيره على حجم الأرباح والدخول التى تخضع لهذه الضرائب.

يبقى أخيراً أن زيادة الادخار العام تستلزم الابقاء على ملكية الدولة للهيئات العامة الاقتصادية ولما لم يتم بيعه من شركات القطاع العام، مع تطويرها تنظيمياً وادارياً وتقنياً بما يرفع من كفاءتها ومن قدراتها التنافسية.

هوامش ومراجع الباب الثالث

- (١) Sadiq Ahmed, Public Finance in Egypt: Its structure and Trends, World Bank Staff Working Papers Number 639, The world Bank, Washington, D.C. 1984, p.78
- هامش (٢)، جدول (٣٩).
- (٢) ماهر ظاهر بطرس، دور الميزانية في تمويل الاستثمارات: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٥.
- (٣) Sadiq Ahmed, op.cit., P.66.
- (٤) Ibid.
- (٥) السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٠١.
- (٦) المرجع السابق، ص ٣٣٦.
- (٧) المرجع السابق، ص ٣٣٥.
- (٨) المرجع السابق، ص ص ٣٣٨-٣٣٩.
- (٩) المرجع السابق، ص ٣٣٩.
- (١٠) المرجع السابق، ص ٣٣٨، وص ٣٣٩.
- (١١) وزارة المالية، التقسيم النمطي لاستخدامات وإيرادات الموازنة العامة للدولة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٣٢-٥١.
- (١٢) المرجع السابق، ص ص ٧-٢١.
- (١٣) لمزيد من التفاصيل راجع: السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٥-٨٧.
- (١٤) المرجع السابق.
- (١٥) عبد الله الصعيدى، الادخار والنمو الاقتصادى: دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلى وعلاقته بالنمو الاقتصادى فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٠.
- (١٦) ماهر ظاهر بطرس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٨.
- (١٧) Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey, Oxford University Press, New York, 1991, P.191.
- (١٨) يعتمد هذا القسم على مصادر ثانوية للبيانات نظراً لتعذر الحصول على بيانات الحسابات الختامية لوزارة المالية للسنوات السابقة للسنة المالية ١٩٨١/٨٠.
- (١٩) عبد الله الصعيدى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢٠) حسب من: المرجع السابق.

(٢١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢٢) ابراهيم حسن العيسوي، "التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر ١٩٥٢-١٩٧٦"، في أجوده عبد الخالق (محرر)، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢١١.

(٢٣)

Bent Hansen, op.cit., P.192.

(٢٤) جمعت واحتسبت من ماهر ظاهر بطرس، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧، وص ٢٩٩.

(٢٥) المرجع السابق، ص ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢٦) ابراهيم حسن العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٢٧)

Sadiq Ahmed, op. cit., P.78.

(٢٨)

Ibid.

(٢٩)

Ibid.

(٣٠) احتسبت من:

Ibid, p.12 & p.78.

(٣١)

Ibid, diff. pages .

(٣٢)

Ibid, diff. pages.

(٣٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ١٩٩٥/٩٤، ص ٦٣.

(٣٤) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي يناير-يونيه ١٩٨٠، ص ٣٥.

(٣٥) وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥، ص ٢٠.

(٣٦) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ١٩٨٥/٨٤، ص ١٥.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل حول الاقتراض المحلي راجع: السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٣٨) جنات فاروق السمالوطي، "الاصلاح المالي والضريبي في مصر بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات العدل الاجتماعي"، مصر المعاصرة، العددان ٤٣٩-٤٤٠، الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو - أكتوبر ١٩٩٥، ص ٢٢٢.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٢٢١. ولمزيد من التفاصيل عن الدين العام المحلى راجع نفس المصدر، ص ص ٢١٩-٢٢٤.

(٤٠) السيد عبد المولى، "أهم الملامح الأساسية للموازنة العامة للدولة ١٩٩٧/٩٦"، مصر المعاصرة، العددان ٤٣٩-٤٤٠، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو - أكتوبر ١٩٩٥، ص ٦٩.

(٤١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠، ص ٢٥.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) جنات فاروق السمالوطى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧، وص ٢٥٢.

(٤٤) أحمد حسن ابراهيم، "آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر"، فى: رمزى زكى وآخرون، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر، الجزء الثانى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٩)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٣٤٧.

(٤٥) المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٤٦) هبه احمد نصار، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، مؤتمر قسم الاقتصاد، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٠.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل راجع: السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨٩-٢٩٢.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل راجع:

وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٤/٨٣، ص ١٠، وللسنة المالية ١٩٩١/٩٠، ص ٢٠.

(٤٩) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤، ص ٦٨.

(٥٠) وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧، ص ٢٦، وللسنة المالية ١٩٨٩/٨٨، ص ٢٤.

(٥١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٨٥/٨٤، ص ١٥، والتقرير السنوى ١٩٩١/٩٠، ص ٢٧، ووزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٤/٨٣، ص ١٠، وص ١٢، وللسنة المالية ١٩٨٨/٨٧، ص ٢٧، وللسنة المالية ١٩٩١/٩٠، ص ١٩.

- (٥٢) جنات فاروق السمالوطى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.
- (٥٣) القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة: ١٩٩٠، ص ٣٨.
- (٥٤) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠، ص ٢٧.
- (٥٥) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤، ص ٤.
- (٥٦) وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤، ص ٢٣.
- (٥٧) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤، ص ٣.
- (٥٨) السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام المصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.
- (٥٩) و(٦٠) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠، ص ٢٧، وص ٤ وص ٢٤ على التوالى.
- (٦١) المرجع السابق، صفحات متفرقة، وكذا: جنات فاروق السمالوطى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.
- (٦٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤، ص ١٢.
- (٦٣) و(٦٤) لمزيد من التفاصيل راجع: ماهر ظاهر بطرس، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣، وص ص ٥٥٦ - ٥٦٣، ومجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية رقم (١٢)، ادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى، نوفمبر ١٩٩٠، ص ص ٦٥ - ٧٦.

الباب الرابع*

الاستثمار المالى كشكل من أشكال الادخار فى مصر

تمهيد

يؤدى قطاع المال فى أى مجتمع دورا هاما فى تعبئة المدخرات من خلال أدوات الاستثمار المالى المختلفة. وعلى الرغم من تعدد وتنوع المؤسسات المالية وما تطرحه من أدوات استثمار إلا أن هذه المؤسسات تندرج عادة تحت قسمين رئيسيين: سوق النقد وهى تشغل بحركة رأس المال قصير الأجل، وسوق رأس المال وهى تشغل بحركة رأس المال متوسط وطويل الأجل.

وفى ضوء هذا التقسيم تضم سوق النقد عادة البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق توفير البريد وغيرها من المؤسسات التى تشغل بأدوات الاستثمار المالى قصير الأجل. فى حين تضم سوق رأس المال بورصة الأوراق المالية وبنوك وشركات الاستثمار والبنوك المتخصصة وبنوك التنمية.. الخ وغيرها من المؤسسات المالية التى تشغل بأدوات الاستثمار المالى متوسط وطويل الأجل.

وتتسم سوق المال فى مصر بهيمنة سوق النقد، وبشكل أكثر تحديدا هيمنة الجهاز المصرفى. وتعكس هذه الهيمنة إلى حد كبير تقلص نشاط بورصة الأوراق المالية فى أعقاب قوانين التأمين فى عام ١٩٦١. ففىما يتعلق بسوق الاصدار انخفض عدد شركات المساهمة المدرجة فى البورصة من ٩٢٥ شركة فى يونيو ١٩٦١ الى ٣٦ شركة فى أعقاب التأمينات. ولم ينشأ خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧١ سوى شركة مساهمة واحدة (١). أما فيما يتعلق بسوق التداول فقد تراجع حجم التعامل فى بورصة القاهرة من ٣٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٧١ (٢)، وقد ارتبط هذا التراجع جزئياً بصدر القرار الوزارى رقم ١٩٦٩/٤١ بتحديد الحد الأقصى للأرباح الموزعة على حملة الأسهم بما لا يتجاوز ١٥٪ من القيمة الاسمية لتلك الأسهم، وتنخفض هذه النسبة الى ٨,٤٪ بعد الضرائب.

وعلى الرغم من أن مرحلة الانفتاح الاقتصادى قد صاحبها محاولات تشريعية عديدة لاتعاش البورصة (٣)، فإن الدفعة الحقيقية لسوق الأوراق المالية قد جاءت مع تبنى سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى منذ عام ١٩٩١ بما تضمنته من تطبيق لسياسة الخصخصة والتوسع فى ازالة القيود على نشاط رأس المال الخاص. وهكذا صدر قانون سوق رأس المال الجديد رقم ١٩٩٢/٩٥ ليقوم بتنظيم الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية وينص على المساواة فى المعاملة الضريبية بين عوائد الايداعات لدى البنوك من جهة والاستثمار فى الأوراق المالية من جهة أخرى، فضلا عن تشجيع الشركات ذات الاكتتاب العام من خلال الاعفاءات الضريبية.

ومع ذلك وعلى الرغم من النمو التدريجى فى نشاط سوق الأوراق المالية لاسيما منذ اعلان الحكومة عن برنامجها للخصخصة فى بداية عام ١٩٩٣، فضلا عن التطوير المستمر لآليات العمل بها وانشاء المؤسسات الداعمة لها مثل شركات السمسرة والمقاصة وصناديق الاستثمار، إلا أنها لازالت سوقا وليدة فى حاجة الى

استكمال بنيتها الأساسية وتحقيق انتشارها الجغرافى وتوافر عناصر الإفصاح والشفافية، فضلا عن الحاجة الى توسيع حجم المعروض من الأوراق المالية المدرجة فى البورصة وتنويعه ، وهو ما تفتقر اليه حاليا فى ظل غلبة شركات الاكتتاب المغلق(٤).

هذا وتشير الأرقام المتاحة الى أن القيمة السوقية لرؤوس أموال الشركات المدرجة بالبورصة (اكتساب عام ومغلقة) فى نهاية ديسمبر ١٩٩٥ لم يتجاوز ٢٧,٤ مليار جنيه مصرى فى حين بلغ اجمالى الودائع بالجهاز المصرفى فى ذلك التاريخ نحو ١٦٥,٤ مليار جنيه(٥).

وفى غياب سوق رأسمال نشطة يصبح من الطبيعى أن تكون الهيمنة فى مجال الاستثمار المالى لسوق النقد، وأن تتركز بالتحديد فى الجهاز المصرفى، لاسيما وأنه قد تلقى دفعة قوية منذ منتصف السبعينات أولاً فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى وما ترتب عليها من تحرير جزء كبير من معاملات الجهاز المصرفى والتوسع فى نشاطه وانتشاره الجغرافى، ثم ثانياً فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الميكلى وما ترتب عليها من ازالة القيود على سعر الفائدة وسعر الصرف والمعاملات بالنقد الأجنبى، وفتح المجال أمام البنوك للتعامل فى سوق رأس المال(٦).

وتتمثل أدوات الاستثمار المالى المتاحة من خلال الجهاز المصرفى فى الأوعية الادخارية بالعملية المحلية والعملات الأجنبية، والتي قد تتخذ شكل ودائع لأجل أو ودائع توفير، كما تتمثل فى شهادات ايداع أو ادخار صادرة عن البنوك. الا أن هذه الأدوات تضم أيضا شهادات الاستثمار كأداة من أدوات الدين المحلى التى عهد الى البنك الأهلى المصرى باصدارها وادارتها لصالح الحكومة (ممثلة حاليا فى بنك الاستثمار القومى).

وفى هذا الاطار سوف نقوم فيما يلى بتتبع أهم صور الاستثمار المالى فى مصر ودورها فى تعبئة المدخرات سواء من خلال سوق النقد أم من خلال سوق رأس المال، وذلك على النحو التالى:

الفصل الأول : الودائع والأوعية الادخارية بالجهاز المصرفى.

الفصل الثانى : شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى.

الفصل الثالث: أهم أدوات الاستثمار المالى الأخرى.

الفصل الأول

الودائع والأوعية الادخارية بالجهاز المصرفى

من وجهة النظر المصرفية تشكل الودائع بأنواعها المختلفة، بما فى ذلك الحسابات الجارية، موارد قابلة للتوظيف بعد الوفاء بمتطلبات الاحتياطى والسيولة، سواء أكانت تلك المتطلبات محددة من قبل السلطات النقدية أم من زاوية معاملات البنك الجارية (كما سيرد تفصيله فيما بعد).

ومع ذلك فنبادر الى القول بأنه لا يمكن النظر الى الودائع بأنواعها المختلفة باعتبارها تمثل ادخاراً وفقاً للمفهوم الاقتصادى المتعارف عليه لذلك المصطلح. فالحسابات الجارية لا تمثل فى الواقع أموالاً يتم حبسها عن الانفاق على الاستهلاك خلال الفترة الزمنية الحالية (والتي اصطلح على تحديدها بمدة عام). بل هى أموال سائلة يتم التعامل عليها بشيكات لتسوية المعاملات، وتشكل - الى جانب النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى - وسائل الدفع الجارية (M_1).

وتجدر الاشارة الى أن كلا من البنك المركزى المصرى، والاحصاءات الاقتصادية القومية فى مصر قد أخذ بالمفهوم سابق الاشارة اليه من حيث عدم اعتبار " الودائع الجارية" ادخاراً. حيث يستبعدا البنك المركزى المصرى عند حسابه " لاجمالى الأوعية الادخارية" (٧)، كما يستبعدا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عند حساب " مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار المصرفية" (٨).

ووفقاً لذلك المفهوم يتفق كل من البنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على أن أوعية الادخار المصرفية تشمل:

- الودائع الادخارية لدى بنوك القطاع العام والقطاع الخاص.
- صناديق التوفير لدى بنوك القطاع العام والقطاع الخاص.
- شهادات الادخار والدخل الشهرى لدى بنوك القطاع العام والقطاع الخاص.
- شهادات الاستثمار.

هذا ويشير تتبع تطور الودائع والأوعية الادخارية المختلفة بالجهاز المصرفى المصرى منذ عام ١٩٧٠ الى مجموعة من الظواهر التى يمكن أن تلقى بعض الضوء على دوافع الادخار من خلال أدوات الاستثمار المالى التى يتيحها الجهاز المصرفى المصرى.

١-١ - نمط الایداع

يشير الجدول رقم (١) الى الانخفاض المستمر للأهمية النسبية للحسابات الجارية خلال السلسلة الزمنية محل البحث، وذلك لصالح الودائع لأجل (شاملة شهادات الادخار) وودائع التوفير. وقد برز ذلك الاتجاه بشكل خاص منذ منتصف السبعينات حيث انخفض نصيب الحسابات الجارية من جملة الودائع بالبنوك التجارية من ٥٢٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٣٣٪ فى عام ١٩٨٠، ليقصر على ١١٪ فى عام ١٩٩٠، ثم ٨,٤٪ فى عام ١٩٩٥.

ولاشك أن تزايد الوعى المصرفى والانتشار والتوسع الجغرافى الكبير لشبكة الوحدات المصرفية قد أسهم فى تزايد الاتجاه للإيداع لأجل ما (الادخار من خلال الأوعية المصرفية)، ومع ذلك فان هناك بعض العوامل الأخرى التى ساهمت فى تعزيز ذلك الاتجاه، والتى يتمثل أهمها فى:

١- اتجاه السياسة المالية الى الغاء الضرائب على فوائد الودائع اعتباراً من عام ١٩٧٧ (القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ بأعفاء الودائع من الضريبة على القيم المنقولة).

٢- اتجاه السياسة النقدية منذ منتصف السبعينات الى الرفع التدريجى لأسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية (٩). وقد استخدمت تلك السياسة بشكل متواتر خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢، ثم مرة أخرى فى عام ١٩٨٩، ليتم تحرير أسعار الفائدة المقترن برفعها فى عام ١٩٩١.

٣- ابتكار أوعية ادخارية مصرفية جديدة لآجال أطول وبأسعار فائدة أعلى، حيث اتجهت السياسة النقدية منذ أواخر السبعينات الى ابتكار أوعية ذات آجال أكثر من سنتين فى شرائح تصل الى ٧ سنوات ثم ٧ سنوات فأكثر، مع رفع أسعار الفائدة على الأوعية ذات الآجال الأطول.

وقد استمرت تلك السياسة حتى تحرير أسعار الفائدة فى أوائل التسعينات. ومع تزايد السيولة لدى الجهاز المصرفى واتجاه أسعار الفائدة على أذون الخزانة للانخفاض، بدأت البنوك تتجه الى خفض أسعار الفائدة على الودائع للآجال الطويلة فى محاولة لاجتذاب الودائع قصيرة الأجل (حتى سنة) وعدم الارتباط لفترات طويلة بأسعار فائدة ثابتة.

٤- الاتجاه الى ابتكار شرائح من الودائع قصيرة الأجل جداً لتتسلخ عن الحسابات الجارية، ويتم تقرير فوائد عليها. حيث تم فى عام ١٩٧٩ تقرير سعر فائدة على الودائع لمدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوماً، ثم تم رفع هذا السعر فيما بعد فى اطار سياسة الرفع التدريجى لأسعار الفائدة ككل.

جداول رقم (١)
تطور توزيع الودائع بالسيوك التجارية

حجم الودائع	الودائع التي حلت	ودائع أخرى (٢)	الودائع التي حلت	الودائع الأجنبية	الودائع التي حلت	ودائع توفير	الأصل				حارية				في آخر
							الودائع التي حلت	الخصوع	حكومية (١)	خاصة	الودائع التي حلت	الخصوع	حكومية (١)	خاصة	
٧٥٥,٥	٢	١٦,٨	*	*	١١	٨٢,٧	٤٠	٣٠١,٣	٥٤,٩	٢٤٦,٤	٤٧	٣٥٣,٧	٤٠,٣	٣١٣,٤	١٩٧٠
٧٩٣,٢	٧	٥١,٦	*	*	١٢	٩٦,٥	٣٦	٢٨٦,٣	٨٢,٥	٢٠٣,٨	٤٥	٣٥٨,٨	٣٨,٥	٣٢٠,٣	١٩٧١
٨٩٧,٠	٥	٥١,٦	*	*	١٣	١١٣,٤	٣٣	٢٥٢,٦	٨١,١	٢١١,٥	٤٩	٤٣٩,٤	٤١,٢	٣٩٨,٢	١٩٧٢
٩٧٣,١	٥	٥٨,٣	*	*	١٤	١٣٣,١	٣٠	٢٨٨,٢	٥٢,٣	٢٣٥,٩	٥١	٤٩٣,٥	٣٠,٢	٤٦٣,٣	١٩٧٣
١٢٤٢,٢	٤	٥٤,٧	*	*	١٣	١٦٥,٣	٢٨	٣٤٤,٠	٦٤,٦	٢٧٩,٤	٥٥	٦٧٨,٢	٦٨,١	٦١٠,١	١٩٧٤
١٥٨٢,٣	٩	١٣٧,٨	*	*	١٣	٢٠٩,٥	٢٦	٤١٨,٣	٧٢,٨	٣٤٥,٥	٥٢	٨١٩,٧	٨٧,٠	٧٣٢,٧	١٩٧٥
٢١٦٥,٦	٢,٩	٦٣,٦	٢٢,٠	٤٧٤,٦	١١,٩	٢٥٧,٦	٢١,٦	٤٦٥,٩	٨١,٧	٣٨٤,٢	٤١,٦	٨٨٨,٩	٨٠,٣	٨١٨,٦	١٩٧٦
٢٩١٦,٥	٣,١	٩٠,١	٢٩,٧	٨٦٥,٦	١١,١	٣٢٣,٢	١٧,٨	٥٢٠,٥	١١١,٦	٤٠٨,٩	٣٨,٣	١١١٧,١	١١٠,٧	١٠٠,٦	١٩٧٧
٣٨٣٧,٤	٢,٤	٩١,٦	٣٢,٥	١٢٤٩,٠	١١,٢	٤٣٠,١	١٩,٦	٧٥٠,٨	١٨٦,٨	٥٦٤,٠	٢٤,٣	١٣١٥,٩	١٦٠,٦	١١٥٥,٣	١٩٧٨
٥١٧٨,١	٢,٠	١٠٥,٩	٣١,٠	١٦٠٥,٩	١٠,٢	٥٢٤,٨	٢١,٣	١١٠١,٣	٢٦٨,٢	٨٣٣,١	٣٥,٥	١٨٢٥,٢	٢٨٧,١	١٥٤٨,١	١٩٧٩
٦٩٨٧,١	١,٩	١٢١,٣	٣١,٨	٢٢٢٢,٥	٩,٩	٦٨٩,٣	٢٣,٢	١٦٢١,٩	٣٢٦,٣	١٢٩٥,٦	٣٣,٢	٢٣٢٢,٠	٤٧١,٠	١٨٥١,٠	١٩٨٠
٩٩٣٢,٥	١,٨	١٧٦,٤	٣٢,٦	٣٢٣٣,٦	٩,١	٩٠٦,٥	٢٧,٧	٢٧٥٣,٦	٥١١,٥	٢٢٤٢,١	٢٨,٨	٢٨٦٢,٤	٥٢٠,٢	٢٢٤٢,٢	١٩٨١
١٢٩٢٨,٤	٢,٥	٣٣٠,٣	٣٣,٩	٤٣٨٦,٥	٩,٧	١٢٤٧,٨	٢٨,١	٣٦٢٨,٧	٥٥٠,٠	٣٠٧٨,٧	٢٥,٨	٣٣٣٥,١	٥٢٧,٤	٢٧٩٧,٧	١٩٨٢
١٥٨٦٤,٣	٢,٣	٣٥٧,٤	٣١,٨	٥٠٥١,٧	١٠,٩	١٧٤٣,٧	٣٢,٧	٥١٨٠,٨	٦٠٩,١	٤٥٧١,٧	٢٢,٣	٣٥٢٩,٧	٣٧١,٢	٣١٦٨,٥	١٩٨٣
١٨٩٢٥,٩	٢,٤	٤٥٩,٩	٢٩,٨	٥٦٢٢,٣	١١,٦	٢١٩٦,٣	٣٤,٨	٦٥٨٤,٣	٧٥١,٣	٥٨٣٣,٠	٢١,٤	٤٠٥٣,١	٤٢٦,٦	٣٦٢٦,٥	١٩٨٤
٢٦١٢٤,٦	٥,٢	١٣٤٨,٤	٣٥,٧	٩٣٢٨,١	١٠,٧	٢٧٩٣,٤	٣٠,٦	٧٩٩٢,٠	١٠٥١,١	٦٩٤٠,٩	١٧,٨	٤٦٦٢,٧	٥١٠,٣	٤١٥٢,٤	١٩٨٥
٢٩٠٦٥,٢	٢,٠	٥٩٥,٨	٣٥,٩	١٠٤٤٢,٣	١١,٤	٣٣٠٤,١	٣٣,١	٩٦٠٨,٨	١٥٠٨,٤	٨١٠٠,٤	١٧,٦	٥١١٤,٢	٧٨٤,٢	٤٣٣٠,٠	١٩٨٦
٣٦٥٣٥,١	١,٩	٦٩٩,٦	٤٢,٨	١٥٩٤٣,٩	١٠,٥	٣٨٣٦,٢	٣٠,١	١٠٩٧٦,٦	١٧٢١,٢	٩٢٥٥,٤	١٤,٧	٥٣٦٨,٨	٧٢٦	٤٦٤٢,٨	١٩٨٧
٤٤٦٣٧,٠	١,٧	٧٤٠,٣	٤٧,٣	٢١١٠٥,٦	٩,٦	٤٣٠٦,٧	٢٨,٧	١٢٧٩٧,٧	١٧٩٤,٢	١٠٩٩٧,٥	١٢,٧	٥٦٩٢,٧	٧٥٥,٣	٤٩٣٧,٤	١٩٨٨
٥٤٠٥٣,١	١,٥	٨١٦,٨	٤٨,٥	٢٦١٩٧,٣	٨,٨	٤٧٥٩,٠	٢٨,٦	١٥٤٨٣,٢	٢١٣٥,٢	١٣٣٤٨,٠	١٢,٦	٦٧٩٦,٨	٩٠١,٧	٥٨٩٥,١	١٩٨٩
٧٠٤٨٢,٩	٠,٣	١٤٤,١	٥٠,٩	٣٥٠٩٣,٣	٧,٩	٥٥٨٣,٣	٣٠,٣	٢١٦٦٩,٥	٤٦٦٦,٢	١٦٧٠٣,٣	١٠,٦	٧٤٩٢,٧	٨٠٣,٦	٦٦٨٩,١	١٩٩٠
٨٩٥٥٨,٩	١,٧	١٤٧,٦	٤٩,٤	٤٤٢٥٩,٠	٧,١	٦٣٨٣,٤	٣٣,١	٢٩٨٨٤,٢	٦٩٨٧,٧	٢٢٦٩٦,٥	٨,٧	٧٧٦٠,٧	٨٣٣,٥	٦٩٢٧,٢	١٩٩١
١١٠٩٩٩,٢	٠,٥	٦٢٥,٩	٣٢,٠	٣٥٩٧٠,٧	٧,٨	٨٦٣٦,٣	٥١,٥	٥٧٢٢٩,٧	١١٢٩٦,٠	٤٥٨٣٣,٧	٨,٢	٩١٢٦,٦	١٢٤٩,٠	٧٨٧٧,٦	١٩٩٢
١٢٠٤١٠,٧	٠,٥	٦٠٣,٣	٢٨,٠	٣٣٧٧٨,٧	١٠,١	١٢١٢٤,٦	٥٣,٥	٦٤٤٣٩,٨	٩٠٣٥,٩	٥٥٤٠٣,٩	٧,٩	٩٤٤٤,٣	١١٤٨,٢	٨٣٦٦,١	١٩٩٣
١٣١٩٩٦,٠	٠,٦	٧٩٥,٨	٢٨,٧	٣٧٩٠٤,٥	١٢,٢	١٦٠٨١,٧	٥٠,٠	٦٦٠٤٣,٢	٩٣٨٣,٣	٥٦٦٥٩,٩	٨,٥	١١١٥,٨	١٤٩٣,٦	٩٦٧٢,٢	١٩٩٤
١٤٤٩٢٩,٢	٠,٦	٨٤٣,٩	٢٩,١	٤٢١٢٢,١	١٣,٦	١٩٧٦٧,١	٤٨,٣	٦٩٥٣٢,٤	١٠٦٧٥,٠	٥٩٢٧٨,٤	٨,٤	١٢٢٤٢,٧	١٧٣٧,٤	١٠٥٥,٣	١٩٩٥

(١) تشمل الحسابات طيه الحكومية.

(٢) لا تظهر منفصلة ويتم تصنيفها لند الودائع الأخرى.

(٣) تشمل شيكات وسوالات مستحقة الدفع وقروض من هيئات دولية اعتباراً من مارس ١٩٨٢.

المصدر: البنك المركزي المصري.

٥- توسع البنوك فى طرح أوعية ادخارية متنوعة من حيث الآجال وكيفية صرف العائد وذلك فى شكل شهادات ايداع وشهادات ادخار مختلفة. وقد برز ذلك الاتجاه منذ أواخر السبعينات وحتى منتصف الثمانينات.

١-٢- عملة الابداع

اتسم هيكل الودائع بالجهاز المصرفى منذ منتصف السبعينات ب بروز الأهمية النسبية للودائع بالعملات الأجنبية. فقد ارتفع نصيب هذه الودائع من جملة ودائع البنوك التجارية تدريجياً من ٢٢٪ فى عام ١٩٧٦ الى مايتراوح بين ٤٩٪ - ٥٠٪ خلال الفترة ٨٩-١٩٩١، وذلك كجزء من ظاهرة " الدولار " التى سادت حتى أوائل التسعينات.

وقد بدأت ظاهرة الدولار فى الاقتصاد المصرى (١٠) باحلال الدولار محل العملة المحلية فى القيام بوظيفة " مخزن القيمة " أى كأداة ادخار. ويشار فى هذا الصدد الى أن السياسة النقدية كانت قد اتجهت منذ منتصف السبعينات الى تشجيع كل من الادخار والاستثمار بالعملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار. فالى جانب إباحة حيازة النقد الأجنبى (القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦) ترك سعر الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية حراً يتحدد فى ضوء أسعار الفائدة العالمية، وتم السماح بفتح حسابات بالنقد الأجنبى فى البنوك مع حرية التحويل منها الى الخارج. كما بدأت البنوك فى طرح العديد من الأوعية الادخارية بالعملة الأجنبية التى تتسم بقدر كبير من التنوع من حيث الآجال والعائد.

وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية - وبالتالى المحلية - للفائدة على الدولار فيما بين ١٩٧٩ و١٩٨١، والتدهور المستمر فى سعر صرف الجنيه المصرى، الى جانب ارتفاع معدلات التضخم، الى بروز الاتجاه الى دولرة الودائع، بحيث أصبحت الودائع بالعملة الأجنبية تشكل تدريجياً نسبة متزايدة من جملة الودائع بالجهاز المصرفى المصرى.

وعجزت محاولات البنك المركزى المصرى لرفع أسعار الفائدة على العملة المحلية عن مواجهة هذا التحول للايداع بالعملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار، حيث كانت حيازة الدولار تمثل فى واقع الأمر شكلاً من أشكال الحماية من خطر تدهور القوة الشرائية للجنيه المصرى.

ومن ناحية أخرى: ظهر خلال تلك الفترة اتجاه متزايد لاستخدام الودائع بالعملات الأجنبية كضمان للحصول على قروض بالجنيه المصرى، ثم استخدام تلك القروض فى شراء الدولارات من السوق السوداء وإعادة ايداعها فى الجهاز المصرفى والاقتراض بضمانها مرة أخرى. وقد أدى ذلك الى خلق دائرة مفرغة لتعميق دولرة الودائع فى الجهاز المصرفى المصرى. غير أنه منذ بداية التسعينات حدث اتجاه معاكس يتمثل فى الانحسار التدريجى لدولرة الودائع.

لقد تحددت سياسات سعر الصرف والفائدة منذ عام ١٩٩١ فى إطار اتفاقيات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى المبرمة مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وتمثلت المعالم الرئيسية لتلك السياسات (١١) فيما يلى:

١- تحرير سعر صرف الجنيه المصرى وتوحيده بما يساعد على تقليص السوق السوداء للعملات الأجنبية التى تزدهر وتنشط فى ظل تعدد أسعار الصرف.

٢- تحويل السوق غير الرسمية للنقد الأجنبى الى سوق رسمية عن طريق اباحة التعامل فى النقد الأجنبى خارج البنوك من خلال شركات الصرافة.

٣- تحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصرى.

وقد توافق تطبيق تلك السياسات مع مجموعة من العوامل التى ساعدت على اجتذاب موارد النقد الأجنبى للجهاز المصرفى وتدعيم احتياطيات البنك المركزى منها واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى، لعل من أهمها:

- تدفق التحويلات الرسمية لمصر من الخارج فى أعقاب حرب الخليج ثم فى أعقاب الزلزال، الى جانب اعفاء مصر من جزء من ديونها الخارجية.

- الانخفاض الحاد فى سعر الفائدة على الدولار واتساع الفجوة بينه وبين سعر الفائدة على الجنيه المصرى، مما شجع على اجتذاب جزء من مدخرات المصريين العاملين بالخارج والتنازل عنها للجهاز المصرفى مقابل الحصول على عملة محلية يمكن توظيفها فى شكل ودائع (أو أذون خزانة وأوراق مالية) تدار عائداً أكثر ارتفاعاً، فضلاً عن قيام بعض المودعين بتحويل ودائعهم من العملة الأجنبية الى العملة المحلية.

ومن ناحية أخرى دأب البنك المركزى المصرى على التدخل بالشراء أو البيع فى سوق الصرف لتدعيم احتياطياته الدولية من جهة والحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى من جهة أخرى. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة فى الانحسار التدريجى لظاهرة دولة الودائع، حيث تراجعت الأهمية النسبية للودائع بالعملة الأجنبية الى جملة الودائع الى نحو ٢٩٪ فى ديسمبر ١٩٩٥.

ومع ذلك فإنه لا شك أن هذه النسبة والى تقرب من ثلث الودائع ليست بالنسبة المنخفضة، وهى تشير فى حد ذاتها الى درجة معتبرة من تفضيل الایداع بالعملات الأجنبية، بحيث يمكن القول بوجود شريحة هامة من المودعين لازالت تنظر الى العملات الأجنبية (وعلى رأسها الدولار) كعملة ملاذ ومخزن آمن للقيمة فى ظل استمرار التخوف من تدهور سعر صرف الجنيه المصرى أو قوته الشرائية محلياً.

ويلاحظ في هذا الصدد أن نتائج تحليل عينة الادخار في الملحق (١) للباب الثاني تشير الى أن من يحتفظون بمدخراتهم في شكل عملة أجنبية يمثلون نحو ١٤,٣٪ من مفردات العينة وأن غالبيتهم (٦٥,٨٪) قد حصلوا على مستوى تعليم أعلى من المتوسط حتى فوق الجامعى. وقد برروا احتفاظهم بهذه المدخرات بالعملات الأجنبية بكل من ارتفاع العائد (٥٠٪ منهم) - وهو الأمر الذى يثير الدهشة فى ظل الفجوة الكبيرة فى أسعار الفائدة لصالح العملة المحلية - وبأن النقود تحتفظ بقيمتها ويتوفر لها درجة أكبر من الأمان (٤٢,١٪ من أفراد العينة الحائزين لودائع بالعملات الأجنبية).

١-٣ - القطاعات المودعة

يشير الجدول رقم (٢/أ) والجدول رقم (٢/ب) الى أن القطاع العائلى يأتى فى مقدمة القطاعات المودعة بالجهاز المصرفى، سواء تعلق الأمر بالایداعات بالعملة المحلية أم بالعملة الأجنبية. كما يشير الجدولان الى أن نصيب القطاع العائلى فى جملة الودائع الادخارية قد تزايد من ٥٤٪ الى ٦٩٪ من جملة الودائع بالعملة المحلية، ومن ٦٢٪ الى ٦٦٪ من جملة الودائع بالعملات الأجنبية وذلك فى الفترة ما بين ١٩٨٧ و١٩٩٥. ويلاحظ من هذين الجدولين أنه فيما يتعلق بالایداع بالعملة المحلية تأتى شركات القطاع العام فى المركز الثانى بعد القطاع العائلى، لاسيما بالنسبة للودائع الادخارية. أما فيما يتعلق بالایداع بالعملات الأجنبية فيأتى قطاع الأعمال الخاص فى المركز الثانى بعد القطاع العائلى، وتراجع شركات القطاع العام الى المركز الثالث.

ولاشك أنه من الطبيعى أن تحتفظ شركات الأعمال بنوعها (عام وخاص) بحسابات جارية سواء فى اطار السيولة اللازمة لمعاملاتها أو كانعكاس لما تحصل عليه من ائتمان من الجهاز المصرفى يفتح لها بمقتضاه حسابات جارية فى تلك البنوك.

كما أنه من الطبيعى أن يكون لقطاع الأعمال مدخرات ممثلة فى الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة والمخصصات (١١) يتم استخدامها فى اطار التمويل الذاتى (١٢) للاستثمار بمعنى توسيع طاقتها الانتاجية فى مجال النشاط الذى تنتمى اليه. ويمكن أن تتخذ تلك المدخرات شكل ودائع مصرفية لفترة مؤقتة بين تحققها وبين توظيفها (استثمارها) فى توسيع الطاقات الانتاجية. الا أن استثمار قطاع الأعمال بنوعيه بنسبة معتبرة من الودائع الادخارية (٢٠٪ منها فى عام ١٩٩٥) يمكن فى نفس الوقت أن يمثل تعبيرا عن اتجاه للاستثمار المالى، بمعنى توظيف جزء من الموارد المالية المتاحة لقطاع الأعمال بعيدا عن دائرة الانتاج ليتحول الى ودائع بالجهاز المصرفى، وهى الفرضية التى لا يوجد لدينا ما يثبت صحتها أو خطأها وان كانت تستلزم - نظرا لخطورتها - دراسة منفصلة لتمحيصها وفحص آثارها على معدلات الاستثمار العينية.

وقد تراجع النصيب النسبى لشركات القطاع العام من جملة الودائع بالعملة المحلية من ٢٣٪ فى عام ١٩٨٧ الى ١٥٪ فى عام ١٩٩٥، الأمر الذى يعكس فى جزء منه ما أسفرت عنه أسس تصنيف القروض التى

جدول رقم (٢ / أ)

(%)

تطور الودائع بالمعاملة المحلية حسب القطاعات المودعة في الجواز المصرى

بريف	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الودائع الجارية	٦٣	٧١	٧١	٢٠	١٧	١٣	١١	١١	١١
شركات القطاع العام	٨	٧	٨	٨	٧	٥	٤	٣	٤
قطاع الأعمال الخاص	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	٣	٣
القطاع المائلى	١١	١٠	٩	٩	٨	٦	٥	١,٥	٥
البنوك المتخصصة	٠	-	-	-	-	-	-	-	-
يطرح شيكات وهو لايت تحت القبول	٧٧	١	١	٨٠	٢	٨٧	١	-	١
الودائع غير الجارية	١٥	٧٩	٧٩	١٦	٨٣	١١	٨٩	٨٩	٨٩
شركات القطاع العام	٨	١٥	١٥	٨	١٤	٨	٩	١٠	١١
قطاع الأعمال الخاص	٥٤	٩	٩	٥٦	٧	٦٨	٨	٨	٩
القطاع المائلى	-	٥٥	٥٥	٢١	٢١		٧٢	٧١	٦٩
البنوك المتخصصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اغرون - عالم خارجى	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (٢ / ب)

(%) تطور الودائع بالعملة الأجنبية حسب القطاعات المودعة في الجيزر المصري

يونيو	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	(%)
الودائع الجارية	٤	١١	١١	١٢	١٠	١١	١٣	١٠	٨	
شركات القطاع العام	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	١	
قطاع الأعمال الخاص	٥	٤	٤	٣	٤	٥	٥	٤	٤	
القطاع العقاري	٦	٦	٦	٦	٥	٦	٧	٧	٦	
البنوك المتخصصة	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	
وحدات شركات وولايات تحت التأسيس	٣	١	١	١	٢	٢	-	٢	٢	
الودائع غير الجارية	٩١	٨٩	٨٩	٩٠	٩٠	٨٩	١	٩٠	٩٢	
شركات القطاع العام	٨	٨	٦	٦	٧	٧	٨٧	٧	٧	
قطاع الأعمال الخاص	٢١	١٨	١٨	١٨	١٧	١٤	٨	١٧	١٩	
القطاع العقاري	٦٢	٦٣	٦٥	٦٦	٦١	٦٨	١٤	٦٦	٦٦	
البنوك المتخصصة	-	-	-	-	-	-	٦٦	-	-	

المصدر :- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوية ١٩٨٩/١٩٨٨ ، ١٩٩١/١٩٩٠ ، ١٩٩٥/١٩٩٤

تطبيقها البنوك منذ عام ١٩٩٢ من رفع درجة مخاطرة شركات القطاع العام والاحتفاظ بمخصصات لمقابلة ديونها غير المنتظمة، الأمر الذى واكبه انتفاء التزام الشركات القابضة باقراض أو ضمان قروض الشركات التابعة (١٣). وأدى هذا كله الى احتدام مشكلة مديونية شركات القطاع العام للجهاز المصرفى وضعف قدرتها على الحصول على ائتمان جديد (ينعكس فى شكل ودائع جارية) أو على الاستثمار المالى (الذى ينعكس فى شكل ودائع ادخارية).

ومن الملاحظ حدوث تراجع طفيف للنصيب النسبى لقطاع الأعمال الخاص فى جملة الودائع بالعملات الأجنبية من ٢٦٪ فى عام ١٩٨٧ الى ٢٣٪ فى عام ١٩٩٥، وهو ما قد يعكس ما نجم عن تحرير سعر الصرف وتوافر موارد النقد الأجنبى لدى الجهاز المصرفى من التخفيف نسبيا من حدة الخوف من مواجهة النقص فى موارد النقد الأجنبى اللازمة لتغطية احتياجات الاستيراد لذلك القطاع.

ويشار هنا إلى أن " الخوف من عدم الحصول على العملة الأجنبية وقت الحاجة " لم يشكل أكثر من ٥,٣٪ من جملة الأسباب المفسرة للدوافع الاحتفاظ بالمدخرات بالعملات الاجنبية فى عينة البحث المشار إليها سابقاً.

١-٤- الودائع المتاحة للاستثمار

سبق القول بأن الودائع المصرفية لاتشكل جميعها ادخاراً بالمعنى المتعارف عليه، لذلك المصطلح من وجهة النظر الاقتصادية. أما من وجهة النظر المصرفية فيعتبر مفهوم " الودائع المتاحة للاستثمار " أكثر اتساعاً من مجرد الودائع الادخارية.

فاذا كان مجموع الودائع بالجهاز المصرفى المصرى فى ١٩٩٥/٦/٣٠ قد بلغ نحو ١٥٦,٥ مليار جنيه موزعة بين ١٠٨,٧ ملياراً بالعملة المحلية وما يعادل ٤٧,٨ ملياراً بالعملات الأجنبية، فإن السؤال المطروح هو : هل تلك الودائع متاحة بالكامل للاستثمار؟ وما هو القدر منها الذى يشكل أموالاً عاطلة؟ وتقتضى الاجابة على هذين السؤالين التعرض أولاً لكل من القواعد التى تحكم توظيفات البنوك لما فى حوزتها من ودائع من ناحية، ومفهوم " الأموال العاطلة " فى الجهاز المصرفى من ناحية أخرى.

أ - القواعد التى تحكم توظيفات البنوك لما فى حوزتها من ودائع

تتأثر توظيفات البنوك لما فى حوزتها من ودائع الى حد كبير بكل من نسبتي الاحتياطى والسيولة المحددتين من قبل السلطات النقدية.

فنسبة الاحتياطى النقدى تحدد للبنوك الحد الأقصى الذى يمكنها توظيفه مما فى حوزتها من ودائع، كما تحدد لها نسبة السيولة الجزء من توظيفاتها الذى يتعين أن يكون فى شكل أصول سائلة أى أصول يمكن تحويلها الى نقود حاضرة بسرعة وبدون انخفاض - أو بانخفاض طفيف فى قيمتها وذلك لمواجهة الالتزامات المختلفة.

وعلى ذلك فيمكن القول بأن البنك لا يكون حراً في توجيه موارده الى تمويل الاستثمار (سواء مباشرة أو من خلال تمويل رأس المال العامل) الا بعد استيفاء كل من نسبتي الاحتياطي والسيولة على النحو المحدد من قبل السلطات النقدية.

وتتمثل القواعد المعمول بها في شأن نسبتي الاحتياطي والسيولة في مصر منذ يناير ١٩٩١ في التزام البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال (١٤) بأن تحتفظ لدى البنك المركزي المصري باحتياطي نقدي بدون فائدة بنسبة لا تقل عن ١٥٪ مما لديها من أرصدة الودائع بالجنه المصري. ومعنى ذلك أن الحد الأقصى المتاح توظيفه من تلك الودائع هو ٨٥٪.

ومن ناحية أخرى تلتزم تلك البنوك بالاحتفاظ بنسبة للسيولة بالجنه المصري حدها الأدنى ٢٠٪ ونسبة للسيولة بالعملات الأجنبية حدها الأدنى ٢٥٪. وتتمثل مكونات تلك النسبة في مجموعة الأصول السائلة التي يتعين على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة السحب على ودائع العملاء والبنوك، بالإضافة الى جزء مما قد يطرأ من " التزامات عرضية" يتمثل في ٥٠٪ من قيمة خطابات الضمان النهائية غير المغطاة نقدا والتي يقوم البنك باصدارها (١٥).

وتتمثل الأصول السائلة التي يتعين أن تحتفظ بها البنوك لمواجهة الالتزامات المشار إليها فيما يلي:

١- بالجنه المصري

- نقدية

- الفائض في الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي عن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي.

- شيكات وحوالات وكوبونات وأوراق مالية تحت التحصيل.

- أذون على الخزنة.

- أوراق الحكومة المصرية القابلة للتداول مع البنك المركزي المصري.

- أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ٣ شهور.

- صافي المستحق على البنوك في مصر.

٢- بالعملات الأجنبية

- ذهب ونقدية

- أرصدة لدى البنك المركزي.

- شيكات وحوالات وكوبونات وأوراق مالية تحت التحصيل.

- أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ٣ شهور.

- صافي المستحق على البنوك في مصر.

- أرصدة لدى البنوك في الخارج.

ويلاحظ أن نسبتى السيولة بالعملية المحلية والعملات الأجنبية المحددين من قبل البنك المركزى المصرى تمثلان الحد الأدنى الذى يتعين على البنوك الاحتفاظ به فى صورة أصول سائلة. أما بالنسبة الفعلية التى يحتفظ بها أى بنك فتتحدد فى ضوء توقعاته للالتزامات التى يتعين عليه مواجهتها، آخذاً فى الاعتبار هيكل ودائعه وتدفقاته النقدية من ناحية، ومستوى النشاط الاقتصادى ومدى توافر أوجه التوظيف الجيد ذى الربحية الأعلى من ناحية أخرى.

ب - مفهوم الأموال عاطلة فى البنوك

تتمثل مكونات نسبتى السيولة على النحو سالف الإشارة إليه من أصول مدرة لعائد، ولايستثنى من ذلك إلا الذهب والنقدية والفائض فى رصيد نسبة الاحتياطى النقدى.

وعلى ذلك فإنه حتى لو ارتفعت نسبة السيولة عن الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزى، فإن فائض السيولة لايعنى بالضرورة وجود " أموال عاطلة" طالما كان ذلك الفائض يتمثل فى توظيفات ذات عائد. فمن وجهة النظر المصرفية مايعد أموالا عاطلة بالمعنى الحرفى لذلك المصطلح هو الجزء من موارد البنوك الذى تضطر لايداعه بدون عائد لدى البنك المركزى بما يزيد عن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الاحتياطى النقدى.

وبمعنى آخر فإن التوظيفات المختلفة بالبنوك تعد " استثمارا" من وجهة النظر المصرفية طالما كانت مدرة لعائد، بغض النظر عما إذا كانت هذه التوظيفات تمثل تمويلا للاستثمار بالمعنى الاقتصادى للمصطلح أم لا.

ومن وجهة النظر المصرفية يمكن تقييم وضع السيولة الحالى، ومدى وجود أموال عاطلة لدى البنوك من عدمه على النحو التالى:

١- فيما يتعلق بالموارد بالعملات الأجنبية

لايمكن القول بوجود أموال عاطلة، حيث أن الايداعات لدى البنك المركزى (بما فى ذلك مقابل نسبة السيولة) تمثل توظيفات ذات عائد، وما لا يتم اقراضه للعملاء أو ايداعه لدى البنوك فى داخل الاقتصاد المصرى يتم توظيفه لدى البنوك فى الخارج.

جدول رقم (٣)

تطور ودائع البنوك بالعملة المحلية بدون فائدة لدى البنك المركزى المصرى

(مليون جنيه)

بنوك الاستثمار والأعمال				البنوك التجارية				يوليو
أرصدة الاحتياطى بدون فائدة	% من جملة الودائع	فائض نسبة الاحتياطى %	تقدير المقابلة لفائض النسبة	أرصدة الاحتياطى بدون فائدة	% من جملة الودائع	فائض نسبة الاحتياطى %	تقدير المقابلة لفائض النسبة	
٦٩٢٦	١٨,٧	٣,٧	١٣٧٠	١٥٩	١٤,٥	— (٠,٥)	(٦)	١٩٩١
٩٨٩٦	١٦,٨	١,٨	١٠٦٠	٣٣٥	١٥,٧	٠,٧	١٥	١٩٩٢
١٥٢٩٠	١٨,٥	٣,٥	٢٨٨٦	٣٦٨	١١,٨	(٣,٢)	(١٠٢)	١٩٩٣
١٣٨٠٢	١٥,١	٠,١	٩١	٦٢٦	١٤,٥	— (٠,٥)	(٢٣)	١٩٩٤
١٧٣٣٢	١٧,٧	٢,٧	٢٦٤٤	٩٥١	١٥,١	٠,١	٦	١٩٩٥

المصدر: أرقام محسوبة بمعرفة الباحث من واقع بيانات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن عام ١٩٩٥/٩٤، جداول ص

١٤١،١٣٣،١٢٩،١١٥

٢- فيما يتعلق بالموارد بالعملية المحلية

بالاستناد الى المفهوم السابق توضيحه عن " الأموال العاطلة" من وجهة النظر المصرفية، قمنا بمحاولة لتقدير الجزء من أرصدة البنوك المودع بدون عائد لدى البنك المركزى المصرى بما يزيد عن الحد الأدنى لنسبة الاحتياطى النقدى (١٦) خلال الفترة يونيو ١٩٩١ - يونيو ١٩٩٥، أى منذ سريان القواعد الحالية لنسبتي الاحتياطى والسيولة، وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم (٣).

ويشير الجدول رقم (٣) الى مايلى:

١- أن بنوك الاستثمار والأعمال فى مجموعها تتمكن بالكاد من الوفاء بنسبة الاحتياطى القانونى، بحيث يقتصر وجود فائض النسبة (الأموال العاطلة) على البنوك التجارية.

٢- أنه يمكن تقدير حجم الأموال العاطلة فى البنوك التجارية فى يونيو ١٩٩٥ بنحو ٢,٦ مليار جنيه، بما لايتجاوز ٢,٧٪ من جملة الودائع بالعملية المحلية لدى تلك البنوك والتي بلغت فى ذلك التاريخ نحو ٩٨ مليار جنيه.

٣- أن هناك محاولات مستمرة لتخفيض القدر من الأموال العاطلة لدى البنوك التجارية، وهو مابرز بشكل خاص فى عام ١٩٩٤/٩٣ حين انخفضت تقديرات فائض نسبة الاحتياطى من ٢,٩ مليار جنيه الى ٩١ مليوناً، بما لايتجاوز نحو ٠,١٪ من جملة الودائع بالعملية المحلية والتي بلغت آنذاك نحو ٩١,٤ مليار جنيه.

وقد تمثلت أهم الآليات التى لجأت اليها البنوك لاعادة تدوير فائض السيولة فيما يلى:

١- التوسع فى منح القروض الاستهلاكية سواء بشكل مباشر (تمويل شراء السيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة .. الخ) أو من خلال بطاقات الائتمان (فينا - ماستر كارد.. الخ).

٢- منح قروض لتشطيب وتعليق المساكن.

٣- السعى للتوسع فى الائتمان العقارى.

٤- التوسع فى الاقراض لشراء أوراق مالية وبضمانها.

٥- شراء أذون خزانة.

٦- شراء أوراق مالية محلية بما فى ذلك سندات الخزانة العامة.

٧- الايداع بفائدة لدى البنك المركزى المصرى.

٨- الايداع بفائدة لدى البنوك المحلية.

٩- شراء عملات أجنبية واعادة ايداعها بالخارج.

١٠- التوسع فى المساهمة المباشرة فى المشروعات لاسيما فى مجال التنمية السياحية والشركات

الداعمة لسوق رأس المال (سمسرة، مقاصة، رأسمال مخاطر، صناديق استثمار ... الخ).

ويشير تتبع تلك الآليات الى أنها لا تتطابق فى معظمها مع مفهوم الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بتمويل توسع فى الطاقة الانتاجية، أم حتى بتمويل رأس المال العامل الذى يعد توافره أحد العوامل المحفزة - وأحياناً الحاكمة - لاتخاذ قرار الاستثمار.

ويصبح السؤال المطروح الآن هو ما حجم الودائع المتاحة للاستثمار؟

تقدير حجم الودائع المتاحة للاستثمار

قمنا بمحاولة لتقدير حجم الودائع المتاحة للاستثمار خلال الفترة يونيو ١٩٩١ - يونيو ١٩٩٥. ويستند التقدير الى افتراض أن تلك الودائع تتمثل فى التدفقات الجديدة خلال العام مطروحة منها متطلبات نسبى الاحتياطى والسيولة والايداعات الالزامية بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى. وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم (٤).

وقد أسفرت المحاولة عن تقدير لجملة الودائع المتاحة للاستثمار خلال الفترة محل البحث يبلغ نحو ٦٨,٧ مليار جنيه بمتوسط نحو ١٣,٧ ملياراً سنوياً، تتوزع بين ١٢,٣ ملياراً بالجنيه المصرى (٩٠٪) و ١,٤ ملياراً بالعملات الأجنبية (١٠٪).

ويلاحظ على هذه التقديرات مايلى:

١- يعكس التفاوت فى التقديرات السنوية للودائع المتاحة للاستثمار أثر كل من تحرير أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية واتساع الفجوة بينها وبين أسعار الفائدة على العملات الأجنبية لاسيما الدولار من ناحية، وتداعيات حرب الخليج من ناحية أخرى، مما شجع على اجتذاب جزء من مدخرات المصريين العاملين بالخارج والتنازل عنها للجهاز المصرفى مقابل الحصول على عملة محلية يتم توظيفها فى شكل ودائع تعطى عائداً أكثر ارتفاعاً. واقترن هذا الاتجاه بقيام بعض المودعين بتحويل أرصدهم بالعملات الأجنبية الى ودائع بالعملة المحلية. وقد أسفرت تلك العوامل عن تدفقات " سالبة " للودائع بالعملات الأجنبية لصالح التدفقات بالعملة المحلية خلال الأعوام المالية الثلاثة المنتهية فى ١٩٩٤/٦/٣٠.

٢- بلغ حجم الودائع المتاحة للاستثمار بالعملة المحلية أقصى مستوى له فى يونيو ١٩٩٣، مسجلاً نحو ١٨,١ مليار جنيه، ثم بدأ فى التراجع مع اتجاه أسعار الفائدة بالعملة المحلية الى الانخفاض، وتواتر الحديث عن احتمالات تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار بناء على توجيهات صندوق النقد الدولى، فضلاً عن بروز قنوات بديلة للاستثمار المالى ممثلة فى أسهم الشركات المطروحة للخصخصة عبر سوق الأوراق المالية، ليقصر حجم الودائع المتاحة للاستثمار بالعملة المحلية فى يونيو ١٩٩٥ على نحو ٨,٧ مليار جنيه، ولتعود تدفقات الودائع بالعملات الأجنبية (الموجبة) الى الظهور، بحيث بلغ حجم المتاح منها للاستثمار فى يونيو ١٩٩٥ مايعادل نحو ٥,٣ مليار جنيه.

جدول رقم (٤)

تقدير الودائع المتاحة للاستثمار فى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال

خلال الفترة يونيو ٩١ - يونيو ١٩٩٥

(مليون جنيه)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
					<i>أولاً: بالعملة المحلية</i>
١٢٧٩٣	١٣٢٨٥	٢٦٦٨١	٢٤٠١٢	٨٢٧١	تدفقات الودائع
(١٩١٩)	(١٩٩٣)	(٤٠٠٢)	(٣٣٨٩)	(١٠٨١)	(مطروحاً نسبة الاحتياطي)
١٠٨٧٤	١٥٩٧٢	٢٢٦٧٩	٢٠٦٢٣	٧١٤٠	الودائع المتاحة للتوظيف
(٢١٧٥)	(٣١٩٥)	(٤٥٣٦)	(٤١٢٤)	(١٤٢٨)	(مطروحاً متطلبات نسبة السيولة)
٨٦٩٩	١٢٧٧٧	١٨١٤٣	١٦٤٩٩	٥٧١٢	الودائع المتاحة للاستثمار بالعملة المحلية
					<i>ثانياً: بالعملات الأجنبية</i>
٧٨٢٣	(١٢٧٨)	(٥٧٣٦)	(٦١٧٣)	١٦٦٠٦	تدفقات الودائع
(٧٢٨)	١٢٨	٨٦	٩٢٦	(٢٤٩١)	(مطروحاً نسبة الـ ١٠٪)
—	—	(٤)	(٥)	(٢٧٢)	(مطروحاً نسبة المبادلة)
٧٠٤١	(١٥٥٠)	(٤٨٨٠)	(٥٢٥٢)	١٣٨٤٣	الودائع المتاحة للتوظيف
(١٧٦٠)	٣٨٧	١٢٢٠	١٣١٣	(٣٤٦١)	(مطروحاً متطلبات نسبة السيولة)
٥٢٨١	(١١٦٣)	(٣٦٦٠)	(٣٩٣٩)	١٠٣٨٢	الودائع المتاحة للاستثمار بالعملات الأجنبية
١٣٩٨٠	١١٦١٤	١٤٤٨٣	١٢٥٦٠	١٦٠٩٤	مجملة الودائع المتاحة للاستثمار
					<i>الودائع المتاحة للاستثمار خلال الفترة</i>
				٦١٨٣٠	— بالعملة المحلية
				١٢٣٦٦	المتوسط السنوى
				٦٩٠١	— بالعملة الأجنبية
				١٣٨٠	المتوسط السنوى
				٦٨٧٣١	— اجمالى العمليتين
				١٣٧٤٦	المتوسط السنوى

* تم تخفيض نسبة ما تودعه البنوك لدى البنك المركزى من ودائع عملاتها بالعملات الأجنبية بعائد من ١٥٪ الى ١٠٪ وذلك

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

المصدر: جدول محسوب من واقع التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٩٥/٩٤.

الفصل الثانى

شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى

كشكل من أشكال الادخار العائلى

شهادات الاستثمار - أو ما يطلق عليه أحيانا شهادات الادخار - هى إحدى أدوات الدين العام التى استحدثت فى أوائل القرن الحالى، كوسيلة لتعبئة مدخرات القطاع العائلى. وقد ظهرت تلك الأداة لأول مرة خلال الحرب العالمية الأولى، حين استخدمتها إنجلترا للمساهمة فى تمويل نفقات الحرب، ثم انتشر استخدامها فى كثير من دول العالم سواء لتمويل الحروب أو إعادة التعمير أو لتمويل برامج النمو الاقتصادى (١٧). وتتمثل شهادات الاستثمار فى صكوك مضمونة من السلطات المالية يكتب فيها الأفراد الطبيعيون ويستحق سدادها بعد مدة محددة وتؤول حصيلتها الى الخزنة العامة. وتختلف عن أذون الخزنة فى أنها " أداة تمويل متوسط أو طويل الأجل، وأنها موجهة أساسا لتجميع مدخرات القطاع العائلى، فى حين تمثل الأذون أداة تمويل قصير الأجل (غالباً ٣ شهور) ويتم الاكتتاب فيها أساسا من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ويمكن إعادة خصمها لدى البنوك المركزية.

وتصدر شهادات الاستثمار عادة اما عن طريق الخزنة العامة مباشرة، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو عن طريق هيئة عامة للادخار والتنمية (أمريكا اللاتينية) أو هيئة تنشأ خصيصا لذلك الغرض (الهند - المملكة المتحدة - باكستان)، وإما عن طريق أحد البنوك ذى السمعة القوية والانتشار الواسع والذي يمكن أن يوكل اليه القيام باصدار وبيع هذه الشهادات، وهو النموذج الذى اتبعته مصر.

وقد لجأت مصر الى تطبيق تلك الآلية فى منتصف الستينات مع تزايد مشكلات تمويل خطة التنمية الاقتصادية وظهور الضغوط التضخمية. إذ تم إيفاد لجنة من البنك الأهلى المصرى الى الخارج، بالاتفاق مع كل من وزارتى الخزنة والاقتصاد والبنك المركزى المصرى، لدراسة نظام شهادات الاستثمار فى كل من الهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وأوصت اللجنة بتطبيق نظام شهادات الاستثمار فى مصر.

وهكذا صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ (١٨) الذى نص فى مادته الأولى على أنه " يجوز للحكومة أن تعهد الى البنك الأهلى المصرى اصدار شهادات استثمار مختلفة للمساهمة فى دعم الوعى الادخارى وتمويل خطة التنمية" وأكدت المذكرة التفسيرية للقانون نفس المعنى حين ذكرت " أن الحاجة الى تنمية المدخرات تزداد باطراد لتنفيذ خطة التنمية والبعد بالاقتصاد العربى عن مشاكل التضخم... وأن الهند مثلاً استطاعت أن تجمع بهذه الشهادات ما يساوى ١٠٪ الى ١٢٪ من تكاليف خطة التنمية فيها".

وقد أعقب ذلك قيام البنك الأهلى المصرى بإصدار شهادات استثمار بالجنيه المصرى مدتها عشر سنوات وذلك فى مجموعتين: "أ" ذات العائد التراكمى و"ب" ذات العائد الجارى، ثم قام فى فبراير ١٩٦٨ بإصدار المجموعة "ج" ذات الجوائز.

٢-١ - طبيعة الشهادات وأنواعها

- أوضحت القوانين والقرارات المختلفة المنظمة لإصدار شهادات الاستثمار أن حق تملكها مقصور - كقاعدة عامة - على الأشخاص الطبيعيين، وعددت على سبيل الحصر الأشخاص الاعتبارية التى يسمح لها - استثناءً - من القاعدة العامة - بتملك الشهادات من المجموعتين "أ" و"ب" على النحو التالى (١٩):
- المؤسسة المصرية العامة للتأمين والمنشآت التابعة لها.
- النقابات العامة واللجان النقابية والروابط والاتحادات.
- الجمعيات التعاونية والخيرية.
- الأموال المخصصة للرعاية وتأمين العاملين وأرباب المعاشات.
- صندوق التأمين والمعاشات لهيئة قناة السويس.
- الشركات والمؤسسات والهيئات التى تنظم شراء العاملين بها للشهادات عن طريق الخصم الشهرى من أجورهم.
- الأشخاص الاعتبارية الأخرى التى تصدر بها قرارات لاحقة من مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى.

وكما هو واضح من الحصر السابق فإن هذه الشخصيات الاعتبارية تشترك جميعها فى سمة أساسية هى أنها مؤسسات لا يتمثل غرضها الأساسى فى ممارسة نشاط اقتصادى بهدف الربح، وأنها تحوز أموالاً تخص أفراداً طبيعيين. وربما كانت تلك السمات هى التى تفسر اتجاه المشرع إلى إدراجها ضمن مفهوم القطاع العائلى. هذا فيما يتعلق بالشهادات من المجموعتين "أ" و"ب"، أما فيما يتعلق بالمجموعة "ج" فقد نص المشرع على قصر حق تملكها على الأفراد الطبيعيين - دون أى استثناءات - من المتمتعين بالجنسية المصرية والفلسطينيين (٢٠).

وقد حددت طبيعة الشهادات كأداة لتجميع مدخرات القطاع العائلى الأشكال المختلفة لإصدارها، بما يتفق والاتجاهات العريضة لدوافع الادخار لدى الشرائح المختلفة من القطاع العائلى، سواء تمثل ذلك فى تنمية الثروة أو الاحتياط للمستقبل أو الحصول على دخل إضافى لتحسين مستوى المعيشة، أو حتى المضاربة.. وعلى ذلك فقد تمثلت الأشكال التى تصدر بها شهادات الاستثمار فيما يلى:

- (أ) - شهادات المجموعة "أ" ذات العائد التراكمى: وتحسب الفوائد عليها كل ستة شهور وتعلى على أصل المبلغ المدخر طوال مدة الشهادة بحيث يحصل المدخر فى نهاية العشر سنوات على القيمة الأصلية للشهادة مضافاً إليها الفوائد المترتبة.

(ب) - شهادات المجموعة " ب " ذات العائد الجارى: وتغل عائداً سنوياً يتم صرفه مناصفة كل ستة شهور خلال سريانها، بحيث تسترد في نهاية العشر سنوات بنفس قيمة اصدارها.

(ج) - شهادات المجموعة " ج " ذات الجوائز: وهى شهادات بدون فوائد يُخصص لها كل شهراً عدد من الجوائز المالية توزع على مالكي الشهادات الفائزة في عدد من الاقتراعات العامة يجريها البنك في المواعيد التي يحددها مجلس ادارته. وبذلك فهي تمثل في الواقع وبنص التعبير الوارد في القرارات المنظمة لاصدارها شكلاً من أشكال " اليانصيب " (٢١).

٢-٢ - العلاقة بين المكتسبين والبنك الأهلى المصرى

يقوم البنك في مواجهة مشترى الشهادات بنفس الدور الذى يلعبه أمام المودعين، بمعنى أنه يتلقى منهم الأموال ممثلة في قيمة الشهادات المباعة ويلتزم بصرف العائد على الشهادات أو ما تستحقه من جوائز طوال مدة سريانها، كما يلتزم بقبولها وصرف قيمتها (وفقاً للقواعد المنظمة لذلك) سواء عند الاسترداد أو عند انتهاء مدتها.

ويضمن البنك - فيما يتعلق بالمجموعة " ج " ذات الجوائز - ألا تقل القيمة الاجمالية للشهادات المكتسب فيها في أى وقت من الأوقات عن القدر الذى ينتج عنه الرصيد المخصص للجوائز. ويتدخل البنك بالاكتمال من أمواله في هذه الشهادات بالقدر اللازم لتحقيق ذلك الضمان، على أن يتم تصفية هذا الاكتمال تدريجياً بمقدار الزيادة في اكتمال الأفراد (٢٢).

٢-٣ - العلاقة بين البنك والدولة

يقوم البنك باصدار وإدارة شهادات الاستثمار كوكيل عن الدولة التى تؤول إليها حصيلة الشهادات، وتتحمل مقابل ذلك كافة تكاليف اصدارها وفوائدها وقيمة استرداداتها التى تؤدى عن طريق البنك، على أن يقوم بامساك حساب خاص لهذا الغرض يتم تسويته في نهاية كل سنة مالية. ويحصل البنك مقابل ما يصدره من شهادات على صكوك بدون فائدة مدتها سنة قابلة للتجديد تلقائياً (٢٣).

وفي مرحلة أولى كان يمثل الدولة في هذه العلاقة مع البنك وزارة الخزانة - المالية - ثم في مرحلة تالية واعتباراً من عام ١٩٨٠ بنك الاستثمار القومى (٢٤).

٢-٤ - سياسات تشجيع الاكتمال في شهادات الاستثمار

لجأت الدولة الى تشجيع الاكتمال في شهادات الاستثمار كوسيلة لتعبئة مدخرات القطاع العائلى. فبالإضافة الى الحملات الاعلامية المكثفة التى صاحبت اصدارها في منتصف الستينات - تم اتباع مجموعة من السياسات تتمثل فيما يلى:

١- رفع سعر الفائدة

حيث حرصت الدولة بشكل دائم على أن يكون سعر الفائدة على الشهادات أعلى من أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لدى الجهاز المصرفى. وقد استمرت تلك السياسة طوال فترة السبعينات والثمانينات التى تبنى خلالها البنك المركزى المصرى سياسة الرفع التدريجى لأسعار الفائدة على الودائع، بحيث أعقب كل تعديل فى هيكل أسعار الفائدة على الودائع تعديل سعر الفائدة على شهادات الاستثمار بما يضمن ارتفاعها عن ذلك الميكل حتى ولو كان ذلك بهامش صغير يتراوح بين ربع فى المائة ونصف فى المائة. كما استمر تطبيق تلك السياسة بعد اطلاق حرية البنوك فى تحديد أسعار الفائدة اعتباراً من ١٩٩١ وحتى الآن، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥).

٢- منح الاعفاءات الضريبية

تم اعفاء جميع أنواع شهادات الاستثمار وفوائدها وجوائزها من كافة أنواع الضرائب والرسوم فيما عدا ضريبة الالولة (وضريبة التركات حين كانت سارية المفعول).

٣- تأمين السيولة

تنص القرارات المختلفة المنظمة لاصدار شهادات الاستثمار على أنها شهادات اسمية ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الحوالة أو التنازل أو الرهن أو الخصم، علاوة على أن مدتها عشر سنوات. ومع ذلك فقد كفل المشرع السيولة لذلك الشكل من أشكال الاستثمار المالى طويل الأجل من خلال السماح باسترداد قيمتها بعد مضى ستة أشهر من تاريخ اصدارها فيما يتعلق بالمجموعتين "أ" و"ب"، وفى أى وقت فيما يتعلق بالمجموعة "جـ" ذات الجوائز (٢٥).

كما أتاح المشرع امكانية استخدام الشهادات من المجموعتين "أ" و"ب" كضمان للحصول على قروض من البنك الأهلى المصرى وفقاً للشروط التى يحددها مجلس ادارته (مادة ٤ من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥).

٤- توفير الضمانات

بالإضافة الى ضمان البنك الأهلى المصرى لقيمة الشهادات وفوائدها وجوائزها على النحو السابق إيضاحه، تنص القوانين السارية على عدم حواز الحجز على قيمة شهادات الاستثمار أو ماتغله من فوائد أو جوائز وكذا قيمة استردادها أو استحقاقها، وذلك فى حدود مبالغ معينة. فضلاً عن جعل الشهادات " اسمية" بما يحفظ حق صاحبها حتى فى حالة الضياع أو التلف أو السرقة.

جدول رقم (٥)

تطور أسعار الفائدة على الودائع وشهادات الاستثمار

(٪)

أسعار الفائدة على الودائع		أسعار الفائدة على شهادات الاستثمار		
ب	أ	سبع سنوات فأكثر	لمدة سنة	
٧	٧	٦	٦	١٩٧٧
٩	٩	٧	٦,٥	١٩٧٨
٩	٩	٨,٥	٧	١٩٧٩
				١٩٨٠
١٠	مايو ١٠	٩,٥	٨	- أبريل
١١	يوليو ١١	١٠,٥	٩	- يونيو
١٢	١٢	١١,٥	٩,٥	١٩٨١
١٣,٢٥	١٣,٢٥	١٣	١١	١٩٨٢
١٣,٢٥	١٣,٢٥	١٣	١١	١٩٨٧
١٦,٢٥	١٦,٢٥	١٦	١٢	١٩٨٩
		لدى البنوك	متوسط الأسعار	
			١٤,١	
١٧,٥	١٧,٥		١٧,٧	يونيو ١٩٩١ *
١٧,٥	١٧,٥		١٥	يناير ١٩٩٢
١٥,٥	١٤,٥		١٣	مارس ١٩٩٣
١٤	١٣,٥		١٠,٥	نوفمبر ١٩٩٣
١٢,٥	١٢			أبريل ١٩٩٥

* بداية تحرير أسعار الفائدة

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩٤/٩٣

جدول رقم (٦)
تطور نصيب شهادات الاستثمار من حزمة
الأوعية الادخارية* للقطاع العائلي

نصيب شهادات الاستثمار %	المداخيل الادخارية للقطاع العائلي					المدين			
	من حزمة الأوعية		صافي مبيعات شهادات الاستثمار	ودائع صندوق توفير البريد	بالعملة المحلية				
	من حزمة الأوعية	من حزمة الأوعية							
١٤,٤	٢٢,٩	٢١٤٥٤	١٣٤٥٠	٣٠٨٤	٥٩٠	١٧٧٨٠	٨٠٠٤	٩٧٧٦	١٩٨٧
١٢,٠	٢٢,٧	٢٩٢٣١	١٥٣٥٣	٣٤٩٩	٦٤٥	٢٥٠٨٧	١٣٨٧٨	١١٢٠٩	١٩٨٨
١١,٧	٢٣,٤	٣٥٧٥٣	١٧٨٣٧	٤١٦٩	٦٥٠	٣٠٩٣٤	١٧٩٢٦	١٣٠٠٨	١٩٨٩
١١,٧	٢٤,٠	٤٣٦٧٤	٢١٢٤٩	٥٠٩٢	٧٧١	٣٧٨١١	٢٢٤٢٥	١٥٣٨٦	١٩٩٠
٩,٨	٢١,٨	٥٨٨٨٩	٢٦٤٥٦	٥٧٧١	٨٨٥	٥٢٢٢٣	٢٢٤٢٣	١٩٨٠٠	١٩٩١
٨,٩	١٥,١	٧١٤٩٣	٤٢٣٨٨	٦٣٨٩	١٠٢٧	٦٤٠٧٧	٢٩١٠٥	٣٤٩٧٢	١٩٩٢
٩,٧	١٣,٥	٨٥٧١٩	٦١٨٠٢	٨٣٤٢	١٢٣٦	٧٦١٤٩	٢٣٩١٧	٥٢٢٢٤	١٩٩٣
١٢,٦	١٦,٦	٩٨٠٧٠	٧٤٨٠١	١٢٤٠٣	١٦٧٣	٨٣٩٩٤	٢٣٢٦٩	٦٠٧٢٥	١٩٩٤
-	-	١٠٨٥٨٢	٨٣٤٣٠	١٧٧١٤	٢٣٠٢	٩١٠١٠	٢٧٥٩٦	٦٣٤١٤	١٩٩٥

* بخلاف أدوت سوق رأس المال من أسهم وسندات
المصدر: جدول أعد بمعرفة الباحث من واقع بيانات:
البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ١٩٩٣/٩٢، ص ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦.

٥- تخفيض الحد الأدنى لفئات الاكتتاب

ففى محاولة لاجتذاب صغار المدخرين طرحت الشهادات بفئات اصدار تبدأ من خمسة جنيهات بالنسبة لشهادات المجموعة "أ" ذات العائد التراكمى، وعشرة جنيهات للمجموعة "ب" ذات العائد الجارى، وجنيه واحد لشهادات المجموعة "ج" ذات الجوائز.

وقد ظلت تلك الفئات سارية حتى عام ١٩٨٧ حيث أدى ارتفاع معدلات التضخم الى الاتجاه لتعديلها فتم رفعها فى ذلك العام ثم مرة ثانية فى عام ١٩٩٠ لتصبح على الوجه التالى (٢٦):

المجموعة "أ" ١٠٠ جنيه
المجموعة "ب" ٥٠٠ جنيه
المجموعة "ج" خمسة جنيهات (صك واحد بخمسة شهادات)

٥-٢- تطور سلوك المدخر حيال شهادات الاستثمار

كان من الطبيعى فى غياب سوق رأسمال نشطة ومحدودية أدوات الاستثمار المالى المتاحة أن تسفر السياسات المشار اليها عن الزيادة المستمرة فى صافى مبيعات شهادات الاستثمار ليصل فى نهاية يونيو ١٩٩٥ الى نحو ١٧,٧ مليار جنيه، ولتحول تدريجيا إلى أهم وعاء ادخارى للقطاع العائلى فى مصر. فتشير البيانات المتاحة الى أن تلك الشهادات قد مثلت مايتراوح بين ٩٪ و ١٤٪ من جملة الاستثمار المالى للقطاع العائلى خلال الفترة يونيو ١٩٨٧ - يونيو ١٩٩٤. وترتفع تلك النسبة اذا ما اقتصر الأمر على أدوات الاستثمار المالى بالعملية المحلية لتصل الى مايتراوح بين ١٣,٥٪ و ٢٤٪ من تلك الأدوات (جدول رقم ٦).

ويشير تتبع الأهمية النسبية لذلك الوعاء الادخارى الى أنه يتأثر تأثيرا كبيرا بعاملين:

(أ) - وجود أوعية ادخارية بديلة.

(ب) - سعر الفائدة.

فالملاحظ أن نصيب صافى شهادات الاستثمار الى جملة أدوات الاستثمار المالى للقطاع العائلى (٢٧) قد ارتفع بشكل ملموس فى عامى ١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٠/٨٩ ليصل الى أعلى مستوياته (٢٤٪) وذلك فى أعقاب انهيار شركات توظيف الأموال كمجال بديل ومنافس، وهو ما يؤكد القفزة الضخمة فى أرقام كل من اجمالى وصافى مبيعات شهادات الاستثمار خلال هذين العامين بالمقارنة بالعام السابق عليها، كما يتضح من الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧): مبيعات شهادات الاستثمار خلال العام
(مليون جنيه)

الصافي	الاجمالي	
٥١٤,٤	٨١٧,٥	١٩٨٧/٨٦
٤١٤,٨	٧٥٨,٣	١٩٨٨/٨٧
٦٧٠,٣	١٠٢٠,٢	١٩٨٩/٨٨
٩٢٢,٩	١٢٦٨,٢	١٩٩٠/٨٩

المصدر: البنك الاهلى المصرى - الادارة العامة لشهادات الاستثمار.

كما يرجع الانخفاض الحاد فى الأهمية النسبية لشهادات الاستثمار ضمن الأوعية الادخارية للقطاع العائلى فى عام ١٩٩٢/٩١ الى الارتفاع المستمر فى أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية لدى الجهاز المصرفى وضيق أو تلاشى الفجوة بينها وبين سعر الفائدة على شهادات الاستثمار.

ويشير الجدول رقم (٦) الى أن ذلك الاتجاه لتراجع الأهمية النسبية لشهادات الاستثمار قد استمر خلال عام ١٩٩٣/٩٢ وهو ما يمكن تفسيره بتخفيض سعر الفائدة عليها فى مارس ١٩٩٣ وذلك لأول مرة منذ اصدارها فى عام ١٩٩٥، حيث خفض سعر الفائدة على المجموعة "أ" ذات العائد التراكمى من ١٧,٥٪ الى ١٥,٥٪، كما خفض سعر الفائدة على المجموعة "ب" ذات العائد الجارى من ١٧,٥٪ الى ١٤,٥٪ (٢٨). ومع عودة الفجوة فى أسعار الفائدة الى الاتساع فى صالح شهادات الاستثمار عادت أهميتها النسبية الى الارتفاع لتصل فى يونيو ١٩٩٤ الى نحو ١٦,٦٪ من جملة الأوعية الادخارية بالعملة المحلية و ١٢,٦٪ من اجمالى الأوعية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية.

وعلى الرغم من أهمية عنصرى سعر الفائدة وتوافر البدائل الأخرى للاستثمار المالى فى تفسير التغيرات التى تطرأ على هذا الوعاء الادخارى الهام، إلا أن الأمر يتطلب تحليلا تفصيليا لسلوك المدخرين حيال شهادات الاستثمار فى اطار محاولة التعرف على محددات الادخار العائلى ككل فى مصر.

وتتطلب دراسة سلوك المدخرين حيال شهادات الاستثمار فى واقع الأمر مستويين من التحليل، يستند أولهما على البيانات المتوافرة عن هذا الوعاء الادخارى طبقا لطبيعة المشترين ونوع الشهادات توزيعها الجغرافى، ويستند الثانى الى استقصاء دوافع المدخرين على أرض الواقع.

١- توزيع صافى مبيعات شهادات الاستثمار طبقا للمشتريين

تتوجه شهادات الاستثمار كما سلفت الاشارة الى مدخرات القطاع العائلى، وإن كان المشرع قد مبد مفهوم هذا القطاع ليشمل بالاضافة الى الأفراد الطبيعيين بعض الهيئات الاعتبارية على النحو السابق توضيحه.

ويشير الجدول رقم (٨) الى أن الأفراد الطبيعيين يمثلون الغالبية العظمى بشكل عام من مشترى الشهادات. أما فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين فيمكن في الواقع التمييز بين فترة السبعينات التي كان نصيبهم فيها يتراجع من ١٣,٢٪ في بدايتها الى ٤,٥٪ في عام ١٩٨١، وفترة الثمانينات التي اتجه فيها النصيب النسبي لصافي مشتريات الهيئات الاعتبارية الى التزايد ليمثل نحو ٣٠٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، ثم يبدأ في الانخفاض التدريجي في التسعينات حتى يعود في عام ١٩٩٤ الى نفس مستواه في بداية السبعينات.

ويمكن تفسير هذه التطورات في جانب منها بتزايد اتجاه صناديق التأمين والمعاشات والنقابات والجمعيات المختلفة الى استثمار ما في حوزتها من أموال خلال النصف الأول من الثمانينات، وهو مابرز بشكل خاص في علاقتها بشركات توظيف الأموال، الأمر الذي يفسر أيضا القفزة الكبيرة في صافي مشتريات تلك الهيئات خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ في أعقاب انهيار تلك الشركات واختفائها كمنافس لشهادات الاستثمار كشكل من أشكال الاستثمار المالي.

٢- توزيع صافي المبيعات طبقا لنوع الشهادات

يشير تحليل الجدول رقم (٩) الذي يبين صافي مبيعات شهادات الاستثمار منذ بداية السبعينات وحتى الآن الى مايلي:

(أ) - أن الأهمية النسبية للمجموعة "جـ" ذات الجوائز تنخفض بشكل مستمر بحيث اقتضرت في ديسمبر ١٩٩٥ على ٠,٩٪ من جملة صافي المبيعات مقابل نحو ٧٪ في عام ١٩٧١. وهو الأمر الذي يتسق مع المشاهد في الحياة اليومية من أن تلك الشهادات تستخدم في غالب الأحيان كهدايا في اطار المعاملات الاجتماعية خاصة في نطاق الأسرة، بحيث تقرب طبيعتها الى حد كبير من مفهوم "الاستهلاك" وليس الادخار.

وأخذا في الاعتبار أن هذا النوع من الشهادات لا يغل فائدة، فإن ارتفاع معدلات التضخم من ناحية وزيادة الوعي الادخاري من ناحية أخرى لابد وأن يستبعده من نطاق أدوات الاستثمار المالي كشكل من أشكال الادخار.

(ب) - أن المجموعة "ب" ذات العائد الجارى تمثل الجزء الأكبر من صافي المبيعات بنسبة تتراوح بين ٦٦,٢٪ و ٨٢,٥٪ الأمر الذي يشير الى وجود شريحة كبيرة من القطاع العائلي في مصر تسعى الى الادخار كوسيلة للحصول على ثنائى جارى لتحسين مستوى المعيشة الحالى أو المستقبل، وهو ما أوضحته بعض الدراسات التي حاولت التعرض بالتحليل لطبيعة ودوافع المودعين لدى شركات توظيف الأموال خلال فترة الثمانينات (٢٩).

جدول رقم (٨)
تطور صافي مبيعات شهادات الاستثمار
طبقاً لنوع المشتريين

المجموع		أشخاص اعتباريون		أشخاص طبيعيون		نهاية
١٠٠	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
١٠٠	١٩٢,٦	١٣,٢	٢٥,٥	٨٦,٨	١٦٧,١	١٩٧٣
١٠٠	٢٣٦,٣	١١,٤	٢٧,٠	٨٨,٦	٢٠٩,٣	١٩٧٤
١٠٠	٢٨٦,٥	٩,٦	٢٧,٤	٩٠,٤	٢٥٩,١	١٩٧٥
١٠٠	٣٤٤,٩	٨,٥	٢٩,٤	٩١,٥	٣١٥,٥	١٩٧٦
١٠٠	٤٤٢,٢	٧,٢	٣١,٨	٩٢,٨	٤١٠,٤	١٩٧٧
١٠٠	٥٥٥,٢	٦,١	٣٣,٩	٩٣,٩	٥٢١,٣	١٩٧٨
١٠٠	٧١٢,٢	٥,٠	٣٥,٨	٩٥,٠	٦٧٦,٤	١٩٧٩
١٠٠	٨٨٦,١	٤,١	٣٦,٦	٩٥,٩	٨٤٩,٥	١٩٨٠
١٠٠	١١١٦,١	٤,٥	٥٠,٠	٩٥,٥	١٠٦٦,٦	١٩٨١
١٠٠	١٣٨٥,٠	١٠,٠	١٣٨,٠	٩٠,٠	١٢٤٧,٠	١٩٨٢
١٠٠	١٧٢٧,٢	١٢,٨	٢٢٠,٥	٨٧,٢	١٥٠٦,٧	١٩٨٣
١٠٠	٢٠٤٦,٠	١٥,٩	٣٢٥,٢	٨٤,١	١٧٢٠,٨	١٩٨٤
١٠٠	٢٤٠٥,٦	١٨,٥	٤٤٤,٧	٨١,٥	١٩٦٠,٩	١٩٨٥
١٠٠	٢٧٤٤,٢	٢٠,٥	٥٦٢,٨	٧٩,٥	٢١٨١,٤	١٩٨٦
١٠٠	٣٣٤٦,٨	٢٦,٦	٨٨٩,٥	٧٣,٤	٢٤٥٧,٣	١٩٨٧
١٠٠	٣٨٥٨,٠	٣٠,٣	١١٦٨,٦	٦٩,٧	٢٦٨٩,٤	١٩٨٨
١٠٠	٤٦٢٨,٣	٣١,٩	١٤٧٥,٨	٦٨,١	٣١٥٢,٥	١٩٨٩
١٠٠	٥٤٦١,٣	٢٩,٧	١٦٢٢,٣	٧٠,٣	٣٨٣٩,٠	١٩٩٠
١٠٠	٥٩٨٥,٥	٢٢,٥	١٣٤٤,٧	٧٧,٥	٤٦٤٠,٨	١٩٩١
١٠٠	٧١٥٦,٩	١٨,٥	١٣٢٤,٩	٨١,٥	٥٨٣٢,٠	١٩٩٢
١٠٠	١٠٢٣٩,٣	١٦,٤	١٦٨١,٩	٨٣,٦	٨٥٥٧,٤	١٩٩٣
١٠٠	١٥٤٤٤,٣	١٣,٣	٢٠٤٩,٨	٨٦,٧	١٣٣٩٤,٥	١٩٩٤
١٠٠	١٩٤٩٨,٠	١٥,١	٢٩٤٢,٥	٨٤,٩	١٦٥٥٥,٥	١٩٩٥

المصدر: البنك الأهلي المصري - الإدارة العامة لشهادات الاستثمار.

جدول رقم (٩)

تطور صافي مبيعات شهادات الاستثمار المجموعات الثلاثة

(مليون جنيه)

السنوات	المجموعة "أ"	المجموعة "ب"	المجموعة "ج"	صافي المبيعات للمجموعات الثلاثة	معدل النمو %
١٩٧١	٢٧,٥	٨٤,٦	٧٠,٢	١٢٠,٦	—
١٩٧٢	٣٥,٧	١٠٩,٤	٧٠,٨	١٥٤,٦	٢٨
١٩٧٣	٤٢,٥	١٣٨,٩	٧٢,١	١٩٢,٦	٢٥
١٩٧٤	٥١,١	١٧٢,٥	٧٣,٠	٢٣٦,٣	٢٣
١٩٧٥	٦١,٠	٢٠٩,٧	٧٣,٢	٢٨٦,٥	٢١
١٩٧٦	٦٨,٨	٢٥٧,٦	٧٤,٧	٣٤٤,٩	٢٠
١٩٧٧	٧٩,٦	٣٤٠,٨	٧٧,١	٤٤٢,٢	٢٨
١٩٧٨	٩١,٥	٤٣٧,٨	٧٨,٨	٥٥٥,٢	٢٥
١٩٧٩	١٠٤,٦	٥٧٦,٩	٨١,٠	٧١٢,٢	٢٨
١٩٨٠	١٢١,٢	٧٢٧,٨	٨٢,١	٨٨٦,١	٢٤
١٩٨١	١٥١,٥	٩٢٠,٨	٨٢,٥	١١١٦,٦	٢٦
١٩٨٢	١٩٠,٤	١١٤١,١	٨٢,٤	١٣٨٥,١	٢٤
١٩٨٣	٢٥٦,٨	١٤٠٥,٠	٨١,٣	١٧٢٧,٢	٢٤
١٩٨٤	٣٣٩,٢	١٦٣٠,٥	٧٩,٧	٢٠٤٦,٠	١٨
١٩٨٥	٤٣٣,٣	١٨٨٤,٤	٧٨,٣	٢٤٠٥,٦	١٨
١٩٨٦	٥٣٩,١	٢١٠٧,٤	٧٦,٨	٢٧٤٤,٢	١٤
١٩٨٧	٧٧٣,٣	٢٤٦٨,٧	٧٣,٨	٣٣٤٦,٨	٢٢
١٩٨٨	٩٢١,١	٢٨٢٦,٥	٧٣,٢	٣٨٥٨,٠	١٥
١٩٨٩	١١٩٧,٤	٣٣١٤,٥	٧١,٦	٤٦٢٨,٣	١٩
١٩٩٠	١٤٧٥,٨	٣٨٦٢,٧	٧٠,٧	٥٤٦١,٣	١٧
١٩٩١	١٦٩٠,٢	٤١٦٦,٦	٦٩,٦	٥٩٨٥,٥	٩
١٩٩٢	٢٢٨٥,٦	٤٧٣٦,٧	٦٦,٢	٧١٥٦,٩	١٩
١٩٩٣	٣٠٢٧,٨	٧٠٦٩,٣	٦٩,٠	١٠٢٣٩,٣	٤٣
١٩٩٤	٣٧٩٢,٢	١١٥٠١,٠	٧٤,٥	١٥٤٤٤,٣	٥٠
١٩٩٥	٤٤٨٨,٨	١٤٨٤٨,١	٧٦,١	١٩٤٩٨,٠	٢٦

المصدر: البنك الأهلي المصري - الإدارة العامة لشهادات الاستثمار.

ونظرا للأهمية التي تمثلها شهادات المجموعة "ب" ضمن صافي مبيعات شهادات الاستثمار فإن الاتجاه إلى تخفيض أسعار الفائدة على تلك الشهادات بدءا من مارس ١٩٩٣ قد اقترن لأول مرة بالتمييز بين أسعار الفائدة على الشهادات لصالح المجموعة "ب" ذات العائد الجارى، وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠): أسعار الفائدة على شهادات الاستثمار (% سنوى)

المجموعة "ب"	المجموعة "أ"	
١٧,٥	١٧,٥	يناير ١٩٩٣
١٥,٥	١٤,٥	مارس ١٩٩٣
١٤,٠	١٣,٥	ديسمبر ١٩٩٣
١٢,٥	١٢,٠	ابريل ١٩٩٥

المصدر: البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى المقدم لمجلس الشعب ١٩٩٥/٩٤، ص ٩٧.

(جـ) - تأتي شهادات المجموعة "أ" ذات العائد التراكمى فى المرتبة الثانية ويفارق كبير عن الشهادات ذات العائد الجارى. ويمكن القول بأن هذا النوع من الشهادات يتوجه عادة لشريحة من المدخرين تسعى الى الادخار لتحقيق أهداف أو مواجهة نفقات مستقبلية، كنفقات زواج الأبناء على سبيل المثال (٣٠) ، أو تسعى الى تنويع استثماراتها وتنمية ثروتها النقدية، أو على الأقل الحفاظ على قيمتها فى مواجهة التضخم.

٣- توزيع صافى المبيعات طبقا للأقاليم الجغرافية.

يشير الجدول رقم (١١) الى أن القاهرة تستأثر منذ بداية اصدار شهادات الاستثمار بالجزء الأكبر من صافى مبيعاتها، بحيث يمثل نصيبها فى المتوسط نحو ٧٠٪ يليها الاسكندرية بنحو ١٥٪ ثم منطقة الوجه البحرى والقناة بنحو ١٠٪ وأخيرا الوجه القبلى الذى لا يتجاوز نصيبه نحو ٥٪ فى المتوسط.

ويعكس هذا التوزيع فى جانب منه ولاشك تركيز النشاط الاقتصادى والعمرانى والثقافى فى القاهرة، تليها الاسكندرية بالمقارنة ببقية الأقاليم، لاسيما الوجه القبلى، فضلا عن تركيز فروع البنك الأهلى المصرى - أى منافذ بيع الشهادات - فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى فى المحافظات المختلفة.

وتجدر الإشارة هنا الى أن بيانات عينة الادخار (ملحق (١) فى الباب الثانى) أوضحت أن ٦٣٪ من مفردات العينة الحائزين على شهادات استثمار ينتمون الى الحضر مقابل ٣٧٪ ينتمون الى الريف. وبالرغم من التحفظات التى تشوب نتائج العينة ومدى تعبيرها عن المجتمع محل البحث إلا أن تلك النتائج يمكن النظر إليها كمؤشر على أن شراء الاستثمار تعتبر الى حد كبير ظاهرة حضرية.

جدول رقم (١١)

تداول صافى مبيعات شهادات الاستثمار طبقا للتوزيع الجغرافى

السنة	القاهرة	الاسكندرية	الوجه البحرى والقناة	الوجه القبلى	المجموع
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه
	%	%	%	%	%
١٩٦٥	٩,٢	٦٧,٧	١,٦	١١,٠	١٣,٦
١٩٦٦	٢٠,٧	٧١,٦	٢,٩	١٠,٠	٢٨,٩
١٩٦٧	٢٧,٠	٧١,٦	٣,٩	١٠,٣	٣٧,٧
١٩٦٨	٣٩,٦	٧٢,٨	٥,٦	١٠,٣	٥٤,٤
١٩٦٩	٥٢,٧	٧٢,٦	٨,٠	١١,٠	٧٢,٦
١٩٧٠	٦٨,٥	٧١,٦	١٢,٠	١٢,٦	٩٥,٦
١٩٧١	٨٥,٦	٧١,١	١٦,٣	١٣,٥	١٢٠,٥
١٩٧٢	١١٠,٥	٧١,٥	٢١,٢	١٣,٧	١٥٤,٦
١٩٧٣	١٣٧,٥	٧١,٤	٢٧,٧	١٤,٤	١٩٢,٦
١٩٧٤	١٦٦,٦	٧٠,٥	٣٥,٨	١٥,٢	٢٣٦,٣
١٩٧٥	٢٠٠,١	٦٩,٨	٤٤,٧	١٥,٦	٢٨٦,٥
١٩٧٦	٢٤٥,٥	٦٩,٧	٥٤,٩	١٦,٠	٣٤٤,٩
١٩٧٧	٣٠٧,٦	٦٩,٥	٧١,٥	١٦,٢	٤٤٢,٢
١٩٧٨	٣٨٤,٥	٦٩,٢	٩١,٤	١٦,٥١	٥٥٥,٢
١٩٧٩	٤٨٨,٣	٦٨,٦	١١٨,٤	٦,٦	٧١٢,٢
١٩٨٠	٥٩٨,٠	٦٧,٥	١٤٧,٩	١٦,٧	٨٨٦,١
١٩٨١	٧٥٠,٠	٦٧,٢	١٨٦,٢	١٦,٧	١١١٦,٦
١٩٨٢	٩٥١,٦	٦٨,٧	٢٢٣,٩	١٦,٢	١٣٨٥,٠
١٩٨٣	١٢١٢,٨	٧٠,٢	٢٦٨,٥	١٥,٦	١٧٢٧,٢
١٩٨٤	١٤٥٣,٣	٧١,٠	٣١٤,٠	١٥,٤	٢٠٤٦,٠
١٩٨٥	١٧١٣,٤	٧١,٢	٣٧٤,٨	١٥,٦	٢٤٠٥,٦
١٩٨٦	١٩٤٩,٩	٧١,١	٤٢٩,٥	١٥,٦	٢٧٤٤,٢
١٩٨٧	٢٣٩٦,١	٧١,٦	٤٨٩,٣	١٤,٦	٣٣٤٦,٨
١٩٨٨	٢٧٩٠,٩	٧٢,٣	٥٤٣,٣	١٤,١	٣٨٥٨,٠
١٩٨٩	٣٣٥٦,٢	٧٢,٥	٦٤٢,١	١٣,٩	٤٦٢٨,٣
١٩٩٠	٣٩١٠,٧	٧١,٦	٧٦٦,٨	١٤,٠	٥٤٦١,٣
١٩٩١	٤١١٥,٣	٦٨,٧	٨٩٢,٣	١٤,٩	٥٩٨٥,٥
١٩٩٢	٤٨٢٤,٣	٦٧,٤	١٠٧٧,٧	١٥,١	٧١٥٦,٩
١٩٩٣	٦٩١١,٨	٦٧,٥	١٥٦٩,٨	١٥,٣	١٠٢٣٩,٢
١٩٩٤	١٠٣١٠,٦	٦٦,٨	٢٤١٨,٣	١٥,٧	١٥٤٤٤,٣
١٩٩٥	١٢٩٧٩,٤	٦٦,٦	٣١٨٧,١	١٦,٣	١٩٤٩٨,٠

المصدر: البنك الأهلى المصرى - الادارة العامة لشهادات الاستثمار.

الفصل الثالث

أدوات الاستثمار المالى الأخرى

اقتزت سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى المطبقة فى مصر منذ عام ١٩٩١ بطرح أدوات جديدة للاستثمار المالى وبروز سوق الأوراق المالية (البورصة) تدريجيا لتمثل شريكا للجهاز المصرفى فى اجتذاب وتعبئة المدخرات.

ففى ظل برنامج الاصلاح تمثل أحد الأركان الأساسية للسياسة النقدية فى الاعتماد على طرح أذون الخزانة كوسيلة لسد عجز الموازنة العامة، كما اقتزن التوجه نحو الخصخصة بالعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية، سواء ليتم من خلالها طرح أسهم المشروعات التى يتم تحويلها للملكية الخاصة أم لتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص الذى تستهدف السياسة الاقتصادية إزالة القيود المختلفة على نشاطه (أسهم تأسيس مشروعات جديدة أو زيادة رأسمال مشروعات قائمة، سندات للاقتراض).

ومن ناحية أخرى سمح القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى شأن سوق رأس المال بإنشاء صناديق الاستثمار وحدد أغراضها بتجميع المدخرات للاستثمار فى الأوراق المالية، مع جواز السماح لها " بالتعامل فى القيم المنقولة الأخرى أو فى غيرها من مجالات الاستثمار " بعد الحصول على ترخيص مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال (مادة ٣٥).

وقد تكاثفت تلك العوامل لتمثل مجتمعة نواة لظهور أدوات استثمار مالى جديدة ترتبط بشكل أو بآخر بسوق رأس المال.

٣-١- أذون وسندات الخزانة

بدأ إصدار أذون الخزانة كما سلفت الإشارة فى إطار السعى لتخفيض صافى الائتمان الخلقى، وبالتحديد تخفيض الاقتراض الحكومى من الجهاز المصرفى، والاعتماد فى تمويل الموازنة العامة للدولة على " مدخرات حقيقية ". إلا أنه منذ عام ١٩٩٣ بدأ البنك المركزى المصرى يشير فى تقاريره السنوية الى أن المصدر من أذون الخزانة يفوق احتياجات سد العجز فى الموازنة العامة، وأن ذلك يستهدف امتصاص السيولة المتوافرة - لاسيما لدى الجهاز المصرفى - والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم.

وقد ارتفع المصدر من تلك الأذون وتعددت أنواعها تدريجيا لتشمل آجالاً أطول بدءاً من ٣ شهور، ثم ٦ شهور، ثم طرحت أذون لمدة سنة . وهكذا ارتفع رصيد الأذون المصدرة من نحو ٤ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩١ ليصل الى نحو ٣٥,٢ ملياراً فى يونيو ١٩٩٤. ثم بدأ ذلك الرصيد فى التراجع نتيجة لانخفاض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة من جهة وإصدار الدفعة الأولى من سندات الخزانة المصرية - ومدها ٥ سنوات

جدول رقم (١٢)

تطور الرصيد القائم لأذون الخزنة وفقا للقطاعات الحائزة

(مليون جنيه)

١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢		١٩٩١		نهاية يونيو
٠,٧	٤٧	٠,٩	٣١٩	١,٧	٥٢٤	٠,٥	٨٦	٤,٠	١٦٠	الهيئات العامة
٤٧,٠	١٢٦٣٤	٤٥,١	١٥٨٧١	٣٧,٠	١١٣١٤	٤٢,٤	٧٢٣٣	٧٢,٨	٢٩١٧	بنوك القطاع العام التجارية
٣٠,٧	٨٢٥٨	٣٤,٣	١٢٠٦٧	٣٩,٢	١١٩٦٩	٣٧,٩	٦٤٦٧	٤,٩	١٩٦	البنوك المشتركة والخاصة
—	—	—	—	٠,١	٢٠	—	—	—	—	البنوك المتخصصة
—	١٣٧٩	٥,٢	١٨٢٩	٤,٠	١٢١٤	١,٩	٣٢٤	٣,٥	١٣٩	شركات التأمين (قطاع عام)
٥,١	٧٤١	١,٥	٥٢٢	٠,٤	١١٨	٠,٣	٥٤	١,١	٤٤	شركات التأمين الأخرى
٢,٨	١٠٩	٠,٥	١٦٢	—	١	—	١	—	—	شركات القطاع العام
٠,٤	٢٣٦١	٦,٤	٢٢٣٧	١٠,٥	٣١٩٦	٩,٨	١٦٧٨	١٣,٣	٥٣٥	قطاع الأعمال الخاص
٨,٨	١٣٥٣	٦,١	٢١٦٤	٤,٧	١٤٤٢	٤,٠	٦٧٩	١,٤	١٦	القطاع العائلي
٥,٠	—	—	—	٢,٤	٧٣٨	٣,٢	٥٣٦	—	—	أخرى
١٠٠	٢٦٨٨٢	١٠٠	٣٥١٧١	١٠٠	٣٠٥٣٦	١٠٠	١٢٠٥٣	١٠٠	٤٠٠٧	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير المقدمة لمجلس الشعب عن الأعوام ١٩٩٢/١٩٩١، ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣،

١٩٩٥/٩٤.

– كوسيلة لاعادة هيكلة الدين العام المحلى من جهة أخرى. وبذلك اقتصر الرصيد القائم لأذون الخزانة بآجالها المختلفة فى نهاية يونيو ١٩٩٥ على نحو ٢٦,٩ مليار جنيه بانخفاض قدره ٨,٣ ملياراً عن العام السابق (جدول رقم ١٢).

وعلى الرغم من القدر الملموس من المدخرات الذى تمكنت من تعبئته أذون الخزانة كأداة للاستثمار المالى، الا أنه يلاحظ أن تلك الأداة كانت موجهة أساسا للجهاز المصرفى وليس للمدخرين الأفراد. فتشير تقارير البنك المركزى خلال الفترة يونيو ١٩٩١ – يونيو ١٩٩٥ الى أن البنوك قد استحوزت على مايتراوح بين ٧٦,٢٪ و ٨٠,٣٪ من الرصيد القائم لأذون الخزانة. ويوضح الجدول رقم (١٢) أنه بإضافة شركات التأمين يصل نصيب قطاع المال الى مايتراوح بين ٧٩,١٪ و ٨٨,٢٪ ، مقابل نحو ٥٪ فى المتوسط للقطاع العائلى.

والواقع أن ارتفاع الحد الأدنى للاكتتاب فى الأذون (عشرين ألف جنيه) وأسلوب الاكتتاب القائم على طرح عطاءات أسبوعية قد حدد بذاته طبيعة المدخر الذى يمكن التوجه اليه بتلك الأداة، بمعنى أنه استبعد صغار المدخرين الذين يمثلون عادة شريحة كبيرة من مدخرى القطاع العائلى.

ومع ذلك فيمكن القول بأن مدخرات القطاع العائلى يتم توظيفها فى أذون الخزانة بشكل غير مباشر عبر وساطة البنوك وشركات التأمين، باعتبار أن أموال العملاء – لاسيما القطاع العائلى – هى مصدر السيولة التى تقوم بتوظيفها تلك المؤسسات المالية فى أذون الخزانة.

أما فيما يتعلق بسندات الخزانة العامة ، التى تم طرحها لأول مرة فى ابريل ١٩٩٥ فقد جاءت فى اطار سعى الحكومة الى اعادة هيكلة الدين العام واستبدال أذون الخزانة قصيرة الأجل (بين ٣ شهور و ١٢ شهرا) بسندات متوسطة وطويلة الأجل يمكن استخدامها فى اهلاك الاصدارات القائمة لأذون الخزانة.

فقد وافق مجلس الشعب المصرى فى يناير ١٩٩٥ على السماح للحكومة باصدار سندات خزانة عامة تبلغ ١٥ مليار جنيه لمدة تتراوح بين ٥ و ١٥ سنة. وقد بلغت قيمة الشريحة الأولى من تلك السندات ٣ مليار جنيه وتحدد مدتها بخمسة سنوات وسمح بتداولها فى البورصة بعد ثلاثة أشهر من اصدارها.

ولاتوجد بيانات تفصيلية عن طبيعة المكتتبين فى تلك السندات، الا أنه تجدر الإشارة الى أنها لم تلتق راجا كبيرا عند طرحها للاكتتاب العام واضطر البنك المركزى المصرى الى مد أجل الاكتتاب لضمان تغطية قيمته، وتم الاعتماد فى ذلك الى حد كبير على الجهاز المصرفى.

أسهمت سياسة الخصخصة في عودة الانتعاش التدريجي الى سوق الأوراق المالية في مصر، حيث اتجهت الحكومة الى الاعتماد المتزايد على الطرح التدريجي لشرائح من أسهم مشروعات قطاع الأعمال العام يتم تسجيلها وتداولها في البورصة، وذلك كوسيلة لزيادة حصيلة البيع والالتفاف حول المعارضة السياسية لعمليات البيع المباشر لرأس المال الأجنبي، وكذا كوسيلة للمناورة في مواجهة المؤسسات المالية الدولية والاحتفاظ بالسيطرة الحكومية على المشروعات العامة لأطول فترة ممكنة (٣٢).

ولضمان نجاح تجربة الخصخصة عن طريق سوق الأوراق المالية عملت السياسة النقدية على تخفيض سعر الفائدة على كل من شهادات الاستثمار (في نوفمبر ١٩٩٣ وابريل ١٩٩٥) وكذا أذون الخزانة وبالتالي سعر الفائدة على الودائع في البنوك، باعتبارها الأوعية البديلة المتاحة للتوظيف المالي في مصر (٣٣)، وذلك كوسيلة لاجتذاب المدخرات تدريجيا للتوظيف في سوق الأوراق المالية.

ومن ناحية أخرى اقترنت تلك السياسة بتزايد الاعتماد على البورصة تدريجيا في توفير أدوات التمويل المحلي الخاص والعام عبر اصدار السندات والأسهم. وتمثلت الخطوات الرئيسية لذلك فيما يلي:

١- طرح أسهم تأسيس الشركات الجديدة أو زيادة رؤوس أموال المشروعات القائمة للاكتتاب العام (شركة الزجاج المسطح، طلعت حرب للأقطان، نايل سات، زيادة رأسمال كل من البنك التجاري الدولي والبنك المصري الأمريكي... الخ).

٢- اتجاه قطاع الأعمال الخاص الى طرح سندات في البورصة يقوم الجهاز المصرفي بإدارة اصدارها (سندات شركة هوكست أورينب، سندات شركة فيكتوريا للفنادق، سندات سيتي بنك..).

٣- لجوء الحكومة - كما سلفت الاشارة الى اعاد هيكله الدين العام المحلي والاستعاضة عن أذون الخزانة بسندات متوسطة وطويلة الأجل.

وقد ترتب على تلك العوامل مجتمعة ضخ أدوات استثمار مالي جديدة والزيادة التدريجية في حجم التداول في البورصة، لاسيما وأن تجربة الخصخصة عبر سوق الأوراق المالية قد اقترنت خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ بالارتفاع الكبير في الأرباح الرأسمالية المحققة نتيجة طرح الشرائح الأولى من أسهم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار مخفضة كوسيلة لتحسس السوق واجتذاب المشتريين، مما ترتب عليه تحقيق مشري تلك الأسهم لمكاسب رأسمالية ضخمة في فترة وجيزة نتيجة ارتفاع أسعارها عند تداولها في البورصة.

جدول رقم (١٣)

التعامل في الأسهم بسوق الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية

(بالمليون)

نهاية يونيو	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
أولاً: بالجنه المصري				
الكمية	١٨,١	١٥,١	٢٨,٣	٥١,١
القيمة	٢٣٥,١	٣٤٧,٤	١١٦٠,٠	٢٥٩٩,٠
ثانياً: بالدولار الأمريكي				
الكمية	٥,٤	١٠,٧	٥,٤	٣,٨
القيمة السوقية	٧٩,٥	٧٠,٨	١١٠,٠	١١٠,٠

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ١٩٩٣/٩٢، ص ٧٤، ٧٥، ١٩٩٥/٩٤، ص ٥٨.

جدول رقم (١٤)

التعامل في السندات بسوق الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية

(بالمليون)

	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
أولاً: بالجنه المصري				
الكمية	٢,٩	١,٤	١,٣	٠,٧
القيمة السوقية	٢,١	٠,٨	٠,٩	٢,٤
ثانياً: بالدولار				
الأمريكي	١٤,٣	٨,٤	١,٨	٠,٤
الكمية	١٥,٥	٨,٥	١,٧	٠,٤
القيمة السوقية				

المصدر: البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ١٩٩٣/٩٢، ص ٧٧، ٧٨، ١٩٩٥/٩٤، ص ٦١.

وأدت ضخامة الأرباح الرأسمالية المحققة فى بداية التجربة الى اجتذاب المدخرات لبورصة الأوراق المالية كمجال للتوظيف المالى السريع ذى العائد المرتفع، خاصة فى ظل اتجاه أسعار الفائدة فى البنوك الى الانخفاض كما سلفت الاشارة.

وساعدت هذه التطورات على النمو الكبير فى حجم التعامل ببورصة الأوراق المالية. الا أن محدودية مايطرح من أسهم شركات قطاع الأعمال العام من ناحية وغلبة الشركات المغلقة فى البورصة (٨٠٪ من عدد الشركات المقيدة فى ديسمبر ١٩٩٥) من ناحية أخرى، بالاضافة الى بدء عمل صناديق الاستثمار (كما سيرد تفصيله) خلق طلبا اضافيا على الأوراق المحدودة (٣٤).

وقد ترتب على ذلك كله ظهور " سوق سوداء" للأوراق المالية واتجاه صعودى مستمر فى أسعارها، دون أن يقتزن ذلك بالضرورة بمبررات موضوعية من حيث أداء الشركات أو توقعات ربحيتها، مما دفع لجنة الأسعار فى البورصة الى التدخل بفرض حدود على ارتفاعات الأسعار بحيث لا تزيد عن ٥٪ من القيمة السوقية خلال الجلسة الواحدة وبما لا يجاوز ٢٠٪ أسبوعيا (٣٥).

وعلى الرغم من أن تداعيات ذلك الاجراء، بالاضافة الى ما واكبه من اتباع أسلوب المزايدة فى تحديد أسعار أسهم الشركات المطروحة للخصخصة قد أثرت سلبا على كل من المؤشر العام للبورصة ومعدلات التداول، الا أن الاتجاه العام ظل يعبر عن تزايد النشاط من عام لآخر حيث ارتفع حجم التعامل على الأسهم بالجنه المصرى من ٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ الى نحو ٢,٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٥/٩٤، كما ارتفع حجم التعامل على الأسهم بالدولار الأمريكى من ٧٩,٥ مليون دولار الى نحو ١١٠ مليون فيما بين التاريخين، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١٣).

ويتضح من جدول (١٤) أن التعامل فى السندات ضعيف جداً بالمقارنة بالتعامل فى الأسهم. فقد تراجعت كمية السندات المتداولة وكذا القيمة السوقية لهذه السندات طوال الفترة من ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٥/٩٤، وذلك فيما عدا سنة ١٩٩٥/٩٤ التى سجلت زيادة فى قيمة السندات المتداولة بالجنه المصرى نتيجة لدخول سندات جديدة فى مجال التداول لأول مرة من جانب إحدى شركات الداء فى شهر فبراير ١٩٩٥.

ويلاحظ فيما يتعلق بالاستثمار المالى فى البورصة كشكل من أشكال الادخار ما يلى:

١- أن الرقم الاجمالى لحجم المعاملات لا يمثل حجم المدخرات الموظفة فى البورصة، بل هو قيمة المعاملات التى تمت على مدار العام والتى يمكن أن يكون قد استخدم فى تنفيذها حجم أقل من النقود ثم تدويره أكثر من مرة فى إطار تدوير المحافظ المالية (بيع مجموعة من الأوراق المالية واستخدام الحصيلة فى شراء مجموعة من الأوراق الأخرى.... وبالتالى اجراء عمليتين بنفس القدر من النقود).

٢- حتى بالنسبة للقدر من الأموال الموظفة في البورصة فإنه لا يمثل كله إضافة الى حجم الادخار المخل، بل ان جزءا منه على الأقل يمكن أن يكون مجرد تحويل للمدخرات من صورة لصورة أخرى، وذلك طبقا لمصدر تمويل المعاملات في البورصة والذي يمكن أن يتمثل في:

- أ - ودائع تم سحبها من البنوك واستخدامها في شراء أوراق مالية.
- ب - قروض من الجهاز المصرفي لتمويل شراء الأوراق المالية. وهذه القروض في حد ذاتها تشمل توظيفاً لما يتوفر لدى البنوك من ودائع.
- ج - المدخرات التي تم تعبئتها بواسطة صناديق الاستثمار المختلفة وتوجيهها للتوظيف في الأوراق المالية.

٣- يمكن أن يتمثل جزء من الأموال الموظفة في البورصة في تدفقات رؤوس أموال من الخارج لشراء الأوراق المالية في سوق رأس المال المصرية سواء بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر عبر صناديق الاستثمار.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أنه وفقا لتصريحات نائب رئيس الهيئة العامة لسوق المال فان ٢٠٪ من قيمة التداول خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ كانت تخص مؤسسات مالية وصناديق استثمار أجنبية (مقابل نسبة لا تتجاوز ٣٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق).

٤- في ضوء ماسبق، وأخذاً في الاعتبار أن القيمة السوقية لاجمالي التعامل في الأسهم والسندات في بورصتي القاهرة والاسكندرية خلال عام ١٩٩٥/٩٤ قد بلغ نحو ٣ مليار جنيه، يمكن القول بأن هذه المعاملات تم إنجازها بقدر من الأموال يقل كثيراً عن مبلغ الـ ٣ مليار جنيه المشار إليها.

وبالاستناد الى تصريحات نائب رئيس هيئة سوق المال المشار إليها أعلاه وافترض ان نصيب المتعاملين الأجانب خلال عام ١٩٩٥/٩٤ كان يشكل نحو ١٠٪ من اجمالي المعاملات، وبفرض أن العميل يقوم بتدوير محفظته المالية ٤ مرات في السنة (وهو فرض متحفظ في ضوء الطبيعة المضاربة للمستثمر في سوق الأوراق المالية كما سيرد ذكره) فإن هذا يعني أن حجم الأموال المحلية الموظفة في البورصة تدور حول ٧٠٠ مليون جنيه. وهذا مبلغ متواضع جداً بالمقارنة بجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي التي بلغت نحو ١٥٦,٥ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٥.

٥- يغلب على الاستثمار المالي في البورصة كشكل من أشكال الادخار الطابع المضاربي معبرا عنه بشيوع عمليات إعادة بيع الأسهم المشتراه ضمن عمليات الخصخصة فور تسلمها أو حتى قبل تسلمها عن طريق التعهد بالتنازل عنها. فالهدف من شراء الأوراق المالية ليس "الكوبون" أو العائد الذي يمكن المفاضلة بينه وبين القائدة على الودائع كتوظيف بديل، بل الربح الرأسمالي الذي يمكن تحقيقه من خلال المضاربة على أسعار تلك الأوراق المالية.

٣-٣ - صناديق الاستثمار

يشير الجدول رقم (١٥) الى أن عدد صناديق الاستثمار العاملة في مصر حتى نهاية يونيو ١٩٩٥ كان ٧ صناديق (٣٦) يبلغ مجموع رؤوس أموالها نحو ١,٤ مليار جنيه.

وتوجه هذه الصناديق توظيفاتها نحو أدوات الاستثمار المالى المختلفة شاملة الودائع فى الجهاز المصرفى وأذون خزانة، والسندات الحكومية، والأسهم، ووثائق صناديق الاستثمار الأخرى.

وعلى الرغم من أن هذه الصناديق موجهة أساسا للمدخر الصغير الذى لا يملك الخبرة اللازمة لإدارة مدخراته بنفسه فى البورصة (الأمر الذى انعكس فى ارتفاع معدلات تغطية الاكتتابات فى وثائقها عند طرحها لأول مرة) فإن الفترة التى عانى فيها مؤشر البورصة من الانخفاض وتواضع العائد المحقق فى كثير من تلك الصناديق بالمقارنة بالأرباح الرأسمالية الكبيرة التى يمكن أن يحققها التعامل المباشر فى البورصة، بل وتواضع ذلك العائد بالمقارنة بسعر الفائدة على الودائع فى البنوك وذلك بالنسبة لبعض الصناديق، قد أدت إلى تزايد معدلات استرداد الأموال المستثمرة فى هذه الصناديق.

فيلاحظ على سبيل المثال أن عدد وثائق صندوق البنك الأهلى المصرى الأول قد تراجع فيما بين ديسمبر ١٩٩٥ و يونيو ١٩٩٦ من ١٧٤,٣ ألف وثيقة إلى ١٤٣,٧ ألفا، كما تراجع عدد وثائق صندوقه الثانى خلال نفس الفترة من ٢ مليون وثيقة تقريبا إلى نحو ١,٨ مليوناً (٣٧).

وهكذا يمكن القول بأن أذون الخزانة وأدوات الاستثمار المالى المطروحة من خلال سوق الأوراق المالية لم تشكل بعد منافسا قويا للأوعية الادخارية المصرفية، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء العديد من العوامل لعل من أهمها :

١- ارتفاع الحد الأدنى المطلوب للاستثمار سواء فى الأذون (٢٠ ألف جنيه) أو لتحقيق عائد أو ربح رأسمالى يعتد به من الأسهم والسندات.

٢- الصعوبة النسبية لاجراءات الاكتتاب فى الأذون (أسلوب العطاءات) بالمقارنة باجراءات الايداع أو شراء شهادات الاستثمار.

ويشار فى هذا الصدد إلى أن نتائج تحليل عينة الادخار توضح أن ٤٠,٣٪ من مفردات العينة أعربوا عن تفضيلهم لحسابات التوفير كوعاء ادخارى، كما أرجعوا ٥٠٪ من أسباب تفضيلهم لهذا الوعاء الادخارى إلى "سهولة الاجراءات"

جدول رقم (١٥)
صناديق الاستثمار المرخص لها والعاملة
حتى ١٩٩٥/٦/٣٠

نوعية العائد	قيمة الوثيقة بالجنيه	عدد الوثائق	رأسمال الصندوق		صندوق
			المطروح للاكتتاب مليون جنيه	مساهمة البنك	
تراكمى	٥٠٠	٢٠٠ ألف وثيقة	٩٥	٥	١- البنك الأهلى المصرى/الأول (ذو العائد التراكمى)
نصف سنوى	١٠٠	٢ مليون وثيقة	١٩٠	١٠	٢- البنك المصرى الأمريكى/الأول (صندوق النمو والدخل الدورى)
نصف سنوى	١٠٠	٢ مليون وثيقة	١٩٠	١٠	٣- بنك الاسكندرية/الأول (ذو العائد الدورى والنمو الرأسمالى)
ربع سنوى	١٠٠٠	٣٠٠ ألف وثيقة	٢٨٥	١٥	٤- بنك مصر/الأول - الاصدار الأول (ذو الدخل الدورى)
نصف سنوى	٥٠٠	٢٠٠ ألف وثيقة	٩٥	٥	٥- المستثمرين المتحبون للتأمين (ذو العائد الدورى والتراكمى)
يجوز توزيع جزء من الربح المحقق فى حالة نمو القيسة الرأس مالية بما يجاوز ٤٠٪ من قيمتها الاسمية نصف سنوى	١٠٠٠	٢٠٠ ألف وثيقة	١٩٠	١٠	٦- بنك مصر/الأول - الاصدار الثانى (نمو رأسمالى)
		٢ مليون وثيقة	١٩٠	١٠	٧- البنك الأهلى المصرى/ الثانى (ذو العائد الدورى)

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤، ص ١٢٥.

٣- ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بالتوظيف فى الأدوات المتعلقة بسوق الأوراق المالية باعتبارها الوجه الآخر لارتفاع معدلات الربحية.

٤- محدودية شركات السمسرة (٨٤ شركة فى ديسمبر ١٩٩٥) وتركزها فى المدن الكبرى لاسيما القاهرة والاسكندرية ، فى حين تتمتع البنوك بالانتشار الجغرافى من خلال شبكة فروع (مايقرب من ٢٢٥٠ فرعاً) تغطى سائر أنحاء الجمهورية(٣٨).

٥- غياب مؤسسات الخدمات المالية المرتبطة بسوق رأس المال والتي تكفل سرعة اجراءات نقل الملكية، إذ لازالت هذه الاجراءات تستغرق وقتاً أطول مما يستلزمه أى وعاء ادخارى مصرفى.

٦- انخفاض درجة سيولة سوق الأوراق المالية الوليدة فى ظل غياب " صانعى الأسواق " ، وبالتالى تزايد احتمالات عدم القدرة على بيع الورقة المالية بسرعة ودون خسائر عند الحاجة، بالمقارنة بسهولة اجراءات السحب من الأوعية الادخارية المصرفية المختلفة وانعدام فرص الخسارة -- الا فى حالات الانهيار أو الافلاس المصرفى بالطبع.

ويشار هنا الى أن ٦١,٥٪ من مفردات عينة الادخار فسروا احتفاظهم بمدخراتهم خارج البنوك أصلاً "بسهولة السحب منها عند الحاجة" ، مما يعزز أهمية هذا العامل عند الاختيار بين بدائل الاستثمار المالى المختلفة.

ولعل العرض السابق للعوامل التى تحد - حتى الآن - من قدرة أذون الخزنة وأدوات الاستثمار المالى فى البورصة على منافسة الأوعية الادخارية المصرفية، يسهم كذلك فى تفسير غياب أى ذكر لسوق رأس المال أو أذون الخزنة كشكل من أشكال تعبئة الادخار ضمن اجابات على أفراد العينة التى أجريت فى اطار الدراسة الحالية.

الخلاصة:

١- يتسم الاستثمار المالى كشكل من أشكال الادخار فى مصر بهيمنة أدوات سوق النقد، وبالتحديد الأوعية الادخارية المصرفية.

٢- يعتبر القطاع العائلى هو المستثمر الرئيسى فى الأوعية الادخارية المصرفية سواء تعلق الأمر بالعملية المحلية أم بالعملات الأجنبية.

٣- تحتل شهادات الاستثمار مركزا هاما بين أدوات الاستثمار المالى (بخلاف أدوات سوق الأوراق المالية) المتاحة للقطاع العائلى بالعملية المحلية، حيث مثلت حوالى ١٧٪ من جملة تلك الأدوات فى سنة ١٩٩٥، وان كانت هذه النسبة قد بلغت حوالى ٢٣٪-٢٤٪ فى أواخر الثمانينات كرد فعل لانهيار شركات توظيف الأموال.

٤- يحتفظ قطاع الأعمال بشقيه العام وخاص بنسبة معتبرة من الأوعية الادخارية المصرفية. وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة يمكن أن تعبر عن احتفاظ ذلك القطاع بمدخراته فى شكل ودائع مصرفية لفترة مؤقتة أو انتقالية حين توظيفها (استثمارها) فى توسيع الطاقة الانتاجية، الا أنها يمكن أيضا أن تكون تعبيراً عن اتجاه لتفضيل الاستثمار المالى بمعنى توظيف جزء من الموارد المالية المتاحة لقطاع الأعمال بعيداً عن دائرة الانتاج ولكن هذه الفرضية تستلزم دراسة تفضيلية مستقلة للتحقق من صحتها.

٥- تفضل نسبة كبيرة من المدخرين الحصول على عائد جارى على مدخراتهم. والشاهد على ذلك أن المجموعة "ب" من شهادات الاستثمار تحتل المركز الأول بين الأنواع الثلاثة للشهادات من حيث جملة وصافى المبيعات. وقد أظهرت نتائج العينة التى أجريت ضمن هذه الدراسة أن نسبة هامة من مفردات العينة (٧٣٪) تدخر لمواجهة الزيادة فى تكاليف المعيشة وتحسين مستواها، مما يعزز أهمية عنصر الحصول على دخل جارى عند المفاضلة بين الأوعية الادخارية المختلفة.

٦- يتم اختيار عملة الادخار فى ضوء الرغبة فى الاحتفاظ بقيمة النقود. وهو ما يتحدد بتفاعل كل من تغيرات سعر الصرف وسعر الفائدة. وقد عزز ذلك كل من ظاهرة دولرة الودائع خلال الثمانينات وانحسارها فى التسعينات مع استقرار سعر الصرف وفجوة سعر الفائدة لصالح العملة المحلية، وقد أشارت نتائج عينة الادخار الى أن ٤٢٪ من أفراد العينة الحائزين لودائع بالعملات الأجنبية قد فسروا ميلهم للادخار بعملات أجنبية بالرغبة فى الحفاظ على قيمة النقود والتمتع بدرجة عالية من الأمان.

٧- من العوامل الهامة فى المفاضلة بين الأنواع المختلفة لأدوات الاستثمار المالى عبر سوق النقد وسوق رأس المال سهولة الاجراءات وتوفر عنصر السيولة (امكانية السحب عند الحاجة)، وذلك بالاضافة الى مستوى العائد.

٨- اتضح من تحليل الاحصاءات المتوافرة وكذلك من نتائج العينة الصغيرة التى أجريت فى اطار البحث أن الالتجاء الى أدوات الاستثمار المالى كشكل من أشكال الادخار مازال يمثل ظاهرة حضرية الى حد كبير، وأنه يرتبط بارتفاع مستوى التعليم، وهى من سمات التحضر كما هو معلوم.

المواشم والمراجع

- (١) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الثالث ١٩٩٢، ص ٢٢.
- (٢) المصدر السابق.
- (٣) تتمثل أهم هذه المحاولات فيما يلي:
- صدور القرار رقم ١٩٧٩/٥٢٠ بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال.
- قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ١٩٨٩/٢٣٠ والذي حل محل القانون ١٩٧٤/٤٣ المعدل بالقانون ١٩٧٧/٣٢، والذي نص على إدراج الشركات المنشأة وفقا له في بورصة الأوراق المالية.
- القانون رقم ١٩٨١/١٢١ الخاص بتعديل أحكام اللائحة العامة للبورصات الصادرة بالقانون ١٩٥٧/١٦١ والذي نص على إلزام الشركات المساهمة بتسجيل أوراقها المالية في البورصة.
- (٤) في نهاية ديسمبر ١٩٩٥ مثلت الشركات المغلقة نحو ٨٠٪ من جملة الشركات المقيدة في البورصة، كما مثلت أسهمها نحو ٦٦,٣٪ من إجمالي عدد الأسهم المدرجة. أما السندات الحكومية المدرجة في البورصة فلم تتجاوز ٥,٧٪ من جملة السندات الحكومية المصدرة. انظر في ذلك:
- البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية - العدد الثاني ١٩٩٦/٩٥ ص ١٣٢، ١٣٥.
- (٥) البنك المركزي المصري - المصدر السابق، ص ٢٥، ١٩ على الترتيب.
- (٦) انظر في ذلك:
- سلوى العنترى - النشاط المصرفي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري - المؤتمر العلمي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين - ابريل ١٩٩٤.
- (٧) البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ١٩٩٥/٩٤ ص ١٢١.
- (٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الاحصاءات الاقتصادية القومية - "مداخرات الافراد لدى أوعية الادخار الرئيسية في جمهورية مصر العربية، ١٩٩٣/٩٢" - مرجع رقم ٧٣ - ١٢٧١٥/٩٣، يوليو ١٩٩٥، ص ٣-٧.
- (٩) أنظر تطور هيكل أسعار الفائدة من واقع التقارير السنوية للبنك المركزي المصري ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩٤/٩٣ و ١٩٩٥/٩٤.
- (١٠) في تفصيل ذلك أنظر:
- Salwa El Antary, le role de l'activite' bancaire dans la nouvelle forme d'integration des economies arahes on marche capitalite mondial, These de Docterat, universite Paris VIII, France, 1993, P.63-77
- (١١) في تفصيل تلك السياسات انظر:
- سلوى العنترى - النشاط المصرفي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري - مصدر سبق ذكره.
- (١٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الاحصائيات الاقتصادية القومية، الاحصاءات الاقتصادية لبنوك وشركات التأمين، ١٩٩٣/٩٢، يناير ١٩٩٥، القاهرة، ص ٤.

(١٣) تنص تعليمات البنك المركزى للبنوك العاملة فى مصر (خطاب دورى ٣١٧ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩١، على مايلى:

— يراعى لدى حساب معدل كفاية رأس المال تحديد الوزن الترجيحي لمخاطر التزامات قطاع الأعمال العام (الهيئات العامة الاقتصادية) بالعملة المحلية بنسبة ٢٠٪ بدلا من صفر.

— عدم الاعتماد بأية ضمانات حكومية للقروض ما لم تكون مصحوبة بموافقة صريحة من السيد وزير المالية.

(١٤) فيما عدا بنك التعمير والاسكان الذى يعامل فى هذا الصدد معاملة البنوك المتخصصة. وتلتزم تلك البنوك بنسبة احتياطي عن الزيادة فقط فى جملة ودائعها بالعملة المحلية عن اجمالي رأسمالها المدفوع واحتياطياتها المسجلة .. انظر فى ذلك:

— البنك المركزى المصرى — الرقابة على البنوك — خطاب دورى رقم ٣٠٨، ١٦ ديسمبر ١٩٩٠.

(١٥) البنك المركزى المصرى — الرقابة على البنوك — خطاب دورى ٣٠٩، ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠.

(١٦) تحسب نسبة الاحتياطي النقدي على أساس المتوسط اليومي لأيام العمل الفعلية خلال الأسبوع، وبحيث يكون توقيت الأرصدة المدرجة فى بسط النسبة لاحقا لتوقيت الأرصدة فى مقام النسبة بفترة أسبوعين.

— ونظرا لصعوبة حساب النسبة الفعلية على هذا الأساس لمجموعة البنوك ككل فقد حاولنا التوصل الى تقدير تقريبي لتلك النسبة فى نهاية كل عام بالاعتماد على أرقام المركز المالى لكل من البنك المركزى والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال.

(١٧) فى مفهوم شهادات الاستثمار وتطورها انظر:

طلعت أسعد عبد الحميد، " تسويق شهادات الاستثمار"، رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة — جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٨-٣٨.

(١٨) الجريدة الرسمية، ٤ ابريل ١٩٦٥، العدد ٧٦.

(١٩) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن شهادات الاستثمار — المادة الخامسة — الوقائع المصرية ١٧ يونيو ١٩٦٥، العدد ٤٦.

(٢٠) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٧ — المادة الخامسة، الوقائع المصرية ٢٨ يونيو ١٩٦٧ — العدد ١١٠.

(٢١) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥، وقرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٧ — مصادر سبق ذكرها.

(٢٢) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٧ والقرارات المعدلة له.

(٢٣) قرار وزير الخزانة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ — الوقائع المصرية ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ — العدد ٧١.

(٢٤) البنك الأهلى المصرى — الادارة العامة لشهادات الاستثمار.

(٢٥) المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ — البند ثانيا — مصدر سبق ذكره.

(٢٦) البنك الأهلى المصرى — الادارة العامة لشهادات الاستثمار.

(٢٧) باستبعاد أدوات سلق رأس المال من أسهم وسندات.

(٢٨) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢ - جدول ٥/٤ ص ١٩٦.

(٢٩) انظر فى ذلك:

- محمود عبد الفضيل، الخديعة المالية الكبرى - الاقتصاد السياسى لشركات توظيف الأموال، دار المستقبل العربى، ١٩٨٩.

- عبد القادر شبيب، الاختراق، دار سيناء، القاهرة، ١٩٨٩.

(٣٠) انظر فى ذلك نتائج قائمة الاستثناء الخاصة بالمشتريين لشهادات الاستثمار الواردة فى " تسويق

شهادات الاستثمار"، ص ١٢٧ وما بعدها - مصدر سبق ذكره.

(٣١) البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ١٩٩٣/٩٢، ص ٤٤.

وبلاحظ أن البنك المركزى المصرى يقبل أن تقوم وزارة المالية باعادة ايداع حصيلة الجزء الذى يزيد عن احتياجاتها من اصدارات الأذون فى شكل ودائع لدى البنك المركزى بسعر فائدة يقل ٢٪ عن ذلك الذى سبق أن طرحت به تلك الأذون. أكدت ذلك د. فائقة الرفاعى - وكيل محافظ البنك المركزى المصرى فى ندوة الحوار الاقتصادى حول " الدين العام الحلى" بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - يونيو ١٩٩٦.

(٣٢) انظر فى تفضيل ذلك:

سلوى العنترى، " تأملات حول قطاع المال وسياسة الخصخصة فى مصر"، بحث غير منشور - معهد التخطيط القومى - يونيو ١٩٩٥.

(٣٣) انظر الجدول رقم (٥) من هذه الدراسة.

(٣٤) انظر فى ذلك:

البنك الأهلى المصرى، " حول الموقف الحالى للبورصة المصرية"، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٩٥.

(٣٥) البنك الأهلى المصرى، ادارة عمليات الأوراق المالية، التقرير الشهرى عن سوق الأوراق المالية، ديسمبر ١٩٩٤، ص ١٨.

(٣٦) ارتفع عدد الصناديق الى ٩ فى نهاية ديسمبر ١٩٩٥ - انظر:

البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - العدد الثانى ١٩٩٦/٩٥، ص ٢٥.

(٣٧) انظر: تقرير صندوق استثمار البنك الأهلى المصرى فى ١٩٩٥/١٢/٣١ و ١٩٩٦/٦/٢٧.

(٣٨) البنك المركزى المصرى:

- المجلة الاقتصادية، العدد الثانى ١٩٩٦/٩٥، ص ٢٥.

- التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤، ص ١٢٢.

خاتمة عامة

سنحاول في هذه الخاتمة العامة للبحث أن نسلط الأضواء على عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بفهم عملية تكوين المدخرات في الاقتصاد المصري، وبرسم السياسات اللازمة لتنميتها. وسوف نبدأ بقضية المعلومات، ثم نتناول السلوك الادخاري، وفي الختام نقدم اشارات سريعة حول قضية السياسات والاجراءات المحفزة على الادخار والدافعة إلى الارتفاع بمعدلاته.

أولاً - قضية المعلومات

مما لا شك فيه أن التوصل إلى فهم سليم للعوامل المحددة للمدخرات التي تتكون في مختلف القطاعات التنظيمية (عائلي - أعمال عام - أعمال خاص - حكومي) والتي قد تتجسد في أشكال عينية أو مالية، يستلزم أول ما يستلزم الانطلاق من قاعدة معلومات متكاملة ومتناسقة وذات مصداقية مرتفعة. وكما يتضح من تحليل بيانات الادخار المتاحة من مصادر مختلفة في الباب الأول من هذا البحث، فتمة اختلافات كبيرة في تقديرات هذه المصادر المختلفة لمعدل الادخار. وهذه الاختلافات لا تسير على وتيرة واحدة. فتارة تقل تقديرات وزارة التخطيط مثلاً عن تقديرات كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (اختصاراً فيما بعد: جهاز الاحصاء) والبنك الدولي، وتارة تزيد عن هذين التقديرين، أو تزيد عن أحدهما وتقل عن الآخر.

والفروق ليست هينة بين المصادر المختلفة. ففي عام ١٩٨٩/٨٨ مثلاً كان تقدير وزارة التخطيط لمعدل الادخار المحلي الاجمالي ٢,٩٪، بينما كان تقدير جهاز الاحصاء ١٦,٨٪. وبينما يصل تقدير وزارة التخطيط لمعدل الادخار المحلي الاجمالي إلى حوالي ٩٪ في عام ١٩٩٢/٩١، فإن البنك الدولي يقدره بنحو ١١٪، بينما يقدره جهاز الاحصاء بنحو ٢٣٪. وعموماً فإن تقديرات جهاز الاحصاء لمعدل الادخار المحلي كانت أعلى كثيراً من تقديرات كل من وزارة التخطيط والبنك الدولي منذ منتصف الثمانينات. ومن جهة أخرى، فتمة قفزة في تقديرات المصادر لمعدل الادخار المحلي الاجمالي عند بداية عقد التسعينات (١٩٩١/٩٠). فقد تضاعف تقدير وزارة التخطيط في تلك السنة بالقياس إلى السنة السابقة لها، وزاد تقدير جهاز الاحصاء بأكثر من النصف، كما ارتفع تقدير البنك الدولي بما يقل قليلاً عن النصف.

ومما يزيد الأمور تعقيداً أن أسباب هذه الاختلافات والقفزات فى تقدير معدل الادخار المحلى ليست معلومة، وليس من السهل التوصل إليها من المصادر الأصلية للتقديرات. ويرجع ذلك إلى غياب الشفافية والافصاح فى شأن طرق القياس والتقدير التى تسير عليها كل جهة، ربما باستثناء الطريقة التى يتبعها جهاز الاحصاء باعتباره ملتزم من حيث المبدأ بنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية. كما أن الصعوبة فى مقارنة بيانات المصادر المختلفة ترجع أيضاً إلى عدم توافرها جميعاً لنفس السنوات. فعادة ما يستغرق جهاز الاحصاء فترة قد تصل إلى أربع سنوات لاعداد الحسابات القومية، بينما تصدر وزارة التخطيط والبنك الدولى بياناتهما خلال فترة أقصر كثيراً. وأخيراً، فإن مشكلة بيانات الادخار هى جزء من مشكلة أكبر وأعم تعانيها البيانات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، ألا وهى مشكلة عدم توافر البيانات بالكم الكافى وبالتنوع الجيدة وبالسريعة الملانمة لأغراض التحليل الدقيق والبحث المتعمق الهادف فى نهاية الأمر الى دعم عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات.

وإزاء هذه الحالة المربكة لبيانات الادخار، فإن الباحث يجد نفسه فى حيرة بالغة. فهو يواجه اختيارات صعبة لاسيلى إلى حسمها على نحو مرض. وقد مال البحث - فى الباب الأول - إلى تفضيل تقديرات جهاز الاحصاء. فبالرغم من تحيز هذه التقديرات إلى أعلى بالنسبة لتقديرات وزارة التخطيط والبنك الدولى وبخاصة منذ منتصف الثمانينات، وبالرغم من القفزة الضخمة فى تقدير الجهاز لمعدل الادخار المحلى فى السنتين ١٩٩١ و ١٩٩٢، وبالرغم من غياب التقديرات لبعض السنوات التى لم تصدر بشأنها نشرات الحسابات القومية، إلا أن ثمة عاملين جعلنا نأخذ بالتقديرات المتوافرة من جهاز الاحصاء. أولهما: أن تقديرات الجهاز هى الوحيدة التى تتجوى تفصيلات للادخار على نحو متوافق مع ما هو مطلوب لنموذج الاقتصاد القياسى المختار للتحليل. فهى تشتمل على تقديرات لمختلف عناصر الدخل والانفاق، وعلى حسابات لدخل وانفاق وادخار القطاعات المختلفة. وثانيهما: أن تقديرات الجهاز متسقة داخلياً، حيث أنها تجمع وتجهز وفق نظام دولى معترف به، ألا وهو نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية.

غير أن حسم الأمر على هذا النحو لأغراض هذا البحث، يجب ألا يهملنا عن الحاجة إلى حسم قضية معلومات الادخار على المستوى القومى. ولما كان الادخار عنصراً من عناصر منظومة متكاملة للحسابات القومية والأسعار، فليس من المتصور أن يتم تدقيق تقديرات الادخار بمعزل عن تدقيق تقديرات العناصر الأخرى لمنظومة الحسابات القومية والأسعار. ولذا فلا سبيل للتعامل القويم مع مشكلات المعلومات المتعلقة بالادخار سوى من خلال مراجعة شاملة لسلاسل الحسابات

القومية والأسعار بواسطة لجنة مشتركة تضم الأطراف المعنية بجمع هذه المعلومات واستعمالها في البحث وفي دعم صناعة السياسات واتخاذ القرارات.

ومن المستنسب أن تضم هذه اللجنة المشتركة خبراء من عدد من الوزارات، وبخاصة وزارة التخطيط ووزارة التموين والتجارة ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية، وخبراء من جهاز الإحصاء، فضلاً عن خبراء في الاقتصاد والإحصاء والحسابات القومية من معهد التخطيط القومي ومن الجامعات ومن مراكز البحوث بالبنوك الوطنية الرئيسية. والقصد من اجتماع هذه الأطراف هو المكافحة والمصارحة في شأن الطرق التي تتبعها كل جهة في التوصل إلى تقديراتها، بحيث يمكن الوقوف بشكل محدد على ما هو مشترك في عناصر التقدير، والتعرف على العناصر محل الخلاف في التقديرات المتاحة، ومن ثم تبين أسباب هذا الخلاف. ثم العمل بعد ذلك على حسم هذا الخلاف بتوحيد طريقة القياس إن أمكن، أو بالتقريب بين المفاهيم والقياسات المتبعة، أو على الأقل بيان طريقة التحويل من تقدير إلى آخر. وفي كل الأحوال، فمن المستحب أن تتم مراجعة شاملة للسلاسل الزمنية المتوافرة في شأن العناصر المختلفة للحسابات القومية، ومن بينها الادخار بالطبع، ابتداءً من سنة معينة (ولتكن سنة ١٩٨٠ مثلاً)، للتوصل إلى سلاسل جديدة مدققة ومحرة من الشوائب، وذلك في ضوء أحدث المعلومات المتوافرة وفي ضوء مراجعة طرق القياس والتقدير.

ثانياً - السلوك الادخاري

أبرزت الدراسة، وبخاصة في بابها الأول الذي تناول السلوك الادخاري في القطاعات المختلفة للاقتصاد المصري عبر عقدين من الزمان (١٩٧٤-١٩٩٢)، أهمية عدد من العوامل المحددة لمعدلات الادخار القطاعية، وذلك على النحو التالي:

١- على مستوى القطاع العائلي، كان لمعدل نمو متوسط الدخل المتاح للفرد ولسعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الأصول المالية التي يحتفظ بها القطاع العائلي إلى جملة الدخل المتاح لهذا القطاع أثر ايجابي على معدل الادخار المحلي، بمعنى أن ثمة علاقة طردية بين كل عامل من هذه العوامل ومعدل الادخار العائلي. وفي المقابل، كانت العلاقة عكسية بين معدل التضخم والادخار العائلي، حيث مال معدل الادخار العائلي إلى الانخفاض مع تزايد معدل التضخم.

٢- وعلى مستوى قطاع الأعمال، أظهرت الدراسة أن ادخار قطاع الأعمال (عام وخاص معاً) يميل إلى التزايد مع زيادة سعر الفائدة على القروض (لاحظ أن فائدة القروض، وإن كانت عنصر تكلفة للقطاع العام، فهي أحد مصادر دخله التي تؤدي زيادتها إلى زيادة المدخرات في هذا القطاع). كما أظهرت الدراسة أيضاً وجود علاقة عكسية بين نسبة متوسط الأجر إلى متوسط نصيب

الفرد من الناتج المحلي وبين ادخار قطاع الأعمال (لأن الأجور تدخل ضمن دخل القطاع العائلي، وزيادتها تعنى انخفاض النصيب النسبي لدخل قطاع الأعمال). وأخيراً تبين أن تحسن شروط التبادل الخارجى يؤثر تأثيراً إيجابياً على ادخار قطاع الأعمال (وذلك لما يعنيه من زيادة الدخل من الصادرات العائد إلى هذا القطاع).

٣- وفيما يتعلق بالادخار الحكومى، فقد لوحظ أن هذا النوع من الادخار يتزايد مع تزايد كل من نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج القومى الإجمالى، ومعدل التضخم الفعلى (بفترة ابطاء سنة).

٤- وعلى المستوى القومى، تبين أن معدل الادخار القومى يتجه إلى التزايد مع ارتفاع سعر الفائدة الحقيقى، ومع زيادة معدل الضريبة على دخل قطاع الأعمال، بينما يتجه إلى التناقص مع زيادة نسبة متوسط الأجر إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

وقد أظهر تحليل السلوك الادخارى لعينة صغيرة من المصريين ضعف نسبة المدخرين فى القطاع العائلى حيث لم تزد على ٣٧٪. كما لوحظ أن النسبة العظمى من المدخرين (٧٦٪) كانوا ممن سبق لهم الهجرة للعمل بالخارج، وهو ما يكشف عن أهمية مصادر الدخل الخارجية فى تكوين المدخرات العائلية. ومن جهة أخرى، تبين أن نسبة المدخرين الذين يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم فى البنوك ضئيلة (٣٠٪ من اجمالى المدخرين)، وأن هذه النسبة تميل إلى الارتفاع مع ارتفاع المستوى التعليمى للمدخرين.

وفى المقابل اتضح أن نسبة كبيرة من المدخرين (٥٠٪ تقريباً على المستوى الإجمالى، و٦٠٪ على مستوى الريف و٣٤٪ على مستوى الحضر) تفضل الاحتفاظ بمدخراتهم فى البيت، ربما لأن هذه المدخرات صغيرة وقد لا يحتفظ بها إلا لفترات وجيزة، وربما لعدم الدراية الكافية بالطرق الأخرى المتاحة للاحتفاظ بالمدخرات، حيث أن المعلومات ذات الصلة بالادخار التى تحصل عليها نسبة غير صغيرة من المدخرين يتم الحصول عليها بشكل شخصى من الأقارب والأصدقاء والجيران.

وقد اتضح من تحليل الادخار العام أنه تأثر تأثيراً واضحاً خلال الخمسة عشر عاماً الماضية (١٩٨١/٨٠-١٩٩٥/٩٤) بتراجع مخصصات الدعم والقوات المسلحة، وتزايد فوائده الدين العام المحلى والأجنبى، وتناقص الأهمية النسبية للإيرادات السيادية إلى جملة الإيرادات الجارية فى

النصف الثانى من الثمانينات، ثم عودتها للتزايد فى النصف الأول من التسعينات مع ازدياد الأهمية النسبية لإيرادات الجمارك والضريبة العامة على المبيعات والخدمات. وأخيراً فإن الادخار العام قد تأثر بانخفاض الأهمية النسبية لمجموع فوائض الهيئات الاقتصادية وبالاتجاه إلى التوسع فى منح الإعفاءات الضريبية والجمركية وتوسيع نطاق التمتع بها، وكذلك بالتخفيضات فى التعريفات الجمركية المرتبطة بالسياسة العامة لتحرير التجارة الخارجية.

وأظهرت دراسة الاستثمار المالى باعتباره شكلاً من أشكال الادخار عدة نتائج من أهمها مايلى:

١- هيمنة أدوات سوق النقد وبخاصة الأوعية الادخارية المصرفية من جهة، والضعف النسبى لأدوات سوق المال من جهة أخرى فى مجال جذب المدخرات.

٢- احتلال شهادات الاستثمار مركزاً مهماً ضمن أدوات الاستثمار المالى، حيث كان نصيبها فى حدود ١٧٪ فى سنة ١٩٩٥.

٣- يعتبر الاستثمار المالى ظاهرة حضرية إلى حد كبير، وهذا النوع مرتبط بارتفاع المستوى التعليمى وارتفاع الوعى العام، وكلاهما من الظواهر الأكثر بروزاً فى الحضر بالقياس إلى الريف.

٤- من العوامل ذات الأهمية الكبرى فى المفاضلة بين أدوات الاستثمار أو الادخار المالى سهولة الاجراءات والقابلية السريعة للتسييل، وذلك بالإضافة - بالطبع - إلى العائد المالى.

ثالثاً - السياسات والاجراءات

لم يكن من الأهداف المباشرة لهذا البحث الدرس التفصيلى للسياسات والاجراءات المحددة الرامية إلى زيادة المدخرات، حيث تركز الجهد البحثى على تحليل السلوك الادخارى وفهم العوامل المحددة له. ومع ذلك، فمن الممكن - استناداً إلى ما توصل إليه البحث من نتائج - الإشارة إلى عدد من السياسات والاجراءات المشجعة على الادخار. وفيما يلى أمثلة بما يتعين السعى لانجازه فى عدد من مجالات السياسة الاقتصادية وغيرها من السياسات ذات الصلة الوثيقة بقضية زيادة المدخرات:

١- فى مجال السياسة النقدية

ينبغى المحافظة على سعر فائدة حقيقى موجب، وتعزيز مقومات الاستقرار النقدى، وبخاصة الهبوط بمعدل التضخم، أو المحافظة على بقائه عند مستوى منخفض.

٢- فى مجال السياسة التجارية

يتعين السعى لتحسين شروط أو معدلات التبادل الخارجى، فى ضوء ما تبين من أثر ايجابى لذلك على معدلات الادخار.

٣- فى مجال السياسة المالية

من الأمور التى يمكن أن تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى زيادة الادخار العام مايلى:

أ - توسيع القاعدة الضريبية ، وبخاصة فى مجال الضرائب المباشرة، وكذلك السعى لرفع كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب الضريبى.

ب - مراجعة الاعفاءات الضريبية والجمركية للحد من الدخل الضائع على الخزانة العامة من جراء التوسع غير المبرر فى الاعفاءات.

ج - تخفيض الاعتماد على القروض المحلية والأجنبية فى تمويل عجز الموازنة، وذلك للحد من النسبة المرتفعة من الإيرادات العامة التى صارت تخصص لخدمة هذه الديون.

د- الارتفاع بنسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج المحلى الاجمالى، وخفض الانفاق العام غير الضرورى.

٤- فى مجال القطاع العام

ينبغى اتخاذ كافة الاجراءات المحفزة على الارتفاع بكفاءة الأداء فى القطاع الحكومى وفى قطاع الأعمال العام، بغية زيادة الدخل المتحقق فيهما، وبالتالي زيادة الفائض القابل للادخار.

٥- فى مجال الاستثمار والتمويل

أ - تطوير سوق المال وزيادة قدرته على اجتذاب المدخرات وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار المختلفة.

ب - تنشيط الاستثمار المحلى وحفز النمو الاقتصادى.

ج - توسيع شبكة الخدمات المصرفية والمالية، ومد نطاقها لتصل إلى المواطنين فى شتى أنحاء البلاد، وبخاصة فى المواقع الريفية المحرومة نسبياً من هذه الخدمات. وكذلك العمل على

تبسيط اجراءات التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية، وبخاصة فيما يتعلق بالمدخرات الصغيرة.

٦- فى مجال الاستهلاك وتوزيع الدخل

ان كل ما من شأنه الحد من الاستهلاك سوف يسهم فى زيادة المدخرات. وقد أسهمت سياسة التحرير الاقتصادى السريع فى تغذية النزعات الاستهلاكية لدى المصريين على نحو صارخ، وذلك من خلال عدة عوامل من أهم أمثلتها مايلى: التدفق الغزير للواردات الاستهلاكية، فتح المجال أمام الشركات الأجنبية لإنشاء سلاسل الأطعمة السريعة، فتح المجال دون ضوابط أمام سياحة المصريين فى الخارج، التوسع فى الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي، بما فى ذلك صناعات السيراميك والسيارات وما إليها. ومن جهة أخرى، فقد كان من أخطر افرازات سياسة التحرير الاقتصادى اتساع الفوارق فى الدخل والثروة بين المصريين. وقد أدى ذلك إلى اشتداد النزعات الاستهلاكية فى مصر سواء بطريقة مباشرة لدى الأغنياء، أم بطريقة غير مباشرة من خلال أثر المحاكاة لدى بقية الفئات الاجتماعية. ولاشك أن زيادة الادخار تتطلب رفع درجة الانضباط فى مجال الاستهلاك وبخاصة لدى الفئات الموسرة، كما أنها تتطلب تقليص الفجوة القائمة فى توزيع الدخل.

٧- فى مجال السياسات الاعلامية

يجب أن تولى أجهزة الاعلام اهتماماً خاصاً برفع مستوى الوعى العام لدى المواطنين بأهمية الادخار ودوره المحورى فى تنشيط الاستثمار والنمو الاقتصادى، مع تمييزهم بالقنوات الادخارية المتاحة لمختلف فئات المدخرين، وطرق الوصول إليها، بما يقلل من الاعتماد فى هذا الشأن على المعلومات التى يتم الحصول عليها من مصادر غير علمية بحقائق الأمور ودقائقها. وفى كل الأحوال من المهم الحد من الاتجاه الاعلامى الراهن لزيادة الاستهلاك، وتعاون القائمين على شئون الصحافة والاذاعة والتلفزيون مع بقية أجهزة الدولة من أجل مواجهة وموازنة هذا الاتجاه والحد من تأثيره.

والى جانب هذه الطائفة من السياسات والاجراءات التى يمكن استنتاجها بشكل مباشر أو غير مباشر من نتائج الدراسة الحالية، ثمة طائفة أخرى من السياسات والاجراءات المهمة التى

تنصب على نوع من الادخار لم تتناوله هذه الدراسة، ألا وهو الادخار الضائع أو الكامن، وهو ما يسمى كذلك بالفائض الاقتصادي الكامن^(١). ويقصد به ما يفيض من مستوى الانتاج الممكن تحقيقه بعد اعادة تنظيم العملية الانتاجية على النحو الذى يرفع من مستويات الكفاءة أو الأداء، وذلك بعد استقطاع ذلك القدر من السلع والخدمات الذى يعد ضرورياً للاستهلاك فى اطار توزيع مختلف للدخل وأساليب جديدة لتوزيع وتسويق السلع والخدمات تقلل من فرص الإسراف والفقء فى مراحل التوزيع والاستهلاك. أى أن الادخار أو الفائض الكامن أكبر من الادخار أو الفائض المتحقق فعلاً فى ظل الأنماط السائدة للانتاج والتوزيع. والفرق بين نوعى الادخار أو الفائض هو الادخار أو الفائض الاقتصادي الضائع على المجتمع بسبب الخلل فى أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك.

وإذا كان لمعدلات الادخار أن ترتفع ارتفاعاً محسوساً، فإن جهداً كبيراً يجب أن يوجه للحصول على الادخار أو الفائض الضائع، أى لتقليص الفجوة بين الادخار الكامن والادخار المتحقق فعلاً، وذلك من خلال السياسات الرامية إلى اعادة صياغة أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك. ومن أمثلة الادخار أو الفائض الضائع الانتاج الذى يضع على المجتمع نتيجة للتنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجى القائم والذى يتجلى فى الانتاج الزراعى المنقود من جراء القصور فى أنماط الحيازة أو العيوب فى طرق الانتاج أو الجنى أو الحصاد أو التبعة أو النقل. ومن أمثله الانتاج الضائع من جراء سوء تخصيص الموارد أو سوء التنظيم والادارة أو فقدان الانضباط، كالطاقة المهدنة نتيجة لازدحام الطرق وفوضى المرور وتزايد الاعتماد على وسائل النقل الخاصة، والتكدس السكانى فى المدن الكبيرة وما الى ذلك. ومن أمثله الانتاج الضائع من جراء ضعف الاطار القانونى والتنظيمى وعدم قدرة الدولة على تنفيذ القوانين والقرارات القائمة والأحكام القضائية.

ومن الأشكال المهمة أيضاً للادخار الضائع ذلك القدر من الانتاج الذى لا يتمكن المجتمع من تحقيقه بسبب غياب الاطار التنظيمى الفعال للطاقات العلمية أو بسبب ضالة ما يخصص لأجهزة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى من موارد. وتشمل الطاقات العاطلة فى مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية، والبطالة السافرة والمقنعة، والتراكم الزائد عن الحد للمخزون السلعى ألواناً أخرى من الادخار الضائع. وأخيراً - وليس آخراً - فإن الاسراف فى الاستهلاك، وبخاصة من جانب الأغنياء يمثل شكلاً من أشكال اهدار الفائض الاقتصادى وضياح فرصة استخدامه على المجتمع فى

(١) يرجع الفضل فى بلورة هذا المفهوم إلى:

Paul Baran, *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, New York, 4th printing, 1967, chapter 2.

أغراض انتاجية. ولكن الاسراف والهدر في الاستهلاك ليس مقصوداً على الأغنياء، بل انه يمتد أيضاً إلى الطبقات الوسطى والفقيرة، وان اختلفت الأسباب من طبقة الى أخرى. ومن أمثلة الاسراف الشائع في الاستهلاك، الاسراف غير المقصود في استهلاك الخبز بسبب رداءة الصناعة، أو في استهلاك الأدوية بسبب كبر حجم العبوات.

وإجمالاً، فإن التصدي لقضية الادخار في مصر من منظور الادخار أو الفائض الاقتصادي الكامن يفتح أبواباً كثيرة لرفع معدل الادخار المحلي الاجمالي^(٢). ويتوقف مقدار الادخار أو الفائض الكامن الذي يمكن تحويله إلى ادخار أو فائض فعلى على مدى استعداد المجتمع لتقبل الدرجات المختلفة لإعادة هيكلة النظام الانتاجي ولتعديل نمط توزيع الدخل، بل ولتعديل نمط المعيشة بوجه عام. فكلما كان المجتمع مستعداً لاحداث تعديلات جذرية في علاقات الانتاج والتوزيع السائدة، وفي الأطر المؤسسية والتنظيمية ذات الصلة بها، وفي أنماط الثقافة والقيم السائدة، كلما كانت الفرصة متاحة على نحو أفضل لانتزاع قسط أكبر من الادخار أو الفائض الاقتصادي من مكانه، وتحويله بالتالي إلى ادخار أو فائض فعلى يتم حشده من أجل تطوير الطاقات الانتاجية للمجتمع ومن أجل الاسهام في تسريع تحركه على طريق التقدم والارتقاء. وهذا موضوع جدير بدراسة مستقلة، مستفيضة ومتعمقة في آن واحد.

(٢) المحاولة الوحيدة - فيما أعلم - لدراسة موضوع الادخار من هذا المنظور دراسة تفصيلية هي محاولة حسين طه الفقير، التي تضمنتها رسالته للدكتوراه المقدمة إلى جامعة القاهرة في عام ١٩٨٦، وعنوانها: العائد الاجتماعي لعينة الادخار الصانع تجاه اشباع الحاجات الأساسية في الاقتصاد المصري - نظرة مستقبلية.

سلسلة من القضايا صدر منها:

- (١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية.
(ديسمبر ١٩٧٧)
- (2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.
- (٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥.
(ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية.
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهة (١٩٧٠/٦٩-١٩٧٥).
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠-١٩٧٦)
(اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين.
(فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) (يوليو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة اجزاء) (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على

السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيه ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيذ والأغناء (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبراير ١٩٨٩)

- (٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبر ١٩٨٩)
- (٤٨) دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبراير ١٩٩٠)
- (٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مارس ١٩٩٠)
- (٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مارس ١٩٩٠)
- (٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايو ١٩٩٠)
- (٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

- (٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)
- (٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)
- (٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)
- (٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

- (٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٩) ادارة الطاقة في مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٧٠) واقع وافاق التنمية في محافظة الوادى الجديد. (يناير ١٩٩٢)
- (٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (يناير ١٩٩٢)
- (٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايو ١٩٩٢)
- (٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليو ١٩٩٢)
- (٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات "المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقترح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى -
المرحلة الأولى.

(يناير - ر ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجياى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات (مايو ١٩٩٣)
ميزان المدفوعات المصرى

(82) The Current development in the methodology and
applications of operations research obstacles and prospects
in developing countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة
العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة
ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات
المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

- (٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى
بمصر (مجلدان)
(سبتمبر ١٩٩٤)
- (٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره
(نوفمبر ١٩٩٤)
- (٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وفاق
تطويرها.
(ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى
(ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى
المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى.
(يناير ١٩٩٥)
- (٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى (المرحلة الثانية)
(فبراير ١٩٩٥)
- (٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى
(ابريل ١٩٩٥)
- (٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى
(يونيه ١٩٩٥)
- (٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على
تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية
(دراسة حالة مصر).
(اغسطس ١٩٩٥)
- (٩٨) تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال
العام
(يناير ١٩٩٦)
- (٩٩) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة
(يناير ١٩٩٦)
- (١٠٠) مشروع أنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)
(مايو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية

بمحافظة الحدود. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (أكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات

المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية

ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)

(١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى

ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (أغسطس ١٩٩٧)

(١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية

المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرون (ديسمبر ١٩٩٧)

(١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من

آجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)

(١١٢) الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة. (فبراير ١٩٩٨)

(١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)

(١١٤) التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مايو ١٩٩٨)

(١١٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات (يونيو ١٩٩٨)

المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)

(١١٦) حول اهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١ (يونيه ١٩٩٨)